

مركز دراسات الوحدة العربية



جامعة الأمم المتحدة

مشروع المستقبلات العربية البديلة
آليات التبعية في الوطن العربي

قياس التبعية في الوطن العربي

الدكتور ابراهيم العيسوي

قيـاس التنمية
في الوطن العربي

GIFTS 2006

The Swedish Institute

Alexandria



مركز دراسات الوحدة العربية



جامعة الأمم المتحدة

مشروع المستقبلات العربية البديلة
آليات التبعية في الوطن العربي

قياس التبعية في الوطن العربي

الدكتور ابراهيم العيسوي

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

الطبعة الأولى

بيروت: تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩

المحتويات

قائمة الجداول

مُقَـدِّمـَـة

يسعى هذا الكتاب إلى البحث في إمكانية قياس التبعية من خلال مجموعة من المؤشرات، التي يعبّر كل منها عن جانب أو آخر من الجوانب المتعددة لظاهرة التبعية، وكذلك استخدام المؤشرات المقترحة في اختبار بعض الفروع حول مسار عدد من الأقطار العربية المختارة على طريق التبعية/ الاستقلال.

ونقطة البدء في هذا الكتاب هي النظر في طبيعة الظاهرة المراد قياسها، لتبين أبعاد وحدود ما يستهدف قياسه، وللوقوف على الصعوبات التي تعترض عملية القياس. يلي ذلك التوقف قليلاً أمام بعض المحاولات التي تصدت لقياس التبعية في الوطن العربي أو في بعض أقطاره، لنرى في أي اتجاه سارت، وكم من الشوط قطعت وكيف كان حظها من النجاح في تلك المهمة الصعبة. ثم ننتقل بعد ذلك إلى مجموعة المؤشرات التي نقترحها لقياس التبعية في الأقطار العربية، مع إبراز ما لها من مزايا وما فيها من قصور في التعبير عن هذا الجانب أو ذاك من جوانب التبعية. ويبلغ عدد هذه المؤشرات ١٠٧ مؤشرات.

وبعد تقديم هذا الاطار النظري نقوم بإعداد الإطار التطبيقي للدراسة. فيتم اختيار ثلاثة أقطار عربية بغرض دراسة مسيرتها على طريق التبعية/ الاستقلال خلال فترة زمنية معينة. والأقطار التي وقع عليها الاختيار هي: مصر والجزائر والسعودية. ثم يجري وضع فرض خاص بمدى تقدم كل قطر من الأقطار المختارة على طريق التخلص من التبعية خلال تلك الفترة. كذلك يتم اختيار عدد محدود من المؤشرات المقترحة لإخضاعه لعملية القياس، وذلك في ضوء الامكانات العملية للقياس، والتعرض لبعض القضايا الأخرى ذات الصلة بالقياس وتحديد وضع القطر المعني في لحظة زمنية معينة على متصل التبعية/ الاستقلال.

ثم نقدم بعد ذلك القياسات العملية لمؤشرات التبعية. فيتم عرض المؤشرات المقدرة لكل قطر، التي يتراوح عددها بين ٢٦ كحد أدنى (السعودية) و٣٩ كحد أقصى (مصر). ويجري بعد ذلك استخدام هذه المؤشرات في اختبار الفرض الموضوع لكل قطر. وأخيراً نختتم هذا الكتاب ببعض الدروس المستفادة من محاولة القياس، مع تحديد بعض المهام التي يتعين التصدي لها لإحراز المزيد من التقدم في مجال قياس التبعية.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة التي يضمها هذا الكتاب هي جزء من دراسة أكبر عن «آليات التبعية في الوطن العربي». وهذه الدراسة الأكبر هي إحدى دراسات مشروع «المستقبلات العربية البديلة» التي جرى العمل فيها برعاية جامعة الأمم المتحدة في طوكيو ومكتب الشرق الأوسط لمنتدى العالم الثالث في القاهرة. وتعتبر دراستنا عن «قياس التبعية في الوطن العربي»، الدراسة الثالثة التي تصدر في إطار بحث «آليات التبعية». فقد سبقتها دراسة للاستاذ الدكتور اسماعيل صبري عبد الله بعنوان «التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل» ودراسة للأستاذ الدكتور ابراهيم سعد الدين عبد الله بعنوان: «النظام الدولي وآليات التبعية: آليات التبعية في إطار الرأسمالية المتعددة الجنسيات». وقد نشرت هاتان الدراستان في كتاب **التنمية المستقلة في الوطن العربي**(1).

وانني أشعر بدين عظيم تجاه كل من الدكتور اسماعيل صبري عبد الله والدكتور ابراهيم سعد الدين عبد الله اللذان شرفت بالعمل معهما في دراسة «آليات التبعية». فبفضلهما تهيأ للبحث المقدم في هذا الكتاب مناخ علمي غني بفرص الحوار الجاد والنقد البناء والتفاعل المثمر، يندر أن يتوافر في كثير من مؤسسات البحث العلمي في الوطن العربي. وإنني أعتقد أنه من حسن حظي أن أتيحت لي فرصة مراجعة المسودات المتعددة التي كتبتها لكل فصل من فصول هذا الكتاب في ضوء ما قدماه من ملاحظات ثاقبة ومقترحات قيمة تستند إلى رصيدهما الضخم من الفهم العميق لقضايا التنمية عموماً ومشكلات الوطن العربي خصوصاً، ومن الخبرات العملية الثرية في الحقلين الاقتصادي والسياسي. فلهما مني أجزل الشكر وأعظم الامتنان.

ابراهيم العيسوي

---

(1) **التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٧).

الفصل الأول

الاطار النظري

أولاً: موضوع القياس: طبيعته وأبعاده وحدوده

الظاهرة موضوع القياس في هذه الدراسة هي ظاهرة التبعية باعتبارها ظاهرة وثيقة الصلة بالتخلف في الإطار الرأسمالي. صحيح أنه ليس هناك ما يحول ـ من حيث المبدأ على الأقل ـ دون قيام علاقة تبعية في إطار التعامل بين الدول الرأسمالية المتقدمة أو في إطار النظام الاشتراكي العالمي، أو فيما بين بلدان العالم الثالث والبلدان الاشتراكية المتقدمة، ولكن مجال اهتمامنا في هذه الدراسة هو تبعية قطر من أقطار العالم الثالث لقطر من الأقطار التي تشكل قلب النظام الرأسمالي العالمي، أو لمجموعة أقطار القلب الرأسمالي مجتمعة، أو للشركات الكبرى المنتمية إليها وإن كانت متعددية الجنسية، تماشياً مع الاتجاه نحو التدويل المطرد للجهاز الانتاجي للرأسمالية العالمية وسعيها المستمر للسيطرة على التقسيم الدولي للعمل.

والمقصود بالتبعية من هذا المنظور هو تلك الحالة التي نشأت عن عملية تاريخية تم بمقتضاها إلحاق الدول المعروفة حالياً بدول العالم الثالث بالنظام الرأسمالي العالمي من منطلق عدم المساواة وعدم التكافؤ. وكان من نتائج هذه العملية التاريخية التي استخدمت فيها سبل شتى بما في ذلك القوة الغاشمة والاحتلال العسكري، تعطيل الإرادة الوطنية للدولة التابعة وفقدانها لجل سيطرتها على شروط إعادة تكوين ذاتها وتجددها، وهيمنة دول القلب الرأسمالي ومعها الشركات متعددة الجنسية على مصير الدول التابعة. وفي هذه الحالة يتم تسخير موارد الدول التابعة لخدمة أغراض دول القلب وشركاته الاحتكارية الكبرى في إطار استراتيجية عالمية للمحافظة على النظام الرأسمالي العالمي وتوسيع رقعته وتعظيم نفوذه، مع الاحتفاظ للدول التابعة بدور متدنٍ

في التقسيم الدولي للعمل، وإن تغير هذا الدور من مرحلة إلى أخرى.

والتبعية على هذا النحو تنطوي بالضرورة على علاقة استغلالية. فالبلد التابع يُحرم من بلورة نظام انتاجي متوافق مع حاجات سكانه، أو حتى مع هيكل الطلب فيه، على اعوجاجه. ويصير تخصيص موارده يتماشى مع الاستراتيجية العليا التي تحتكر دول القلب الرأسمالي رسمها. وهذا بدوره يحول دون قيام هيكل انتاجي متكامل داخلياً في البلد التابع، الأمر الذي يحرمه من فرص النمو الذاتي على أساس مستقل. ومن جهة أخرى يحرم البلد التابع من نسبة كبرى من الفائض الاقتصادي المتولد فيه بتسربه إلى الخارج على هيئة أرباح وفوائد وأثمان باهظة لتقانة غير ملائمة ومعدلات تبادل متدهورة وما إلى ذلك. وفي الوقت الذي تغذي فيه هذه الموارد المحولة إلى الخارج النمو الاقتصادي في دولة أو دول القلب، فإنها تسلب البلد التابع القدرة على إحداث التراكم الرأسمالي الضروري لتطوير قوى الانتاج فيه، ومن ثم تعوق نموه الاقتصادي[1].

وبمرور الزمن تتولد آليات موضوعية وتظهر قوى اجتماعية تعمل من تلقاء نفسها على استمرار التبعية، دونما حاجة دائمة إلى سيطرة عسكرية أو سياسية سافرة من جانب دول القلب الرأسمالي. إن هذا لا يعني تلاشي احتمالات التدخل العسكري أو الضغط السياسي المباشر أو السافر. وإنما يعني أنها تصبح بمثابة الاحتياطي الذي لا تلجأ إليه الدول الرأسمالية الكبرى إلا عندما يتعذر عليها التأثير في بلدان العالم الثالث بطرائق أخرى أقل استفزازاً للمشاعر الوطنية. والمهم في الأمر أن التبعية تتحول إلى عملية متجددة ذاتياً. فلا تلبث نتائج التبعية أن تتحول إلى أسباب لتقييد الإرادة الوطنية وتضييق مدى الخيارات المتاحة أمام الدول التابعة. وهو ما يعني استمرار التبعية، بل المزيد من التبعية في أحوال غير قليلة.

غير أن وضع التبعية ـ شأنه في ذلك شأن أي وضع استغلالي آخر ـ هو وضع جدلي يحمل بذور فنائه. فلا تلبث أن تتولد فيه ـ بفعل التناقضات التي يسفر عنها،

---

(١) لاحظ أن شبهة الاستغلال ليست مستبعدة تماماً في التعامل بين بلدان العالم الثالث والبلدان الاشتراكية، حيث إن أساس هذا التعامل في الغالب هو الأسعار العالمية التي تتولى السوق الرأسمالية العالمية تحديدها. ومع ذلك فليست الأسعار هي العنصر الوحيد في تلك العلاقة. فإضافة إليها هناك أسعار الفائدة على القروض وفترات السماح المقترنة بها والشروط الأخرى للسداد. كذلك هناك المعونات الفنية والعسكرية والتسهيلات المرتبطة بالعمل بنظام اتفاقات التجارة والدفع. وهذه العناصر غير السعرية قد تنطوي على مزايا تفوق ما قد تتعرض له بلدان العالم الثالث المتعاملة مع البلدان الاشتراكية من استغلال مرتبط باستخدام الأسعار العالمية. ومع ذلك فليست الأسعار العالمية هي الأسعار المعتمدة في التعامل دائماً بين هاتين المجموعتين من البلدان. وكما سترى في الفصل الثاني من هذا الجزء، فقد تم التعامل بين مصر والاتحاد السوفياتي بأسعار أفضل من الأسعار العالمية من وجهة النظر المصرية.

ومع تنامي الآثار السلبية المتراكمة التي تنتج منه ـ قوى مضادة تسعى إلى تخليص الإرادة الوطنية من أغلال التبعية وتحرير البلد التابع من الاستغلال المترتب على وضعه في التقسيم الدولي للعمل. بعبارة أخرى، إن وضع التبعية ليس وضعاً استاتيكياً (سكونياً) جامداً. وإنما هو وضع دينامي، يتضمن آليات المحافظة على التبعية وتجددها، كما أنه يفرز بمرور الوقت قوى رافضة للتبعية. ولذا فإنه وضع قابل للتغيير، بل هو قابل للنفي عندما تنضج الظروف المؤاتية لذلك. وهذا ما يجعل الدعوة إلى الاعتماد على النفس دعوة عملية تستند إلى عوامل موضوعية في أرض الواقع التابع نفسه، وليست مجرد دعوة طوباوية لوضع مثالي؛ إذ إن الإعتماد على النفس هو ـ في نهاية المطاف ـ نفي التبعية ونقيضها.

والمراد بقياس التبعية هو قياس مستواها أو درجتها للتعرف إلى اتجاهها العام، أي ما إذا كانت التبعية تميل إلى التزايد أو التناقص. ولكن ينبغي أن يتم ذلك القياس في ضوء مفهوم نسبي للتبعية. ذلك أنه يندر أن يوجد في عالم اليوم قطر تابع تبعية كاملة ومطلقة، بمعنى أنه مسلوب الإرادة تماماً ومحروم حرماناً كاملاً من أية فرص لاتخاذ القرارات التي تتصل بوجوده وإعادة انتاج ذاته. فثمة هامش للحركة أو المناورة يتمتع به أي قطر، حتى إذا كان مصنفاً ضمن الأقطار التابعة، مع اختلاف في مساحة هذا الهامش من قطر إلى آخر باختلاف ظروف الزمان والمكان وغير ذلك من العوامل التي سنتعرض لها فيما بعد. من جهة أخرى، من المتعذر القول إن هناك دولاً مستقلة تمام الاستقلال تأخذ قراراتها بحرية كاملة، غير عابئة بما قد ينتج من هذه القرارات من آثار على غيرها من الدول، وبما قد يترتب على ذلك من قرارات وتصرفات مضادة من جانب هذه الدول. ذلك أن تقسيم العمل الدولي قد بلغ مستوى من التطور يفرض قدراً ـ قد يزيد أو ينقص ـ من الاعتماد المتبادل بين مختلف دول العالم، على اختلاف درجة تطورها. وهذه الظاهرة تضع قيوداً على حرية اتخاذ القرارات الوطنية، قد تشتد أو تضعف بحسب الظروف والأحوال، وبخاصة بحسب الموقع الذي تحتله كل دولة في التقسيم الدولي للعمل[2]. بل إن دولاً شتى أصبحت تدخل في اتفاقات أو تكتلات بمحض اختيارها بغية تحسين أوضاعها في إطار النظام الرأسمالي العالمي وفي إطار المواجهة بينه وبين النظام الاشتراكي العالمي، والحد من الخسائر المترتبة على المنافسة غير المقيدة والتنسيق اللاحق ـ لا السابق ـ بين سياسات مختلف الدول.

---

(٢) يذكر التقرير الذي اعدته مجلة «التمويل والتنمية» عن الاعتماد المتبادل «أنه يعني في الواقع استقلالاً أقل.. أي درجة أقل من الاستقلال الذاتي في تقرير السياسات والتصرفات المحلية»، بل إنه يؤدي إلى «نقصان السيادة الاقتصادية القطرية». انظر:

«The Realities of Economic Interdependence,» *Finance and Development,* vol. 12, no. 1 (March 1984), pp. 28-32.

وكذلك الحال في الدول الاشتراكية. وهذا الأمر ينطوي على قيود على حرية اتخاذ القرارات وعلى نطاق الخيارات المتاحة أمام الدول المعنية.

غير أن القول بنسبية التبعية يجب ألّا يساء تفسيره على نحو يسقط معه الفارق الجوهري بين حرية اتخاذ القرارات الوطنية في حدود هامش المناورة الذي قد يتاح لبلد تابع، وبين حرية الحركة في المجال الأرحب المترتب على فك الروابط مع القلب الرأسمالي. بعبارة أخرى: يجب التمييز بدقة بين **الاعتماد المتبادل والتبعية**.

ذلك أن حرية اتخاذ القرارات المستندة إلى وجود هامش للمناورة تبقى محكومة بجوهر العلاقة مع القلب الرأسمالي. وبالتالي فهي لن تنطوي على اتخاذ قرارات تؤثر تأثيراً جذرياً في طبيعة العلاقة بين الطرفين. بعبارة أخرى، إن نطاق الخيارات المتاحة بفضل هامش المناورة الذي قد يتاح لدولة تابعة يكون محدوداً ومقصوراً في أغلب الأحيان على قرارات السياسة اليومية والبدائل المتعلقة بالتنفيذ، ولا يتعدى ذلك بأية حال الخط الاستراتيجي العام المفروض على الدول التابعة بحكم دورها في التقسيم الدولي للعمل والاعتبارات الأخرى ذات الطابع العسكري أو السياسي.

والحقيقة هي أن التبعية ليست سوى حالة شاذة أو متطرفة من حالات الاعتماد المتبادل، حيث يقصد بالشذوذ أو التطرف هنا انعدام التكافؤ وغياب الندية بين طرفي العلاقة. ووجه «التبادل» في العلاقة هو أن علاقة التبعية، وإن كانت تتضمن اعتماد التابع على المتبوع فإنها تتضمن أيضاً اعتماد «المتبوع» على «التابع»[3]. ولكن علاقة «التبادل» هنا تتم مع فارق جوهري هو أن سندها هو الهيمنة وليس التراضي، نظراً إلى غياب التكافؤ بين طرفي العلاقة. فالدول الرأسمالية المتقدمة تعتمد على النفط والمواد الخام، التي تصدّرها دولة أو أخرى من دول العالم الثالث، لإدارة عجلات جهاز الانتاج والخدمات بها، مثلما تعتمد الدولة المصدرة لهذه السلع على الدول الرأسمالية المتقدمة لشرائها. ولكن لما كانت مثل هذه السلع مصدر الرزق الأساسي لدول العالم الثالث، فإنها لن تطيق الصبر طويلاً على الحرمان، من إيرادات تصديرها إلى الدول الرأسمالية المتقدمة. وفي المقابل تتحكم الدول الرأسمالية المتقدمة في أسواق المال وشبكات التسويق، بل غالباً ما تكون مسيطرة تقانياً على الأقل على انتاج هذه السلع في دول العالم الثالث. كما أن هذه الدول الرأسمالية المتقدمة عادة ما تسيطر على توريد الغذاء والسلاح إلى الدول التابعة وتتحكم في تجارتها. ولذلك تملك الدول الرأسمالية

(٣) اهتم جلال أمين بإبراز هذا المعنى في مقال له بعنوان: «من يعتمد اقتصادياً على من؟» ونشر في: جلال أمين، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية؟ (القاهرة: مطبوعات القاهرة، ١٩٨٣)، ص ٧٤ - ٨٢. ولا شك في أنه معنى مهم يتعين إدراكه للتخلص من عقدة الاستسلام للتبعية كقدر لا مهرب منه.

المتقدمة في العادة وسائل عديدة للضغط على الدول التابعة (بما في ذلك وسائل الضغط على أقرانها من الدول الرأسمالية المتقدمة لممارسة الضغوط على الدول التابعة) إذا أوقفت الأخيرة إمدادها بالنفط أو غيره من المواد الخام. وبطبيعة الحال فإن دولة من دول العالم الثالث لا تملك بمفردها أن تواجه مثل هذه الضغوط المباشرة وغير المباشرة. ولا سبيل للتغلب على هذه الضغوط إلاّ بالعثور على طرف بديل مثل الدول الاشتراكية، أو بخلق موقف تضامني من جانب مجموعة كبيرة من الدول التابعة.

فنحن إذاً إزاء علاقة اعتماد متبادل من نوع خاص: **علاقة اعتماد متبادل غير متكافىء**. ذلك أن اعتماد كل طرف على الآخر لا يترتب عليه الانتقاص بقدرٍ متساوٍ أو متكافىء من حرية كل منهما في اتخاذ قراراته أو من درجة سيطرته على شروط اعادة انتاج ذاته. فعدم التكافؤ وما يترتب عليه من استغلال هو الذي يؤدي حقيقة إلى خلق آليات لها قوة ذاتية على تجديد أوضاع التبعية. ولذلك فإن المقصود بالتخلص من التبعية هو التخلص من تلك الخاصية الشاذة في علاقة الاعتماد المتبادل بين الدول الرأسمالية المتقدمة ودول العالم الثالث، وليس وصول الأخيرة إلى حالة من الإنعزال عن بقية العالم أو الاكتفاء الذاتي. أي أن الهدف هو تصحيح العلاقة بجعلها تقوم على التكافؤ في القوى لا على التفاوت الصارخ في القوى، ومن ثم بجعلها أداة لتحقيق النفع المتبادل والتعاون لمصلحة الجميع، لا فرض الاستغلال والهيمنة وعرقلة نمو طرف لمصلحة مزيد من النمو لطرف آخر.

بناء على ما تقدم، يمكن القول إن ظاهرة التبعية تتضمن عدداً من العناصر، أهمها ما يلي:

١ ـ **تقييد الارادة الوطنية أو تعطيلها**، ومن ثم شل قدرة الدول التابعة على اتخاذ القرارات ورسم السياسات من منطلق المصلحة الوطنية وحدها. وفي المقابل تهيمن دول القلب الرأسمالي على عملية اتخاذ القرارات، وخصوصاً القرارات ذات الطابع الاستراتيجي، ليس بالأمر المباشر دائماً، وإنما من خلال الظروف والآليات الموضوعية الناشئة عن التقسيم الدولي للعمل التي تسيطر عليها هذه الدول.

٢ ـ **استغلال الدولة التابعة**، وحرمانها من القسط الأعظم من ثمرات جهود أبنائها. فطالما أن القرارات المهمة لا تتخذ من منطلق المصلحة الوطنية وإنما من منطلق مصالح أطراف خارجية، فإن نمط تخصيص الموارد سينحرف عن النمط الذي كان سيسود لو تم تغليب المصلحة الوطنية. كما أن مقدار الفائض الاقتصادي، الذي ستحتفظ به الدولة التابعة وتستخدمه في التراكم الضروري لتطوير قوى الانتاج، سيقل عما لو كان التصرف في هذا الفائض خاضعاً للقرار الوطني الحر. ومن ثم تصبح علاقة التبعية علاقة مضادة للتنمية.

٣ ـ جدلية التبعية، إن وقوع التبعية واستمرارها يقتضي ظهور فئات محلية ترتكز عليها دول القلب الرأسمالي والشركات الدولية في الوصول إلى أهدافها. بيد أن الأضرار التي تترتب على أوضاع التبعية تؤدي إلى ظهور قوى محلية مضادة تحاول تعظيم الإستفادة من هامش المناورة الذي قد يتاح للدولة التابعة ووضع حد للتفريط في السيادة الوطنية في بداية الأمر. ولكن الممارسة العملية سرعان ما تقنعها بمحدودية المكاسب التي يمكن احرازها بالتحرك في نطاق هذا الهامش. ولذا ينقلب الأمر بعد فترة ـ قد تطول أو تقصر ـ إلى سعي صريح لاستعادة حرية القرار الوطني وتخليص السيادة الوطنية من الأغلال المفروضة عليها، بحكم التقسيم الدولي للعمل في إطار النظام الرأسمالي العالمي.

الانتقال من التبعية إلى الاستقلال(٤)

ما يزيد الأمور تعقيداً في دراسة التبعية وقياسها هو أن التبعية والاستقلال ليسا حالتين متمايزتين تمام التمايز. وإنما هما حالتان يمكن أن تتداخلا على مدى معين. وينشأ عن هذا التداخل منطقة مختلطة، ليست هي بالتبعية الخالصة ولا هي بالاستقلال المحض، وإنما هي منطقة يبرز فيها بعض عناصر الاستقلال في الوقت الذي يستمر فيها بعض عناصر التبعية. ويرجع ذلك إلى أن الانتقال من حالة التبعية إلى حالة الاستقلال لا يحدث طفرةً أو بصفة فورية. وإنما تستغرق عملية الانتقال فترة قد تطول أو تقصر بحسب ما تبذله الدولة المعنية من جهود في التخلص من الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المرتبطة بالتبعية وبناء الهياكل والأطر المؤسسية اللازمة لدعم القدرات الوطنية وتطوير القوى الذاتية وإعادة صياغة العلاقات الخارجية للدولة باتجاه الاعتماد على الذات وتعزيز الاستقلال الوطني.

أ ـ مناطق التبعية والاستقلال

يمكن تصوير التحرك من التبعية إلى الاستقلال بالشكل رقم (١ ـ ١). يتكون الشكل من دائرتين متداخلتين، تمثل إحداهما حالة التبعية، بينما تمثل الأخرى حالة الاستقلال. أما المنطقة التي تتكون من تقاطع الدائرتين فهي تمثل منطقة الانتقال من التبعية إلى الاستقلال. ويمكن تقسيم منطقة الانتقال بدورها إلى منطقتين فرعيتين: تمثل المنطقة اليمنى المرحلة المبكرة في عملية الانتقال من التبعية إلى الاستقلال، بينما تمثل المنطقة اليسرى المرحلة المتأخرة أو الأكثر نضجاً في عملية الانتقال. إذاً لدينا أربع

(٤) نستخدم لفظ الاستقلال هنا على سبيل الاختصار للدلالة على التنمية المستقلة أو التنمية المعتمدة على الذات.

مناطق أو مراحل على طريق التبعية/ الاستقلال موضحة على الدائرتين المتقاطعتين، وكذلك على أجزاء المستطيل الذي يتحدد بخطي التماس الرأسيين (ت ت' و أ أ') للدائرتين. وهذه المناطق هي:

المنطقة (١)

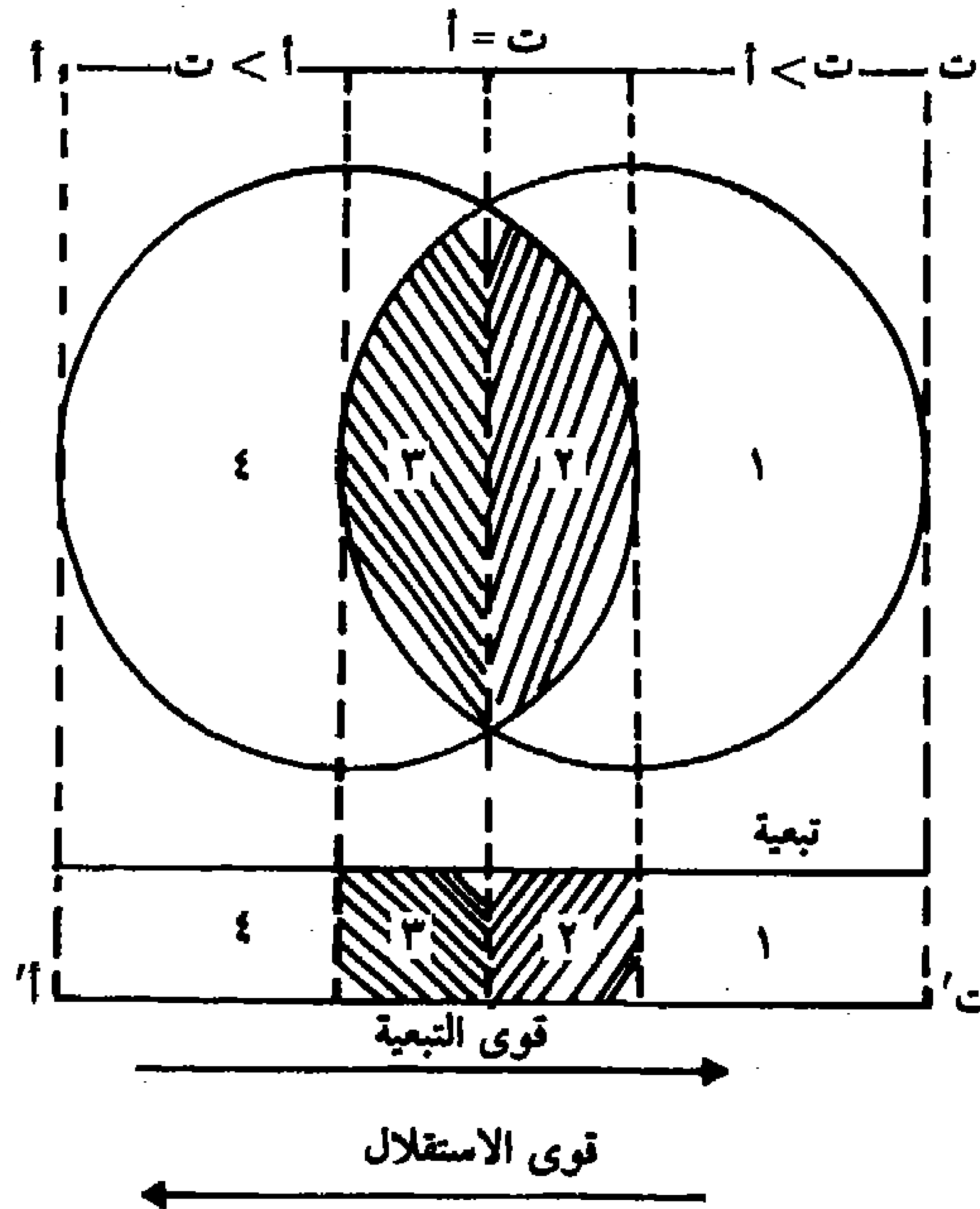
ويمكن أن نطلق عليها منطقة استقرار التبعية، حيث تكون الغلبة فيها لقوى التبعية (ت) بينما تكون القوة النسبية لعناصر الاستقلال (أ) ضئيلة للغاية.

المنطقة (٢)

وهي تمثل الشق الأول من المرحلة الانتقالية (المكونة من الجزءين ٢ و٣) التي تشهد بدايات التخلص من التبعية وإرساء قواعد التنمية المستقلة. ورغم أن قوى التبعية تظل أقوى من قوى الاستقلال (ت > أ)، فإنه يحدث خلال تلك المرحلة تحسن ملموس في الوزن النسبي لعناصر الاستقلال. وتعتبر هذه المنطقة منطقة عدم استقرار، إذ إن احتمالات الارتداد إلى المنطقة (١) تظل قوية. ويتوقف الأمر على الوزن النسبي لكل من القوتين ت و أ.

شكل رقم (١ ـ ١)

مناطق التبعية والاستقلال والانتقال



المنطقة (٣)

وهي تمثل الشق الثاني من المرحلة الانتقالية التي تبدأ فيها القوة النسبية لعناصر الاستقلال في التفوق على القوة النسبية لعناصر التبعية (أ > ت)، حيث يكون قد تم اجتياز الخط الحرج الذي تتعادل عنده القوتان (ت = أ) وهو الخط الواصل بين نقطتي تقاطع الدائرتين. ويتطلب عبور هذا الخط الحرج توافر شروط كافية ليس لكسر قيود التبعية فقط (كما هو الشأن في الانتقال من المنطقة (١) إلى المنطقة (٢))، ولكنه يتطلب أيضاً، إضافة إلى ذلك، توافر الشروط الكفيلة بتواصل جهود التنمية المستقلة على ما سيأتي بيانه.

المنطقة (٤)

يمكن أن نطلق عليها منطقة استقرار **الاستقلال**، حيث يكون الاقتصاد، بل المجتمع كله، قد اكتسب مناعة كافية ضد احتمالات الارتداد إلى التبعية، وذلك من خلال التحسن المطرد في القوة النسبية لعناصر الاستقلال وتضاؤل القوة النسبية لعناصر التبعية إلى درجة لا يجوز الاعتداد بها. وبدخول المجتمع هذه المنطقة تكون قد تبلورت للتنمية المستقلة آليات موضوعية خاصة بها تضمن لها التواصل وتضمن للمجتمع التجدد الذاتي على أساس مستقل.

وهكذا يتحدد وضع أي مجتمع على طريق التبعية/ الاستقلال نتيجة الصراع بين قوتين أو تيارين يعملان في اتجاهين متضادين، وهما: قوة أو تيار التبعية؛ وقوة أو تيار الاستقلال. فإذا كانت لقوة الاستقلال الغلبة الساحقة، يكون المجتمع في منطقة استقرار الاستقلال (المنطقة (٤))؛ أما إذا كانت لقوة التبعية الهيمنة الكبرى، فيكون المجتمع في منطقة استقرار التبعية (المنطقة (١)). وعندما لا تكون لإحدى القوتين السيطرة شبه التامة، يكون المجتمع في واحدة أو الأخرى من منطقتي الانتقال (المنطقتين (٢) و (٣)).

ب ـ شروط الانتقال

يمكن القول إن الانتقال من منطقة استقرار التبعية إلى منطقة استقرار الاستقلال يتطلب توافر مجموعتين من الشروط:

- **المجموعة الأولى**، هي الشروط الضرورية لاجتياز الحاجز الفاصل بين المنطقة (١) والمنطقة (٢)، وصولاً إلى خط التعادل بين قوة التبعية وقوة الاستقلال. ويمكن أن نطلق على هذه المجموعة من الشروط **شروط الاقتحام**.

- والمجموعة الثانية، هي الشروط الضرورية لتأمين الانطلاق من المنطقة (٢)

إلى المنطقة (٤) مروراً بالمنطقة الحرجة (٣). ويمكن أن نطلق على هذه الشروط شروط التواصل.

وفيما يلي نقدم نتيجة اجتهادنا في تحديد هذه الشروط(٥):

(١) شروط الاقتحام :

أ - **توافر الارادة السياسية والقيادة الشعبية الملائمة**. وهو ما يفترض توافر الادراك الكافي بمعنى التبعية وخطورتها وامكانية التخلص منها، وتحقق الوعي بضرورة التنمية المستقلة وامكانية تحقيقها، وكذلك توافر الاستعداد لما يتطلبه السعي الجاد والنضال الشاق لتحقيق التنمية المستقلة من تضحيات. ويرتبط بهذا الطلب مطلب آخر وهو إعادة توزيع السلطة السياسية في المجتمع لمصلحة تحالف القوى الوطنية التي لا مصلحة لها في الارتباط بالاستعمار والقوى الأجنبية. وهذا لن يتأتى إلاّ كمحصلة لنضال سياسي تخوضه القوى الوطنية والتقدمية ضد القوى المضادة في الداخل والخارج. وفي العادة أن عملية إعادة توزيع السلطة السياسية ليست منفصلة عن عملية أخرى ضرورية للاقتحام، وهي إعادة توزيع الدخول والثروات في المجتمع لمصلحة القاعدة العريضة من الشعب. فذلك مطلوب لإضعاف السيطرة الطبقية القديمة وتجريد الطبقات المحتكرة للثروة القومية من أسلحتها الاقتصادية، وكسب ود الطبقات الشعبية وتعاطفها مع السلطة الجديدة وتأييدها لها.

ب - **تحرير الموارد الطبيعية من السيطرة الأجنبية وبسط السيادة الوطنية عليها، وإخضاع حد أدنى من القمم الحاكمة للاقتصاد الوطني لسيطرة الدولة**. بعبارة أخرى، يتعين تحرير الموارد الوطنية من السيطرة الأجنبية والطبقية وإعادة توظيفها لخدمة المجتمع ككل. وذلك عن طريق التحكم في الفائض الاقتصادي وتخصيصه للاستخدامات المتمشية مع الأولويات الجديدة التي تفرضها عملية تصحيح الهياكل الاقتصادية الداخلية والعلاقات الاقتصادية الخارجية.

ج - **تنويع أطراف التعامل الخارجي للدولة**، بما يقلل من اعتمادها على طرف خارجي واحد أو أطراف خارجية قليلة في مجالات التجارة والتمويل والاقتراض والحصول على التقانة والسلاح. ويتضمن ذلك تنويع هيكل الصادرات الوطنية للحد

---

(٥) استرشدت في صياغة هذه الشروط بما جاء في الدراسات التالية: اسماعيل صبري عبد الله، «التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل»؛ يوسف صايغ، «نحو تنمية مستقلة في الوطن العربي»؛ عادل حسين، «تجربة مصر في التنمية المستقلة: التقدم والتراجع في التجربة المصرية - ملاحظات من منظور التنمية المستقلة،» وتعقيب يوسف صايغ على الدراسة الأخيرة، وقد نشرت هذه الدراسات في: **التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٧).

من الاعتماد على منتوج تصديري واحد، والتوسع في تصنيع المواد الخام التي كان تصدير معظمها يتم في السابق. وكذلك تنويع مصادر استيراد حاجات البلاد من السلع والخدمات المختلفة. وأخيراً كسر احتكار السلاح من جانب المورد التقليدي، وبدء التعامل مع أطراف جديدة من أجل إعادة بناء جيش قوي قادر على حماية المنجزات الوطنية من أي عدوان خارجي.

(٢) شروط التواصل :

إذا كانت الشروط السابقة تكفي لكسر طوق التبعية واقتحام منطقة الانتقال من التبعية إلى الاستقلال، أي لاجتياز الحاجز ما بين منطقة استقرار التبعية (١) والشق الأول من منطقة الانتقال (منطقة ٢)، فإنها لا تضمن في حد ذاتها توليد قوة دفع كافية لتواصل المسيرة، أي للانتقال إلى الشق الثاني من منطقة الانتقال (منطقة ٣) والتقدم إلى منطقة استقرار الاستقلال (منطقة ٤). والواقع أنه إذا لم تتوافر الشروط التي تضمن توليد قوة الدفع المطلوبة، فلا يمكن الاطمئنان إلى أن المجتمع لن يرتد إلى منطقة استقرار التبعية مرة أخرى. وتضم شروط الانطلاق الآمن المتواصل على طريق التخلف من التبعية وبناء الاستقلال ما يلي:

أ ـ **بروز دور الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين والمثقفين التقدميين في تحالف القوى الوطنية الساعية إلى الخروج من إسار التبعية وإرساء دعائم الاستقلال، وسيطرتهم على استعمال السلطة السياسية للدولة.** وذلك كإجراء ضروري لتنفيذ استراتيجية للتنمية المستقلة من جهة أولى، وكإجراء وقائي ضد عودة بقايا الرأسمالية الكبيرة والأجنبية للسيطرة على بعض المفاتيح الرئيسية للاقتصاد القومي من جهة ثانية، وللحيلولة دون تنامي قوى الرأسمالية البيروقراطية من جهة ثالثة. بعبارة أخرى، ثمة تغيير يجب أن يطرأ على الأوزان النسبية للطبقات والفئات المختلفة المندرجة في تحالف القوى الوطنية المفترض أن يتولى زمام السلطة مع اطراد التقدم على طريق الاستقلال، وذلك في اتجاه زيادة الوزن النسبي للطبقة العاملة وفقراء الفلاحين والمثقفين التقدميين.

ب ـ **اتاحة أوسع الفرص للمشاركة الشعبية وإزالة القيود التي تباعد بين الجماهير والعمل العام في صوره السياسية، وكذلك في صوره غير السياسية.** وذلك من أجل اطلاق طاقات البشر على التجديد والإبداع، والكشف عن كل المصادر الكامنة لتعزيز الاعتماد على الذات، وكذلك لضمان انحياز برامج التنمية لمطالب الجماهير، ولكشف الأخطاء والانحرافات قبل تفاقمها، وسد أبواب الفساد أمام الفاسدين والمفسدين. وترتبط بذلك مواصلة الجهود الرامية إلى إعادة توزيع الدخول والثروات لمصلحة القاعدة العريضة من الشعب وحماية مستوى معيشة الطبقة العاملة

وفقراء الفلاحين وصغار الموظفين، واليقظة الدائمة فيما يتعلق بتطوير توزيع الدخول والثروات لمنع تكدسها لدى فئة أو فئات جديدة على حساب الجماهير العاملة.

ج ـ **توجيه التنمية نحو الداخل بالتركيز على الوفاء بالحاجات الأساسية للسواد الأعظم من الشعب، والدعم المستمر لعملية الانسلاخ الانتقائي من فلك النظام الرأسمالي العالمي.** ويتضمن ذلك التخلص من التبعية في نمط الاستهلاك وإعادة صياغة نمط استهلاكي موائم للظروف المحلية من جهة، ولا ينطوي على استنزاف الموارد المحدودة المتاحة للتنمية من جهة أخرى. كما يتطلب الأمر إعادة تخطيط الانتاج الزراعي والصناعي بما يتماشى مع النمط الاستهلاكي المستهدف، وإعطاء دفعة قوية لجهود التصنيع مع أولوية متقدمة للصناعات الأساسية، من أجل توفير مقومات الاعتماد المتواصل على الجهود الذاتية للمجتمع. وفضلاً عن ذلك يشكل ازدهار التصنيع الأساس المادي لزيادة حجم الطبقة العاملة، وزيادة وزنها الاجتماعي والسياسي في المجتمع. ويرتبط بهذه المتطلبات أيضاً ضرورة اعادة تشكيل برامج التعليم والثقافة لدعم قيمة العمل المنتج وتقوية الثقة بالنفس وبناء الشخصية الايجابية وتعزيز الانتماء الوطني والقومي من جهة، وتوفير أساس متين للإبداع العلمي والتقدم التقاني من جهة أخرى.

د ـ **توسيع قاعدة الموارد البشرية والمادية المتاحة للتنمية ولتمويلها ذاتياً،** التي يمكن بفضلها تنويع الاقتصاد وتكامل مختلف أجزائه تكاملاً عضوياً، واكتساب القدرة التقانية الذاتية، وتوفير السوق الواسعة اللازمة لإقامة الصناعات الأساسية والحربية، والاستغناء عن اللجوء إلى السوق الدولية في جانب متزايد من المعاملات الخارجية. ويقتضي ذلك أمرين:

أولهما: المشاركة في نظام اقليمي للاعتماد الجماعي على الذات. وهو ما يعني، تحديداً في الإطار العربي، الدخول في بعض صور العمل العربي المشترك كحد أدنى، والوحدة العربية كحد أقصى.

ثانيهما: السعي الجاد للتعاون مع دول العالم الثالث الرامية إلى التخلص من السيطرة الأجنبية على مواردها والتحرر من صور التبعية الأخرى. وذلك من أجل بناء قوة جماعية ذات وزنٍ مؤثرٍ في التفاوض والتعامل مع الدول الرأسمالية المتقدمة من جهة أولى، وتوسيع رقعة المعاملات فيما بين دول العالم الثالث من جهة ثانية، وتوفير الإمكانات المادية والقدرات التقانية والأسواق الواسعة التي تتطلبها إقامة الصناعات الكبيرة من جهة ثالثة.

وبعد، فإن الشروط التي ذكرناها ليست كلها شروطاً قبلية أو مسبقة. بل إن

بعضها يمثل تجسيدات من نوع أو آخر لبعض خطوات التنمية المستقلة أو بعض جوانبها. ويرجع ذلك إلى أن حرية الارادة واستقلالية القرارات الوطنية تظل مرهونة بالقدرة العملية على تغيير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الاقليمية والدولية على النحو الذي يكتسب معه المجتمع قدرة متنامية للاعتماد على الذات وحصانة متزايدة ضد احتمالات النكوص والارتداد إلى التبعية.

بعبارة أخرى، **ان مدار الأمر هنا هو التغيير في الظروف الموضوعية وعلاقات القوى، وليس مجرد التزام القيادة السياسية بأهداف التنمية المستقلة وإصرارها على رفع شعارات التحرر من التبعية وبناء الاستقلال الوطني، على أهمية ذلك**. ولذلك، إذا كنا قد ميزنا بين شروط الاقتحام وشروط التواصل، فليس هناك ما يمنع من الجمع بين هاتين المجموعتين من الشروط، بمعنى وجود قيادة ثورية ملتزمة بهذه الشروط كلها وتسعى إلى تحقيقها من البداية. ومع ذلك فمن المرجح أن التمييز بين مجموعتي الشروط يبقى وارداً من منظور القدرة على التنفيذ والمدى الزمني اللازم لهذا التنفيذ، أي لتحويل التوجهات إلى أمر واقع متجسد في هياكل اقتصادية واجتماعية وعلاقات خارجية جديدة. وهذه عملية قاسية ومضنية، تستغرق وقتاً ليس قصيراً، وتظل إلى أمد طويل عرضة لمخاطر وعراقيل عديدة من صنع القوى الخارجية والقوى الداخلية الضالعة معها، صاحبة المصلحة في استمرار روابط التبعية وافشال مسعى التنمية المستقلة.

ثانياً: صعوبات القياس والقياسات الممكنة

تنطلق هذه الدراسة من فرض أساسي ربما تنتهي إلى تأييده أو رفضه. وهذا الفرض هو أن ظاهرة التبعية هي ظاهرة قابلة للقياس الكمي. ومع ذلك ينبغي الاعتراف بأن ثمة صعوبات عديدة تعترض محاولة قياس التبعية. ومن المهم كذلك إدراك أنه قد لا يكون من الميسور في الوقت الراهن أو حتى في المستقبل القريب التغلب على كل هذه الصعوبات. بل إنه ليس من المستبعد أن يظل بعض جوانب التبعية مستعصياً دائماً على القياس بأية درجة من الدقة. ومن الطبيعي أن تؤدي الصعوبات التي سنتعرض لها هنا إلى أوجه قصور من نوع أو من آخر فيما قد نصل إليه من قياسات للتبعية.

ويمكن تقسيم الصعوبات التي تعترض قياس التبعية إلى:

- صعوبات نابعة من طبيعة الظاهرة موضوع القياس على النحو الوارد في القسم السابق.

- صعوبات ناتجة من ندرة البيانات الملائمة لمتابعة التطور في مختلف أبعاد التبعية.
- صعوبات متصلة بتكوين مؤشرات ذات مغزى وكيفية تفسيرها في غير لبس.

١ ـ الصعوبات المرتبطة بطبيعة الظاهرة موضوع القياس

التبعية، كما سبق بيانه، مفهوم مركب وظاهرة متعددة الأوجه والأبعاد. لذا ليس من السهل الإحاطة بجميع وجوهها باستخدام متغير واحد أو عدد قليل من المتغيرات. كما أن بعض جوانب التبعية قد يتعذر ـ بحكم طبيعتها ـ إخضاعها للقياس الكمي أصلاً، أو قد لا يتيسر قياسها إلاّ باللجوء إلى بعض الافتراضات التحكمية بدرجة قد تزيد أو تقل بحسب الأحوال.

ليست التبعية حالة استاتيكية (سكونية) بسيطة، وإنما هي عملية ديناميـة معقدة ذات أشكال وآليات قابلة للتغير مع التحول في الدور المرسوم للدولة في التقسيم الدولي للعمل استجابة للظروف التي يمر بها النظام الرأسمالي العالمي في مجموعه والدول التي تشكل مركز الثقل فيه بوجه خاص، وكرد فعل أيضاً لمحاولات الخلاص من التبعية في دول العالم الثالث. والحق أن التبعية أشبه بنظام له مدخلاته ومخرجاته. وتتمثل المدخلات في القيود المفروضة تاريخياً من خلال التقسيم الدولي للعمل ومن خلال التغلغل الثقافي والهيمنة السياسية والعسكرية على الإرادة الوطنية للدولة التابعة وعلى نطاق الاختيار المتاح أمامها. وهذه القيود ليست جميعاً خارجية المنبع ولا تأخذ دائماً أشكالاً واضحة ملموسة. فجانب من القيود خارجي تفرضه الدول الرأسمالية الكبرى بطريقة مباشرة في بعض الأحيان (الهيمنة السياسية والعسكرية)، وبطريقة غير مباشرة في أغلب الأحيان (من خلال هيئات المعونة ومنظمات الإقراض والتمويل الدولية ومختلف صور «التعاون» الثقافي والفني). غير أن جانباً آخر من القيود يتولد محلياً، من خلال ممارسات بعض الفئات المحلية التي ارتبطت مصالحها مع مصالح الدول المهيمنة والاحتكارات العالمية، ومن خلال العناصر الموالية ثقافياً للغرب الرأسمالي، التي أصبحت لا ترى لبلادها سبيلاً للتقدم سوى الارتباط بالدول الرأسمالية الكبرى وتكرار تجربتها في التقدم الاقتصادي، والتي فقدت الثقة في إمكانية التقدم بالقوى الذاتية وأصبح وضع التبعية بالنسبة إليها وضعاً طبيعياً لا عيب فيه ولا مُوجب للخروج منه.

وثمة نوع ثالث من القيود على حرية القرار الوطني وعلى المدى المتاح للاختيار هو تلك القيود النابعة من بعض الخصائص الديمغرافية والجغرافية للبلد التابع. ومن أمثلة هذه القيود صغر حجم الدولة من حيث المساحة وعدد السكان، وحساسية

موقعها الجغرافي (مدى القرب من قوة عظمى، أو سهولة أو صعوبة الدفاع عن البلد ضد الغزو الخارجي)، ومدى التقارب العرقي واللغوي للسكان (حيث إن الفوارق العرقية واللغوية والدينية قد تستغل من جانب الأعداء في إضعاف الجبهة الوطنية وشق صفوف المناضلين ضد الهيمنة الأجنبية وتحويل الأنظار من التبعية إلى الخلافات الطائفية. . . الخ)، ومدى توافر الموارد اللازمة لقيام التنمية وتنوعها. ومن الواضح أن هذه القيود أقرب إلى الثوابت منها إلى المتغيرات، وأنها أوثق اتصالاً بالعوامل السكانية والجغرافية منها بطبيعة النظام الاجتماعي القائم(٦). غير أنه ليس من الحكمة المبالغة في مفعول هذه العوامل أو التعامل معها وكأنها قدر لا فكاك منه. ذلك أن بعض القيود التقليدية على القيام قاعدة صناعية متنوعة مثلاً قابلة للمراجعة على نحو يتيح مجالاً أوسع للحركة أمام الدول الصغيرة(٧). وبالطبع من الممكن التخلص من كثير من القيود التي يفرضها صغر حجم الدولة ومحدودية مواردها عن طريق الاندماج في كيانات إقليمية أكبر تعتمد مفهوم الاعتماد الجماعي على النفس.

أما المخرجات فهي تتمثل في مجموعة القرارات التي تترتب على تطبيق القيود المشار إليها أعلاه والتي تؤدي في مجموعها إلى إفقاد البنية الاقتصادية عناصر التكامل والقدرة على التجدد الذاتي على أساس مستقل، وإلى توسيع الشقة بين هيكل الانتاج وهيكل الطلب المحلي. وبالطبع فإن النتائج ليست اقتصادية فقط، بل هي سياسية وعسكرية واجتماعية وثقافية أيضاً. وأخطر ما فيها هو زرع الإحساس بالدونية تجاه الأجنبي، واستلاب الثقة بالنفس من السكان، وبث الشعور بعدم جدوى محاولات النهوض بالقوى الذاتية وحدها. وهذا ـ فضلاً عن الاعتبارات الاقتصادية ـ هو ما يعطي التبعية قدرة على التجدد الذاتي. وهكذا لا تلبث المخرجات أن تتحول في دورة تالية إلى مدخلات تغذي نظام التبعية. غير أن الحلقة ليست مغلقة تماماً. فكما سبقت الإشارة، تؤدي الآثار السلبية للتبعية إلى ظهور قوى مضادة تسعى إلى

---

(٦) يُعتبر D. Seers من الذين عنوا بدراسة هذا النوع من القيود ودوره في تحديد هامش المناورة المتاح لأية حكومة راغبة في فك الروابط مع النظام الرأسمالي العالمي. انظر:

D. Seers, «Development Options: The Strengths and Weaknesses of Dependency in Explaining a Government's Room to Manoeuvre,» in: D. Seers, ed., *Dependency Theory: A Critical Reassessment* (London: Frances Pinter Ltd., 1983), pp. 135-149.

(٧) يُعد Clive Y. Thomas من أبرز المدافعين عن وجهة النظر القائلة بأن صغر حجم الدولة ليس قيداً مانعاً يحول دون فك الروابط وإقامة اقتصاد اشتراكي وطني مستقل. وهو يرى على سبيل المثال أن الحجم المناسب للصناعة في دولة صغيرة لا يتحدد بالحجم الأمثل وإنما بالحد الأدنى الضروري للصناعة، وأنه من الوارد الأخذ بمفهوم أضيق من المعتاد للصناعة الثقيلة. . . الخ. انظر:

Clive Y. Thomas, *Dependence and Transformation* (New York: Monthly Review Press, 1974), chap. 10.

توسيع هامش المناورة المتاح أمام الدولة التابعة واستثماره، أو إلى فك الروابط الاستغلالية بالنظام الرأسمالي العالمي ولو بعد حين. لكن الملاحظ أن القوى الرافضة للتبعية ليست بالضرورة جميعاً قوى تقدمية ساعية إلى التنمية المستقلة. فقد تشمل هذه القوى الرافضة جماعات رجعية تحلم بالعودة إلى الماضي أو تقنع بالانكفاء على الذات والانعزال عن العالم، ومن ثم تكرس التخلف.

إضافة إلى ما تقدم، تنشأ صعوبة أخرى في القياس متصلة بما سبق الإشارة إليه في القسم السابق من أن التبعية والاستقلال ليسا حالتين متمايزتين تمام التمايز، وإنما ثمة تداخل بينهما على مدى معين، وهو الذي أطلقنا عليه منطقة الانتقال. وهذا يعني أن المطلوب عملياً، عند قياس مؤشرات التبعية، ليس مجرد العثور على قيمة للمؤشر المعني عند نقطة زمنية معينة، وإنما معرفة القيمتين اللتين تصنعان حدود منطقة الانتقال أيضاً. إذ من دون هذا التحديد يتعذر معرفة موضع دولة ما على طريق التبعية/ الاستقلال. كما أن متابعة التغير في قيمة مؤشر ما من مؤشرات التبعية عبر الزمن لن تكفي للقول إن الدولة المعنية تتجه ـ طبقاً لهذا المؤشر وحده ـ نحو مزيد من التبعية أو نحو مزيد من الاستقلال. فقد تزيد قيمة المؤشر أو تنقص مع بقاء الدولة في المنطقة نفسها. وهكذا، لا بد من التقسيم المسبق لكل مؤشر من مؤشرات التبعية إلى أقسام مناظرة لتلك المبيّنة في الشكل رقم (١ ـ ١)، حتى يتسنى الحكم على جهود الدولة المعنية من زاوية التبعية/ الاستقلال.

ومن الجلي أن الظاهرة التي نسعى لقياسها ظاهرة معقدة ومركبة ليس من الميسور الإحاطة بجميع جوانبها ـ مدخلاتها ومخرجاتها وآلياتها ـ بمقياس كمي واحد. أضف إلى ذلك أن الكثير من جوانب التبعية يدور حول علاقات، وأوضاع مؤسسية، وموروثات ثقافية واجتماعية، وسلوكيات ومواقف، ومفاهيم للأمن والسيادة والكرامة الوطنية. وهذه عناصر كيفية كثيراً ما تنطوي على مفاهيم فضفاضة ليس من السهل تصور كيفية اخضاعها للقياس الكمي الدقيق. هكذا، وعلى الرغم من الدور الحيوي للجوانب النوعية في ظاهرة التبعية، فإنها أقل الجوانب قابلية للقياس الكمي حتى في صوره التقريبية.

والأرجح، نظراً إلى ما تقدم ذكره من اعتبارات متصلة بطبيعة موضوع القياس، هو أن ظاهرة التبعية ستقاس قياساً جزئياً لا يحيط بكل أبعادها على نحو مباشر أو دقيق. بعبارة أخرى، لن يمكن إخضاع كل مكونات التبعية للقياس، كما أن ما قد يتيسر إخضاعه للقياس سيتم قياسه على نحو تقريبي وربما غير مباشر أيضاً وينطبق ذلك بوجه خاص على معظم الجوانب التقانية والثقافية والاجتماعية والسياسية والعسكرية للتبعية. وقياس التبعية على هذا النحو سوف يؤدي إلى بعض المشكلات في استخدام مقاييس التبعية وتفسيرها على ما سيأتي بيانه.

٢ ـ الصعوبات المتصلة بندرة أو عدم توافر البيانات الملائمة

الملاحظ أننا لم نتعرض، في كل ما تقدم ذكره من صعوبات، لقضية البيانات ومدى توافرها بالكم والكيف المناسبين. والواقع أنه حتى إذا لم تكن هناك أية صعوبات في قياس التبعية نابعة من طبيعة الظاهرة أو المفهوم، وحتى إذا افترضنا جدلاً أنه من المتصور نظرياً قياس كل جوانب التبعية، فإننا سوف نصطدم لا محالة بعقبة عدم توافر بعض البيانات اللازمة للقياس. ذلك أن الاحصاءات المتاحة في معظم دول العالم الثالث لم تجمع أصلاً من منظور التبعية والاستقلال، وإنما جرى تصميمها وجمعها من منظور نيوكلاسيكي استعماري. وكما هو معروف فإن المنظور النيوكلاسيكي لا يفرق بين رأسمال محلي ورأسمال أجنبي، ولا بين رأسمال عام ورأسمال خاص، ولا يميز بين مصادر تمويل الاستثمار وأثر ذلك في أنواع الاضافات الممكنة إلى رصيد الاقتصاد من الأصول الثابتة(٨). كما أنه يهدر التفرقة الكلاسيكية بين الأنشطة الانتاجية والأنشطة الطفيلية. . . الخ. أضف إلى ذلك أن النظرية النيوكلاسيكية تعتبر الكثير من العوامل المحيطة بالنظام الاقتصادي معطيات لا تدخل في نطاق البحث الاقتصادي، ومن ثم فهي لا تعبأ بقياسها. بينما يقتضي المنظور التنموي النظر إليها باعتبارها عناصر قابلة للتغير مثل أنماط الاستهلاك وأنماط توزيع القوة السياسية والاقتصادية بما في ذلك توزيع الثروة ومدى سيطرة المجتمع وسيادته على موارده. ومن المعروف أيضاً أن جماعة النيوكلاسيكية نظروا إلى أثر التقانة كباقٍ، أي باعتباره كل ما لا يمكن تفسيره من تغير في الانتاج بالتغير في عناصر الانتاج التقليدية، ولم يلقوا بالاً لتكلفة الحصول على التقانة والقيود المحيطة بتطويرها واتاحتها لمختلف الدول. والنمو عند النيوكلاسيكيين هو محصلة الزيادة في عناصر الانتاج والتحسن في انتاجيتها. أما محتوى هذا النمو، ومصادر تولده وتكلفته الاجتماعية والبيئية، فهي أمور لا تجد اهتماماً بتحليلها لديهم، ومن ثم فإنها لم تلق اهتماماً من جانب الاحصائيين المتأثرين بالمناخ الفكري النيوكلاسيكي.

الواقع أن البيانات المتاحة في أغلب دول العالم الثالث تعتبر في حد ذاتها دليلاً واضحاً على تبعية هذه الدول. والأثر الاستعماري هنا يتضح في نواحٍ شتى، أهمها الاهتمام باحصاءات التجارة الدولية والمحصولات التقليدية والمواد الأولية التي يجري تصديرها إلى الدول الصناعية. كما أن التبعية ظاهرة في تطبيق مفاهيم احصائية في دول العالم الثالث مستعارة من الدول الصناعية المتقدمة. على الرغم من الاختلاف

---

(٨) فالأرباح المحتجزة للشركات الدولية ليست متاحة بالضرورة لأي نوع من الاستثمار في دول العالم الثالث، ومن ثم ليس من الحكمة النظر إليها كما ينظر إلى المدخرات المحلية التي تتجه عادة للاستثمار المحلي.

البينّ في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لكل منهما. لذا فإن بعض المفاهيم التقليدية، مثل الناتج القومي الاجمالي ومعدل نموه، تقصّر عن تبيان حقيقة حجم النشاط الاقتصادي ومعدل تغيره في الدول النامية لأنها مبنية على افتراض أن الاقتصاد محل الاهتمام هو اقتصاد سوق متطور ومنظم، لا تقوم المعاملات غير النقدية فيه بدور يذكر[9]. ويقال مثل ذلك عن مفاهيم العمالة والبطالة التي لا تعترف بغير أسواق العمل النظامية، ولا أثر فيها للقطاع الضخم من الأنشطة غير النظامية والهامشية في الدول النامية.

لعله اتضح مما تقدم أن قياس التبعية مقيد في الفترة الحالية بقيود ناتجة من التبعية الفكرية والثقافية وما يترتب عليها من تبعية في المجال الاحصائي. ويترتب على ذلك أن التقدم في قياس التبعية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحرر من التبعية ذاتها، بخاصة في المجالات الفكرية والثقافية. فتلك هي المقدمة الطبيعية لإدراك أهمية قياس التبعية ولمراجعة المفاهيم الموروثة عن الغرب، وإعادة صياغة التعاريف الاحصائية بما يتلاءم مع الظروف الفعلية لدول العالم الثالث، وهمومها الحقيقية.

٣ ـ الصعوبات المتصلة بتركيب المؤشرات الملائمة واستخدامها

نأتي الآن إلى النوع الثالث من الصعوبات التي تواجه محاولة قياس التبعية، ألا وهي الصعوبات المتصلة بصياغة مؤشرات ذات مغزى، وما يتصل بها من مشكلات في الاستخدام والتفسير.

إن الوضع الأمثل في صياغة المؤشرات هو بناء نظام متكامل ومتناسق من المؤشرات وفق نظرية واضحة تحكم العلاقة بين المؤشرات المختلفة. غير أن الصعوبات التي ذكرناها فيما سبق تجعل من غير الواقعي أن نطمح، في الظروف الراهنة للمعرفة والبيانات، إلى بناء مثل هذا النظام، وتضطرنا إلى القناعة بتكوين قائمة مؤشرات تغطي فيما بينها العناصر الأكثر أهمية للتبعية التي يتيسر قياسها بما هو متاح من معلومات. والحق أن هذا المنهج هو السائد حالياً في «حركة» المؤشرات، إذ يتجه معظم المنظمات الدولية والإقليمية إلى تكوين قوائم مؤشرات[10].

---

(٩) انظر بعض عيوب نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة ومحاولات علاجها، في:

United Nations, Statistical Office: *The Feasibility of Welfare-Oriented Measures to Supplement the National Accounts and Balances: A Technical Report,* Series F; no. 22 (New York: UN, 1977), and *Social Indicators: Preliminary Guidelines and Illustrative Series,* Series M; no. 63 (New York: UN, 1978).

(١٠) للمزيد حول الخيارات المتاحة، انظر: ابراهيم العيسوي، «مؤشرات قطرية للتنمية العربية،» في: عادل حسين [وآخرون]، التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٢١٩ - ٢٧٢.

وفي حدود هذا الهدف المتواضع، أي تكوين قائمة أو مجموعة مؤشرات للتبعية، يصادف الباحث عدداً من المشكلات لعل أهمها مشكلة تحديد أنواع المؤشرات، ومشكلة التوصل إلى مجموعة من المعايير أو الأنماط الضرورية لتعيين فترة الانتقال الخاصة بكل مؤشر أو لمجموعة المؤشرات كلها، ومشكلة دمج المعلومات المتضمنة في مختلف المؤشرات على نحو يمكن من استخلاص حكم دقيق عن اتجاه التبعية للتزايد أو التناقص.

أ ـ فيما يتعلق بالمشكلة الأولى، نرى أن الاحاطة بظاهرة مركبة متعددة الأبعاد، مثل ظاهرة التبعية، تقتضي الاستعانة بمختلف أنواع المؤشرات: مؤشرات الوسائل ومؤشرات الغايات، ومؤشرات الوقائع ومؤشرات الرأي[11]. فالاقتصار على مؤشرات الغايات قد يكون مضللاً في بعض الحالات من حيث إنه قد يظهر جهود بعض الدول للخلاص من التبعية بأقل مما ينبغي، لا لشيء سوى أن بعض الوسائل قد تستغرق فترة طويلة قبل أن تظهر لها نتائج ملموسة في أوضاع التبعية. كما أن بعض النتائج قد يكون عارضاً أو ناتجاً عن أسباب لا شأن لها بجهود الدولة للفكاك من أسر التبعية. ومن ثم فالتقدير السليم للموقف يقتضي الإحاطة بأسباب التغيرات التي تطرأ على التبعية ومصادرها. أما فيما يتعلق بالخيار بين مؤشرات الوقائع التي ترصد أحداثاً أو وقائع محددة، ومؤشرات الرأي التي تسجل رأي الناس أو تقويمهم لواقعة معينة، ففي اعتقادنا أن المشكلات التي تكتنف تكوين مؤشرات الرأي لا تبرر إهمالها كلية. ذلك أن مؤشرات الرأي قد تلقي الضوء على جوانب مهمة من ظاهرة التبعية لا يتيسر تكوين مؤشرات وقائع لها، بخاصة الجوانب الثقافية والاجتماعية. ومن جهة أخرى، فإن الآراء السائدة في مجتمع معين غير منفصلة عن الواقع المادي لذلك المجتمع، فهي تؤثر في تشكيل ذلك الواقع كما تؤثر في اتخاذ القرارات في المجتمع. ومن ثم فليس من المنطقي تجاهلها.

ب ـ وفيما يتصل بالمشكلة الثانية، وهي مشكلة اختيار معايير أو مستويات للمقابلة ولتقويم مدى التقدم نحو هدف الخلاص من التبعية والسير في طريق التنمية المستقلة، فلا شك أنه ليس من السهل تحديد المدى الحرج الذي يحدد منطقة الانتقال

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٨، وفيما يلي بيان المقابلات الانكليزية للمصطلحات العربية التي اجتهدنا في صياغتها واستخدمناها في المتن:

مؤشرات الوسائل: Input Indicators،

مؤشرات الغايات: Output Indicators،

مؤشرات الوقائع: Objective Indicators،

مؤشرات الرأي: Perception or Subjective Indicators.

لكل مؤشر. كما أنه ليس واضحاً دائماً المصدر الذي يمكن الحصول منه على مثل هذه المعلومات. فليس من الميسور مثلاً تحديد المدى المعقول للنسبة من الانتاج التي يجب استخدامها للاستهلاك أو التصنيع المحلي من سلعة معينة، حتى يمكن القول بوقوع الدولة في منطقة التبعية إذا قلّت النسبة الفعلية عنها، أو بدخولها منطقة الاستقلال إذا زادت النسبة الفعلية عليها. ويقال مثل ذلك عن نسبة واردات الغذاء إلى جملة الحاجات الغذائية للدولة. فليس من السهل الاتفاق على تلك النسبة من الواردات إلى الحاجات الغذائية التي إذا تعدتها النسبة الفعلية جاز لنا القول بوقوع الدولة في منطقة التبعية، وكذلك تلك النسبة التي إذا قلت عنها النسبة الفعلية أمكن القول بدخول الدولة منطقة الاستقلال.

ج ـ وليس من المأمون نظرياً أو السهل عملياً الاحتكام في تحديد منطقة الانتقال لكل مؤشر، إلى المستويات المختلفة للمؤشرات، في الدول الصناعية المتقدمة أو في الدول الاشتراكية. وتتمثل المشكلة من الجانب النظري في خطر الوقوع في المفهوم الخاطىء للفجوة بين المتقدمين والمتخلفين. بينما تتمثل المشكلة العملية في أن ثمة مدى واسعاً للقيم الحرجة المتصورة للمؤشرات في الدول التي يمكن اعتبارها دولاً مرجعية. ويزداد الأمر صعوبةً لو عملنا بقائمة للدول المرجعية تتضمن دولاً رأسمالية متقدمة ودولاً اشتراكية ودولاً من العالم الثالث، وهو ما أخذنا به في الجزء التطبيقي من هذه الدراسة. ولاحظنا فقط أن دولاً شديدة التباين في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تسجل القيم نفسها أو قيماً متقاربة على مؤشر معين. بل إننا وجدنا أن بعض الدول تسجل قيماً شديدة التباين على مؤشر معين، رغم أن هذه الدول تنتمي إلى مجموعة دولية معينة كمجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة أو مجموعة دول العالم الثالث. وإذا كان من الميسور في بعض الحالات تفسير بعض الفوارق الملاحظة (مثلاً بالاختلافات في حجم الدولة أو درجة الثراء أو بظروف طارئة كحرب أو ما إليها)، فثمة حالات ليست قليلة يتعذر فيها العثور على تفسير مقنع لاختلاف قيم المؤشر. وهكذا، فإن اللجوء إلى خبرات بعض الدول التي يمكن القول إنها دول مستقلة، لاستنباط القيم الحرجة للمؤشرات، يعني أن القيم المختارة ستتضمن عنصراً تحكمياً، قد يقل أو يكثر، ولكن لا مهرب منه في معظم الحالات.

وإذا انتقلنا من المؤشرات الفردية إلى النظر في جملة المؤشرات، فليس من المتصور وجود مجموعة وحيدة من القيم الحرجة للمؤشرات التي تمثل حالة الانتقال. والأرجح هو وجود عدد كبير من مجموعات القيم التي تمثل هذه الحالة، وأن ثمة مجالاً لانخفاض قيم بعض المؤشرات مقابل ارتفاع بعضها الآخر. وهذا الأمر يثير مشكلة التوليفة المناسبة من قيم مؤشرات التبعية/ الاستقلال لظروف الدولة أو الدول

المرغوب دراسة مدى تقدمها على طريق التخلص من التبعية واقامة تنمية مستقلة. وليست هناك «وصفة» جاهزة للتعامل مع هذه المشكلة. ومن المرجع أن أي حل سينطوي على اجتهاد شخصي مبني على التقدير الذاتي للباحث، وهو ما قد يثير مجادلات ليس من السهل حسمها بطريقة موضوعية في ضوء المعرفة المتاحة في هذا المجال.

ومن المشكلات الأخرى التي يثيرها استخدام المؤشرات في تعيين وضع دولة ما من زاوية التبعية/ الاستقلال، وفي الحكم على مدى اقترابها أو ابتعادها عن هدف التحرر من أغلال التبعية، مشكلة الأوزان ومشكلة التفسير.

- والمقصود بمشكلة الأوزان هو اختيار مجموعة من القيم التي تستخدم لترجيح المؤشرات المختلفة التي يعبر كل منها عن جانب أو آخر من جوانب التبعية. فالواقع أن تكوين قائمة مؤشرات واستبعاد صياغة نظام متكامل لمؤشرات التبعية، لا ينفي وجود الحاجة إلى الأوزان. وتبرز هذه المشكلة بوجه خاص عندما يكون عدد المؤشرات كبيراً. إذ في هذه الحالة يصعب استخدام المؤشرات فرادى لاستخلاص حكم عام بشأن موقع الدولة واتجاه حركتها من منظور التبعية/ الاستقلال. ويتطلب الأمر دمج المعلومات الكثيرة المتضمنة في قائمة المؤشرات بطريقة صريحة واختزالها حتى يسهل تبين اتجاهها العام. والحق أن الحاجة إلى الأوزان قد تظهر على مستويات عديدة: المستوى الأول هو مستوى صياغة مؤشرات مركبة لبعض الظواهر التي يتعذر قياسها بمؤشر واحد، مثل درجة التركيز الجغرافي للتجارة الخارجية أو درجة الاكتفاء الذاتي في الغذاء؛ والمستوى الثاني هو مستوى صياغة مؤشرات مركبة للمجموعات الفرعية من المؤشرات مثل مجموعة مؤشرات التبعية العسكرية أو التبعية الثقافية... الخ؛ أما المستوى الثالث فهو مستوى دمج المجموعات الفرعية للمؤشرات في مؤشر مركب واحد لأغراض مقابلة الوضع العام للدولة عبر الزمن أو مقابلة دولة بأخرى.

- أما مشكلة التفسير، فيقصد بها التوصل إلى تفسير سليم للمؤشرات وتفادي إساءة التفسير، ليس بمراعاة الدقة والحذر في استخراج مدلولات المؤشرات فقط، بل باتخاذ بعض الاحتياطات مقدماً عند صياغة المؤشرات وتركيبها أيضاً.

فمن الأمور التي يجب التنبه إليها عند استخدام المؤشرات ضرورة التمييز بين التقلبات الدورية أو الطارئة، والاتجاه العام لكل مؤشر. وذلك باعتبار أن الأخير هو العنصر المهم في متابعة التطور في علاقات التبعية[١٢].

---

(١٢) من الأمور التي أخذها Palma على مدرسة التبعية، التعامل مع التقلبات الدورية في بعض المتغيرات مثل معدّلات التبادل الدولي كما لو كانت اتجاهات عامة. انظر: =

ومن المشكلات المهمة لاستخدام المؤشرات وتفسيرها، تلك المشكلة المتصلة بحقيقة أن التخلص من التبعية قد لا يعني في كل الأحوال التحول إلى تنمية مستقلة معتمدة على القوى الذاتية. فثمة بديل آخر هو العزلة والركود. ومن هنا أهمية صياغة مجموعة متنوعة من المؤشرات تتيح فرصة كافية للتمييز بين الأوضاع المختلفة التي قد تنشأ في أعقاب التخلص من التبعية. بعبارة أخرى، يجب أن تستهدف مجموعة المؤشرات توفير معلومات كافية ليس عن الجهود الرامية إلى الخلاص من التبعية فقط، بل عن الجهود الخاصة بزيادة الاعتماد على النفس قطرياً واقليمياً أيضاً، وتوفير مقومات الأمن القومي بأوسع معانيه.

وقد يؤدي الاعتماد على تطور القيم الرقمية للمؤشرات وحدها إلى أحكام خاطئة بشأن اتجاه التغير في وضع الدولة على طريق التبعية/ الاستقلال. فارتفاع نسبة برامج التلفزيون المنتجة محلياً إلى جملة البرامج التلفزيونية قد لا يكون له دلالة ايجابية من منظور الاستقلال، إلا إذا كان محتوى البرامج المحلية قد تحرر من الهيمنة الفكرية لدول القلب الرأسمالي. والتزايد المطرد لانتقال العمالة من بعض البلدان العربية إلى بعضها الآخر، وكذلك المشروعات العربية المشتركة، قد لا تساهم في إقامة اعتماد جماعي على النفس، إلا إذا توافرت معلومات اضافية عن المناخ التنموي الذي يجري فيه استغلال العمالة ورؤوس الأموال العربية. وإذا كان من الميسور تكوين مؤشر لمدى اعتماد الدولة على القروض الأجنبية، فليس من الميسور أن نوضح رقمياً كيف يؤدي مثل هذا الحجم من المديونية إلى أشكال من الضغط السياسي والعسكري والاقتصادي من جانب الدائنين على الدولة المدينة. من هنا أهمية استكمال المعلومات الرقمية عن القروض بمعلومات اضافية مستمدة من متابعة التطورات السياسية ونتائج المفاوضات العسكرية والاقتصادية.

ومن الظواهر التي قد تثير الارتباك في تفسير مؤشرات التبعية، أن اعتماد الدولة على الخارج قد يتزايد ـ مرحلياً ـ في غمار محاولتها كسر التبعية بدعم القاعدة الانتاجية للاقتصاد القومي (بالحصول على معدات رأسمالية وتقانية أجنبية). وفي هذه الحالة يؤدي الاقتصار على قيم مؤشرات التبعية إلى استنتاج ارتفاع درجة التبعية، أو على الأقل ثبات درجتها مع تغير أشكالها (زيادة استيراد المعدات الرأسمالية بدلاً من زيادة استيراد الغذاء في السابق). وقد يكون من غير المنطقي، في مثل هذه الحالة، دمغ السياسة التنموية بأنها تكرس التبعية. إذ يقتضي الأمر التثبت أولاً من طبيعة هذه السياسة بشكل مباشر، والتعرف إلى نوعية المجتمع المستهدف إقامته، ونوعية القيادة

G. Palma, «Dependency and Development: A Critical Overview,» in: Seers, ed., *Dependency Theory: A Critical Reassessment*, p. 58. =

التي تتصدى لتحديات الخروج من التخلف، ومدى توافر الشروط الضرورية لقيام حالة من الاعتماد على الذات على المدى الطويل. وهذا يؤكد مرة أخرى أهمية استكمال المعلومات التي تتوافر من خلال المؤشرات بمعلومات اضافية عن السياق العام لحركة التنمية وعن العديد من جوانبها الذي لا يتيسر قياسه كمياً.

ثالثاً: محاولات سابقة لقياس التبعية العربية

ثمة ندرة شديدة في الدراسات التي تصدت لقياس التبعية في الوطن العربي. وفي حدود علمنا لم يتم التعرّض لهذا الموضوع قبل بدء العمل في الدراسة الحالية سوى في عملين: أولهما هو كتاب نادر فرجاني **هدر الامكانية**(١٣). وثانيهما بحث ابراهيم العيسوي(١٤).

وقد اعتمدت دراسة نادر فرجاني على مؤشر أساسي مستمد من تحليل الأحداث السياسية المهمة التي وقعت خلال فترة البحث (عقد السبعينات)، إضافة إلى عدد محدود من المؤشرات الاقتصادية. ويعتمد المؤشر الأساسي على حصر عدد من الوقائع ذات الصلة بالتحرر من التبعية، ثم تحديد ما إذا كان أثرها في التحرر سلبياً أو ايجابياً، ثم استخلاص «التأشير الصافي» في كل شهر من شهور الفترة موضع التحليل (أي الفرق بين عدد الأحداث ذات التأشير الموجب وعدد الأحداث ذات التأشير السالب على التحرر خلال الشهر). والمؤشر التجميعي للتحرر عبارة عن الخط البياني لتراكم التأشير الصافي عبر الفترة كلها(١٥). أما المؤشرات الاقتصادية الأخرى فهي تضم مؤشر الانكشاف الاقتصادي (نسبة كل من الصادرات والواردات ومجموعها إلى الناتج المحلي الاجمالي)، الذي يستعان على استخراج دلالته من حيث التبعية بمؤشر نسبة المواد الخام في هيكل الصادرات العربية، ومؤشر نسبة المواد المصنعة في هيكل الواردات العربية، ومؤشر تركز التبادل التجاري للبلدان العربية مع الخارج في مجموعة الدول الغربية المصنعة. وتعتبر المؤشرات التي قدمتها الدراسة مؤشرات اقتصادية أساساً، إذ إنه، حتى بالنسبة إلى المؤشر المستمد من تحليل الأحداث السياسية، لاحظت الدراسة أن غالبية هذه الأحداث كانت «ذات طابع

(١٣) نادر فرجاني، **هدر الإمكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ٧٩ ـ ٨٥.

(١٤) العيسوي، «مؤشرات قطرية للتنمية العربية».

(١٥) لاحظ أن الدراسة تقسّم الأحداث بحسب درجة أهميتها إلى أحداث عادية وأحداث جسيمة، وتعطي الأخيرة وزناً يساوي خمسة أمثال الوزن المعطى للأولى. انظر: فرجاني، المصدر نفسه، ص ١١٠.

اقتصادي»[١٦]. وتعلق الدراسة، بشكل عابر ودون محاولة للقياس أو بلورة مؤشرات، على ظواهر أخرى ذات صلة بعملية التبعية، مثل: مدى مساهمة منظمة «الأوبك» في التحرر الاقتصادي؛ وظهور أشكال جديدة للتبعية من جراء توظيف الجزء الأكبر من الفوائض النفطية في الدول الغربية المصنعة؛ وظاهرة التبعية التقانية، وكذلك التبعية في نمط الاستهلاك التي تمثل أبرز أشكال «التبعية الحضارية» طبقاً لهذه الدراسة.

ورغم جاذبية الفكرة التي بني عليها المؤشر المستمد من تحليل الأحداث السياسية، فهي تثير عدداً من الصعوبات، لعل أهمها صعوبة تصنيف الأحداث من منظور التبعية، الأمر الذي قد يؤدي إلى استبعاد البعض منها، وهو ما حدث فعلاً في هذه الدراسة. ولا ترجع صعوبة التصنيف إلى إمكان اختلاف الرأي وفقاً للتوجهات السياسية للقائم بالتصنيف فحسب، وإنما ترجع أيضاً إلى أن بعض الأحداث قد تمتد آثارها على أمد زمني طويل، وقد لا تكون الآثار الفورية والمباشرة في اتجاه الآثار بعيدة المدى وغير المباشرة نفسها. وهذه الصعوبة تجعل التعرف إلى أثر حدث ما بقصد تصنيفه أمراً صعباً للغاية، لأنه لا ينطوي على عملية تنبؤ بالآثار الأطول أمداً لهذا الحدث. وتتزايد الصعوبة كلما اقترب وقت تصنيف الحدث من وقت وقوعه. أما المؤشرات الاقتصادية التي استخدمها فرجاني فلا غبار عليها في حد ذاتها، وإنما يرد التحفظ على أنها قد انصبت على مجال اقتصادي واحد، وهو التجارة الخارجية، دون التطرق إلى بقية المجالات الاقتصادية للتبعية.

أما دراسة العيسوي آنفة الذكر، فقد تضمنت محاولة لصياغة مؤشرات للتبعية تحت عنوان «تأمين الاستقلال والاعتماد على الذات». وهي اقترحت أربع مجموعات من المؤشرات، ترصد كل مجموعة منها التبعية في مجال من المجالات الآتية: الغذاء، العلاقات الاقتصادية، التقانة، والثقافة. ورغم اعتراف الدراسة بأهمية الجانب العسكري أو الأمني للتبعية، فقد استبعدته ولم تقم بصياغة مؤشرات خاصة به. وقد بلغ عدد المؤشرات المقترحة لقياس التبعية في هذه الدراسة ٤٥ مؤشراً، بعضها مؤشرات وقائع وبعضها مؤشرات رأي. واقتصرت الدراسة على اقتراح صياغات للمؤشرات، دون أن تتجاوز ذلك إلى قياس كل هذه المؤشرات أو بعضها. وتعتبر الدراسة الحالية امتداداً طبيعياً لتلك المحاولة وتطويراً شاملاً لها.

وقد ظهرت في أثناء اجراء الدراسة الحالية ثلاث دراسات ذات صلة بقياس التبعية: أولها دراسة محمد محمود الإمام عن «دور العمل العربي المشترك في تحقيق التنمية المستقلة» التي تضمنت مقترحاً موجزاً لمجموعة مؤشرات لقياس التبعية، دون

(١٦) المصدر نفسه، ص ١١١.

التعرض بالتفصيل لمشكلات القياس ودون تقديم قياسات فعلية لأي من المؤشرات المقترحة[17]. وقد قسم الامام مؤشرات التبعية إلى أربع مجموعات هي :

١ ـ مجموعة مؤشرات لقياس مدى اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج «للحصول على مدخلات حيوية لتطوير جهازه الانتاجي»، مثل التمويل الخارجي والمعرفة التقانية والاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك نمط توظيف الأموال في الخارج للدول التي تتوافر لديها فوائض مالية.

٢ ـ مجموعة مؤشرات لقياس مدى اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج «لاستكمال حلقات التكامل الرأسي بين قطاعاته الانتاجية». وتنصب هذه المؤشرات أساساً على نسب التبادل التجاري الخارجي وشروطه وهيكله السلعي والجغرافي.

٣ ـ مجموعة مؤشرات لقياس «مدى قدرة الجهاز الانتاجي على الوفاء بجانب الطلب المحلي»، ولاسيما تلك الجوانب التي يؤدي الانكشاف فيها إلى الانتقاص من حرية متخذ القرار، وفي مقدمتها الغذاء والسلاح.

٤ ـ مجموعة مؤشرات «تتعلق بالجذور العميقة لما يطلق عليه الحضارة بوجه عام». ومن أهم عناصرها التبعية الفكرية.

من الواضح أن هذه المجموعة من المؤشرات تتميز بشمولها لمختلف جوانب التبعية، وهي تلتقي في كثير من الجوانب مع مجموعة المؤشرات المقترحة في هذه الدراسة.

أما الدراسة الثانية فهي دراسة محمد أزهر السماك «قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة»[18]. وكما هو واضح من عنوانها، فقد اقتصرت الدراسة على وجه واحد من وجوه التبعية وهو الوجه الاقتصادي. وهي اقترحت سبعة مؤشرات لقياس التبعية الاقتصادية وهي :

أ ـ مؤشر الانكشاف الاقتصادي (نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي).

ب ـ مؤشر أهمية الصادرات (نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي).

ج ـ مؤشر التمركز السلعي للصادرات (نسبة قيمة صادرات السلعة الرئيسية إلى إجمالي قيمة الصادرات).

---

(١٧) نشرت في: التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٨٣١ ـ ٨٣٢.

(١٨) نشرت في: المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٩١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦)، ص ٦١ ـ ٨١.

د ـ مؤشر مدى الاعتماد على تصدير السلعة الرئيسية بشكلها الخام (بدلالة نسبة الكمية المصدرة من النفط الخام إلى الكمية المنتجة منه).

هـ ـ مؤشر تنوع الصادرات وتركيزها (مقاساً بنسبة نصيب كل سلعة تصدرها الدولة في مجموع صادرات الدولة إلى نصيب السلعة نفسها في مجموع صادرات العالم).

و ـ مؤشر التمركز الجغرافي للصادرات (نسبة الصادرات إلى أهم شريكين إلى إجمالي قيمة الصادرات).

ز ـ مؤشر التمركز الجغرافي للواردات (نسبة الواردات من أهم شريكين إلى اجمالي قيمة الواردات).

من الواضح أن المؤشرات المقترحة لقياس «التبعية الاقتصادية» قد اقتصرت على مجال بعينه من المجالات الاقتصادية وهو التجارة الخارجية، مع التركيز على الصادرات. ولم تتطرق الدراسة إلى بعض المجالات الاقتصادية الأخرى مثل الانتاج وهيكله، والاستهلاك وأنماطه، والديون، والاستثمارات الأجنبية. حتى عندما تعرضت الدراسة بشكل عابر للتبعية التقانية، واعتبرت أنها أوضح من أن تحتاج إلى قياس، اختارت مؤشراً لها من مجال التجارة الخارجية أيضاً، وهو نسبة واردات الأقطار العربية من السلع الهندسية منسوبة إلى الناتج المحلي الاجمالي[19]. إضافة إلى ذلك أن الدراسة قد تجاهلت مشكلة تعريف القيمة أو المدى الحرج (منطقة الانتقال) لكل مؤشر[20].

وأخيراً نأتي إلى الدراسة الثالثة ذات الصلة بقضية قياس التبعية. وهي أحدث ما اتصل بعلمنا من دراسات في هذا الشأن وقت العمل في الدراسة الحالية. ونقصد بها محاولة قياس التبعية ضمن جهود النمذجة لمستقبل الوطن العربي التي قام بها محمد علي نصار في إطار «مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي»[21]. وقد قدمت هذه الدراسة عدداً من المؤشرات المركبة التي تشكل في مجموعها ما أطلق عليه «نموذج

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ٧٨.

(٢٠) للمزيد من الانتقادات النظرية والعملية لهذه الدراسة، انظر: محمد السيد سليم، «رؤية نقدية لدراسة «قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة»،» المستقبل العربي، السنة ١٠، العدد ١٠٦ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧)، ص ١٣٣ ـ ١٣٧.

(٢١) عُرضت هذه المحاولة بشكل أولي في مسودة التقرير الفني (مرفق ١٣) الصادر عن محور «النمذجة» في المشروع، والذي جرت مناقشته في اجتماع الخبراء الذي عقد بمقر مركز دراسات الوحدة العربية بالقاهرة خلال الفترة من ٧ إلى ١٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧. كما عرض ملخص هذا التقرير الفني في: ندوة «استشراف مستقبل الوطن العربي،» تونس، ١٧ ـ ٢٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧، لمناقشة أعمال مشروع الاستشراف.

الظواهر غير الاقتصادية». ومن هذه المؤشرات مؤشر مركب خاص بالاستقلال أو التبعية. وهو يتركب من ١٤ مؤشراً، بعضها من نوع المؤشرات المركبة كذلك، وهي :

(١) مؤشر مدى الاعتماد على خبراء أجانب ومعرفة أجنبية مقابلة باسرائيل وايران وتركيا واثيوبيا.

(٢) مؤشر تقانة الاستهلاك (مقاساً بمرونة الطلب على الطاقة لأغراض الاستهلاك المنزلي منسوبة إلى النمو في الزراعة والصناعة).

(٣) مؤشر مدى كفاية الهيكل الاقتصادي (بدلالة قيام الدولة بانتاج نسبة معينة على الأقل من حاجاتها من كل من السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية).

(٤) مؤشر نقص وسائل الثقافة المحلية المستقلة (مؤشر رأي في القدر المتوافر من هذه الوسائل).

(٥) مؤشر العجز في الكساء (نسبة واردات الكساء إلى جملة الطلب على الكساء).

(٦) مؤشر العجز في الغذاء (نسبة واردات الغذاء إلى جملة عرض الغذاء).

(٧) مؤشر عرض الطاقة أو مدى وفرة موارد الطاقة.

(٨) مؤشر لمستوى أداء الدولة تجاه التحديات الإسرائيلية.

(٩) مؤشر وجود قوات أجنبية على أراضي القطر المعني.

(١٠) مؤشر نسبة مساهمة القطاع الخاص في مجالات الصحة والتعليم والإسكان.

(١١) مؤشر الاعتماد على القروض الأجنبية (نسبة الاقتراض الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي).

(١٢) مؤشر لنسبة الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي.

(١٣) مؤشر نسبة تحويلات العمالة غير المنظمة إلى الناتج المحلي الاجمالي.

(١٤) مؤشر الكتلة الحرجة للدولة (مقاساً بنسبة كل من عدد سكان الدولة ومساحتها إلى متوسط المتغير المناظر في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية).

ويوضح عرض المؤشرات السابقة أن دراسة الاستشراف قد أخذت بمفهوم واسع ومركب لظاهرة التبعية. كما أنها لم تقتصر في منهج القياس على مؤشرات الوقائع، وإنما لجأت إلى مؤشرات الرأي أيضاً (رأي الخبراء أو الرأي الذي يمكن

لأصحاب الدراسة استخلاصه من الخبرات الدولية المقارنة). إضافة إلى هذه الأمور المستحبة، فقد تجاوزت هذه الدراسة نطاق الصياغة النظرية لمؤشرات التبعية إلى نطاق القياس الفعلي لما اقترحته من مؤشرات.

غير أن بعض المؤشرات المقترحة قد يكون موضع اعتراض أو مثيراً لبعض التحفظات، كما هي الحال مع معظم المؤشرات التي يمكن التفكير فيها لقياس التبعية. فقد لا تكون المقابلة بدول مثل اسرائيل وايران وتركيا واثيوبيا (دول الجوار الجغرافي للوطن العربي) هي أفضل المقابلات لإبراز مدى اعتماد قطر عربي على الخبرات والتقانة الأجنبية طبقاً للمؤشر (١). فبعض هذه الدول قد يكون غارقاً في التبعية، الأمر الذي يحد من قدرة المقابلة بها على إبراز هذا الوجه من وجوه التبعية. وقد يعترض على إدراج المؤشر (١٠) ضمن مؤشرات التبعية للتحفظ على الفرض الذي بني عليه هذا المؤشر. وهو أنه كلما زاد نصيب القطاع الخاص في مجالات الصحة والتعليم والإسكان زادت التبعية. بينما، كلما زاد نصيب الدولة في هذه القطاعات قلت التبعية، بدعوى أن الدولة أقدر من القطاع الخاص على التحكم في محتوى التعليم وأنماط الإسكان والصحة في اتجاه الاستقلال. فمدار الأمر هو طبيعة الدولة، وفي ظروف معينة قد يؤدي تدخل الدولة في هذه المجالات إلى المزيد من التبعية. وقد يختلف الرأي في نسبة بعض المتغيرات إلى الناتج المحلي الاجمالي، كما هي الحال مثلاً في المؤشر (١٣)، إذ ربما تكون نسبة تحويلات العمالة المهاجرة إلى اجمالي ايرادات الدولة من النقد الأجنبي أقوى دلالة من نسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي[٢٢]. كذلك قد لا يكون من المقبول التأشير للكتلة الحرجة للدولة بنسبة عدد سكانها ومساحتها لمتوسط المتغير المناظر في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، باعتبار أن هاتين الدولتين ليستا دولتين عاديتين، وإنما هما من الدول القارية التي تمثل قوى عظمى في الوقت نفسه، ومن ثم لا يجوز القياس على ظروفهما الخاصة جداً.

رابعاً: المؤشرات المقترحة لقياس التبعية

استرشاداً بما تقدم ذكره من متطلبات مرغوب في تحققها في المؤشرات التي تقيس التبعية في الأقطار العربية، نقدم فيما يلي المؤشرات المقترحة مقسمة إلى عشر مجموعات فرعية يغطي كل منها مجالاً من مجالات التبعية، أو بعداً من أبعادها. وتجدر الإشارة

---

(٢٢) تفترض الدراسة أن هجرة العمالة العربية هي بصفة عامة هجرة غير منظمة، بمعنى أن البلدان المرسلة للعمالة تفتقر إلى سياسة تحكم تحركات العمالة الخارجية منها إلى الدول المستقبلة، مقارنة مثلاً بهجرة بعض أنواع العمالة الآسيوية.

إلى أمرين: الأول هو أن المؤشرات المقترحة حاولت الاقتراب أكثر ما يمكن من المتطلبات والمواصفات المرغوب في توافرها من الناحية النظرية، ولكننا لا نستطيع الزعم أنه قد تم الالتزام بكل هذه المتطلبات والمواصفات التزاماً كاملاً أو دقيقاً. فلا حالة المعرفة الراهنة عن عملية التبعية، ولا تقانة القياس المتاحة تمكن من ذلك؛ والأمر الثاني هو أننا لم نتقيد في صياغة المؤشرات المقترحة هنا بمسألة توافر البيانات أو عدم توافرها، حتى لا نضل عن هدف البحث عن المؤشرات الملائمة نظرياً، وحتى يكون ذلك دافعاً إلى جمع تلك الأنواع من البيانات التي لا تجمع عادة ـ على أهميتها.

والمجموعات العشر الفرعية للمؤشرات المقترحة هي:

١ ـ مجموعة مؤشرات العناصر الحاكمة لهامش المناورة.

٢ ـ مجموعة مؤشرات التبعية الاقتصادية.

٣ ـ مجموعة مؤشرات التبعية الغذائية.

٤ ـ مجموعة مؤشرات التبعية التقانية.

٥ ـ مجموعة مؤشرات التبعية الثقافية.

٦ ـ مجموعة مؤشرات التبعية المعلومية.

٧ ـ مجموعة مؤشرات التبعية العسكرية.

٨ ـ مجموعة مؤشرات التبعية السياسية.

٩ ـ مجموعة مؤشرات التعاون الاقليمي.

١٠ ـ مجموعة مؤشرات التعاون مع بقية دول العالم الثالث[٢٣].

المجموعة الأولى: مؤشرات العناصر الحاكمة لهامش المناورة

تعتبر هذه المجموعة من المؤشرات بمثابة خلفية عامة ضرورية لفهم وضع التبعية في أي قطر، وللتقويم الموضوعي لامكانات التحرك المنفرد من جانب ذلك القطر لفك الروابط الاستغلالية مع النظام الرأسمالي العالمي. فالمؤشرات التي تتضمنها هذه المجموعة لا تقيس التبعية في حد ذاتها، بقدر ما تقيس القيود على التحرك نحو

---

(٢٣) سوف نعطي في ختام القسم الرابع من هذا الفصل بياناً بعدد المؤشرات في كل مجموعة فرعية والتوزيع النسبي للعدد الكلي للمؤشرات على المجموعات العشر. انظر الجدول رقم (١ ـ ١) في نهاية هذا الفصل.

الاستقلال. ذلك أنها تعبر عن القيود الثابتة نسبياً على حرية القرار الوطني وعلى نطاق البدائل المتاحة أمام متخذي القرارات. وكما سبق ذكره في القسم الأول من هذا الفصل، فإن هذه القيود أوثق اتصالاً بعدد من الخصائص الجغرافية والديمغرافية منها بطبيعة النظام الاجتماعي والسياسي للدولة.

وتدور هذه المجموعة من المؤشرات حول فكرة محورية محددة، وهي فكرة **الوزن الاستراتيجي للدولة**. ويتحدد هنا الوزن بعنصرين أساسيين هما: **المكان والسكان**. ويتضمن عنصر المكان الموقع الجغرافي والحيز المكاني والبيئة الطبيعية بما تتضمنه من موارد وبما تتصف به من خصائص قد تكون مشجعة أو غير مشجعة على الانتاج. أما عنصر السكان فهو يتضمن عدد السكان ومدى انتشارهم في الحيز المكاني المتاح للدولة ومدى ما يتمتعون به من تقارب حضاري. وتجدر الإشارة إلى أن الخصائص المشار إليها لا ينظر إليها بصفة مطلقة وإنما بصفة نسبية أو مقابلة. فلا معنى للحديث مثلاً عن المساحة المطلقة للدولة أو العدد المطلق لسكانها. وإنما ينبغي نسبة هذه المساحة أو ذلك العدد من السكان إلى مساحة أو عدد سكان دولة ما يمكن اعتبارها بمثابة الوضع الأمثل الذي يحقق درجة معقولة من القابلية للاستقلال.

بناء على ما تقدم سوف ندرج في مجموعة مؤشرات العناصر الحاكمة لهامش المناورة المتاح للدولة خمسة مؤشرات هي:

١ ـ **الموقع الجغرافي للدولة**، بما في ذلك احتمالات التعرض للعدوان والمناعة الطبيعية ضد الغزو الخارجي، ومدى القرب من قوة عظمى دولية أو اقليمية، وما إلى ذلك من الخصائص الاستراتيجية للموقع.

٢ ـ **البيئة الطبيعية للدولة**، من حيث المساحة وخصائص البيئة الطبيعية من زاوية مدى وفرة الموارد الطبيعية ومدى تنوعها، ومن زاوية مدى ملاءمة البيئة الطبيعية للإنتاج.

٣ ـ **عدد السكان**، أو القوة البشرية باعتبارها عنصراً من العناصر الحرجة في أية مواجهة خارجية، مقابلاً بالحد الأدنى المناسب لعدد السكان الذي يؤهل الدولة ـ إلى جانب عوامل أخرى ـ للتخلص من التبعية. أضف إلى ذلك أن عدد السكان يعد مؤشراً للحجم الاحتمالي للسوق الداخلية للدولة، ومن ثم لإمكانية قيام صناعات ذات نطاق اقتصادي كبير ترسي الأسس المادية للاستقلال.

٤ ـ **التوزيع الجغرافي للسكان**، أي مدى انتشارهم على الحيز القومي للدولة. وذلك لما له من أهمية استراتيجية في صد العدوان الخارجي في بعض الظروف، من

جهة، وفي تعزيز القدرة على استغلال الموارد الطبيعية التي قد لا تتركز في موضع واحد من الحيز المكاني للدولة، من جهة أخرى.

٥ ـ **التقارب الحضاري للسكان**، ويقصد بذلك مدى وجود قدر مشترك من الخصائص الحضارية بين السكان، رغم ما قد يكون هنالك من فوارق عرقية أو دينية أو لغوية بينهم. أي أن الخاصية المراد التعبير عنها من خلال هذا المؤشر هي مجموع القسمات الحضارية المشتركة بين السكان التي تجعلهم يرغبون في العيش معاً في مجتمع متماسك تسوده الوحدة الوطنية. ذلك أن التنافر الحضاري بين سكان الدولة الواحدة كثيراً ما يتيح أمام الأعداء الفرصة لشق الصف الوطني، وافتعال النزاعات الطائفية أو الفتن الدينية، أو إيقاظ هذه الفتن من نومها، بما يصرف أنظار السكان عن المواجهة مع الأعداء ويوجه طاقاتهم إلى التنازع والاقتتال فيما بينهم.

وتجدر الإشارة إلى أن مدى القيود على حرية اتخاذ القرارات الوطنية إنما يتحدد، كقاعدة عامة، ليس بعنصر واحد من العناصر الواردة ضمن المؤشرات المذكورة أعلاه، وإنما بهذه العناصر مجتمعة. ومع ذلك فليس من المستبعد أن يكون لعنصر أو لآخر من هذه العناصر من الأهمية ما يكفي لكي يحدد بذاته مدى ما تتمتع به دولة ما، في ظروف معينة، من هامش للمناورة في توجيه قراراتها لخدمة مصالحها الوطنية، والنأي بها عن خدمة مصالح أطراف أجنبية.

المجموعة الثانية: مؤشرات التبعية الاقتصادية

المجال الذي تنصب عليه مؤشرات المجموعة الفرعية الثانية هو المجال الاقتصادي. وهو يتضمن عنصرين أساسيين هما: **البنيان أو الهيكل الاقتصادي للدولة، والعلاقات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي**. والغرض من هذه المجموعة من المؤشرات هو إبراز مدى اندماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وما يترتب على ذلك من آثار في نمط ملكية المؤسسات الاقتصادية وإدارتها من جهة، وفي مدى التكامل أو التفكك في بنية الاقتصاد المحلي من جهة أخرى.

ورغم أن هدفنا المباشر من تقديم مؤشرات المجموعة الفرعية الثانية هو الاستدلال على مدى تبعية قطر من أقطار العالم الثالث، فإن المتأمل في بعض هذه المؤشرات سوف يلحظ أنها قد تلقي بعض الضوء أيضاً على جانب أو آخر من جوانب القوة الذاتية للاقتصاد المحلي التي لا غنى عنها في مواجهة الصدمات الخارجية ومحاولات الضغط الاقتصادي الخارجي عندما يقرر المجتمع الفكاك من أسر التبعية والسير في طريق التنمية المستقلة.

وفيما يلي المؤشرات المقترح إدراجها ضمن مجموعة مؤشرات التبعية الاقتصادية:

١ ـ **نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي للدولة.** وذلك باعتبار أنه كلما خصصت الدولة جزءاً كبيراً من انتاجها للتصدير، كان ذلك دليلاً على اعتماد كبير للدولة على الخارج، وعلى اندماجها في التقسيم الدولي للعمل الذي تسيطر عليه الرأسمالية العالمية اندماجاً كبيراً. غير أنه يجب الاحتياط ضد التفسيرات الميكانيكية لارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج. فقد ترتفع هذه النسبة أيضاً في تلك الظروف التي تريد فيها الدولة الحصول على النقد الأجنبي الضروري لاستيراد السلع الاستثمارية والتقانة اللازمة لإقامة قاعدة انتاجية تمهد لاستقلالها على المدى الأبعد. فالعبرة هنا هي بنمط استخدام حصيلة الصادرات. وثمة احتياط آخر واجب فيما يتعلق بنوعية الصادرات، وبخاصة ما إذا كانت الصادرات سلعاً أولية أم سلعاً صناعية. ولكن هذا الأمر سيؤخذ في الحسبان من خلال المؤشر الخاص بالتركيز السلعي للصادرات الذي سيرد أدناه.

٢ ـ **نسبة تغطية الصادرات للواردات.** وذلك باعتبار أن العبرة ليست بارتفاع نسبة الصادرات وحدها، أو بارتفاع نسبة الواردات وحدها، وإنما يجب أن يضاف إلى هذا وذاك عامل آخر هو مدى التناسب بين الصادرات والواردات، أو مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة حاجات الدولة من الواردات، حتى لا تضطر للاستدانة والوقوع في تبعية الديون الأجنبية. وربما يكون من المناسب في بعض الظروف نسبة حصيلة الصادرات إلى الواردات الجارية، أي إلى جملة الواردات بعد استبعاد الواردات من السلع الرأسمالية.

٣ ـ **درجة التركز السلعي للصادرات.** ونقصد به مدى غلبة الوزن النسبي لسلعة أو لمجموعة من السلع التصديرية للدولة على جملة صادراتها. فعندما ترتفع نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع التصديرية إلى جملة صادرات الدولة ارتفاعاً يتخطى النسبة التي يمكن اعتبارها نسبة مأمونة (أو مدى القيم التي يمكن اعتبارها داخل منطقة الأمان)، تزداد احتمالات الحرج في وضع الدولة وتزداد احتمالات ضعف مقدرتها على المساومة، ومن ثم تزداد احتمالات تبعيتها للخارج. ومن المهم عند النظر في درجة التركيز السلعي للصادرات التمييز بين السلع الأولية والسلع الصناعية. فالخطر يكون كبيراً في حالة السلع الأولية، بينما قد لا يدعو ارتفاع نسبة السلع الصناعية في الصادرات إلى القلق.

٤ ـ **النسبة التي تخصص للتصدير من الانتاج المحلي للسلع أو المجموعات السلعية الرئيسية.** أو بعبارة أخرى نسبة ما يخصص من الانتاج المحلي للاستخدام المحلي سواء لأغراض الاستهلاك النهائي أو لأغراض التصنيع. ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات

ذات الأهمية الكبرى في التعبير عن مدى تكامل الاقتصاد المحلي من زاوية التقارب بين نمط الانتاج ونمط الاستهلاك. فالأصل هو ألّا تنعزل الصادرات عن الطلب المحلي، وانما أن تكون امتداداً طبيعياً له. وهذا ما لا يحدث في ظل الهيمنة الاستعمارية والتبعية الاقتصادية. وليس هذا هو الهدف من التقارب على أهمية ذلك، وإنما الهدف الأساسي هو تفادي المخاطر الناجمة عن ازدواجية الهيكل الاقتصادي، عندما يوجد قطاعان لا تقوم بينهما سوى أوهى الصلات: قطاع انتاج للسوق المحلية وقطاع انتاج للسوق الخارجية. وقد اقترح البعض اعتبار السلع التي لا يزيد ما يخصص منها للاستخدام المحلي على ١٥ بالمائة في موقف حرج، إذ إنها في هذه الحالة ستفتقر إلى قاعدة محلية معقولة[٢٤].

٥ ـ **درجة التركز الجغرافي للصادرات**، أي مدى اعتماد الدولة المعنية على دولة واحدة أو عدد قليل من الدول في شراء السلع التي تصدرها. فإذا تعدى نصيب تلك الدولة أو الدول في جملة صادرات الدولة حداً أقصى يتفق عليه، أو إذا خرج عن مدى القيم التي تمثل حدود الأمان، دخلت الدولة في دائرة التبعية.

٦ ـ **درجة التركز السلعي/ الجغرافي للصادرات**. ويقصد بذلك وجود دولة أو عدد قليل من الدول يزيد نصيبها في المصدر من السلعة أو مجموعة السلع التصديرية الرئيسية للدولة المعنية على حد أقصى حرج، تدخل الدولة بعد تجاوزه منطقة التبعية.

والآن بعد أن تعرضنا لمؤشرات التصدير، باعتبار القدرة التصديرية هي من العوامل المحددة لقدرة الدولة على الاستيراد من جهة، وباعتبارها تعكس بشكل قوي طبيعة البنية الاقتصادية للدولة من جهة أخرى، ننتقل إلى المؤشرات الأخرى المتصلة بالعلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة وبمدى تماسك هيكل الاقتصاد المحلي.

٧ ـ **نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي**. فهذه النسبة ذات دلالة مهمة فيما يتعلق بمدى اعتماد الدولة على الخارج في مقابلة الطلب المحلي. غير أنه من الأهمية بمكان إدراك أن ارتفاع نسبة الواردات إلى الناتج المحلي لدولة ما، قد لا يكون في حد ذاته ذا دلالة قوية على مدى تبعية تلك الدولة. فقد يكون لدولتين النسبة نفسها

---

(٢٤) يركز توماس على هذه الفكرة في: Thomas, *Dependence and Transformation*, p. 30.

ومن الدراسات الهامة التي عنيت بهذه الفكرة واقترحت النسبة المذكورة أعلاه كخط مميز بين الصادرات المعتمدة على قاعدة محلية وتلك التي تفتقر إلى قاعدة محلية، دراسة:

Cadman Atta Mills, *On Social Indicators and Development*, working paper of the UNU-GPID Project, HSDP-GPID-33/UNUP- 147 (Japan: United Nations University, 1980), pp. 24 and 31.

المرتفعة من الواردات إلى الناتج، ومع ذلك تتمتع إحدى الدولتين بالاستقلال، بينما تعاني الأخرى التبعية. ومدار الأمر في ذلك هو مدى التكامل الداخلي للاقتصاد ونوعية الواردات وما إذا كانت تساهم في بناء القاعدة الإنتاجية أو "غذّي النهم الاستهلاكي، ومدى قدرة الدولة على الوفاء بقيمة وارداتها، أو مدى قدرتها على سداد ديونها الخارجية إذا كان قد تم تمويل الواردات أو نسبة كبيرة منها عن طريق الاقتراض الخارجي. (والملاحظ أنه قد يكون من المهم في بعض الحالات عدم الاكتفاء بنسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإنما النظر في المرونة الدخلية للاستيراد أيضاً، أي العلاقة بين النمو في الدخل والنمو الناتج منه في الواردات).

ومن المفيد عدم الاكتفاء بالنظر إلى جملة الواردات، وامتداد نطاق المؤشرات لتغطي بعض التقسيمات ذات الأهمية للواردات. فيمكن بيان هيكل الواردات بنسبة المجموعات السلعية المهمة للواردات إلى جملة الواردات. كذلك يمكن ربط المجموعات الرئيسية للواردات ببعض المتغيرات الاقتصادية الاجمالية كالإنفاق الاستهلاكي الإجمالي أو الإنفاق الاستثماري الإجمالي. وذلك باعتبار أن تلك النسب ستعكس جانباً أو آخر من جوانب العلاقة بين هيكل الواردات وهيكل الطلب المحلي أو قدرة الاقتصاد على توفير نوعيات معينة من السلع. وكذلك قد يكون من المفيد النظر في تقسيم نوعيات معينة من الواردات بحسب ضرورتها أو امكانية الاستغناء عنها. وذلك باعتبار أن لذلك صلة قوية بامكانات زيادة الإدخار المحلي وتحويل الفائض الاقتصادي المحتمل إلى فائض اقتصادي فعلي يدعم القدرة على الاعتماد على الذات. وفيما يلي المؤشرات المقترحة للتعبير عن هذه الأمور:

(مؤشرات هيكل الواردات)

٨ ـ نسبة الواردات من السلع الاستهلاكية (أي من غير السلع الرأسمالية والوسيطة) إلى جملة الواردات.

٩ ـ نسبة الواردات من الطاقة التجارية إلى جملة الواردات.

(مؤشرات العلاقة بين هيكل الواردات وهيكل الطلب المحلي)

١٠ ـ نسبة الواردات من السلع الاستهلاكية إلى جملة الانفاق على السلع الاستهلاكية.

١١ ـ نسبة الواردات من السلع الوسيطة إلى جملة الاستهلاك الوسيط.

١٢ ـ نسبة الواردات من السلع الرأسمالية إلى جملة الاستثمار الثابت المحلي الاجمالي.

١٣ ـ نسبة الواردات من الطاقة التجارية إلى جملة الحاجات منها.

١٤ ـ نسبة الواردات من الطاقة التجارية إلى جملة الصادرات.

وقد نسبت الواردات من الطاقة مرة إلى جملة الحاجات وأخرى إلى جملة الصادرات، باعتبار أن موقف الدولة يزداد حرجاً إذا كانت وارداتها من الطاقة مرتفعة قياساً على حاجاتها المحلية منها، وكانت قدرتها على دفع ثمن تلك الواردات من الطاقة منخفضة قياساً على ما تتحصل عليه من نقد أجنبي عن طريق الصادرات.

(مؤشرات مدى ضرورة بعض الواردات)

١٥ ـ نسبة الواردات الاستهلاكية غير الضرورية إلى جملة الانفاق الاستهلاكي[٢٥].

١٦ ـ نسبة الواردات الاستهلاكية غير الضرورية إلى جملة الواردات.

ومن المؤشرات الأخرى المرتبطة بالواردات، والتي يمكن أن يكون لها دلالة قوية فيما يتعلق بالتبعية، مؤشرات التركز السلعي والتركز الجغرافي والتركز السلعي/ الجغرافي للواردات:

١٧ ـ **درجة التركز السلعي للواردات**، ويقصد به مدى تنوع الواردات من حيث التكوين السلعي، أو مدى غلبة سلعة معينة أو عدد محدود من السلع على هيكل الواردات.

١٨ ـ **درجة التركز الجغرافي للواردات**، ويقصد به مدى اعتماد الدولة المعنية على دولة واحدة أو عدد قليل من الدول في الحصول على حاجاتها من السلع أو الخدمات المستوردة.

١٩ ـ **درجة التركز السلعي/ الجغرافي للواردات**، وارتفاع قيمة ذلك المؤشر تشير إلى تلك الحالة التي تعتمد فيها الدولة المعنية على دولة واحدة أو عدد قليل من الدول في استيراد حاجاتها من سلعة رئيسية معينة أو عدد قليل من السلع الرئيسية.

وثمة نقطة جديرة بالتأمل فيما يتصل بدلالة مؤشرات الاستيراد فيما يتعلق بتطور

---

(٢٥) من المحاولات التي تذكر بشأن تقسيم الاستهلاك إلى استهلاك ضروري واستهلاك غير ضروري تلك المحاولة التي قام بها سمير أمين في دراسته للاقتصاد العربي المعاصر. إذ انه قسّم الاستهلاك العائلي إلى استهلاك ضروري لإعادة انتاج قوة العمل، واستهلاك فائض أو غير ضروري. انظر:
Samir Amin, *The Arab Economy Today* (London: Zed Press, 1982), p. 60.
وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم «الضرورة» يتضمن بعداً حضارياً، وأن التأثير الحضاري للغرب في أنماط الاستهلاك في دول العالم الثالث قد حول أشياء كثيرة إلى «ضروريات» أو «أشباه ضروريات». ومن هنا أهمية التحرر الثقافي أو الحضاري للتخلص من التبعية.

التبعية. فقد تقل الواردات من منتوجات معينة، ومع ذلك تبقى التبعية مستمرة. كل ما في الأمر أن المنتوجات التي تمثل انسياقاً وراء نمط الاستهلاك الغربي أصبحت تنتج محلياً، وغالباً بمعونة الشركات الدولية[26]. وهكذا من الواجب استكمال التقويم المبني على مؤشرات الواردات بالنظر في هيكل الاستهلاك المحلي ومدى ابتعاده عن المحاكاة العمياء لنمط الاستهلاك الغربي، أو بالأحرى مدى اقترابه من النمط الملائم لظروف دول العالم الثالث سواء من زاوية الطقس أو من زاوية ندرة الموارد. . . الخ. وهكذا فثمة حاجة إلى المؤشر التالي:

٢٠ ـ مدى ابتعاد نمط الاستهلاك المحلي عن المحاكاة العمياء لنمط الاستهلاك الغربي.

ومن المعتاد التعبير عن مدى «انفتاح» الاقتصاد المحلي على الاقتصاد العالمي بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي. وقد أصبح من الشائع في الكتابات العربية الإشارة إلى هذه النسبة على أنها تعبر عن درجة **«الانكشاف» الاقتصادي** للدولة. وسوف ندرج هذا المؤشر ضمن مجموعة مؤشرات التبعية الاقتصادية ونطلق عليه مؤشر **الانكشاف التجاري** للدولة، إذ إننا سنحتفظ بمصطلح الانكشاف الاقتصادي لمفهوم أوسع من العلاقات التجارية:

٢١ ـ درجة الانكشاف التجاري للدولة، أي نسبة حجم التجارة الخارجية للدولة (مقاساً بمجموع الصادرات والواردات) إلى الناتج المحلي الاجمالي.

وفيما يتصل **بالاستغلال** الذي يقع على الدولة التابعة من خلال المعاملات الاقتصادية الدولية، يمكن اقتراح المؤشرات التالية:

٢٢ ـ معدل أو شروط التبادل الدولي، ويقصد به الإفصاح عن اتجاه ونسبة التغير في قيمة ما تشتريه الوحدة من صادرات الدولة المعنية من وحدات من السلع التي تستوردها.

٢٣ ـ تحويلات الأرباح والفوائد والمرتبات ومقابل استخدام العلامات التجارية الدولية وشراء حقوق التصنيع وما إلى ذلك، منسوبة إلى جملة ايرادات الدولة من النقد الأجنبي.

٢٤ ـ التدفق الصافي لرأس المال الأجنبي إلى الدولة، أي الفرق بين التدفق

---

(٢٦) وفي هذا الصدد، حذّر جلال أمين من توهم أن التنمية المستقلة هي تكرار لنمط التنمية الغربية مع فارق واحد هو: أن تصنعها بنفسك بدلاً من أن يصنعها لك الآخرون. انظر: جلال أمين، «التراث والتنمية العربية،» المستقبل العربي، السنة ٧، العدد ٧٢ (شباط/ فبراير ١٩٨٥)، ص ٢٠.

الداخل إلى الدولة في صورة رأس مال أجنبي، والتدفق الخارج منها في صورة أرباح وفوائد ورؤوس أموال. . . الخ، منسوباً إلى جملة التدفق الداخل.

٢٥ ـ مدفوعات خدمة الدين الخارجي كنسبة من حصيلة الصادرات.

٢٦ ـ قيمة الاعفاءات الضريبية والجمركية التي تتمتع بها المشروعات الأجنبية والمشتركة، منسوبة إلى جملة الايرادات الجارية في الموازنة العامة للدولة.

ومن الأهمية بمكان، في متابعة التطور في أوضاع التبعية، الوقوف على مصادر ما يحدث من نمو اقتصادي. أي هل هذا النمو نابع أصلاً من جهود محلية أم من مصادر خارجية كالقروض والاستثمارات الأجنبية، وهل هو مرتبط بموارد متجددة أو غير متجددة، وهل مصدر هذه الموارد التي تمول النمو شديدة الحساسية لتقلبات الأسواق والسياسة الدولية أم قليل الحساسية ازاءها؟ ولذا يقترح الأخذ بالمؤشرات التالية التي تعكس مدى السيطرة الوطنية على النمو الاقتصادي والوزن النسبي للعوامل الخارجية في توجيهه:

٢٧ ـ نسبة مساهمة المدخرات الوطنية في تمويل الاستثمار المحلي الاجمالي، أو بالعكس نسبة التمويل الأجنبي إلى الاستثمار المحلي الاجمالي.

٢٨ ـ نسبة مساهمة الموارد غير المتجددة (بترول ـ تعدين. . . الخ) وكذلك القطاعات ذات الحساسية الشديدة للتقلبات الخارجية (سياحة، ملاحة دولية، هجرة خارجية، استثمار أجنبي مباشر) في تحقيق النمو الاقتصادي.

٢٩ ـ نسبة التدفقات الرأسمالية الأجنبية الثنائية إلى جملة التدفقات الأجنبية[٢٧].

٣٠ ـ نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاستثمار المحلي الاجمالي[٢٨].

٣١ ـ درجة التركز الجغرافي للتدفقات الرأسمالية الأجنبية، لبيان إلى أي مدى

---

(٢٧) لاحظ أننا لم نميز بين تدفقات ميسرة وتدفقات غير ميسرة، أو بين تدفقات مربوطة وتدفقات غير مربوطة. ذلك أن الميسر وغير الميسر من التمويل الأجنبي غير منفصلين، وغالباً ما تكون المنح مقدّمة لقرض ميسر (لتمويل تحسين البنية الأساسية مثلاً) ثم لقرض غير ميسر (لأغراض زراعية أو صناعية) كذلك فإن كل تمويل أجنبي هو تمويل مربوط. وقد ميزنا بين التدفقات الثنائية والمتعددة الأطراف كما تتيحه الأخيرة من هامش للحركة يندر أن يتوافر مع الأولى.

(٢٨) ميزنا الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن القروض الأجنبية، لأن القرض له مدة محددة ويسدد فيها، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فقد يستمر إلى ما لا نهاية، إذ إنه يملك فرص النمو بالتمويل الذاتي أو بالاقتراض. هذا فضلاً عن أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو إحدى الآليات المهمة للارتباط بالشركات متعدية الجنسية. ومن ثم فتبعات القروض الأجنبية قد تكون أخف وطأة وربما تنتشر على مدى زمني أقصر من تبعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تسيطر دولة واحدة أو عدد قليل من الدول على تقديم المعونات الاقتصادية للدولة المعنية.

٣٢ ـ نسبة الدين الأجنبي القائم إلى الناتج المحلي الاجمالي للدولة المعنية.

٣٣ ـ درجة التركز الجغرافي للدين الأجنبي القائم، لبيان مدى تعدد الدائنين ونوعية العلاقة القائمة بينهم، ومن ثم فرص الضغط التي يمكن لهم ممارسته على الدولة التابعة المدينة.

وتقتضي متابعة التطور في الدور النسبي لكل من المساهمة المحلية والمساهمة الأجنبية في النمو الاقتصادي تكوين مؤشرات تبين:

٣٤ ـ نصيب الأجانب في ملكية رؤوس أموال الشركات العاملة في الدولة.

٣٥ ـ درجة التركز القطاعي لمساهمة الأجانب في رؤوس أموال الشركات العاملة في الدولة.

٣٦ ـ مدى مساهمة الأجانب في إدارة الشركات العاملة في الدولة، حتى وإن كانت مملوكة بالكامل للوطنيين أو للحكومة، مع إبراز القطاعات التي يهيمن الأجانب على ادارتها، حتى وإن لم يكونوا مساهمين في ملكيتها.

وقد حرصنا على ابراز مدى مساهمة الأجانب في ادارة المشروعات بالنظر إلى أن دور الملكية الأجنبية للمشروعات قد تقلص تقلصاً كبيراً في العقدين الماضيين، وحلت المشاركة الرمزية في الملكية والهيمنة الادارية والتقانية مكان الملكية المباشرة. وتجربة بعض الأقطار العربية النفطية التي أممت شركات النفط العاملة فيها خير دليل على ذلك. والملاحظ أن هناك مؤشراً آخر ذا صلة قوية بالمؤشر الحالي مدرجاً ضمن مجموعة مؤشرات التبعية التقانية، وهو مؤشر مدى الاعتماد على الأجانب في المجالات البحثية والإدارية والمهنية والتدريسية.

ومن المعروف أن بعض المنظمات الرأسمالية الدولية تقوم بدور هام من أجل الاحتفاظ بدول العالم الثالث في منطقة التبعية والحيلولة دون خروجها من النظام الرأسمالي العالمي وتبني استراتيجيات للتنمية المستقلة. ولذا يحسن ادراج المؤشر التالي:

٣٧ ـ مدى قوة العلاقة القائمة بين الدولة المعنية وهيئات التمويل الرأسمالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، معبراً عنها من خلال وجود أو عدم وجود بعثات مقيمة لهما، ومدى تكرار زيارات بعثات منها إلى الدولة المعنية، ومدى تكرار توقيع اتفاقات معهما.

ومن الظواهر الجديرة بالمتابعة، نظراً إلى صلتها القوية بظاهرة التبعية، قيام نسبة غير صغيرة من دول العالم الثالث بتصدير رأس المال للاستثمار في الدول الصناعية المتقدمة، سواء في صورة أصول مالية أو أصول عينية. والواقع أن هذه الظاهرة قد أصبحت شائعة، ولم تعد مقصورة - كما كان يفترض حتى وقت قريب - على الدول صاحبة الفوائض المالية من تصدير النفط. بل إن معظم الدول التي كان يطلق عليها دول الفائض لم تعد كذلك. ومعظم البلدان العربية النفطية صارت غير ذات فائض، وأصبحت تغطي مصروفاتها بالسحب من الأرصدة المتراكمة خلال سنوات الوفرة المالية أو بالاقتراض. وكما أوضح اسماعيل صبري عبد الله، فإن رأس المال المستثمر من جانب دول العالم الثالث في الدول الصناعية المتقدمة، وهو ما يطلق عليه استثمارات الجنوب في الشمال، ليس كله مرتبطاً بظاهرة هروب رأس المال، بكل ما تشير إليه من خروج للأموال بطرق غير مشروعة ومن هروب الأموال تحت ضغط الأزمات السياسية والاقتصادية التي تنتاب دول العالم الثالث، ومن تحركات سريعة وقصيرة الأجل للأموال الساخنة. فثمة جانب مهم من الأموال الخاصة بدول العالم الثالث التي تخرج منها إلى الدول الصناعية المتقدمة، عبارة عن تدفقات استثمارية تتم بطريقة طبيعية وشرعية وتتأثر بحسابات التكلفة والعائد، وقد تستمر هذه الأموال في الخارج طالما أن هذه الحسابات تبرر بقاءها[٢٩].

ومن المؤشرات التي يمكن استخدامها في متابعة ظاهرة استثمار الأموال من جانب دول العالم الثالث في الدول الصناعية المتقدمة، ما يلي:

٣٨ - نسبة استثمارات الدولة في الخارج إلى جملة ايراداتها الجارية من النقد الأجنبي.

٣٩ - درجة التركز الجغرافي أو الاقليمي لأموال الدولة المعنية المستثمرة في الخارج.

٤٠ - درجة التركز القطاعي لأموال الدولة المعنية المستثمرة في الخارج.

ومن الظواهر المالية المهمة من حيث دلالتها القوية على التبعية، ظاهرة شيوع التعامل بالدولار في البلدان العربية، والميل إلى الاحتفاظ بأصول مقومة بالدولار سواء في صورة ودائع دولارية في البنوك، أو في صورة شهادات ادخار بالدولار أو غير ذلك من الصور. ومن جهة أخرى ترتبط عملات بلدان عربية عديدة بالدولار. ولذا فقد

---

(٢٩) انظر الورقة التي أعدّها اسماعيل صبري عبد الله للجنة الجنوب بعنوان:
«South Investment in the North: A Brief Presentation,» (February 1988).

يكون من المفيد ادراج المؤشر التالي للتعبير عن هـذه الظاهـرة التي أطلق عليها البعض ظاهرة «الدولرة».

٤١ ـ نسبة استخدام الدولار في المعاملات داخل الدولة المعنيـة، سواء لـلأغراض الجارية أو الإدخارية، إلى جملة المعاملات الداخلية.

وأخيـراً نختتم هذا العـرض للمؤشرات المقترحـة لقياس التبعيـة الاقتصـاديـة، بتقديم أربعة مؤشرات تعبر عن مدى تماسك الهيكل الاقتصادي للدولة المعنية ومن ثم مدى قدرة الاقتصاد على النمو بالقوى الذاتية لتلك الدولة:

٤٢ ـ نسبة عدد الخلايا الصفرية أو شبه الصفريـة (أي التي لا تتعدى قيمتهـا قيمة صغرى يتفق عليها) في جدول المدخلات والمخرجات إلى العدد الكلي لخلايا الجدول.

والمـلاحظ أنـه من الضروري تصحيـح عـدد الخـلايـا في جـدول المـدخــلات والمخرجات في ضوء عدد القطاعات التي ينقسم إليها الجدول، وذلك عند المقـابلة بين جداول ذات تقسيمات قطاعية متباينة. ذلـك أن عدد الخـلايا الصفـرية يـتزايد بـزيادة عدد القطاعـات المستخدمـة في بناء الجـدول، ويتناقص بـزيادة تجميـع القطاعـات مع ثبات جميع العوامل الأخرى.

٤٣ ـ نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في توليد الناتج المحلي الاجمالي. فـما زال، وسيـظل، للتصنيع أهميـة كبرى في تحقيق التنميـة التي تخلص البلاد النـامية من التبعيـة وتـدعم أسس الاستقـلال الاقتصـادي، رغم تـناقص نسبـة مسـاهمـة قـطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي للدول الصناعية المتقـدمة. غـير أن هذا المؤشر قد لا يكون ذا دلالة قاطعـة على مـدى التخلص من التبعية. فقـد ترتفـع نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي دون أن يعني ذلك نقصان درجة التبعية، وذلك في حال اعتماد التصنيع على الارتبـاط بالشركـات متعديـة الجنسية أو في حـال قيام صنـاعات تجميـع لا تضيف كثيراً إلى أسس البنيـان الصنـاعي المتكـامـل، الضروري توافره لدعم الاستقلال. ومن هنا قد لا يكون لهذا المؤشر قيمة كبيرة مـا لم يربط ببعض المؤشرات الأخرى الدالة على مدى تماسك الهيكـل الصناعي للدولـة مثل مؤشر نسبة استخدام الدولار في المعاملات داخل الدولة.

٤٤ ـ نسبـة مسـاهمـة قـطاع انتـاج السلع الـرأسـمالية في جملة انتـاج الصنـاعـات التحـويلية. يـرتبط هذا المؤشر، بـالطبـع، بالـدور الأساسي لصنـاعات انتـاج السلع الرأسمالية في إرساء دعائم بنيان صناعي قوي ومتكامل، ولكن يرد عليه تحفظ مماثل لما ذكرناه بالنسبة إلى المؤشر السابق.

٤٥ ـ نسبـة القيمة المضـافة محليـاً إلى قيمة الانتـاج الكلي للصنـاعات التحـويلية.

فالصناعات التي ترتفع فيها نسبة استخدام المواد الأولية المصنعة ونصف المصنعة المستوردة إلى جملة المدخلات عن مستوى معين، سوف تقل فيها نسبة القيمة المضافة محلياً إلى الانتاج. وعلى العكس من ذلك، سوف ترتفع نسبة القيمة المضافة محلياً إلى الإنتاج في تلك الصناعات التي تقل فيها نسبة استخدام المدخلات المستوردة إلى جملة المدخلات. ولذلك، فكلما زاد الوزن النسبي للصناعات من النوع الأول، عبر ذلك عن وجود صناعات ارتباطها بالخارج أكثر من ارتباطها ببقية قطاعات الاقتصاد المحلي. ومن ثم فانخفاض نسبة القيمة المضافة محلياً إلى الانتاج (كما هو الشائع تحت تأثير غلبة الصناعات من النوع الأول في دول العالم الثالث) يعني درجة أقل من تماسك الهيكل الاقتصادي للدولة.

المجموعة الثالثة: مؤشرات التبعية الغذائية

نقدم فيما يلي عدداً من المؤشرات التي تلقي الضوء على مدى اعتماد بلد من بلدان العالم الثالث على العالم الخارجي في تدبير حاجاته الغذائية، والتي تفيد في متابعة مدى تقدمه على الطريق نحو تحقيق قدر متزايد من الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء.

١ ـ **نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي**، أي نسبة الانتاج المحلي من السلع الغذائية إلى جملة الاستهلاك الغذائي. وربما يكتفى بالتركيز على عدد محدود من السلع الغذائية الأساسية نظراً إلى نمط الاستهلاك في الدولة موضع الدراسة، وحساب النسبة المتوسطة لما ينتج منها محلياً إلى جملة ما يستهلك منها.

٢ ـ **مدى التركز الجغرافي لمصادر الغذاء المستورد**، لبيان ما إذا كانت الدولة المعنية تعتمد على دولة واحدة أو عدد محدود من الدول في الحصول على نسبة كبيرة من وارداتها الغذائية.

٣ ـ **نسبة جملة المدفوعات المرتبطة باستيراد الغذاء إلى حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة** بميزان مدفوعات الدولة موضع الدراسة. فكلما زادت قدرة الدولة على دفع ثمن وارداتها الغذائية من حصيلة صادراتها، وبالتالي كلما انخفضت نسبة المدفوعات عن الواردات الغذائية إلى حصيلة الصادرات كان موقفها أقل حرجاً من منظور التبعية.

٤ ـ **مدى الاعتماد على القروض والمنح الأجنبية في تمويل الواردات الغذائية للدولة**.

٥ ـ **نسبة القروض والمنح الأجنبية المخصصة لاستيراد الغذاء إلى جملة القروض والمنح الأجنبية التي تحصل عليها الدولة**.

٦ ـ مدى قدرة الدولة على مواجهة توقف الواردات الغذائية لأسباب سياسية أو عسكرية، بدلالة نسبة المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية إلى جملة الحاجات الغذائية مثلاً، أو نسبة احتياطي النقد الأجنبي إلى جملة المدفوعات عن الواردات الغذائية.

المجموعة الرابعة: مؤشرات التبعية التقانية

أصبح امتلاك الدول الصناعية المتقدمة لناصية العلم والتقانة سلاحاً من أهم الأسلحة التي تستخدمها في بسط هيمنتها على دول العالم الثالث واستغلاله. لذا يعتبر التحرر من التبعية التقانية عنصراً حيوياً في استراتيجية فك الروابط بالنظام الرأسمالي العالمي. ولما كان الخلاص من التبعية التقانية لا يعني الارتداد إلى أساليب الانتاج العتيقة، وانما يعني اكتساب القدرة على توليد تقانات ملائمة لظروف دول العالم الثالث، يصبح من الأهمية بمكان رصد جهود الدولة في توفير مقومات بناء القدرة التقانية الذاتية، بخاصة من خلال التعليم والبحث العلمي. وفيما يلي مجموعة من المؤشرات التي تساعد على تقويم مدى التغير في أوضاع التبعية من الناحية التقانية، ومدى التقدم نحو بناء قدرة تقانية مستقلة:

١ ـ نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير إلى الناتج المحلي الاجمالي.

٢ ـ هيكل الانفاق على البحث العلمي والتطوير من حيث الوزن النسبي لكل من البحوث في العلوم الأساسية والبحوث التطبيقية وبحوث التطوير التقاني.

٣ ـ نسبة الانفاق على التعليم العالي إلى جملة الانفاق التعليمي، باعتبار أن التعليم العالي هو القاعدة الأساسية التي تقوم عليها أنشطة البحوث والتطوير التقاني.

٤ ـ نصيب مؤسسات التعليم العالي ذات الصلة بالعلوم الطبيعية والهندسية في جملة الانفاق على التعليم العالي.

٥ ـ نسبة الاختراعات والابتكارات التي يتم استغلالها في قطاعات الانتاج المحلي إلى جملة عدد الاختراعات والابتكارات المسجلة سنوياً.

٦ ـ صافي المدفوعات التقانية، أي الفرق بين المدفوعات والمتحصلات المرتبطة ببراءات الاختراع، حق المعرفة، العلامات التجارية، حقوق الطبع، المعونات الفنية وما إليها[٣٠].

---

(٣٠) يرى Lue Soets أن أحسن مؤشر للتبعية هو الاستغلال الاقتصادي للدولة التابعة، وأن أحسن مؤشر للاستغلال الاقتصادي المترتب على التبعية التقانية هو رصيد ميزان المدفوعات التكنولوجية (Balance =

٧ ـ مدى الاعتماد على الأجانب في المجالات البحثية والادارية والمهنية والتدريسية.

٨ ـ نسبة قيمة التعاقدات بأسلوب «تسليم المفتاح» إلى جملة قيمة التعاقدات مع الشركات الأجنبية، أو مدى تجزئة الحزمة التقانية.

٩ ـ نسبة التصنيع المحلي في عدد من الصناعات المهمة، مع بيان نوعه (هامشي مثل التعبئة والتجميع، أو غير هامشي بمعنى أنه ينصب على مراحل أو مكونات رئيسية في عملية التصنيع)، أو نسبة المكون الاستيرادي لهذه الصناعات.

١٠ ـ مؤشر برأي عيّنة من الخبراء فيما يتعلق بمدى التبعية أو ـ على العكس ـ مدى التقدم على طريق الاستقلال التقاني في مجالات البحوث العلمية والتقانية والربط بين هيئات البحوث ومؤسسات الانتاج... الخ. والغرض من هذا المؤشر هو استكمال التقويم في ضوء بعض العناصر التي لم يتيسر التعرض لها من خلال المؤشرات السابقة.

والملاحظ أن بعض المؤشرات المتعلقة بهيكل الواردات يمكن أن تفيد أيضاً في تقويم أوضاع التبعية التقانية، مثل المؤشر الخاص بنسبة الواردات من السلع الرأسمالية إلى الاستثمار الثابت المحلي الاجمالي، ومؤشر نسبة مساهمة قطاع انتاج السلع الرأسمالية في جملة انتاج الصناعات التحويلية.

المجموعة الخامسة: مؤشرات التبعية الثقافية

تعتبر التبعية الثقافية من أخطر صور التبعية وأكثرها صعوبة من زاوية القياس الكمي. فالغزو الثقافي يمثل في كثير من الأحيان المدخل لفرض التبعية الاقتصادية والسياسية. ذلك أن السيطرة على العقول من خلال نشر ألوان معينة من التعليم والثقافة، وطمس الشخصية الحضارية المتميزة عن طريق الحط من شأن التراث والقيم الأصيلة، وإعلاء شأن الثقافة الغربية والقيم المرتبطة بها، ونشر الاعتقاد بعالمية هذه الثقافة وتجاوز القيم المتصلة بها للحدود القومية... كل ذلك يمثل القاعدة الضرورية لفرض أنماط دخيلة من السلوك في الاستهلاك واختيار التقانة. ولا شك في أن للتكوين الثقافي التابع للقيادات الفكرية والسياسية في دول العالم الثالث مفعولاً عظيم الشأن في الإقبال على اتخاذ قرارات تعمل على استمرار التبعية على الجبهات الاقتصادية

= of Technological Payments) أي وجود فائض في ميزان المدفوعات التقانية للدولة المتبوعة. انظر:
Lue Soets, «Technological Dependency: A Critical View,» in: Seers, ed., *Dependency Theory: A Critical Reassessment*, p. 199.

والتقانية والعسكرية، ربما بطريقة لا شعورية، ودون الإحساس بالذنب الذي قد يصاحب التبعية بـ «الأمر المباشر» من جانب دول القلب الرأسمالي. ولذا يعد التحرر من التبعية الفكرية والثقافية المقدمة الضرورية للخلاص من كل صنوف التبعية الأخرى.

ويواجَه الباحث عن مؤشرات للتبعية الثقافية بصعوبات جمة. ذلك أن القضية هنا هي قضية نوع ومحتوى أكثر منها قضية عدد. ويتطلب الأمر أيضاً التمييز بين حالات كثيراً ما تتداخل ويختلط بعضها ببعض على نحو يصعب معه تبين الخط الفاصل بين الحالات المختلفة. مثال ذلك التمييز بين الانفتاح الثقافي والغزو الثقافي. فالأول مطلوب بينما الثاني مرفوض. ولكن ليس من السهل العثور على مقاييس تبين الانقلاب من الانفتاح إلى الغزو والهيمنة في المجال الثقافي. ترتبط بذلك قضية الأصالة والتحديث أو المعاصرة. فتأكيد الأصالة العربية، وهي الرد الصحيح على الغزو الفكري، لا يعني الانغلاق وسد الأبواب أمام كل وافد. فليس كل وافد شريراً ومرذولاً، مثلما أن كل موروث ليس بالضرورة محموداً أو مستحباً. وكما سبق ذكره، ليس التحول من الاستيراد إلى الانتاج المحلي للمواد الثقافية (تلفزيون، سينما) بذي دلالة قاطعة على الانتقال من التبعية إلى الاستقلال في المجال الثقافي. والأمر لا يتعدى في كثير من الأحيان الإحلال محل المستورد مع الاحتفاظ للمنتوج بمواصفاته نفسها ومحتواه نفسه.

ويقال مثل ذلك عن ارتفاع عدد المطبوع والموزع من «كتب التراث». فهي من الممكن أن تتخذ نقطة انطلاق لاستعادة الأصالة في التفكير واكتساب الثقة في القدرة على تحقيق تنمية مستقلة. ولكن ليس من المستبعد أن تكون «كتب التراث» نقطة انطلاق للإغراق في سلفية متحجرة تقود إلى الركود أو التقهقر. ولكن مؤشراً من هذا النوع يثير اشكالاً صعباً وهو تحديد المقصود بكتب التراث في سياق تقصي مدى التبعية الثقافية في وطننا العربي. فالشائع هو أن يقصد بكتب التراث الكتب الدينية القديمة (أو الكتب الصفراء بلغة العوام). ولكن التراث أوسع من ذلك وأرحب، ومؤلفاته التي تناولت الجوانب العلمية أو العقلية بمعناها الواسع ليست قليلة. ولكن حظ الأجزاء العقلانية في تراثنا العربي من اهتمام المعاصرين محدود للغاية، مع أن هذه الأجزاء هي المرشحة أكثر من غيرها لوصل حاضرنا بماضينا ولطرح مرحلة النقل والترجمة جانباً، والدخول في مرحلة «التأليف الأصيل»، ويقصد بالتأليف الأصيل كل ما يخرج عن نطاق النقل والترجمة إلى نطاق الابداع الفكري، أي كل ما يمثل اضافة جادة إلى المعرفة الانسانية، وغني عن البيان أن النمو المطرد يستوجب استرداد القدرة على خلق المعرفة والاضافة إلى الرصيد الانساني منها. ولكن مفهوم كتب التراث يجب

ألا يقتصر على «الكتب القديمة» بشقيها الديني والعلمي أو العقلي، وإنما ينبغي أن يمتد ليشمل أيضاً كل ما يتصل بهذه الكتب من أعمال تشرحها وتنقدها من جانب المعاصرين. فالأمر يقتضي إذاً:

أ ـ التمييز بين أنواع الكتب التراثية، للوقوف على مدى الاهتمام الذي يحظى به الجانب الديني المستنير والجانب العلمي العقلاني في تراثنا العربي.

ب ـ ادراج المؤلفات المتصلة بشرح التراث وتحقيقه ونقده من جانب المعاصرين ضمن مفهوم كتب التراث، باعتبارها مؤشراً ايجابياً على جدية جهود إحياء التراث.

ومن المصاعب الأخرى في التعرض لموضوع التبعية الثقافية التمييز بين ما هو أجنبي وما ليس كذلك في المنطقة العربية. فهل من الجائز أن تصنف برامج التلفزيون والأفلام السينمائية المصرية في السعودية مثلاً على أنها أجنبية؟ وماذا عن البرامج والأفلام الهندية مثلاً؟ هل من السائغ اعتبارها أجنبية شأنها في ذلك شأن نظيراتها الأمريكية؟ الرأي عندي أن العبرة يجب أن تكون بالمحتوى، أي بنوعية القيم والتوجهات التي تعمل هذه المواد الثقافية على بثها، ومدى دعمها لأوضاع التبعية أو تشجيعها على التحرر والاستقلال. ولكن هذه مسألة شائكة يمكن أن تختلف الآراء في شأنها اختلافاً عظيماً، حتى بين ذلك الفريق من المفكرين والنقاد الذين يرفعون رايات التحرر الفكري والاستقلال الحضاري.

نظراً إلى هذه الصعوبات، سوف يقتصر التعبير عن التبعية الثقافية ومحاولات الخلاص منها على عدد محدود من المؤشرات التي يجب مراعاة أقصى درجات الحرص والحذر في استخلاص مدلولاتها. وسوف تدرج ضمن المؤشرات المختارة ثلاثة من مؤشرات الرأي بهدف تحقيق نوع من التوازن بين الاهتمام بالكم والاهتمام بالكيف في مجموعة المؤشرات الثقافية. وفيما يلي قائمة المؤشرات المقترحة:

١ ـ نسبة الوطنيين العاملين في مؤسسات أجنبية أو خاضعة للنفوذ الأجنبي (مثل المتاجر والمصانع والوكالات التجارية والمكاتب الاستشارية والمدارس وغيرها من المؤسسات التعليمية والسفارات وشركات السياحة والطيران. . . الخ) إلى قوة العمل الكلية، باعتبارهم يمثلون إحدى قنوات التأثير الثقافي للغرب.

٢ ـ نسبة تلاميذ المرحلة الابتدائية المقيدين في مدارس أجنبية أو شبه أجنبية إلى جملة عدد التلاميذ في هذه المرحلة.

٣ ـ مدى تنوع البلدان المتقدمة التي يتم ايفاد أبناء الدولة المعنية للدراسة فيها.

٤ ـ نسبة المسلسلات والأفلام والبرامج التلفزيونية والأفلام السينمائية الأجنبية إلى جملة ما يعرض منها في التلفزيون والسينما.

٥ ـ مؤشر برأي عينة من الجمهور في مدى تعبير ما يقدم له من برامج تلفزيونية واذاعية وأفلام تلفزيونية وسينمائية عن همومه الحقيقية، ومدى مساهمتها في خلق وعي تنموي صحيح وفي تقوية عناصر الثقة بالنفس لديهم، وإثارة التفكير في المستقبل في أذهانه.

٦ ـ مؤشر برأي عينة من الخبراء التربويين في محتوى المقررات التعليمية في المراحل الأولى للتعليم للوقوف على مدى دعمها لمفاهيم الثقة بالنفس إزاء الأجانب، ونشرها للقيم المشجعة على الاعتماد على النفس، ومدى تلاؤمها مع الحاجات الفعلية للنمو الاقتصادي، والوزن النسبي لكل من الماضي والمستقبل فيها.

٧ ـ مؤشر برأي عينة من الخبراء في محتوى الصحافة الوطنية من زاوية مساهمتها في ربط المواطن بقضايا وطنه وإحاطته بما يجري في العالم الثالث من تطورات، ونوعية القيم التي تساهم الصحف، بوعي أو بلا وعي، في ترويجها، ونصيب ما يكتب عن الماضي والمستقبل فيها.

والملاحظ أننا قد أدرجنا، ضمن عناصر مؤشرات الرأي في التبعية الثقافية، الوزن النسبي لكل من الماضي والمستقبل فيما ينشر أو يذاع من مادة ثقافية. ويرجع ذلك إلى اعتبارنا أن الإنشغال بالمستقبل هو إلى حد كبير دليل تحرر أو سعي إلى التحرر. فالذي لا يفكر كثيراً في مستقبله لا يشارك كثيراً في صنعه. والمستقبل الذي ليس من صنعنا هو مستقبل غير مستقل على الأرجح.

٨ ـ نسبة المعونات الفنية الأجنبية إلى جملة المعونات الأجنبية التي تحصل عليها الدولة من الخارج.

٩ ـ نسبة مبيعات كتب التراث الديني المستنير والعلمي العقلاني، وما يتصل بها من مؤلفات المعاصرين شارحة وناقدة، إلى جملة مبيعات الكتب سنوياً.

١٠ ـ نسبة مبيعات كتب التأليف الأصيل (أي كل ما يخرج عن نطاق النقل والترجمة إلى نطاق الخلق الفكري في كل ما يتصل بشؤون مجتمعنا العربي، بما في ذلك الأعمال التي تسعى إلى اعادة النظر في تاريخنا الذي استأثر الغربيون بكتابة الجزء الأكبر منه) إلى جملة ما ينشر ويباع من الكتب سنوياً.

المجموعة السادسة: مؤشرات التبعية المعلومية

يقصد بالتبعية المعلومية (Information Dependence) ذلك الوضع الذي تهيمن فيه دول القلب الرأسمالي على تدفق المعلومات إلى بلدان العالم الثالث، بما في

ذلك المعلومات عن بلدان العالم الثالث نفسها. ويتمثل ذلك الوضع في تمركز المعلومات (بخاصة المعلومات المتخصصة) في الشطر المتقدم من العالم الرأسمالي، وسيطرة عدد محدود من الشركات الدولية الكبرى على جمع المعلومات وتوزيعها في جميع أنحاء العالم، واحتكار الشركات متعدية الجنسية للكثير من المعلومات عن الثروات الطبيعية لبلدان العالم الثالث وعن التطورات التقانية وآثارها المتوقعة في الكثير من الأنشطة الاقتصادية في هذه البلدان[31]. ومن البديهي أن حصولنا على نسبة كبرى من المعلومات من مصادر أجنبية، لا يمكن وصفها دائماً بالحياد أو النزاهة، يجعلنا في موقف ضعيف إزاء الأجانب عند إجراء مفاوضات على المستوى الدولي (حيث تشكل المعلومات عنصراً من عناصر القوة التفاوضية). كما أنه يؤثر في قدراتنا على اتخاذ القرارات السليمة المتماشية مع المصلحة القومية. والحق أنه إلى أن يتم كسر احتكار المعلومات من جانب الدول الصناعية المتقدمة وتحقيق قدر معقول من تحرير المبادلات المعلومية، لا يمكن لبلدان العالم الثالث الزعم أنها صاحبة الكلمة الأخيرة في اتخاذ قراراتها، كما لا يمكنها الإدعاء بممارسة حقوق السيادة على مواردها. ولذا فإن بناء قاعدة وطنية للمعلومات يعتبر عنصراً أساسياً من عناصر تحرير القرارات الوطنية من أغلال التبعية المعلومية. وفيما يلي بعض المؤشرات التي يمكن أن تساعد على متابعة مدى التقدم نحو هذا الهدف.

١ ـ **نسبة المساحات الأرضية المتوافر عنها معلومات وافية إلى جملة مساحة الحيز القومي**، بما في ذلك المعلومات عن الثروات الطبيعية والمعدنية والخصائص الجيولوجية وتصنيف الأراضي الزراعية... الخ.

٢ ـ **نسبة الموارد المائية المتوافر عنها معلومات وافية إلى جملة الموارد المائية للدولة**، بما في ذلك المعلومات عن مختلف عناصر الثروة المائية والتلوث.

٣ ـ **مدى التحسن الكمي في المسوح الإحصائية**، أي تطور عدد المسوح التي تجري سنوياً.

٤ ـ **مدى التحسن الكيفي في المعلومات الاحصائية**، من حيث تغطيتها لبنود جديدة، والانتظام في جمع البيانات، وسرعة توفير البيانات لمستخدميها... الخ.

وحيث إن مصدر البيانات اللازمة لإعداد المؤشرين السابقين مباشرة هي الأجهزة الإحصائية القائمة بجمعها، فمن المستحسن الإحاطة أيضاً برأي مستخدمي البيانات من خلال المؤشر التالي:

---

(٣١) حول عدم تكافؤ الفرص المتاحة لمختلف الدول في الحصول على المعلومات وآثاره، انظر:
R.C. O'Brien, «Specialized Information and Global Interdependence: Problems of Concentration and Access,» in: Ibid., chap. 8.

٥ ـ مؤشر برأي عينة من المخططين ومتخذي القرارات والباحثين وغيرهم من مستخدمي البيانات عن مدى التحسن في الخدمات الإحصائية كماً وكيفاً.

ومن الملاحظ أن الدول التابعة تعتمد على الأجانب في الحصول على أنواع كثيرة من المعلومات، سواء بمبادرة من الدول التابعة أو بمبادرات من هيئات أجنبية. ولذا لا يكفي أن تتسع قاعدة المعلومات المتاحة للدول حتى نقول بتناقص تبعيتها المعلومية، بل يجب أن يصطحب ذلك انخفاض في درجة الاعتماد على الأجانب والمبادرات الأجنبية في جمع المعلومات وتجهيزها وتحليلها. ولذا من المفيد إضافة المؤشر التالي:

٦ ـ مدى الاعتماد على المبادرات الخارجية وعلى الأجانب عموماً في جمع المعلومات عن الموارد الوطنية وتجهيزها وتحليلها.

ولما كان التعاون بين دول العالم الثالث نفسها في مجال تبادل المعلومات أحد السبل الضرورية لكسر احتكار الدول الصناعية المتقدمة للمعلومات، فمن المفيد ادراج المؤشر التالي:

٧ ـ مدى مساهمة الدولة في جهود بلدان العالم الثالث من أجل إنشاء مراكز للمعلومات ووكالات للأنباء وما إلى ذلك.

المجموعة السابعة: مؤشرات التبعية العسكرية

يعتبر الاعتماد على الخارج في الحصول على السلاح، سواء بالشراء أو من خلال المعونات، وفي التدريب على الأسلحة والمعدات ذات التقانات العسكرية المتطورة، وفي ضمان تدفق مستمر لقطع الغيار وخدمات الصيانة، من نقاط الضعف الشديدة في موقف بلدان العالم الثالث الراغبة في انتهاج سياسة التنمية المستقلة. ويزداد الأمر سوءاً عندما تكون هذه البلدان أعضاء في أحلاف عسكرية تسيطر عليها الدول الكبرى، وعندما تسمح لهذه الدول بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها. وكثيراً ما يكون الانضمام إلى أحلاف عسكرية أو إقامة القواعد أو منح التسهيلات العسكرية للدولة الموردة للسلاح هو نفسه جانباً من الثمن الكلي الذي تتحمله الدولة التابعة من أجل الحصول على السلاح، إضافة إلى الثمن النقدي. كذلك يزداد وضع الدولة حرجاً عندما تكون طرفاً في نزاعات اقليمية أو حروب محلية مع جيرانها. ففي مثل هذه الحالات يتقلص على نحو محسوس هامش المناورة المتاح أمام الحكومات المعنية لاتخاذ قرارات تمس مصالح الدول الموردة للسلاح بأدنى ضرر، وينكمش نطاق الخيارات الممكنة انكماشاً كبيراً.

لقد أصبح توريد السلاح «من صميم أعمال الحكومات، فهي التي تبيع أو تسمح

بالبيع». وفي عالم تستأثر فيه القوتان العظميان بتوريد السلاح إلى بقية دول العالم، وبخاصة دول العالم الثالث، «لم تعد تجارة الأسلحة مجرد تجارة تنشر الحروب والدمار، ولكنها تجارة تفرض سياسات معينة وتشكلها». وتخضع صفقات السلاح لقواعد صارمة أهمها مراعاة مصلحة الدولة العظمى الموردة للسلاح «في إطار سياستها العالمية»، وعدم تسليح أي دولة بما يجاوز «الخط الذي يهدد بتصادم القوتين الأعظم». هذا اضافة إلى تنفيذ الصفقات على نحو يضمن قيام علاقة مستمرة بين الدولة الموردة والدولة المستوردة للسلاح من خلال نظام معين لتوريد الذخيرة وقطع الغيار والقيام بأعمال الإصلاح والصيانة. وأخيراً، يراعى في كل الأحوال عدم توريد أصناف من السلاح إلا إذا كانت قد «تجاوزتها ابتكارات تقنية أخرى أصبحت في خطوط الانتاج». ومن المعروف أن الولايات المتحدة تراعي في توريد الأسلحة إلى البلدان العربية ـ علاوة على ما تقدم من اعتبارات ـ أن يكون التسليح في حدود لا تخل بالتوازن بين اسرائيل من جهة والبلدان العربية مجتمعة من جهة أخرى، وبحيث يحافظ على الفارق التقاني بين هذين الطرفين حتى يعوض التفوق التقاني الاسرائيلي التفوق العددي العربي[٣٢].

وعادة ما تكون التبعية العسكرية ذريعة لاستمرار العديد من الأنواع الأخرى للتبعية. وكثيراً ما يكون الخوف من التعرض لهجوم انتقامي من جانب دول القلب الرأسمالي، وعدم القدرة على مواجهته من جانب الدولة التابعة، سبباً في استبعاد مناقشة أي إجراءات تهدف من قريب أو بعيد إلى «فك الروابط».

ومن المؤشرات التي نقترح استخدامها في متابعة التطور في مجال التبعية العسكرية ما يلي:

١ ـ **مدى تنوع مصادر الحصول على السلاح**، أو نسبة مساهمة إحدى القوتين العظميين في تزويد الدولة المعنية بالسلاح مقابلة بالنسبة التي تعتبر مأمونة.

٢ ـ **نسبة المعونات العسكرية الأجنبية إلى جملة الانفاق العسكري للدولة المعنية**.

٣ ـ **مدى تنوع مصادر المعونات العسكرية الأجنبية**، أو نسبة مساهمة إحدى القوتين العظميين في إمداد الدولة موضع الدراسة بالمعونات العسكرية مقابلة بالنسبة التي يتفق على اعتبارها مأمونة.

٤ ـ **مدى الوجود العسكري الأجنبي في الدولة المعنية**، سواء أكان وجوداً موقتاً أم وجوداً مستمراً. ويشمل ذلك عدة عناصر منها: مدى الاعتماد على الخبراء العسكريين

---

(٣٢) المعلومات والاقتباسات الواردة في هذه الفقرة مأخوذة من: أمين هويدي، «سوق السلاح: تجارة... أم سياسة؟» العربي، السنة ٢٨، العدد ٣٢٤ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥)، ص ١٦ ـ ٢١.

الأجانب في تشغيل المعدات العسكرية أو الإشراف على استخدامها في العمليات العسكرية، ومدى الاعتماد على الأجانب في صيانة المعدات العسكرية وتوفير قطع الغيار والذخيرة اللازمة لها، وما إذا كانت الدولة موضع الدراسة تشترك في أحلاف عسكرية مع إحدى القوتين العظميين، أو غيرها من الدول المتقدمة، أو تسمح بوجود قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها، أو تقدم تسهيلات عسكرية للدول الكبرى، أو تشترك في مناورات وتدريبات عسكرية معها، أو تسمح بتدريب القوات الأجنبية أو بتخزين الأسلحة الأجنبية على أراضيها. والملاحظ أننا أدمجنا كل هذه العناصر في مؤشر واحد نظراً إلى قلة ما يتاح من تفاصيل بانتظام عن هذه العناصر. وللسبب نفسه سيكون هذا المؤشر على الأرجح من مؤشرات الرأي التي تبنى على معلومات وأشباه معلومات متناثرة وجزئية لا تتاح على نحو منتظم. ويدخل فيها عنصر التقدير الذاتي لقدر الوجود العسكري الأجنبي ونوعيته، وبالتالي مدى خطورته.

٥ ـ مدى اشتراك الدولة المعنية في نزاعات اقليمية، واحتمالات تعرضها لهجوم عسكري لا تقدر على صده من جانب الأطراف الأخرى للنزاع ومن يساندهم من القوى الكبرى.

٦ ـ مدى التصنيع المحلي للسلاح بدلالة مؤشر مركب يبين المساهمات المحلية في تصنيع الأنواع المختلفة من الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية وما إليها.

المجموعة الثامنة: مؤشرات التبعية السياسية

إذا كانت التبعية تنطوي على اخضاع القرارات الوطنية لمصالح أجنبية، فإن هذا لا يعني أن التبعية هي مجرد علاقة خارجية وضغط أجنبي. والواقع أن استمرار التبعية يتوقف على حدوث عملية تفاعل بين الهياكل الداخلية للاقتصاد التابع والمؤثرات الخارجية من جانب دول القلب الرأسمالي. بعبارة أخرى، تحتاج ممارسة التبعية إلى ركيزة داخلية من العناصر المحلية التي ترتبط مصالحها بمصالح الأطراف الأجنبية، ومن ثم ينشأ تحالف بين الجانبين من أجل الضغط على الحكومات وضمان توجه معين للقرارات الاقتصادية والسياسية. ومن ثم فإن الخلاص من التبعية لا يكون بالعزلة عن العالم الخارجي، وإنما بتغيير الهياكل الداخلية التي ترتكز عليها علاقة التبعية(٣٣). ولذا تتطلب متابعة التطور في أوضاع التبعية متابعة التغييرات التي

---

(٣٣) انظر في هذا الصدد:

T. Dos Santos, «The Crisis of Development Theory and the Problem of Dependence in Latin America,» in: H. Bernstein, ed., *Underdevelopment and Development: Dependency and Development in Latin America* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1979).

تطرأ على هذه الهياكل الداخلية وما يستتبعها من تغيرات في ميزان القوى السياسية الداخلية.

وفيما يتعلق بمظاهر أو أشكال التبعية السياسية، فثمة أمثلة عديدة سوف تتعرض المؤشرات المقترحة لبعضها. من ذلك مثلاً ميل الدولة التابعة إلى التصويت أو إبداء الرأي في المحافل الدولية في الاتجاه نفسه الذي تأخذه الدول المتبوعة، أو دخول الدولة التابعة في أحلاف ومنظمات سياسية واقتصادية تسيطر عليها الدول المتبوعة أو دول القلب الرأسمالي. ومن الملاحظ أيضاً في معظم الدول التي أخذت بنموذج «التنمية التابعة» و«الانفتاح» على النظام الرأسمالي العالمي أن تطبيق النموذج قد اقترن بالكبت والقمع السياسي وتقييد الحريات ومحاصرة التنظيمات الشعبية والنقابية وتضييق دائرة الموضوعات التي تتخذ فيها القرارات بأسلوب ديموقراطي[٣٤].

وفيما يلي المؤشرات التي يمكن استخدامها في متابعة أوضاع التبعية في المجال السياسي:

١ ـ مدى قوة الفئات المحلية ذات المصالح المشتركة مع الشركات الدولية. مثلاً، من خلال التجمع في منظمات محلية (غرف تجارية، اتحادات المصدرين والمستوردين، أندية رجال الأعمال... الخ)، واقامة جمعيات مشتركة لرجال الأعمال المحليين والأجانب، وعقد الاجتماعات مع الحكومة لعرض مطالبهم، والضغط على المجالس النيابية لاستصدار قرارات معينة... الخ.

٢ ـ مدى ما تتمتع به القوى المعارضة لأوضاع التبعية من حريات للعمل والتنظيم وجمع الأنصار، وما تلقاه من قمع وكبت سياسي، ومدى سيطرة الحكومة على المنظمات النقابية والشبابية والجمعيات المهنية والعلمية... الخ.

٣ ـ مدى تماشي تصويت الدولة المعنية في الأمم المتحدة مع الاتجاه الذي تفضله الدول المتبوعة.

٤ ـ موقف الدولة المعنية من الاشتراك في الأحلاف السياسية والتجمعات والمنظمات السياسية والاقتصادية التي تسيطر عليها دول القلب الرأسمالي.

٥ ـ مدى مساهمة الدولة في جهود المنظمات المناوئة للاستعمار والمؤتمرات الدولية والاقليمية المعادية للإمبريالية.

---

(٣٤) Geoff Lamb, «Rapid Capitalist Development Models: A New Politics of Dependence,» in: Seers, ed., *Dependency Theory: A Critical Reassessment,* p. 97.

المجموعة التاسعة: مؤشرات التعاون الاقليمي

يعتبر الاعتماد الجماعي على النفس أحد العناصر الجوهرية في نجاح التنمية المستقلة، أو في التقدم نحوها بأقل قدر ممكن من التضحيات. فلا شك في أن محاولة التنمية المستقلة في قطر واحد تعتبر محاولة محفوفة بالأخطار والمواجهات التي قد لا تقدر الجهود الفردية للقطر الواحد من أقطار العالم الثالث على خوضها، أو تفرض عليه على الأقل تحمل تضحيات بالغة قد تؤثر في بعض جوانب التنمية المستقلة عينها تأثيرات غير مستحبة.

إن طبيعة عصرنا الحالي ـ عصر التكتلات الكبرى والاحتكارات العملاقة ـ تجعل امكانات أي بلد نامٍ صغير أو حتى متوسط الحجم محدودة للغاية في مقاومة قوة الجذب الهائلة لدول القلب المسيطرة على النظام الرأسمالي العالمي. والبديل الفعال في هذه الحالة هو «تكاتف مجموعة من الأقطار النامية وترابط جهودها التنموية وتزايد ما بينها من علاقات اقتصادية وغير اقتصادية لتشكيل كتلة ذات وزن مؤثر وإن لم يكن مكافئاً تماماً لوزن البلدان الرأسمالية المتقدمة. وهكذا يصطحب فك الارتباط بالنظام العالمي بتزايد الروابط بين دول العالم الثالث. كذلك تزداد فرص النجاح في ممارسة الاعتماد على النفس على المستوى القطري بدعم الاعتماد الجماعي على النفس على المستوى الاقليمي ثم مستوى العالم الثالث كله»[35].

والاعتماد الجماعي على النفس، على المستوى الاقليمي، يعني، في حالة الوطن العربي، قيام صور مختلفة من التعاون في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية، أو ما درج القوم على تسميته بالتكامل العربي. غير أنه من الواجب تجنب تصور التكامل العربي أنه في حد ذاته كفيل بخلق التنمية المستقلة. فالأمر على العكس من ذلك تماماً. إذ إن «**كل جهد تنموي يؤدي إلى نوع من التكامل مع النظام السائد عالمياً ما لم يستهدف المجتمع الاستقلال الاقتصادي ويخطط له معطياً الأفضلية للتعاون مع بلدان نامية أخرى بعد الاعتماد على النفس بطبيعة الحال**»[36]. بل إن انتقال عناصر الإنتاج، بخاصة المال والعمال، فيما بين البلدان العربية، ربما يكون قد زاد من الفوارق الاقليمية وألقى بعقبات اضافية على طريق التكامل. ذلك أن العبرة ليست بانتقال عناصر الانتاج في حد ذاتها، وإنما بالمناخ العام الذي تنساب في إطاره هذه العناصر، وبمدى الالتزام القطري بالأهداف القومية[37].

إن ما تقدم ذكره من ملاحظات يحتم الحذر الشديد في تفسير المؤشرات التي

---

(٣٥) اسماعيل صبري عبد الله، في التنمية العربية (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٣)، ص ٦٢.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٨٤.

(٣٧) انظر عرضنا لنتائج عدد من الدراسات في هذا الشأن في: العيسوي، «مؤشرات قطرية للتنمية العربية،» ص ٢٥٩ - ٢٦١.

سنقترحها للتعبير عن مدى التقدم في مجال التعاون العربي وغيره من مجالات الاعتماد الجماعي على النفس على مستوى العالم الثالث. فالمؤشرات، وإن كان لها دورها المهم في رصد تحركات وأحداث وتوجهات جديرة بالرصد في هذه المجالات، يبقى تفسيرها محكوماً بنوعية المناخ العام الذي تتم فيه، وبطبيعة هذه التحركات والأحداث، وبخاصة ما إذا كانت تلقائية وعشوائية أو مدروسة ومخططة، مصحوبة بفك الروابط مع النظام الرأسمالي العالمي أو تجري في السياق العام لارتباط متزايد فيه. وفيما يلي المؤشرات المقترحة للتعاون الاقليمي العربي:

١ ـ نسبة التبادل التجاري (صادرات وواردات) مع البلدان العربية إلى جملة المبادلات التجارية الخارجية للدولة موضع الدراسة.

٢ ـ مدى مساهمة الدولة المعنية في إقامة مشروعات عربية مشتركة، مع بيان أهم أنواع هذه المساهمات (مساهمة في رأس المال أو في العمالة أو في التقانة مثلاً) وأهم مجالات العمل المشترك (غذاء أو صناعات أساسية مثلاً). والملاحظ أن المقصود بمساهمة «الدولة المعنية» هنا هو المساهمة الكلية للحكومات والمؤسسات الخاصة والأفراد.

والملاحظ أيضاً أنه ينبغي التمييز، لأغراض إعداد هذا المؤشر، بين تلك المشروعات العربية المشتركة التي تعزز الاستقلال الجماعي للبلدان العربية، وبين تلك التي لا تخدم هذا الغرض أو على العكس تعمل على تكريس التبعية العربية المشتركة.

٣ ـ نسبة القروض العربية إلى جملة القروض الخارجية التي تحصل عليها الدولة المعنية. وبطبيعة الحال هذا المؤشر خاص بالبلدان المدينة فقط. والمقصود بالقروض العربية هو القروض التي تقدمها دول أو مؤسسات تمويل عربية.

٤ ـ نسبة المعونات الميسرة وغير الميسرة، التي يقدمها البلد المعني إلى البلدان العربية الأخرى، إلى الناتج المحلي الاجمالي للدولة المانحة للمعونة. وهذا المؤشر خاص بالبلدان العربية الغنية أو الدائنة (دول الفائض).

ورغم أن تقديم المعونات من جانب البلدان العربية الغنية ومؤسسات التمويل العربية إلى البلدان العربية المحتاجة هو مظهر من مظاهر التعاون العربي، فإن ثمة محاذير حول تفسير مدلول هذا الجانب من المعاملات العربية من زاوية الاستقلال أو التبعية. فمن المعروف أن البلد العربي الغني قد يستخدم قدرته على منح القروض والمنح إلى البلدان العربية الفقيرة كوسيلة للضغط السياسي على الأخيرة. وكذلك ليس سراً أن مؤسسات التمويل العربي قد تستهدي في قرارات الاقراض بمعايير مماثلة لتلك التي يستخدمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. بل إن قرارات الإقراض قد

تنتظر صدور الضوء الأخضر من هذه المؤسسات الدولية، الأمر الذي يعني أن مؤسسات التمويل العربية قد تتحول في ظروف معينة إلى أدوات لتمرير التبعية للعالم الرأسمالي واخضاع البلدان العربية الراغبة في الاقتراض للشروط التعسفية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٥ ـ **نسبة التحويلات النقدية والعينية لمواطني الدولة العاملين في البلدان العربية إلى جملة ايرادات الدولة من النقد الأجنبي.** وهذا المؤشر خاص بالبلدان المرسلة للعمالة فقط.

٦ ـ **نسبة المواطنين الذين يتم تدريبهم في مشروعات تدريب عربية مشتركة إلى جملة من يتم تدريبهم من مواطني الدولة المعنية في الخارج.** الملاحظ أن مشروعات التدريب المشتركة لا تكتسب صفة «العربية» لمجرد عقدها في هذا القطر العربي أو ذاك. وإنما العبرة هي بمحتوى هذه المشروعات وبمدى ما تتضمنه من رؤية عربية استقلالية لمشكلات الوطن العربي وسبل معالجتها. والملاحظ أيضاً أن بعض ما يجري في الوطن العربي تحت مظلة التدريب العربي المشترك قد يتم بمعاونة هيئات دولية وظيفتها الرئيسية استمرار تبعية العرب للنظام الرأسمالي العالمي.

٧ ـ **نسبة الخبراء والمستشارين العرب الذين يتم الاستعانة بهم في شتى المجالات إلى جملة الخبراء الأجانب الذين يستعان بهم في الدولة المعنية.**

٨ ـ **مدى تقدم الدولة المعنية في جهود التعريب** بدلالة نسبة الناطقين بالعربية إلى جملة السكان، وبدلالة مدى شيوع استخدام العربية في الدوائر الحكومية وأجهزة الاعلام. وهذا المؤشر يقتصر استخدامه على تلك البلدان العربية التي تعاني انتشار لغة غير عربية فيها أو تعاني الازدواجية اللغوية.

٩ ـ **مدى الانفتاح الثقافي للدولة المعنية على غيرها من البلدان العربية،** مثلاً بدلالة مدى السماح بدخول المجلات والصحف العربية إليها ومدى تبادل البرامج والأفلام التلفزيونية والسينمائية.

١٠ ـ **مدى التزام الدولة موضع الدراسة بالقرارات التي يتم التوصل إليها في مختلف الاجتماعات التي تتم على المستوى العربي،** وبخاصة اجتماعات القمة العربية والاجتماعات على مستوى الوزراء في الجامعة العربية والمنظمات العربية المتخصصة.

المجموعة العاشرة: مؤشرات التعاون مع بقية دول العالم الثالث

نأتي الآن إلى المؤشرات الخاصة بمدى مشاركة الدولة في الصور المختلفة للتعاون على مستوى العالم الثالث لتقوية موقفه تجاه دول القلب الرأسمالي من جهة، ولدعم

بقومات التنمية المعتمدة على النفس في شتى أقطاره من جهة أخرى. وكما سبق ذكره بشأن التعاون العربي فإن مجرد قيام أشكال ومنظمات للتعاون على مستوى العالم الثالث، لا يعني ولا يضمن في ذاته دعم مسيرة التنمية المستقلة. فأغلبية دول العالم الثالث منضمة إلى منظمات الأصل فيها محاربة الاستعمار والامبريالية والسعي لدعم الاستقلال بشتى صوره. ومع ذلك فما أكثر الدول التي تنضم إلى هذه المنظمات وتتبع سياسات تعمل على زيادة ارتباطها بدول القلب الرأسمالي وتعميق تبعيتها لها. لذا فالعبرة ليست بمجرد المشاركة في مثل هذه المنظمات والجهود، وإنما بفعالية هذه المشاركة والعمل المخلص من أجل تحقيقها لأهدافها التحررية. وهذا من المحاذير المهمة التي ترد على المؤشرات المقترحة والتي ينبغي مراعاتها عند تفسير هذه المؤشرات. وسوف نكتفي هنا بثلاثة مؤشرات فقط هي:

١ ـ نسبة حجم التجارة الخارجية للدولة المعنية مع بلدان العالم الثالث إلى اجمالي حجم التجارة الخارجية للدولة المعنية.

٢ ـ نسبة المعونات الفنية والمالية التي تقدمها الدولة المعنية إلى غيرها من بلدان العالم الثالث أو تتلقاها منها إلى جملة ما تقدمه أو تحصل عليه من معونات.

٣ ـ مدى انعكاس القرارات الجماعية التي تشترك الدولة في التوصل إليها في الاجتماعات على مستوى العالم الثالث في مضمون الخطط والسياسات الخاصة بهذه الدولة، ومدى التزامها بها.

وفي الغالب أن المؤشر الأخير سيتخذ صورة مؤشر رأي يستخلص من نتائج استطلاع آراء ذوي الخبرة والاختصاص، خصوصاً من لهم صلة بالاجتماعات على مستوى العالم الثالث في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية... الخ.

خامساً: عرض موجز للمؤشرات وتوزيعاتها

وبعد، فقد تم اقتراح مجموعة من المؤشرات يبلغ عددها ١٠٧ مؤشرات لمتابعة مدى تقدم الأقطار العربية على طريق التخلص من التبعية وبناء التنمية المستقلة. ونقدم فيما يلي وعلى سبيل التلخيص، قائمة المؤشرات المقترحة لقياس التبعية؛ وبياناً بعدد المؤشرات في المجموعات الرئيسية للمؤشرات وتوزيعها النسبي.

قائمة المؤشرات المقترحة لقياس التبعية

المجموعة الأولى: هامش المناورة

١ ـ الموقع الجغرافي للدولة.

٢ ـ البيئة الطبيعية للدولة.

٣ ـ عدد السكان.

٤ ـ التوزيع الجغرافي للسكان.

٥ ـ التقارب الحضاري للسكان.

المجموعة الثانية: التبعية الاقتصادية

١ ـ نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي للدولة.

٢ ـ نسبة تغطية الصادرات للواردات.

٣ ـ درجة التركز السلعي للصادرات.

٤ ـ النسبة التي تخصص للتصدير من الانتاج المحلي.

٥ ـ درجة التركز الجغرافي للصادرات.

٦ ـ درجة التركز السلعي/ الجغرافي للصادرات.

٧ ـ نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي.

٨ ـ نسبة الواردات الاستهلاكية إلى جملة الواردات.

٩ ـ نسبة واردات الطاقة إلى جملة الواردات.

١٠ ـ نسبة الواردات الاستهلاكية إلى جملة الاستهلاك.

١١ ـ نسبة الواردات الوسيطة إلى الاستهلاك الوسيط.

١٢ ـ نسبة الواردات الرأسمالية إلى الاستثمار المحلي.

١٣ ـ نسبة واردات الطاقة إلى جملة الحاجات منها.

١٤ ـ نسبة واردات الطاقة إلى جملة الصادرات.

١٥ ـ نسبة الواردات الاستهلاكية غير الضرورية إلى الاستهلاك.

١٦ ـ نسبة الواردات الاستهلاكية غير الضرورية إلى الواردات.

١٧ ـ درجة التركز السلعي للواردات.

١٨ ـ درجة التركز الجغرافي للواردات.

١٩ ـ درجة التركز السلعي / الجغرافي للواردات.

٢٠ ـ مدى ابتعاد نمط الاستهلاك المحلي عن نمط الاستهلاك الغربي.

٢١ ـ درجة الانكشاف التجاري للدولة.

٢٢ ـ معدل التبادل الدولي.

٢٣ ـ تحويلات الأرباح والفوائد وما إليها إلى الخارج.

٢٤ ـ التدفق الصافي لرأس المال الأجنبي إلى الدولة.

٢٥ ـ مدفوعات خدمة الدين الخارجي كنسبة من حصيلة الصادرات.

٢٦ ـ نسبة الاعفاءات الضريبية إلى الايرادات الجارية بالموازنة العامة.

٢٧ ـ نسبة مساهمة المدخرات الوطنية في تمويل الاستثمار المحلي الاجمالي.

٢٨ ـ نسبة مساهمة الموارد غير المتجددة والقطاعات الحساسة في النمو الاقتصادي.

٢٩ ـ نسبة التدفقات الرأسمالية الأجنبية الثنائية إلى جملة التدفقات الرأسمالية الأجنبية.

٣٠ ـ نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاستثمار المحلي الاجمالي.

٣١ ـ درجة التركز الجغرافي للتدفقات الرأسمالية الأجنبية.

٣٢ ـ نسبة الدين الأجنبي القائم إلى الناتج المحلي الاجمالي.

٣٣ ـ درجة التركز الجغرافي للدين الأجنبي القائم.

٣٤ ـ نصيب الأجانب في ملكية رؤوس أموال الشركات العاملة بالدولة.

٣٥ ـ درجة التركز القطاعي لمساهمة الأجانب في رؤوس أموال الشركات العاملة في الدولة.

٣٦ ـ مدى مساهمة الأجانب في الادارة الفعلية للشركات العاملة في الدولة.

٣٧ ـ مدى قوة العلاقة القائمة بين الدولة المعنية وهيئات التمويل الرأسمالية الدولية.

٣٨ ـ نسبة استثمارات الدولة في الخارج إلى جملة ايراداتها الجارية من النقد الأجنبي.

٣٩ ـ درجة التركز الجغرافي أو الاقليمي لأموال الدولة المعنية المستثمرة في الخارج.

٤٠ ـ درجة التركز القطاعي لأموال الدولة المعنية المستثمرة في الخارج.

٤١ ـ مدى استخدام الدولار في المعاملات الداخلية للدولة المعنية.

٤٢ ـ نسبة الخلايا الصفرية أو شبه الصفرية في جدول المدخلات والمخرجات.

٤٣ ـ نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.

٤٤ ـ نسبة مساهمة الصناعات الرأسمالية في انتاج الصناعات التحويلية.

٤٥ ـ نسبة القيمة المضافة محلياً إلى قيمة انتاج الصناعات التحويلية.

المجموعة الثالثة: التبعية الغذائية

١ ـ نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي.

٢ ـ مدى التركز الجغرافي لمصادر الغذاء المستورد.

٣ ـ نسبة مدفوعات استيراد الغذاء إلى حصيلة الصادرات.

٤ ـ مدى الاعتماد على القروض والمنح الأجنبية في تمويل الواردات الغذائية.

٥ ـ نسبة القروض والمنح الأجنبية المخصصة لاستيراد الغذاء إلى جملة القروض والمنح الأجنبية.

٦ ـ مدى قدرة الدولة على مواجهة توقف الواردات الغذائية لأسباب سياسية أو عسكرية.

المجموعة الرابعة: التبعية التقانية

١ ـ نسبة الانفاق على البحث العلمي والتطوير إلى الناتج المحلي الاجمالي.

٢ ـ هيكل الانفاق على البحث العلمي والتطوير من حيث الوزن النسبي لكل من البحوث في العلوم الأساسية والبحوث التطبيقية وبحوث التطوير التقاني.

٣ ـ نسبة الإنفاق على التعليم العالي إلى جملة الانفاق التعليمي.

٤ ـ نصيب مؤسسات التعليم العالي ذات الصلة بالعلوم الطبيعية والهندسية في جملة الانفاق على التعليم العالي.

٥ ـ نسبة الاختراعات والابتكارات التي يتم استغلالها في قطاعات الانتاج المحلي إلى جملة الاختراعات والابتكارات المسجلة سنوياً.

٦ ـ صافي المدفوعات التقانية.

٧ ـ مدى الاعتماد على الأجانب في المجالات البحثية والإدارية والمهنية والتدريسية.

٨ ـ نسبة قيمة التعاقدات بأسلوب تسليم المفتاح إلى جملة قيمة التعاقدات مع الشركات الأجنبية، أو مدى تجزئة الحزمة التقانية.

٩ ـ نسبة التصنيع المحلي في عدد من الصناعات المهمة، أو نسبة المكون الاستيرادي لهذه الصناعات.

١٠ ـ مؤشر برأي عينة من الخبراء فيما يتعلق بمدى التبعية التقانية أو بمدى التقدم على طريق الاستقلال التقاني.

المجموعة الخامسة: التبعية الثقافية

١ ـ نسبة الوطنيين العاملين في مؤسسات أجنبية أو خاضعة للنفوذ الأجنبي إلى قوة العمل الكلية.

٢ ـ نسبة تلاميذ المرحلة الابتدائية المقيدين في مدارس أجنبية أو شبه أجنبية إلى جملة عدد التلاميذ في هذه المرحلة.

٣ ـ مدى تنوع البلاد المتقدمة التي يتم ايفاد أبناء الدولة المعنية للدراسة فيها.

٤ ـ نسبة المسلسلات والأفلام والبرامج التلفزيونية والأفلام السينمائية الأجنبية إلى جملة ما يعرض منها في التلفزيون والسينما.

٥ ـ مؤشر برأي عينة من الجمهور في مدى تعبير ما يقدم له من برامج تلفزيونية واذاعية وأفلام تلفزيونية وسينمائية عن همومه الحقيقية... الخ.

٦ ـ مؤشر برأي عينة من الخبراء التربويين في محتوى المقررات التعليمية في المراحل الأولى للتعليم.

٧ ـ مؤشر برأي عينة من الخبراء في محتوى الصحافة الوطنية.

٨ ـ نسبة المعونات الفنية الأجنبية إلى جملة المعونات الأجنبية التي تحصل عليها الدولة من الخارج.

٩ ـ نسبة مبيعات كتب التراث الديني المستنير والعلمي العقلاني إلى جملة مبيعات الكتب سنوياً.

١٠ ـ نسبة مبيعات كتب التأليف الأصيل إلى جملة ما يباع من الكتب سنوياً.

المجموعة السادسة: التبعية المعلومية

١ ـ نسبة المساحات الأرضية المتوافر عنها معلومات وافية إلى جملة مساحة الحيز القومي.

٢ ـ نسبة الموارد المائية المتوافر عنها معلومات وافية إلى جملة الموارد المائية للدولة.

٣ ـ مدى التحسن الكمي في المسوح الاحصائية.

٤ ـ مدى التحسن الكيفي في المعلومات الاحصائية.

٥ ـ مؤشر برأي عينة من المخططين ومتخذي القرارات والباحثين وغيرهم من مستخدمي البيانات عن مدى التحسن في الخدمات الاحصائية كماً وكيفاً.

٦ ـ مدى الاعتماد على المبادرات الخارجية وعلى الأجانب عموماً في جمع المعلومات عن الموارد الوطنية وتجهيزها وتحليلها.

٧ ـ مدى مساهمة الدولة في جهود بلدان العالم الثالث من أجل إنشاء مراكز للمعلومات ووكالات للأنباء وما إلى ذلك.

المجموعة السابعة: التبعية العسكرية

١ ـ مدى تنوع مصادر الحصول على السلاح.

٢ ـ نسبة المعونات العسكرية الأجنبية إلى جملة الانفاق العسكري للدولة.

٣ ـ مدى تنوع مصادر المعونات العسكرية الأجنبية.

٤ ـ مدى الوجود العسكري الأجنبي في الدولة المعنية.

٥ ـ مدى اشتراك الدولة في نزاعات اقليمية واحتمالات تعرضها لهجوم عسكري لا تقدر على صده.

٦ ـ مدى التصنيع المحلي للسلاح.

المجموعة الثامنة: التبعية السياسية

١ ـ مدى قوة الفئات المحلية ذات المصالح المشتركة مع الشركات الدولية.

٢ ـ مدى ما تتمتع به القوى المعارضة للتبعية من حريات للعمل والتنظيم وجمع الأنصار.

٣ ـ مدى تماشي تصويت الدولة المعنية في الأمم المتحدة مع الاتجاه الذي تفضله الدول المتبوعة.

٤ ـ موقف الدولة المعنية من الاشتراك في الأحلاف والتجمعات والمنظمات السياسية والاقتصادية التي تسيطر عليها دول القلب الرأسمالي.

٥ ـ مدى مساهمة الدولة في جهود المنظمات المناوئة للاستعمار والمؤتمرات الدولية والاقليمية المضادة للامبريالية.

المجموعة التاسعة: التعاون الاقليمي

١ ـ نسبة التبادل التجاري للدولة (صادرات وواردات) مع البلدان العربية إلى جملة المبادلات التجارية الخارجية للدولة موضع الدراسة.

٢ ـ مدى مساهمة الدولة المعنية في اقامة مشروعات عربية مشتركة.

٣ ـ نسبة القروض العربية إلى جملة القروض الخارجية التي تحصل عليها الدولة المعنية.

٤ ـ نسبة المعونات الميسرة وغير الميسرة التي تقدمها الدولة المعنية إلى البلدان العربية الأخرى إلى الناتج المحلي الاجمالي للدولة المانحة للمعونة.

٥ ـ نسبة التحويلات النقدية والعينية لمواطني الدولة العاملين في البلدان العربية إلى جملة ايرادات الدولة من النقد الأجنبي.

٦ ـ نسبة المواطنين الذين يتم تدريبهم في مشروعات تدريب عربية مشتركة إلى جملة من يتم تدريبهم من مواطني الدولة المعنية في الخارج.

٧ ـ نسبة الخبراء والمستشارين العرب الذين يتم الاستعانة بهم في شتى المجالات إلى جملة الخبراء الأجانب الذين يستعان بهم في الدولة المعنية.

٨ ـ مدى تقدم الدولة في جهود التعريب.

٩ ـ مدى الانفتاح الثقافي للدولة المعنية على غيرها من البلدان العربية.

١٠ ـ مدى التزام الدولة بالقرارات التي يتم التوصل إليها في مختلف الاجتماعات التي تتم على المستوى العربي.

المجموعة العاشرة: التعاون مع العالم الثالث

١ ـ نسبة حجم التجارة الخارجية للدولة مع بلدان العالم الثالث إلى اجمالي تجارتها الخارجية.

٢ ـ نسبة المعونات الفنية والمالية التي تقدمها الدولة المعنية إلى غيرها من بلدان العالم الثالث أو تتلقاها منها إلى جملة ما تقدمه أو تحصل عليه من معونات.

٣ ـ مدى انعكاس القرارات الجماعية التي تشترك الدولة في التوصل إليها في الاجتماعات على مستوى العالم الثالث في مضمون خططها وسياساتها ومدى التزامها بها.

جدول رقم (١ ـ ١)

عدد المؤشرات وتوزيعها على المجموعات الفرعية

المجموعة	العدد	النسبة المئوية
١ ـ مؤشرات العناصر الحاكمة لهامش المناورة	٥	٤,٧
٢ ـ مؤشرات التبعية الاقتصادية	٤٥	٤٢,١
٣ ـ مؤشرات التبعية الغذائية	٦	٥,٦
٤ ـ مؤشرات التبعية التقانية	١٠	٩,٣
٥ ـ مؤشرات التبعية الثقافية	١٠	٩,٣
٦ ـ مؤشرات التبعية المعلومية	٧	٦,٥
٧ ـ مؤشرات التبعية العسكرية	٦	٥,٦
٨ ـ مؤشرات التبعية السياسية	٥	٤,٧
٩ ـ مؤشرات التعاون الاقليمي	١٠	٩,٣
١٠ ـ مؤشرات التعاون مع العالم الثالث	٣	٢,٨
المجموع	١٠٧	١٠٠

الملاحظ أن بعض المؤشرات قد تتفرع منها مؤشرات لم يؤخذ عددها في الحسبان. ذلك أن بعض المؤشرات هنا يشير إلى هموم أو مناطق اهتمام، ومن ثم قد تحتاج ترجمته العملية إلى أكثر من مؤشر. الملاحظ أيضاً أن بعض المؤشرات قد ينطبق على أقطار دون غيرها. فبعض المؤشرات قد ينطبق على البلدان الدائنة، بينما ينطبق البعض الآخر على البلدان المدينة. وبعض المؤشرات خاص بالبلدان المرسلة للعمالة، بينما بعضها الآخر خاص بالبلدان المستقبلة للعمالة. ولهذا فإن العدد الكلي للمؤشرات

يعتبر بمثابة تقريب أولي لذلك العدد من المؤشرات الذي قد ينطبق على دولة بعينها. وأخيراً، تجدر ملاحظة أن المؤشرات الخاصة بالتبعية الاقتصادية تمثل ٤٢ بالمائة من العدد الكلي للمؤشرات. وإذا أضفنا إليها مؤشرات التبعية الغذائية والتقانية، باعتبار أن هذه المجموعات الثلاث يمكن اعتبارها تضم مؤشرات التبعية الاقتصادية بالمعنى الواسع، فإن نسبتها تصل إلى ٥٧ بالمائة. وهي نسبة معقولة نظراً إلى أن التبعية الاقتصادية هي الأساس الذي يقوم عليه أو يتفرع منه معظم الأنواع الأخرى من التبعية.

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي

بعد أن ناقشنا في الفصل السابق مفهوم التبعية التي نتصدى لقياسها، وعرضنا صعوبات القياس وبعض القيود التي ترد على ما قد يتم التوصل إليه من قياسات، وقدمنا لمحة عما سبق انجازه من دراسات في مجال قياس التبعية العربية، واقترحنا المؤشرات التي يمكن استخدامها لمتابعة أوضاع التبعية/ الاستقلال، ننتقل الآن إلى مناقشة عدد من القضايا التي يتعين حسمها من أجل وضع المؤشرات المقترحة موضع التطبيق في الفصل الثالث. وتتضمن هذه القضايا ما يلي:

- اختيار الأقطار العربية التي سيتم تطبيق المؤشرات المقترحة عليها.

- صياغة الفروض التي يمكن اتخاذها موضوعاً للاختبار فيما يتعلق بمسار كل قطر من الأقطار المختارة على طريق التبعية/ الاستقلال.

- مناقشة بعض المتطلبات العملية لاختبار الفروض، ويتضمن ذلك اختزال العدد المقترح للمؤشرات إلى العدد الممكن قياسه فعلاً في ضوء امكانات القياس ومدى توافر البيانات في الوقت الراهن، وكذلك تحديد الأسلوب الذي يمكن اتباعه لتحديد القيم الحرجة لكل مؤشر.

أولاً: الأقطار المختارة للدراسة

وقع الاختيار على ثلاثة أقطار عربية تمثل الخبرة التاريخية لكل منها حالة متميزة أو نموذجاً واضح المعالم إلى حد بعيد قد يكون جرى اتباعه في أقطار عربية أخرى بدرجات متفاوتة من الوضوح والالتزام. ويقصد بالخبرة التاريخية في السياق الحالي

خبرة كل قطر من الأقطار المختارة من منظور العلاقة مع القوى الاستعمارية والتوجهات التنموية التي أخذت بها.

وقد حكم الاختيار أيضاً الأهمية الخاصة للأقطار المختارة للدراسة في المحيط العربي، سواء من حيث عدد السكان أو من حيث المساحة أو الثروة أو الموقع أو الدور السياسي أو الوزن الاستراتيجي، أو من حيث توافر مزيج من هذه العناصر مجتمعة.

وأخيراً فقد راعينا أن تغطي الأقطار المختارة ـ على قلة عددها ـ مشرق الوطن العربي ومغربه. ورغم أننا لا نزعم تقديم نماذج ممثلة للتنوع القائم في الوطن العربي تمثيلاً دقيقاً، فإنه يجوز القول بتوافر درجة ما من التمثيل لأوضاع أقطار أخرى في الوطن العربي، على الأقل في بعض أجزاء المسار التنموي.

والأقطار المختارة للدراسة هي مصر والجزائر والسعودية[1]. ونعرض فيما يلي الأسباب الرئيسية لترشيح هذه الأقطار للدراسة هنا.

١ ـ مصر

مصر هي القطر ذو الثقل الحضاري والدور الريادي المتميز في الوطن العربي. ولهذه الأسباب، كانت مصر ـ وما زالت ـ مطمعاً للقوى الاستعمارية. عرفت الاستعمار في صورته التقليدية (الاحتلال) وعانت ويلاته، وناضلت طويلاً من أجل التحرر منه والحصول على استقلالها. كما خاضت مصر العديد من معارك التحرر الوطني وقامت بدور بارز على نطاق الوطن العربي، بل على نطاق العالم الثالث كله من خلال دعم حركات الاستقلال ونشر الدعوة إلى الحياد الايجابي وعدم الانحياز. ومارست مصر في عهد عبد الناصر محاولة رائدة لتطوير المجتمع الذي ورثته من عهود الاستعمار والتخلف. وشكلت الخطوط العامة لمنهجها في تحقيق التطوير الاقتصادي والاجتماعي نموذجاً حاولت بلدان عديدة في الوطن العربي ـ وخارجه ـ السير على هديه. ورغم اختلاف الآراء حول مدى نجاح الناصرية في فك ارتباط مصر بالنظام الرأسمالي العالمي وجدية مساعيها في إقامة تنمية مستقلة، فإن ثمة ما يشبه الاجماع على أن انتكاسة المحاولة الناصرية قد عادت بمصر إلى أوضاع ينطبق عليها الكثير من أوصاف التبعية. وإذا كان السادات قد اختفى من المسرح، فما زالت التوجهات الأساسية التي تبلورت في عهده للعمل التنموي سارية المفعول. من جهة أخرى، إن

---

(١) فيما يتعلق بدرجة تمثيل هذه النماذج لأوضاع بلدان أخرى، يجوز القول بوجود تشابهات لا يستهان بها بين حالة مصر وحالة سوريا، وبين حالة الجزائر وحالة العراق، وبين حالة السعودية وحالة بلدان الخليج النفطية.

عدداً من الأحداث التي مرت بمصر في عهد مبارك أخذ يطرح بالحاح قضية التبعية والاستقلال. ومن هنا تعتبر خبرة مصر ثرية من زوايا عديدة، وجديرة بالدراسة والتحليل من منظور التبعية والاستقلال.

٢ ـ الجزائر

تعتبر حالة الجزائر من الحالات المشوقة من نواح عديدة. فقد شهدت الجزائر نوعاً من الاستعمار قلما تكرر في الوطن العربي، وهو الاستعمار الاستيطاني. وقد ترك الاستعمار الفرنسي بصمات واضحة في المجتمع الجزائري سوف يتطلب تغييرها وقتاً ليس قصيراً. ومن أبرز ما خلفه هذا التاريخ من آثار: الأثر الحضاري الذي بلغ مداه في محاولة فَرْنَسَة الجزائر بالقضاء على اللغة العربية وكل ما يرتبط بها من ثقافة وقيم عربية واسلامية، والسعي لإحلال اللغة الفرنسية، وما يرتبط بها من ثقافة وقيم غربية، مكانها. وقد ناضلت الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي الذي جثم على أنفاس الجزائر لفترة ١٣٢ عاماً حتى حصلت على الاستقلال عام ١٩٦٢ تتويجاً لحرب تحرير مجيدة. ومارست الجزائر بعد استقلالها منهجاً متميزاً في التطوير الاقتصادي والاجتماعي. ورغم سيطرة الدولة على وسائل الانتاج، بالتأميمات واسعة النطاق ومن خلال إقامة العديد من المشروعات العامة، وعدم السماح للشركات متعدية الجنسية بالعمل في أرضها، فقد بقيت الجزائر ـ فيما يبدو ـ معتمدة على العالم الخارجي، بل على المستعمر السابق، اعتماداً كبيراً فيه الكثير من ملامح التبعية (الاعتماد الكبير على صادرات النبيذ والنفط ـ تفضيل التقانة الحديثة والصناعات الضخمة رغم عدم توافر الكوادر اللازمة لتشغيلها وادارتها ـ مصادر السلاح). ويبدو من متابعة التطورات الحديثة في الجزائر، أنها قد تكون آخذة في صياغة مسار «انفتاحي» ربما يعيد إليها بعض ما كانت قد أخذت في التخلص منه من سمات التبعية.

٣ ـ السعودية

تمثل السعودية وضعاً مختلفاً عن وضع كل من مصر والجزائر. فالسعودية بلد غني بالموارد المعدنية. فإلى جانب النفط، هناك احتياطيات لا بأس بها من الذهب والفضة والنحاس والحديد والفوسفات والرصاص والزنك والملح الصخري والرمل النقي. وباستثناء النفط الذي تعتمد عليه السعودية اعتماداً أساسياً في دخلها القومي، فإن معظم الموارد المعدنية الأخرى غير مستغلة بعد[٢]. والسعودية بلد ذو طبيعة

---

(٢) انظر: محمد رضا محرم، الثروة المعدنية العربية: إمكانات التنمية في إطار وحدوي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٧١.

صحراوية تستحيل الإقامة في بعض مناطقه، كالربع الخالي الذي يشكل ربع مساحة البلاد.

لم تعرف السعودية الاستعمار الغربي في صورته التقليدية كقاعدة عامة. ومع ذلك فإن السعودية (أو ما يعرف اليوم بهذا الاسم) كانت لوقت طويل ساحة للتدخل الأجنبي، بخاصة من جانب الانكليز الذين استغلوا الصراعات القبلية والنزاع على الحكم بين آل رشيد وآل سعود لخدمة أغراضهم الخاصة (التخلص من النفوذ الألماني والتركي قبيل الحرب العالمية الأولى). كذلك وُضع بعض أجزاء السعودية تحت الحماية البريطانية (نجد: ١٩١٥ ـ ١٩٢٤)، كما خضعت إحدى مناطقها الرئيسية للحكم العثماني (الحجاز حتى عام ١٩١٦). وبالطبع عرفت السعودية السيطرة الأجنبية منذ اكتشاف موردها الرئيسي، وهو النفط، في الثلاثينات من القرن الحالي. ويبدو لكثير من المراقبين أن هذه السيطرة ما زالت قائمة رغم تأميم شركات النفط الأجنبية هناك. وإذا كانت التبعية مقترنة بالفقر في معظم الحالات، فإنها قد اقترنت بالغنى في حالة السعودية. وقد تضافرت عوامل عديدة للحفاظ على السعودية في إطار السوق الرأسمالية العالمية وتعميق تبعيتها لها، ومن أهمها: نظام الحكم المحافظ ذو المسحة الدينية وتوجهه نحو الرأسمالية، ونظام التصرف في عائدات النفط في الداخل والخارج... الخ. ورغم أن السعودية قد شهدت برامج ضخمة للإنماء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، بفضل عائدات النفط الضخمة، فمن المشكوك فيه أن هذه البرامج قد خلّصت السعودية من بعض ملامح تبعيتها. بل إن كثيراً من الدارسين لأوضاع السعودية يرجح أن تبعيتها قد ازدادت من خلال خياراتها التنموية في العقدين الأخيرين.

ثانياً: الفروض موضع الاختبار

١ ـ مصر

يمكن القول إن التبعية من القسمات الرئيسية للاقتصاد المصري منذ اندماجه في التقسيم الدولي للعمل، ووقوعه في إطار الهيمنة الاقتصادية والثقافية والسياسية للعالم الرأسمالي الأكثر تقدماً، أي منذ فشل محاولة محمد علي في إقامة الدولة الحديثة ووقوع مصر بعد ذلك في أسر الاحتلال البريطاني. وقد تركزت الجهود المصرية، حتى قيام ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢، على تحقيق الاستقلال بمعناه السياسي، أو بالأصح بمعناه القانوني. صحيح أنه كانت هناك محاولات لإقامة صناعة وطنية ولكن هناك امتعاض من استمرار مصر مزرعة للقطن لمصانع انكلترا، غير أن هذه المحاولات كانت تجري

في إطار الهيمنة الأجنبية وكان للأجانب دور ملموس في إقامة ما أقيم من مؤسسات مصرفية ومالية وصناعية.

ولذا تعتبر المحاولة التي شهدتها مصر لكسر طوق التبعية منذ أواسط الخمسينات حتى أواسط الستينات (وبالذات خلال النصف الأول من الستينات) هي المحاولة الأولى من نوعها في تاريخها. فقد أخذت مصر بقيادة جمال عبد الناصر في تلك الفترة مجموعة من الاجراءات لدعم ما أحرزته من استقلال قانوني، شكلت نقطة انطلاق لا بأس بها لتحقيق مشروع للتنمية المستقلة. وقد أسفرت هذه الإجراءات فيما يبدو عن تراجع عدد من مظاهر التبعية، بخاصة في المجال الاقتصادي. وقد تجلى ذلك في بناء قاعدة صناعية كنواة للاعتماد على الذات، وفي وقف عوامل استنزاف الفائض الاقتصادي للخارج من خلال تمصير المصالح الأجنبية ومن خلال الرقابة على النقد الأجنبي، وفي السيطرة على جانب كبير من الفائض الاقتصادي من خلال التأميمات وغيرها لدفع عجلة التطور الاقتصادي دون اللجوء إلى العون الأجنبي على نطاق واسع، وفي تنويع علاقات مصر الاقتصادية مع العالم الخارجي، وفي اقامة مؤسسات وطنية للبحث العلمي والتقاني، وفي معاداة الاستعمار ومناصرة جهود الدول الساعية لتحقيق استقلالها ودعم حركة عدم الانحياز وبدء الحوار والتعاون بين دول العالم الثالث عبر ما يطلق عليه الآن محور «الجنوب ـ الجنوب».

غير أن الفترة التي شهدت تلك المحاولة لم يقدر لها أن تطول. فهي لم تزد، في أكثر تقدير، على عشر سنوات، أي العقد الذي انتهى بهزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧[٣]. ومن ثم لم تتح فرصة كافية لتوفير الشروط الكفيلة بتحقيق الانطلاق المتواصل على نهج التنمية المستقلة. بعبارة أخرى، لم تكن هناك فرصة كافية لتوفير الشروط الضرورية لتواصل جهود التنمية المستقلة واستمرارها. ولكن الوقت لم يكن العامل الوحيد المسؤول عن ذلك، إذ إن المشروع الناصري قد عانى عدداً من أوجه القصور التي لم تكن تؤهله للاستمرار أصلاً، لأنها حرمته من قوة الدفع الضرورية لانطلاقه. ومن أهم أوجه القصور هذه عدم تبلور مفهومي التبعية والتنمية المستقلة ـ بالقدر الكافي ـ الأمر الذي ترتب عليه ممارسات معينة عرقلت الإنطلاق في مسار التنمية المعتمدة على القوى الذاتية لمصر.

فمن ناحية مفهوم التبعية، ربما كان الإدراك قوياً في الفترة الناصرية بمخاطر التبعية السياسية، بخاصة من خلال مناطق النفوذ والأحلاف السياسية والعسكرية.

---

(٣) وإن كان التعثر قد بدأ بوضوح في ١٩٦٤/١٩٦٥ متمثلاً في الصعوبات التي واجهت تنفيذ الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠/١٩٦١ ـ ١٩٦٤/١٩٦٥)، ثم أعاقت تنفيذ الخطة الخمسية الثانية.

وربما كان الادراك قوياً أيضاً بوطأة التبعية الاقتصادية، بخاصة في جانبها المالي. لكن ربما لم يكن الادراك قوياً بالدرجة نفسها فيما يتعلق ببعض الأنواع الأخرى للتبعية، وعلى رأسها **التبعية التقانية والتبعية الثقافية**. ورغم اشارة الميثاق الوطني (الباب العاشر) إلى أن «احتكار العلم [من جانب الدول المتقدمة] يهدد البشرية بنوع جديد من السيطرة الاستعمارية»، ورغم حدوث مجهودات لبناء مؤسسات وطنية للبحث العلمي والتقاني، فإن نمط تشغيل هذه المؤسسات وتوجهات برامج عملها لم تعكس بدرجة كافية إلحاح قضية التبعية التقانية. ورغم قيام بعض الصناعات الثقيلة، فإن الخطة الخمسية الأولى قررت إعطاء هذه الصناعات ذات الأهمية المحورية في تحقيق الاستقلال الصناعي والتقاني أولوية متأخرة بدعوى عدم التضحية بالأجيال الحاضرة في سبيل أجيال لم تولد بعد.

من ناحية أخرى، رغم المحاولات التي جرت في الفترة الناصرية لإحياء التراث الوطني والقومي ونشر أعمال عديدة ذات قيمة تراثية مهمة، فإنه لم يكن هناك ادراك عميق بخطورة التبعية الثقافية للغرب، وبخاصة **التبعية في نمط الاستهلاك**. فقد جرى تحديث نمط الاستهلاك على النسق الغربي، فتم التوسع في انتاج السيارات الخاصة والثلاجات والغسالات وغيرها من السلع الاستهلاكية المعمرة شائعة الاستخدام في اطار الحضارة الغربية. وربما لا يكون من الإنصاف اتهام عبد الناصر وصحبه بالتقصير في هذا الشأن؛ فالمفاهيم الخاصة بالتبعية الثقافية والتبعية في نمط الاستهلاك لم تكن متداولة في عصره مثلما هي متداولة الآن، ولم تصبح قضايا ملحة في فكر التنمية إلا في أواخر الستينات كمحصلة لنتائج محاولات التنمية في العالم الثالث، وللأزمات في عدد من الموارد المهمة على مستوى العالم كله. غير أن الأمر لم يكن مجرد غياب ادراك كاف بخطورة التبعية في نمط الاستهلاك، بل كان هناك ـ اضافة إلى ذلك ـ الظرف الموضوعي المتمثل في **طبيعة البنية الاجتماعية** للمجتمع المصري في الفترة الناصرية، والذي كان يضغط بشدة في اتجاه تبني نمط الاستهلاك الغربي باعتباره يمثل الحداثة والعصرية. والمقصود بهذا الظرف الموضوعي هو الوزن الكبير للفئات الاجتماعية الوسطى في تشكيل قرارات التصنيع وقرارات الانتاج والاستهلاك في تلك الفترة. وهذا يجرنا إلى عيب آخر في المشروع الناصري للتنمية ألا وهو اختلال هيكل السلطة المنوط بها قيادة هذا المشروع، بمعنى انحيازه للفئات البرجوازية الوسطى والصغيرة وممثليها من المثقفين.

ومن ناحية مفهوم الاستقلال، يبدو لنا أن المشروع الناصري لم يستوعب الأهمية المحورية لعنصر **المشاركة الشعبية الايجابية والتنظيم الديمقراطي للعمل العام** في انجاح مسعى التنمية المستقلة. وكانت الممارسات اللاديمقراطية، التي لم تقتصر على «أعداء الثورة» وإنما امتدت إلى عدد غير قليل من أنصارها المخلصين، نقطة ضعف خطيرة في

المشروع الناصري وأحد العوامل الرئيسية المسؤولة عن عدم تواصل جهود التنمية ذات التوجه الاستقلالي بعد سنوات قليلة من الشروع فيها.

ولا نستطيع أن نغفل في هذا التمهيد، لما نحاول صياغته من افتراضات بشأن التبعية والاستقلال في الفترة الناصرية ـ وبعدها أيضاً ـ قضية **العلاقات المصرية ـ السوفياتية**. فقد توثقت العلاقات العسكرية والتجارية والاقتصادية بين مصر والاتحاد السوفياتي منذ ابرام صفقة الأسلحة التشيكية في منتصف الخمسينات، ثم موافقة السوفيات على تمويل السد العالي والمشاركة في اقامة الكثير من مشروعات التصنيع في أواخر الخمسينات والنصف الأول من الستينات. كما أصبح للاتحاد السوفياتي دور مهم ومتزايد في تسليح الجيش المصري، بخاصة مع دخول مصر حرب اليمن في أوائل الستينات وتوتر الأوضاع في المنطقة العربية واحتدام الصراع بين القوى المحافظة وأمريكا من جهة، والقوى التقدمية التي ساندها السوفيات من جهة أخرى. غير أن الحاجة إلى بناء جيش قوي، يحمي التحولات الاجتماعية الداخلية ضد القوى الاستعمارية المتربصة وضد اسرائيل الطامعة، قد زادت زيادة كبيرة، بخاصة بعد هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧. وربما يثار في هذا الشأن أن الحاجة إلى السلاح السوفياتي قد شكلت قيداً على حرية القرار المصري، وأن الاعتماد على السوفيات في توريد السلاح ـ إضافة إلى الاعتماد عليهم في تنفيذ وتمويل العديد من مشروعات التصنيع ـ قد تزايد إلى درجة أصبحت مصر معها دولة تابعة للاتحاد السوفياتي. فهل كانت العلاقة بين مصر والاتحاد السوفياتي مصدراً لقيام نوع جديد من التبعية، بدلاً من التبعية للقوى الاستعمارية التقليدية والولايات المتحدة الأمريكية التي كان عبد الناصر يسعى لتخليص مصر منها؟

في تقديري أن العلاقات المصرية ـ السوفياتية لم تتطور في اتجاه نشوء تبعية جديدة، وأسباب ذلك عديدة، ومن أهمها ما يلي[4]:

أ ـ كانت العلاقة بين البلدين، بخاصة بعد اعلان «التحول الاشتراكي» في مصر، تنطلق من الالتقاء حول أهداف مشتركة، وهي الكفاح ضد الاستعمار والنفوذ الأجنبي والامبريالية وبناء الاشتراكية.

ب ـ كانت هناك مصالح متبادلة لطرفي العلاقة. فقد كانت لمصر مصلحة في التعاون مع السوفيات اقتصادياً وعسكرياً بعد أن أحجم الغرب عن مساعدتها في مجال

---

(٤) انظر في ذلك: قصة السوفيات مع مصر، مجموعة من الحوارات أجراها محمد عودة، فيليب جلاب وسعد كامل في أواخر سنة ١٩٧٤ مع تسعة من كبار الشخصيات التي عاصرت العلاقات المصرية ـ السوفياتية سواء من موقع المسؤولية أو من موقع الاطلاع والمتابعة (بيروت: دار ابن خلدون، [د.ت.]).

التسليح أولاً، وفي مجال تمويل السد العالي ثانياً، وبعد أن كشف عن أطماعه وعدم استعداده لإخراج مصر من منطقة نفوذه ثالثاً. كما كانت للاتحاد السوفياتي مصلحة في اقامة علاقات مع مصر ومساعدتها على التحرر من النفوذ الأجنبي، وذلك بحكم دورها في حركة التحرر الوطني وعدم الانحياز، وبحكم وضعها الاستراتيجي المتميز في منطقة الشرق الأدنى والأوسط الواقعة على الحدود الجنوبية له. أي أن تحرر مصر (والمنطقة العربية) من النفوذ الغربي يعد عاملاً مهماً من عوامل تأمين الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي.

ج ـ خلت العلاقات الاقتصادية بين مصر والسوفيات من أي شبهة للاستغلال. فشروط الاقتراض والسداد أيسر بكثير من الشروط الغربية، سواء فيما يتعلق بصفقات السلاح أو باتفاقات التصنيع[5]. والملاحظة نفسها تنطبق على شروط التعامل التجاري، إذ فاقت أسعار صادرات مصر إلى الكتلة الاشتراكية أسعار صادراتها المناظرة إلى بقية دول العالم، كما كانت أسعار وارداتها من هذه الكتلة أقل من أسعار وارداتها المناظرة من بقية دول العالم[6]. وفي أسوأ الأحوال، يمكن القول إن توزيع المنافع الناجمة عن العلاقات التجارية بين مصر والاتحاد السوفياتي كان توزيعاً متكافئاً.

د ـ لم يعمد السوفيات ـ كما زعم البعض[7] ـ إلى تكريس وضع مصر في السوق الرأسمالية العالمية، ولا بلغ الأمر مرحلة التكامل بين الاقتصاد المصري والاقتصاد السوفياتي. فقد ساعد السوفيات على اقامة مشروعات للتصنيع حدّت من اعتماد مصر الكبير على تصدير القطن، وغيرت من هيكل صادراتها. كما كان السوفيات يقبلون سداد ما قدموه لمصر من قروض من انتاج المصانع التي اشتركوا في اقامتها، وليس فقط عن طريق استيراد القطن المصري.

---

(٥) انظر: المصدر نفسه، ص ٥١ (حوار مع عزيز صدقي)؛ ص ٩٩ (حوار مع حافظ اسماعيل)، ورواية عزيز صدقي حول تمويل مجمّع الحديد والصلب، ص ٥٣.

(٦) انظر: محيا زيتون، «دراسة تطبيقية لبعض جوانب علاقات مصر الخارجية مع الكتلة الاشتراكية وبقية العالم،» ورقة قدّمت إلى: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية: بحوث المؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين المصريين، ٢٥ ـ ٢٧ مارس ١٩٧٦ (القاهرة: الجمعية، ١٩٧٦)، ص ٧٣٩ ـ ٧٩٠.

(٧) انظر على سبيل المثال:

Mahmoud Hussein, *La Lutte des classes en Egypte de 1945 à 1968* (Paris: Maspero, 1969), p. 144 ff ,

نقلاً عن: عادل غنيم، النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة: دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ص ٣٣. انظر أيضاً تعليق عادل غنيم في: المصدر نفسه، ص ٩٩ ـ ١٠١.

هـ ـ من الدلائل القوية على أن العلاقات بين مصر والاتحاد السوفياتي لم تتطور إلى وضع تبعية أن الاتحاد السوفياتي لم يقطع مساعداته لمصر رغم توتر العلاقات السياسية بينهما في عام ١٩٥٩ بسبب الوضع في العراق وهجوم عبد الناصر على الشيوعيين في الوطن العربي، بل واعتقاله لهم في مصر طوال الفترة من عام ١٩٥٩ حتى عام ١٩٦٤ . وقد تم توقيع اتفاق المرحلة الثانية للسد العالي بينما كان الصراع في ذروته بين عبد الناصر والأحزاب الشيوعية العربية، كما نفذت الاتفاقات العسكرية في موعدها ولم يماطل الاتحاد السوفياتي في توريد معدات هذا السد.

لقد أتاحت الحاجة الشديدة إلى السلاح السوفياتي بعد هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ فرصاً كثيرة للضغط على مصر من أجل تنفيذ سياسات داخلية أو خارجية يحبذها الاتحاد السوفياتي. ومع ذلك ظلت المعونات العسكرية والاقتصادية السوفياتية تتدفق إلى مصر حتى في الوقت الذي حدث فيه نوع من الاسترخاء في جهود «التحول الاشتراكي»، وأعطي بعض التنازلات للقطاع الخاص وتزايد تعاون مصر مع النظم العربية المعتدلة، بل وتزايد استعداد مصر للتفاهم مع الولايات المتحدة إلى درجة قبول مبادرة روجرز. وإذا كان الاتحاد السوفياتي لم يستجب لكل طلبات مصر من السلاح، فلم يكن ذلك راجعاً إلى محاولته فرض سياسات معينة عليها. وإنما كان ذلك مرتبطاً بالأولويات الخاصة بالاتحاد السوفياتي باعتباره قوة عظمى وبحرصه على عدم تسرب أسرار سلاحه المتقدم إلى الغرب إذا ما وقع في أيدٍ غير خبيرة[٨].

لكل ما سبق ايراده من اعتبارات، فإننا نستبعد أن تكون العلاقة بين مصر والاتحاد السوفياتي قد تطورت إلى علاقة تبعية تقيد حرية متخذ القرار المصري.

قصارى القول إن محاولة البدء في إحداث تنمية مستقلة في مصر قد أخذت في الانتكاس في النصف الثاني من الستينات، بخاصة بعد هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ . وأخذت مظاهر الانتكاس في التراكم، وبمضي الوقت كان الانحراف عن الطريق

---

(٨) فيما يتعلق بالتسهيلات العسكرية التي منحتها مصر للاتحاد السوفياتي، ومقابلتها بما حصلت عليه الولايات المتحدة من تسهيلات في السبعينات، انظر: بهيج نصار، «علاقات التبعية والبناء العسكري الأمريكي،» قضايا فكرية، العدد ٢ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦)،ص ٧٤ وما بعدها، حيث يقتبس الكاتب من تقرير صادر عن حزب التجمع في عام ١٩٨١ ما يلي: «فلقد أعطت مصر تسهيلات عسكرية للسوفييت في وقت كانت مصر فيه تخوض معركة وتباشر الحرب، لا في ظرف يوصف بأنه ظرف «سلام» شأن هذا الظرف الذي يجري فيه الآن إعطاء التسهيلات العسكرية لأمريكا. وأعطت مصر تسهيلات عسكرية للسوفييت لخدمة أغراض هذه المعركة، وبهدف تحرير الأرض المصرية والعربية من الاحتلال الاسرائيلي. فكان منح هذه التسهيلات لخدمة مصالح مصرية في الصميم، واستشهد مقاتلون سوفييت من أجل إنجاز هذا الهدف المصري الأصيل. وغير وارد اطلاقاً القول بأن منح التسهيلات لأمريكا هو لمواجهة العدو الصهيوني، بل هو كما تعلن أمريكا صراحة لمواجهة منطقة البترول بما تمثله من مصالح حيوية للغرب».

المفضي إلى تنمية مستقلة يتزايد. وكان من الواضح أن مصر أخذت في التقهقر على طريق التخلص من التبعية في أوائل السبعينات. وقد جاء اعلان الانفتاح الاقتصادي، وما تلاه من اجراءات لتخلي الدولة عن نقاط التحكم في الاقتصاد ولفتح مصر أمام المستثمرين والمغامرين الأجانب ولقيام علاقة خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية والهيئات الدولية التي ترتكز على الدعم الأمريكي، جاء ذلك كله ليضع حداً لشكوك البعض حول حقيقة المسار الجديد الذي أريد لمصر أن تسير فيه. وأخذت ملامح مرحلة جديدة من التبعية في التشكل اعتماداً على الظروف الموضوعية للبنية الاقتصادية المصرية، التي لم تكن قد تغيرت جوهرياً رغم ما جرى في الستينات، حيث ظلت هذه البنية محتفظة بطابعها الرأسمالي العام، ولم تنقطع تبعيتها كلية للتقسيم الرأسمالي الدولي للعمل. وتضافرت القوى المحلية المتمثلة في بقايا الرأسمالية الكبيرة والرأسمالية البيروقراطية والمتوسطة والمصريين الذين هجروا مصر في الستينات واستطاعوا تكوين ثروات كبيرة في الأقطار الخليجية، مع القوى الأجنبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية الساعية إلى إغراق مصر في الديون الأجنبية وتكثيف اعتمادها على استيراد الغذاء والسلاح والتقانة من الغرب. تضافرت هذه القوى للعودة بمصر إلى طريق التطور الرأسمالي ونفي ما اتخذ من خطوات للفكاك من التبعية للنظام الرأسمالي العالمي[٩].

في ضوء ما تقدم، يبدو أن الفرض الذي يمكن طرحه للاختبار في حالة مصر هو أن مصر شهدت بداية معقولة لتنفيذ مشروع وطني للخلاص من التبعية وإرساء قواعد التنمية المستقلة، وذلك خلال الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧. فقد توافرت لمصر آنذاك مجموعة من الشروط اللازمة لاقتحام الحاجز الفاصل بين منطقة التبعية والشق الأول من منطقة الانتقال، أي الخط الفاصل بين منطقة (١) ومنطقة (٢) على التوالي (انظر الشكل رقم (١ ـ ١)) ص ١٩ غير أن مرحلة الانتقال هي مرحلة غير مستقرة بطبيعتها وتنطوي على احتمالات التقدم إلى الشق الثاني من منطقة الانتقال ثم العبور إلى منطقة الاستقلال، أي منطقة (٣) ومنطقة (٤) في الشكل رقم (١ ـ ١) بالفصل الأول، كما تنطوي على احتمالات التقهقر والرجوع إلى منطقة التبعية من جديد. ومدار الأمر، كما سبق إيضاحه في الفصل الأول من هذا الكتاب، هو مدى توافر الشروط الكفيلة بتواصل جهود التنمية المستقلة والانطلاق الآمن من منطقة الانتقال

---

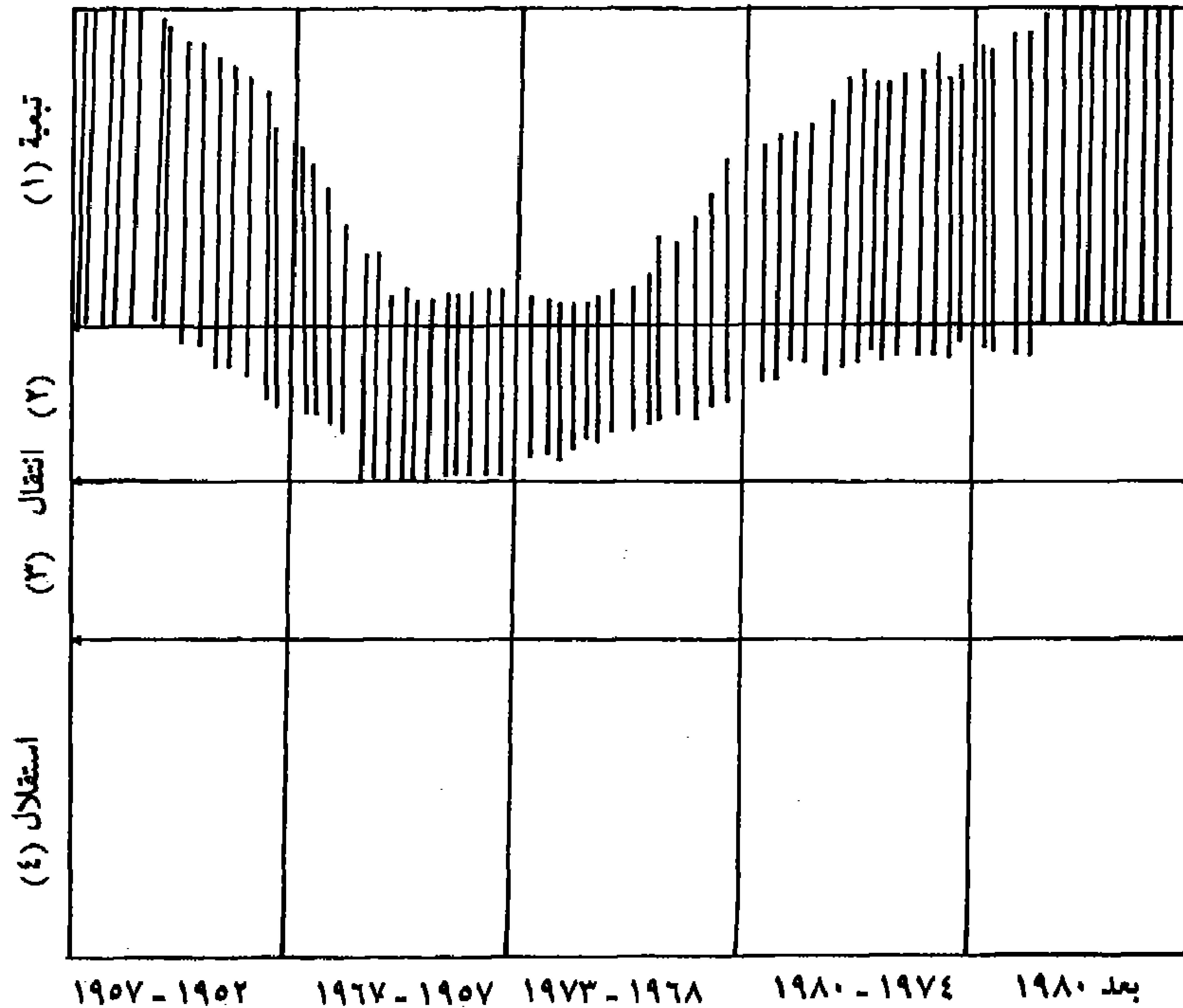
(٩) حول انقلاب السياسة الاقتصادية ـ الاجتماعية في السبعينات، انظر: فؤاد مرسي، هذا الانفتاح الاقتصادي (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦)؛ عادل حسين، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩، ٢ ج (بيروت: دار الكلمة؛ دار الوحدة، ١٩٨١)؛ جودة عبد الخالق، محرّر، الانفتاح: الجذور والحصاد والمستقبل (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢)، وابراهيم العيسوي، مستقبل مصر (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٣).

إلى منطقة الاستقلال. والفرض الذي نراه معقولاً في هذا الصدد هو أن مصر لم تتمكن - لأسباب داخلية وخارجية معاً - من توفير هذه المجموعة الثانية من الشروط، الأمر الذي جعل المسيرة تنحصر داخل حدود الجزء الأول من منطقة الانتقال (المنطقة (٢)) خلال الفترة من أواخر الستينات إلى أوائل السبعينات. وبدلاً من أن تضاف قوة دفع جديدة، أخذت قوة الدفع الأصلية، في اتجاه التخلص من التبعية، في الضعف المتزايد خلال تلك الفترة، وتنامت قوى الضغط المضادة حتى نجحت في عكس مسار الحركة وعادت بمصر إلى منطقة التبعية منذ منتصف السبعينات. وقد أدت جملة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والخارجية التي اتبعت في السبعينات إلى المزيد من التوغل داخل منطقة التبعية، واستمر الوضع كذلك حتى أوائل الثمانينات.

ويمكن تصوير الفرض المقترح اختباره حول مسار مصر على طريق التبعية/ الاستقلال منذ أوائل الخمسينات حتى أوائل الثمانينات بيانياً كما في الشكل رقم (٢ - ١).

شكل رقم (٢ - ١)

المسار الافتراضي لمصر على طريق التبعية/ الاستقلال
من أوائل الخمسينات حتى أوائل الثمانينات



٢ ـ الجزائر

بعد حصول الجزائر على استقلالها عام ١٩٦٢، وبعد حسم الصراع على السلطة بتولي الرئيس هواري بومدين مقاليد الحكم في حزيران/ يونيو ١٩٦٥، وبعد محاولة احتواء الخراب المادي والمعنوي الذي خلفته حرب التحرير، شرعت الجزائر في اتخاذ خطوات مكثفة للسيطرة على الاقتصاد الجزائري وتعديل هيكله واتجاه حركته. فقد ورثت الحكومة الثورية اقتصاداً يعاني الازدواجية والتبعية شبه الكاملة لفرنسا، ويعتمد في المقام الأول على تصدير الكروم والنفط والقوة العاملة إليها. وفي هذا الصدد دعت جبهة التحرير الوطني الجزائري إلى تنمية ذات توجه اشتراكي، وتبنت استراتيجية للتنمية أساسها التركيز على الصناعة مع الربط بين قطاع النفط وقطاع الصناعة. فقد استهدفت الجزائر إقامة قطاع صناعات ثقيلة يعتمد على النفط والغاز كمصادر للطاقة وكمنتوجات يجري تصنيعها، ليكون الأساس الذي يقوم فوقه صرح صناعي متكامل يخلص البلاد من التبعية. ولذا، فقد حظيت الصناعة بالنسبة الكبرى من الاستثمارات في الخطط الثلاثية والرباعية للتنمية: ٥٢ بالمائة في خطة ١٩٦٧ ـ ١٩٦٩، و٤٥ بالمائة في خطة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ و٤٣,٥ بالمائة في خطة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧، وهو ما يقرب من ثلاثة أمثال الاستثمارات التي وجهت لقطاع الزراعة(١٠).

كما شهدت الجزائر إعادة ترتيب أوضاع القطاع الزراعي الذي كان يعاني ازدواجية صارخة. فقد انحصرت أغلبية سكان الريف في قطاع زراعي تقليدي ضعيف الانتاجية في الهضاب المرتفعة حيث الأرض أقل جودة وتتعرض باستمرار للتآكل والانجراف. وفي المقابل كان هناك قطاع زراعي حديث ومزدهر يسيطر عليه المستوطنون الفرنسيون ويصدر انتاجه من الكروم والأعلاف إلى فرنسا(١١). وفي آذار/ مارس ١٩٦٣ تم اعتماد أسلوب التسيير الذاتي للمزارع الذي كان العمال والفلاحون الجزائريون قد توصلوا إليه تلقائياً لمواجهة التخريب من جانب المستوطنين الفرنسيين. ورغم وجاهة فكرة التسيير الذاتي، فإنها تحولت في التطبيق إلى هيمنة بيروقراطية على قطاع الزراعة نتيجة تدخل العديد من الهيئات الحكومية الأمر الذي أدى إلى تكبيل حركة هذا القطاع واعاقة انطلاقه(١٢). وما زاد الطين بلة ضآلة الاستثمارات التي

---

(١٠) خيري عزيز، **التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث**، سلسلة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام؛ ٢٣ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨)، ص ٤٨.

(١١) محمد نصر مهنا وعبد الله سيد هدية، **تجربة التنمية والتحديث في الجزائر** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٩).

(١٢) عادل حسون، «تجربة الجزائر في التعاونيات الزراعية ودورها في التخطيط للتنمية الزراعية والريفية المتكاملة،» في: مجيد مسعود، محرّر، **دور التعاونيات في التخطيط للتنمية في الأقطار العربية** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ١٩٨٧)، ص ١٧٧ ـ ٢١٩.

خصصت لقطاع الزراعة في الخطط المتتالية، الأمر الذي أدى إلى نقص الانتاج وتزايد الاعتماد على الاستيراد في حصول الجزائر على حاجاتها الغذائية. ويقدر بعض الدراسات أن الجزائر أصبحت تعتمد على الاستيراد للحصول على ٥٠ بالمائة من جملة استهلاكها الغذائي، التي تمثل ٢٠ بالمائة من اجمالي الواردات[١٣]. وكان لهذا الفشل في قطاع الزراعة عواقب سيئة على قطاع الصناعة إذ تكبدت الجزائر خسائر ضخمة من جراء عجزها عن تدبير مستلزمات الانتاج من السلع الزراعية اللازمة لتشغيل ما أقامته من مصانع لتجهيز المنتوجات الزراعية وتصنيعها.

سعت الجزائر إلى اقامة قطاع عام ليكوِّن مع التخطيط الذي بدأ عام ١٩٦٧ قاعدة انطلاق في بناء «الاشتراكية». وقد ظهر القطاع العام جزئياً نتيجة لما أقامته الدولة من مشروعات، وجزئياً بفعل ما جرى من تأميمات لمشاريع قائمة خلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧١. وقد عانى القطاع العام، وخصوصاً في الصناعة، مشكلات انخفاض الكفاية وارتفاع تكاليف الانتاج وارتفاع نسبة الطاقات المعطلة وصعوبات التسويق لضيق السوق الداخلي وصعوبة المنافسة في الأسواق الخارجية في مجال منتوجات الصناعات الثقيلة على وجه الخصوص. وكما هي الحال في بلدان أخرى من العالم الثالث، واكب قيام القطاع العام وتطوره وهيمنة الدولة على التنمية قيام فئات تكنوقراطية بيروقراطية، يطلق عليها أحياناً الطبقة البرجوازية البيروقراطية، التي سيطرت على القطاع العام واستغلت نفوذها فيه لتحقيق مصالحها الخاصة، وارتبطت بالرأسمالية العالمية من خلال قنوات عديدة أهمها استيراد التقانة وما يرتبط بإقامة المشروعات الاقتصادية وتشغيلها وتحديثها من تعاقدات مع الشركات الأجنبية.

ومن منظور التبعية/ الاستقلال، يجب أن نتذكر أن استقلال الجزائر بمقتضى اتفاقات ايفيان عام ١٩٦٢، كان استقلالاً «في نطاق التعاون مع فرنسا». وقد استلزم هذا التعاون إبقاء قيود تبعية جزائرية لفرنسا، وبخاصة في المجالين الاقتصادي والثقافي[١٤]. وقد تمثل ذلك في بداية الأمر في إعطاء ضمانات وامتيازات معينة للفرنسيين في الجزائر، وبخاصة في مجال حرية إخراج رؤوس الأموال وإدخالها، وربط العملة الجزائرية بالعملة الفرنسية، وحماية مصالح وأموال المستوطنين والأوروبيين، واستمرار ربط التجارة الخارجية للجزائر بفرنسا، واستمرار نشاط المؤسسات الثقافية والتعليمية الفرنسية بالجزائر. وفضلاً عن ذلك، فقد نصت الاتفاقات على بقاء جزء

(١٣) عبد اللطيف بن شنهو، «تجربة الجزائر: الدينامية الاقتصادية والتطور الاجتماعي،» ورقة قدّمت إلى: التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٧)، ص ٤٩٣.

(١٤) عزيز، التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث، ص ٩.

من الجيش الفرنسي في الجزائر لمدة عـامين ينتهيـان في تموز/ يـوليو ١٩٦٥، واحتفـاظ فرنسا بقاعدة المرسى الكبير وكـولومب بيشـار والمطارات العسكـرية والمنشـآت الذريـة جنوبي الجزائـر. وبناء عـلى ذلك، استمـر احتكار فـرنسا لشراء النبيـذ الجزائـري مع شرائه بسعر أعـلى من السعر العـالمي لدعم المستـوطنين، وبقيت فـرنسا، وبعض دول أوروبا الغربية، المشتري الأكـبر للنفط والغاز من الجـزائر، وظلت أعـداد ضخمة من العمال الجزائريين تعمل في فرنسا، كما بقيت الجزائر تعتمد بشكل خاص على فرنسا في الحصول على الخبرة الفنية والتقانية وانشاء المصانع[١٥].

ورغم انخفاض درجة الاعتماد الجزائري على فرنسا، فقد بقيت العلاقة الخاصة قائمة بينهما. كما استمر معظم معاملات الجزائر التجارية في نـطاق الكتلة الغربيـة. إذ إن ما جرى من تنويع في الشركـاء التجاريـين للجزائـر قد حـدث داخل بلدان الكتلة الغـربية، وبـوجه خـاص السوق الأوروبيـة المشتركـة. ويرتبط الـوزن الخاص للكتلة الغربية في التجـارة الخارجيـة للجزائـر بطبيعـة الصادرات الجـزائريـة (بخاصـة النفط والغاز) التي يقل طلب البلدان الاشتراكية عليها، كما يرتبط بطبيعـة السياسـة التقانيـة التي انحازت إلى الشركات الغربية، ولم تستكشف الامكانات المتـاحة لتعـاون صناعي أكثر تطوراً مع البلدان الاشتراكية[١٦]. وفضلاً عن ذلـك ما زال لفـرنسا دور متميـز في قطاع النفط والغاز في الجزائر.

وهكذا تولـدت في الجزائـر صور عـديدة للتبعيـة: تبعية غـذائية وتبعيـة تجاريـة وتبعية تقانية. ويمكن أن يضاف إليها التبعية المالية، إذ اعتمـدت الجزائـر في تمويـل مشروعات التنمية على الاقتراض من الخارج بنسبة تقـرب من ٢٠ بالمـائة من الـتراكم الرأسمالي[١٧]. وأخيراً ورغم ما بذلته الجزائر من جهـود مضنية في مجـال التعريب، فـلا يمكن الجـزم بأنها قـد تخلصت من كل عنـاصر التبعية الثقـافية، وبخـاصة فيـما يتعلق باستخدام اللغة الفرنسية. فقد تحقق نجاح كبير في مجال تعريب التعليم العام والتعليم الجامعي، وكذلك فيما يـطلق عليه في الجـزائر تعـريب «المحيط»، أي أسماء الشـوارع والميادين والمتاجر والاعلانات والدعاية الحزبية. ولكن يلاحظ بعض المراقبـين شيئاً من الجمود، بل التراجع أحيـاناً، فيـما يتعلق بتعريب وسـائل الإعـلام والإدارة الحكوميـة والتعليم الجامعي[١٨].

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ٩ ـ ١٠ و٢٦ ـ ٢٧.

(١٦) بن شنهو، «تجربـة الجزائـر: الدينـامية الاقتصـادية والتـطور الاجتماعي،» ص ٥٠٢. هـذا وقـد اعتمدت الجزائر بشكل كبير على صيغة «تسليم المفتاح» في استيراد التقانـة، المصـدر نفسه، ص ٤٩٩.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٥٠٤.

(١٨) يـذكر جمـال الغيـطاني في: الأخبـار، ١٩٨٧/٧/٩ ـ ضمن انـطبـاعـات أخرى عن التعـريب في =

وتحت وطأة المشكلات المتراكمة، التي أدت إلى انخفاض مستوى أداء الاقتصاد الجزائري انخفاضاً ملحوظاً، ونتيجة للتحولات في البنية الاجتماعية منذ الاستقلال حتى أوائل الثمانينات والتي كان من أبرزها اتساع نفوذ البرجوازية البيروقراطية وتراكم الثروات لديها واستثمارها جانباً من ثرواتها في المجال الاقتصادي الخاص، أخذت الجزائر في الانتقال إلى نوع من الليبرالية الاقتصادية. «ففي عام ١٩٨١ تم تفكيك الوحدات الاقتصادية الضخمة التابعة للدولة وعددها ٩٠ مؤسسة اقتصادية عملاقة تعمل في مجالات الطاقة والتعدين والصناعات الثقيلة إلى ٣٠٠ وحدة صغيرة متخصصة مع توسيع نطاق اللامركزية. وفي مارس [آذار] ١٩٨٢ صدر قانون جديد للاستثمار لتشجيع القطاع الخاص في مجالات الخدمات والصناعات الخفيفة. وصدر في نفس العام قانون تم بمقتضاه تسهيل اجراءات الاستيراد من الخارج. أما في ابريل [نيسان] ١٩٨٣ فقد صدر قانون ينظم الاستثمارات الخاصة المشتركة بين رؤوس أموال جزائرية وأخرى أجنبية تحصل بمقتضاه الأخيرة على تسهيلات ضريبية»[١٩]. وقد تم تتويج هذا التحول في مسار التطور الاجتماعي والاقتصادي للجزائر بتعديل الميثاق الوطني الصادر عام ١٩٧٦ وذلك في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ بقصد الاعتراف بدور أكبر للقطاع الخاص في عملية التنمية وإعطاء الأولوية للتنمية الزراعية وللصناعات الاستهلاكية والخفيفة والتأكيد على الانتماء الاسلامي للجزائر[٢٠].

وفي أواخر عام ١٩٨٧ صادق المجلس الوطني الشعبي الجزائري على مشروعين رئيسيين يهدف أحدهما إلى منح استقلالية الادارة لشركات القطاع العام، بينما يتولى الآخر إعادة تنظيم مزارع القطاع العام. فبموجب القانون الأول تنفصل ملكية شركات القطاع العام (شاملة البنوك) عن إدارتها، وتخضع الإدارة لمبدأ «التجارية»، بمعنى أنه قد أصبحت لها حرية التصرف في الحصول على مستلزمات انتاجها وبيع منتوجاتها وتمويل نشاطها. وتمارس الشركات هذه الاستقلالية الإدارية في حدود «الأهداف الوطنية للتنمية» حسبما ترسمها الخطوط العريضة للخطط القومية. ويحظر القانون بيع أسهم الشركات العامة أو أصولها لغير الشركات العامة، كما أنه يسمح للشركات العامة بمساهمة بعضها في رأسمال البعض الآخر تحت اشراف «صناديق قابضة»[٢١].

= الجزائر ـ أن جامعة الجزائر قرّرت إلغاء الامتحان في اللغة العربية، وأن التعريب يصطدم بعقبة وجود ما يقرب من مليون عامل جزائري يعملون في فرنسا، ويتحدثون هم وعائلاتهم بالفرنسية.

(١٩) جمال عبد الجواد، «الجزائر: مرحلة جديدة في التطور الاجتماعي،» الأهرام، ١٩٨٦/١/١٧.

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) يتوقف اعتماد الشركات العامة على الموازنة للدولة في الحصول على التمويل اللازم لها. وبدلاً من ذلك يمكن لشركات القطاع العام أن تعتمد على مواردها الذاتية أو تقترض من البنوك بشروط تجارية عادية أو تصدر سندات للاكتتاب العام من جانب الجمهور والمؤسسات العامة الأخرى، أو تطرح أسهماً تشتريها الشركات العامة فقط.

ويقضي القانون الخاص باعادة تنظيم مزارع الدولة باستقلالية إدارة هذه المزارع ومنح المسؤولية الكاملة في ادارتها لعمالها الذين أصبح لهم حق دائم في استغلال أراضيها. ومقابل حق الاستغلال يدفع العمال أقساطاً سنوية. ولا يجوز تداول حق استغلال الأرض إلّا فيما بين العمال، وللدولة الحق في مصادرة هذا الحق. وبمقتضى هذا القانون جرى تقسيم المزارع الضخمة إلى «مستثمرات زراعية» تضم بين الثلاثة والخمسة أو أكثر من العمال بالتلاؤم مع المساحة والأصول الرأسمالية المتاحة(٢٢).

ورغم أن بعض الاجراءات التي اتخذتها الجزائر في السنوات الأخيرة قد استهدف زيادة الانتاج والخلاص من صور عديدة لتدني الكفاية الاقتصادية والفساد والبيروقراطية، فإن التوجه الجديد يشير في مجمله إلى الأخذ بنوع من السياسات «الانفتاحية» التي قد تؤدي إلى تكريس التبعية، بل قد تفتح الباب أمام تعميقها. وفي تقدير أحد الباحثين الجزائريين أن خلاصة الموقف هو دخول الجزائر في «حلقة مفرغة شملت أهم صور التبعية، في حين أريد، وبإخلاص عميق، تحقيق أكبر قدر من الاستقلال الاقتصادي»(٢٣).

ولعل من أهم العوامل التي أدت إلى هذه النتيجة أن نمو جهاز الدولة والقطاع العام الذي أريد منه خدمة التنمية المستقلة قد دعم مركز الفئات البيروقراطية والتكنوقراطية (والكثير منها كان متأثراً، ثقافةً ولغةً، بمفاهيم برجوازية ومرتبطاً فكرياً بالعالم الرأسمالي)، وعمل على تحول هذه الفئات إلى طبقة برجوازية بيروقراطية ضيقت الخناق على مجالات المشاركة الشعبية من جهة، وحققت لنفسها العديد من المكاسب التي ساعدت شرائح معينة منها على التحول إلى برجوازية كبيرة لها مصالح خاصة في الارتباط بالشركات الأجنبية وربط الاقتصاد الجزائري بالسوق الرأسمالية العالمية(٢٤). وقد أدت ندرة الكفايات والخبرات الوطنية والرغبة في الإنجاز السريع إلى الإفراط في الاعتماد على بيوت الخبرة الأجنبية والشركات الأجنبية. وفي الوقت نفسه فإن نسبة الانفاق على البحث العلمي والتطوير التقاني في الجزائر من أكثر النسب تدنياً في العالم(٢٥). وقد ترتب على هذين العاملين محاصرة امكانات بروز قدرة تقانية

---

(٢٢) لمزيد من المعلومات حول القانونين المشار إليهما أعلاه، انظر: ندوة حول اجراءات الاصلاح الاقتصادي بالجزائر: ملخص المناقشات والملاحق، اعداد عصام فوزي (القاهرة: مركز البحوث العربية، ١٩٨٨).

(٢٣) انظر تعليق محمد الأمين فارس على ورقة: بن شنهو، «تجربة الجزائر: الدينامية الاقتصادية والتطور الاجتماعي،» ص ٥١٨.

(٢٤) عبد الجواد، «الجزائر: مرحلة جديدة في التطورالاجتماعي،» وعزيز، التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث، ص ٥٦.

(٢٥) من تعليق علي نصار على ورقة: بن شنهو، المصدر نفسه، ص ٥٣٥.

وتنظيمية جزائرية. يجب ألا ننسى أيضاً أن الموقع الجغرافي للجزائر يضع قيداً ثقافياً مهماً على التحرك نحو التنمية المستقلة، من حيث إن الجزائر تقع في نطاق البث التلفزيوني والإذاعي الأوروبي وأن كتلة بشرية جزائرية ضخمة تنتقل بين الجزائر وأوروبا سواء لغرض العمل أو لغرض السياحة(٢٦). ويضيف البعض إلى هذه العوامل، أن النقص الكبير في الجوانب الاستقلالية لخيار الجزائر التنموي ينتج من إهمال الجانب القومي العربي في تخطيط التنمية أو في تصوراتها الاستراتيجية(٢٧).

ونظراً إلى أن البيانات المستخدمة في الدراسة الحالية فيما يتعلق بالجزائر تتوقف عند السنوات الأولى للثمانينات، فإن الفرض الذي يطرح نفسه للاختبار، من خلال المعطيات والتكهنات السابقة، عن المسار التنموي للجزائر هو التالي: تحركت الجزائر منذ الاستقلال، أو تحديداً بعد استقرار الأوضاع السياسية في عام ١٩٦٥، في اتجاه تخفيف حدة التبعية الصارخة التي كانت تعانيها. وقد قطعت الجزائر شوطاً لا بأس به في التحرك صوب منطقة الانتقال والتعمق فيها (المنطقة ٢)، وذلك حتى أواخر السبعينات، ولكن الوضع أخذ في الجمود منذ ذلك الوقت حتى أوائل الثمانينات. بمعنى أن الجزائر لم تحرز تقدماً يذكر خلال تلك الفترة في التخلص من التبعية أو التوغل في منطقة الانتقال. ويمكن القول إن وضع الجزائر على طريق التبعية/ الاستقلال في أوائل الثمانينات كان وضعاً مشابهاً لوضع مصر في أوائل السبعينات(٢٨).

ويمكن تصوير الفرض المقترح اختباره في حالة الجزائر خلال الفترة منذ منتصف الستينات حتى أوائل الثمانينات، على النحو المبين في الشكل رقم (٢ ـ ٢).

٣ ـ السعودية

ان ارتباط السعودية بالاقتصاد الرأسمالي العالمي بوجه عام، وبالولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص، هو ارتباط عميق ومتعدد الجوانب. فالسعودية كانت وما زالت تعتمد على الاقتصاد الرأسمالي العالمي في بيع النفط (الذي كانت تتولى انتاجه شركات أجنبية حتى عام ١٩٨٠)، وفي الحصول على حاجاتها من السلع والخدمات، وفي توظيف الفوائض المالية النفطية، وفي اقامة وتشغيل الصناعات الجديدة وتطوير الحياة الاقتصادية داخل السعودية.

---

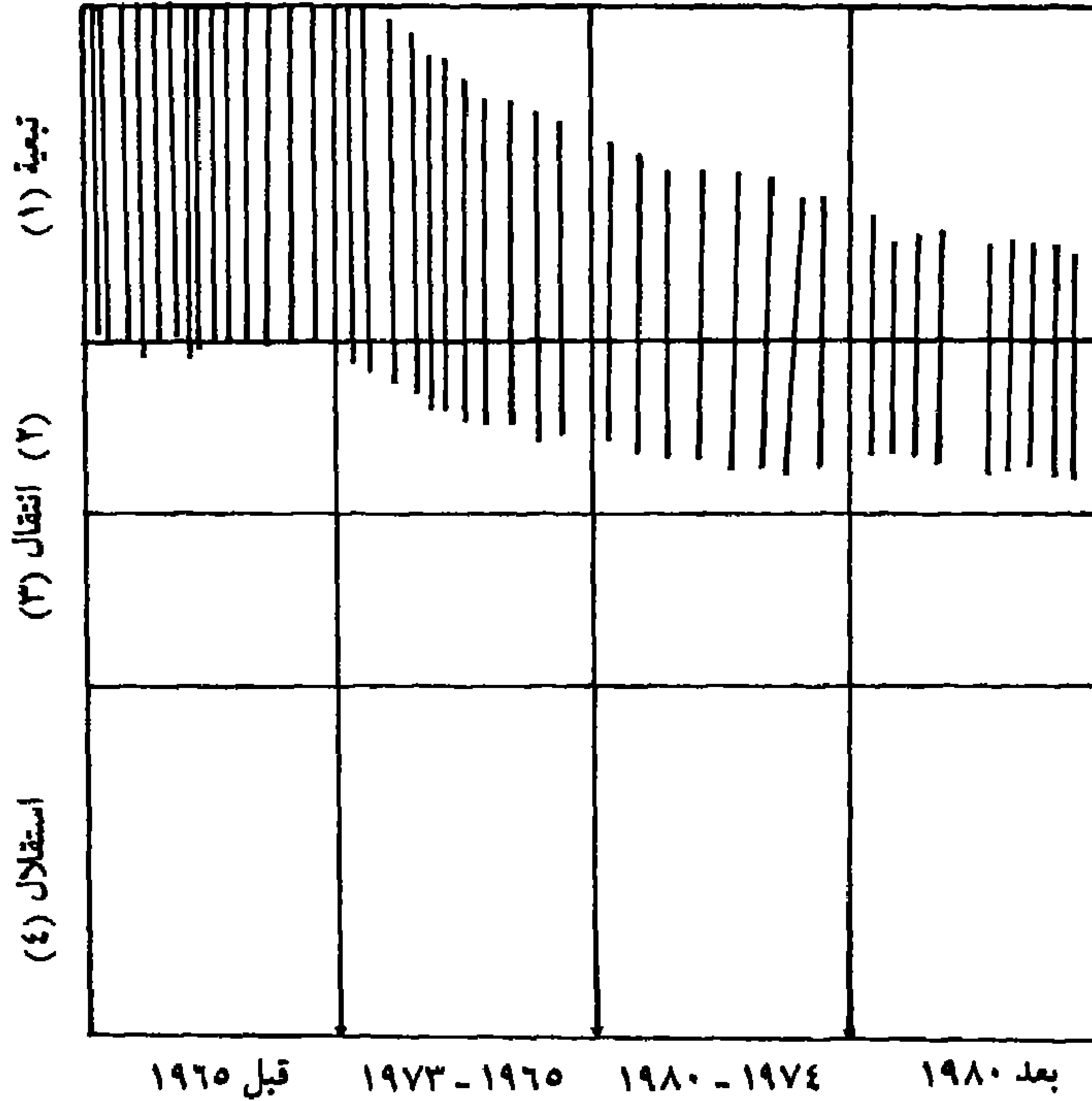
(٢٦) من تعليق محمد الأمين فارس على: المصدر نفسه.

(٢٧) من تعليق عبد العال الصكبان على: المصدر نفسه، ص ٥٣٦.

(٢٨) استفدت كثيراً في صياغة هذا الفرض وتقصي المعلومات التي قادت إليه من المناقشة مع الزميل محمد عبد الشفيع عيسى. فله مزيد الشكر، مع عدم مسؤوليته عن أية آراء وردت في هذا الجزء من الدراسة.

شكل رقم (٢ ـ ٢)

المسار الافتراضي للجزائر على طريق التبعية/ الاستقلال



هذا الارتباط بالمعسكر الرأسمالي عموماً والولايات المتحدة خصوصاً هو ارتباط حديث نسبياً. إذ يرجع التحالف السعودي ـ الأمريكي، الذي يرتكز بصفة أساسية على النفط، إلى عام ١٩٤٣. ففي ذلك العام أعلنت واشنطن ـ تحت ضغوط الشركات النفطية الأمريكية التي وجدت في السعودية مرتعاً خصباً للعمل والربح ـ عن قيام علاقة مباشرة بالسعودية. وصرح روزفلت حينئذ بأن الدفاع عن السعودية قد أصبح «مصلحة قومية للولايات المتحدة الأمريكية»[٢٩]. وقد رحبت السعودية بهذه العلاقة إذ أتاحت الولايات المتحدة للأسرة المالكة السعودية الحماية التي لا تقدر على تدبيرها بنفسها. كما تفاعلت الرغبة في التمتع بالحماية الأمريكية وإرضاء الحليف

(٢٩) انظر في ذلك: Freed Halliday, «A Curious and Close Liaison: Saudi Arabia's Relations with the United States,» in: Tim Niblock, ed., *State, Society and Economy in Saudi Arabia* (London: Croom Helm, 1982), pp. 125-147.

الأمريكي مع الايديولوجية المحافظة للأسرة المالكة السعودية لتحول دون إقامة علاقة دائمة بين السعودية وأول دولة اعترفت بالمملكة الجديدة عام ١٩٢٦ وقدمت إليها مساعدات اقتصادية، وهي الاتحاد السوفياتي[٣٠].

ورغم تزايد القوة المالية للسعودية اعتباراً من عام ١٩٦٠، فهي لم تتحرر من النفوذ الأمريكي. ففي مقابل تزايد القوة المالية لها، ظهر عاملان زادا من تمسك السعودية بالتحالف الأمريكي، كما زادا من رغبة الولايات المتحدة في الاحتفاظ بالحليف السعودي. ففي تلك الفترة تزايد المد القومي العربي واتسع النفوذ الناصري في المنطقة العربية، ومن ثم تزايد خوف السعودية على نفسها، والتقت رغبة الأسرة المالكة مع رغبة الولايات المتحدة في مقاومة هذا المد وإضعاف النفوذ الناصري. ومن جهة أخرى، أدت التغيرات في السوق العالمية للنفط آنذاك إلى تزايد أهمية منطقة الخليج العربي وتزايد أهمية الاحتياطي النفطي السعودي كثيراً عن ذي قبل بالنسبة إلى الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وقد أدى ذلك إلى زيادة الأطماع في هذه المنطقة وزيادة احتمالات تعرضها للخطر. ومن ثم تزايد تشبث الأسرة المالكة السعودية بالحماية الأمريكية. كما تزايدت حاجة الولايات المتحدة في الوقت نفسه إلى تثبيت أقدامها في المنطقة وخصوصاً بعد تزايد اعتمادها على النفط المستورد من السعودية.

غير أن العلاقة بين السعودية والولايات المتحدة لم تسر في خط مستقيم طوال العقود الخمسة الماضية. فقد حدثت انحرافات وذبذبات حول هذا المسار، وعرفت العلاقة عدداً من الاضطرابات المهمة. ومن أمثلة ذلك الخلاف الذي ثار في الخمسينات حول تأجير قاعدة الظهران، والخلاف الذي نشب في الستينات، بعد عام ١٩٦٢، حيث اعترفت الولايات المتحدة بالجمهورية العربية اليمنية، بينما أحجمت السعودية عن الاعتراف بها. ومن مظاهر الخلاف أيضاً تحول مشتريات السلاح السعودية من الولايات المتحدة إلى فرنسا بعد عام ١٩٦٧. كذلك شاركت السعودية عام ١٩٧٣ في الحظر النفطي العربي على الولايات المتحدة ومنعت «أرامكو» من بيع نفطها إلى توابعها الأمريكية. وفي الثمانينات انتقدت السعودية علناً محاولة الولايات المتحدة إخراج الرهائن الأمريكيين من ايران في نيسان/ ابريل ١٩٨٠، ووصفتها بأنها عدوان على سياسة دول المنطقة يزعزع الأمن والاستقرار فيها[٣١].

غير أن هذه الخلافات والانحرافات لا تغير من حقيقة أن الخط العام للعلاقة السعودية ـ الأمريكية كان هو خط التحالف الوثيق والاعتماد السعودي المتزايد على

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٢٦.
(٣١) المصدر نفسه، ص ١٢٧ وما بعدها.

الولايات المتحدة. وفي مقابل التمتع بالحماية الأمريكية والحصول على حاجاتها من السلاح والخبرات العسكرية، تقدم السعودية للولايات المتحدة وللمعسكر الرأسمالي بوجه عام خدمات عظيمة: أولها استمرار وضمان تدفق النفط عند مستويات تحددها حاجات طلب العالم الغربي للنفط لا حاجات السعودية نفسها إلى الايرادات النفطية. ويتصل بذلك قيام السعودية بدور «معتدل» أو مهدىء في الأوبك للحد من اندفاع البلدان المصدرة للنفط في رفع الأسعار أو خفض الانتاج، بل في تمكين الدول الصناعية المتقدمة من ضرب سياسات الأوبك وأهدافها. فالسعودية «كانت عاملاً حاسماً في تمكين الدول الرأسمالية الغربية من استعادة التحكم في سوق النفط حيث ساعدت الدول الرأسمالية الغربية على تكوين احتياطيات ضخمة عندما زادت من انتاجها استجابة لزيادة الطلب ثم عادت للقبول بتخفيض الانتاج فقط، بعد أن انخفض الطلب بالفعل وزاد انتاج النفط في مصادر أخرى خارج الأوبك. ولم يتحدد الانتاج النفطي السعودي في مرحلة من المراحل في ضوء احتياجات السعودية التنموية أو في ضوء الاحتياجات التنموية للبلاد العربية»[٣٢].

ومن الخدمات العظيمة الأخرى التي تقدمها السعودية للمعسكر الرأسمالي عموماً، والولايات المتحدة خصوصاً، دعمها للدولار الأمريكي وبالتالي للنظام النقدي العالمي الذي ما زال يرتكز بشكل قوي على العملة الأمريكية. وقد علق أحد الدارسين على ذلك الموقف من جانب السعودية بأن القلق على استقرار النظام النقدي العالمي من جراء تراكم الاحتياطيات الدولية للسعودية منذ عام ١٩٧٣ لم يكن في محله. فقد أظهرت السعودية درجة عالية من الاعتدال والتعقل في إدارة احتياطياتها الدولية، بحيث انه عندما كانت تواجه بالاختيار بين قبول خسائر في الايرادات على استثماراتها في المستقبل، وبين اتخاذ اجراءات من شأنها زعزعة استقرار النظام الاقتصادي العالمي، كانت تنأى بنفسها عن أن تكون عامل اضطراب للنظام الاقتصادي العالمي أو سبباً في حدوث أزمة نقدية عالمية[٣٣].

وبطبيعة الحال فإن هذا المسلك من جانب السعودية تمليه اعتبارات موضوعية وليس مجرد الرغبة الذاتية في التضحية من أجل أمريكا وأوروبا. فضخامة الفوائض المالية السعودية في الوقت الذي لا تملك فيه السعودية غير طاقة استيعابية محدودة، وفي

---

(٣٢) من تعليق ابراهيم سعد الدين على: محمد هشام خواجكية، «تجربة التنمية الاقتصادية من منطلق الاستقلال والتبعية في المملكة العربية السعودية،» ورقة قدّمت إلى: التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٥٩٧ وما بعدها. انظر أيضاً أدلة عديدة حول المعنى نفسه ـ ولكن من منطلق الثناء على المواقف السعودية ـ في:

Ragaei El-Mallakh, *Saudi Arabia Rush to Development: Profile to an Energy Economy and Investment* (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1982), pp. 41-42.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٤٠ ـ ٤١.

الـوقت الذي لا تـأمن فيه عـلى استثمار أمـوالها في المنـطقة العـربية أو في بلدان العـالم الثالث، جعل معـظم هذه الفـوائض يتجه إلى الاستثـمار في الدول الغـربية المتقـدمة. والآن بعد ما وظفت السعودية ـ شأنها شأن معظم البلدان العربيـة النفطيـة الأخرى ـ الجزء الأكبر من فوائضها المالية في أصول مقومة بالدولار، فإنها قد أصبحت ملتزمـة بالـدفاع عن هذه العملة وسعر صرفها في الأسواق الدولية وحماية النـظام النقدي العـالمي الذي يرتكز عليها. ولذلك أصبحت السعودية «بين نارين: نار الاستمرار في قبول عملة متـدهورة القيمة ثمناً لنفطها، ونار انهيار قيمة أرصدتها الدولارية لو رفضت قبـول الدولار ثمناً للنفط. وهكذا ارتبط الريال السعـودي بالدولار عملياً، وأصبحت العملة الأمريكيـة تتراجـع أمام كـل العملات إلاّ عملة أكبر دولة دائنة للولايات المتحدة»[٣٤].

ومن المعـروف أن التصرف في الفوائض المـاليـة للسعـودية المـودعـة في الـدول الـرأسمالية الكبرى وبخـاصة الـولايات المتحـدة، هـو في نهاية الأمـر تحت السيـطرة الأوروبية والأمريكية. وقد «مكنت هذه الفوائض البنوك الأمريكية والأوروبية من زيادة قروضها ومن التوسع في الائتمان دون أن يكون للسعودية أية سيطرة على توجيـه أموالهـا. ولم يغير من الأمـر في شيء انشاء العديد من البنوك العربية ونشاطها في السوق الدولي، حيث لا تحـوز هذه البنـوك إلاّ على نسبة ضئيلة من الأموال العربية، وهي على أية حال تتصرف باعتبـارها جزءاً لا يتجزأ من سـوق. . . المال الدولي الذي تخضع لقواعده وتعمل في اطاره»[٣٥].

من نـاحية أخـرى، يلاحظ أنـه رغم التأميم التـدريجي لأرامكـو خـلال الفـترة ١٩٧٢ ـ ١٩٨٠، مـا زال هناك شبـه احتكار للشركـات الأمريكيـة للنفط السعودي. والمفهوم هو أن شركات أرامكو ستستمر في التمتع بميزة تفضيلية في السـوق السعوديـة في شراء النفط وتقـديم الخدمـات. ورغم أن الشركـات الأمـريكيـة لم تعـد تنـظر إلى السيطرة على الانتاج كأمر مهم كما كانت الحال في الماضي، فإنها تتمسك بالسيطرة على التوزيع. وقد نجحت الشركات الأمـريكية للنفط في منـع السعوديـة من إنشاء منـافذ تـوزيع مستقلة، وحـالت بينها وبـين الوصـول إلى مستهلكي النفط. وتبقى السعوديـة معتمدة اعتماداً كاملاً على التقانة الأجنبية وعلى القدرات الفنية والتنظيميـة والتسويقيـة الخارجية، وذلك من أجل «استمرار اكتشاف احتياطيات نفطية جديدة ولإدارة المنشآت النفطية، وتسويق النفط المنتج لديها، بل وللتخطيط لأية تطورات هامة في هذا المجال»[٣٦].

ورغم مـا يظهـر من سعي سعودي لتنـويع مصـادر دخلها وتحـويـل جـانب من عائدات النفط إلى أصول منتجة تدر عائداً يقلل من الاعتماد شبـه الكلي عـلى الأسواق

---

(٣٤) اسماعيل صبري عبد الله، في التنمية العربية (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٣)، ص ٥٩.

(٣٥) من تعليق ابـراهيم سعد الـدين على ورقـة: خواجكيـة، «تجربـة التنميـة الاقتصـاديـة من منـطلق الاستقلال والتبعية في المملكة العربية السعودية،» ص ٥٩٩ ـ ٦٠٠.

(٣٦) المصدر نفسه.

الخارجية، فما زال النفط هو الأساس، وما زالت نسبة الاعتماد على الخارج مرتفعة. ومن جهة أخرى ما زالت هذه المساعي تصطدم بحاجز ضيق السوق الداخلية ونقص الموارد الطبيعية والبشرية والكفايات الادارية والتنظيمية والفنية وعقبات التسويق الخارجي. كما أن الجهود التي بذلت للانتقال من انتاج النفط إلى تصنيعه، وإلى إقامة صناعات تعتمد على الاستهلاك الكثيف للنفط والغاز لم تخفف من حدة التبعية، بل عدلت من أشكالها ليس إلاّ. فالشركات متعدية الجنسية هي التي تتولى إقامة هذه الصناعات وتشغيلها وتسويق انتاجها.

ويذهب البعض إلى أن عملية التصنيع التي تجري في السعودية لا تؤدي في حقيقة الأمر إلى تنويع فعلي لمصادر الدخل. ذلك أنها تقيم صناعات معتمدة على النفط كطاقة أو خام، أو على الغاز الطبيعي المصاحب لانتاج النفط الخام. ومن ثم يبقى النفط هو العنصر الأساسي في توليد الناتج المحلي الاجمالي للسعودية، سواء أخذ شكل نفط خام أو شكل منتوجات أو غاز تتطلب زيادة المتاح منه زيادة انتاج النفط نفسه.

ومن المعروف أن امتلاك السعودية لمصادر انتاج النفط والغاز، وتأميمها الكامل لشركة أرامكو التي كانت تنتج ٩٧ بالمائة من النفط والغاز في السعودية حتى عام ١٩٨٠، لم يغيرا من تمسكها بسياسة الاقتصاد الحر. وما تقيمه السعودية من صناعات حالياً سواء في المدينتين الصناعيتين في الجبيل وينبع، أو في غير ذلك من المناطق بجهود حكومية، سوف يتم بيعه فيها بعد إلى القطاع الخاص على غرار النموذج الياباني. وأغلب المشروعات التي تقيمها «سابك» أو «بترومين» تدار على أساس المشاركة ٥٠ ـ ٦٠ بالمائة مع شركات متعدية الجنسية. ومن المعروف أن المشاركة لا تضمن المصلحة السعودية في المقام الأول. إذ ترسم الشركات متعدية الجنسية خططها على أساس تعظيم الربح من مجموع نشاطاتها في العالم كله، وليس على أساس تعظيم الأرباح من عملياتها في قطر بعينه. وليس من المستبعد التضحية بمصلحة السعودية إذا اقتضت اعتبارات تعظيم الربح على الصعيد العالمي ذلك[٣٧].

---

(٣٧) حصلت شركة بكتل (Bechtel) في عام ١٩٧٦ على عقد إدارة لمدة عشرين سنة، وتأسست شركة تابعة باسم شركة بكتل العربية لإقامة البنية الأساسية اللازمة للمجمع الصناعي والمدينة والميناء في الجبيل (على الخليج العربي)، والإشراف على منح التعاقدات وإقامة أجزاء من المجمع الصناعي. أما الأعمال الخاصة بالمدينة الصناعية الأخرى في يُنبع فتتولاها شركة بارسونز (Parsons) من خلال شركة تابعة تم تأسيسها لهذا الغرض باسم شركة بارسونز السعودية العربية، وتشمل تلك الأعمال إقامة مصنع لتسييل الغاز الطبيعي وإنشاء ميناء ضخم على البحر الأحمر. أنظر في ذلك:

M.G. Hambleton, «The Saudi Arabian Petrochemical Industry: Its Rationale and Effectiveness,» in: Niblock, ed., *State, Society and Economy in Saudi Arabia,* pp. 235-237. =

ورغم أن قيام مجلس التعاون الخليجي يبدأ أول وهلة نوعاً من السعي لإقامة اعتماد جماعي اقليمي، ومن ثم خطوة نحو التحرر من السيطرة الاستعمارية، فإن ثمة مخاوف لا يستهان بها من تحول هذا المجلس إلى أداة للتنسيق بين الدول الأعضاء «في إطار من علاقات الهيمنة التي يفرضها رأس المال الدولي، والسياسة الأمريكية بصفة خاصة»(٣٨).

كذلك يجب ألا يغيب عن الأنظار الدور الذي تقوم به السعودية من خلال رأس المال السعودي والمعونات السعودية، أو ما أطلق عليه «دبلوماسية الريال»، في الضغط على البلدان العربية والإسلامية من أجل زيادة ارتباطها بالسوق الرأسمالية العالمية، وكذلك من أجل دعم الحركات المحافظة في المنطقة العربية.

وأخيراً، رغم نجاح السعودية في تحقيق الاكتفاء الذاتي من عدد من السلع الغذائية (وخصوصاً القمح والدجاج والبيض والألبان)، فإن الاختبار الحقيقي لهذه السياسة سيظهر في مدى قدرة السعودية على الاحتفاظ بهذا المستوى من الانتاج مع تناقص ايرادات النفط وتآكل احتياطياتها المالية. ذلك أن ما تحقق من نجاح، وبخاصة في انتاج القمح، كان مرتبطاً بتقديم دعم حكومي هائل (منح وقروض من دون فائدة مع المساهمة الحكومية بحوالى ٣٠ بالمائة ـ ٥٠ بالمائة من تكلفة المعدات الزراعية وتكلفة الأسمدة والأعلاف، وتحمل الحكومة ١٠٠ بالمائة من تكلفة المبيدات، اضافة إلى دفع ثمن للمزارعين يصل إلى خمسة أمثال السعر العالمي للقمح)(٣٩).

والخلاصة هي أن تبعية السعودية قد تزايدت مع تزايد ثروتها النفطية، وخصوصاً منذ عام ١٩٧٣، وأن ما تم فيها من نمو هو نمو في إطار التبعية يرتبط باختيار أساسي من جانب السلطة الحاكمة في السعودية نفسها للارتباط بالمعسكر الرأسمالي والاندماج في السوق العالمية في إطار تقسيم العمل الدولي الحالي؛ وأن «استراتيجية التنمية المتبعة بواسطة السعوديين لا تستهدف بحال الانفصال عن الأسواق الرأسمالية الدولية، ولا المساعدة في بناء اقتصاد عربي مستقل»(٤٠).

= «سابك» هي الحروف الأولى من اسم الشركة السعودية للصناعات الأساسية (SABIC)، وبترومين هي الإسم المختصر للمنظمة العامة للبترول والمعادن (Petromin). وقد تأسست الأولى في عام ١٩٦٢ لإقامة المشروعات البتروكيميائية التي لا ينجذب إليها القطاع الخاص. وأقيمت الثانية في عام ١٩٧٦ لتتولى الصناعات الثقيلة غير النفطية. انظر في ذلك:

Economist (19 Ferbuary 1983).

(٣٨) من تعليق ابراهيم سعد الدين على ورقة: خواجكية، المصدر نفسه. انظر أيضاً: محمد محمود الإمام، «دور العمل العربي المشترك في تحقيق التنمية المستقلة،» ورقة قدمت إلى: التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.

(٣٩) *Economist* (19 February 1983).

(٤٠) سعد الدين، المصدر نفسه، ص ٦٠٠.

بناء على ما تقدم، إن الفرض الذي يمكن طرحه للاختبار حول مسار السعودية على طريق التبعية/الاستقلال هو أن الارتفاع الضخم في ايراداتها النفطية واحتياطياتها المالية منذ الارتفاع الهائل في أسعار النفط عام ١٩٧٣، لم يصطحب بانخفاض في تبعيتها للنظام الرأسمالي العالمي، بل اصطحب بتغير في أشكال تلك التبعية ربما أدى إلى تزايد حدتها. وباستخدام لغة الأشكال البيانية التي استخدمناها في تصوير المسار الافتراضي لكل من مصر والجزائر على طريق التبعية/ الاستقلال، يمكن القول إن السعودية لم تبرح منطقة استقرار التبعية (المنطقة (١)) من أوائل السبعينات حتى أوائل الثمانينات.

ثالثاً: متطلبات اختبار الفروض

تقتضي عملية اختبار الفروض التي اقترحناها في القسم السابق معالجة عدد من القضايا ذات الطابع المنهجي والعملي. وتشمل القضايا المنهجية التي يتعين التوقف عندها ما يلي:

- كيفية تحويل الصياغة الأولية لبعض المؤشرات إلى صياغة أكثر قابلية للقياس.

- كيفية تعيين قيم الحدود الفاصلة بين مناطق التبعية والانتقال والاستقلال الموضحة في الشكل رقم (١ ـ ١) من الفصل الأول، وذلك بالنسبة إلى كل مؤشر من المؤشرات المقترحة، حتى يمكن تحديد موقف الدولة من حيث التبعية أو الاستقلال طبقاً لكل مؤشر على حدة.

- كيفية استخلاص حكم عام على موقع الدولة في لحظة معينة على طريق التبعية/ الاستقلال أو على حركتها في هذا الطريق خلال فترة زمنية معينة، وذلك اعتماداً على نتائج عدد كبير من المؤشرات التي قد تتباين أو تتضارب نتائجها.

أما القضايا ذات الطابع العملي فهي تتعلق بالتالي:

- المعلومات اللازمة لقياس المؤشرات والتحقق من مدى ملاءمتها لعملية القياس.

- اختزال العدد الأصلي للمؤشرات الذي تم اقتراحه بغض النظر عن الامكانية العملية للقياس إلى العدد الذي يمكن قياسه دون الاصطدام بعوائق منهجية أو عملية مانعة.

وفيما يلي نلقي بعض الأضواء على كل قضية من هذه القضايا.

١ ـ الصياغة الأكثر قابلية للقياس

إن تأمل صياغة المؤشرات المقترحة لقياس التبعية(٤١) سوف يبين أن بعض هذه المؤشرات قد تمت صياغتها بطريقة محددة لا تثير مشكلات عملية حول ماهية الأمر موضوع القياس أو كيفية قياسه. ومن أمثلة هذه المؤشرات نسبة الصادرات أو الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة في مجموعة مؤشرات التبعية الاقتصادية، أو نسبة الإنتاج المحلي من الغذاء إلى جملة استهلاك الغذاء في مجموعة مؤشرات التبعية الغذائية. ولكن بعض المؤشرات الأخرى لم تتم صياغته بالقدر نفسه من التحديد، واكتفي بإبراز مجال اهتمام المؤشر، أي الهم الذي يعبر عنه المؤشر. مثلاً: في المجموعة الأولى للمؤشرات (مؤشرات العناصر الحاكمة لهامش المناورة) هناك مؤشر بعنوان «التقارب الحضاري للسكان». وأكتفي بالقول إن «الخاصية المراد التعبير عنها من خلال هذا المؤشر هي مجموع القسمات الحضارية المشتركة بين السكان التي تجعلهم يرغبون في العيش معاً في مجتمع متماسك تسوده الوحدة الوطنية». ومن الواضح أن هذه الصياغة على درجة كبيرة من العمومية لا يبين منها جوانب التقارب (أو التنافر) الحضاري التي يجدر تسليط الأضواء عليها. وعلى الباحث الذي يتصدى لقياس مثل هذا المؤشر أن يحدد أولاً ما الذي سيركز عليه: الفوارق الدينية أو العرقية أو اللغوية، أم الفوارق في العادات أو التقاليد، أم الفوارق في المزاج الثقافي للمجموعات السكانية المختلفة في الدولة؟

ومن الأمثلة الأخرى في هذا الصدد مؤشر صافي المدفوعات التقانية الذي ورد ضمن مجموعة مؤشرات التبعية التقانية. فهذا المؤشر قد تم تعريفه بطريقة مطلقة (الفرق بين المدفوعات والمتحصلات المرتبطة ببراءات الاختراع وحق المعرفة والعلامات التجارية). وبطبيعة الحال يتطلب الأمر نسبة هذا الرقم المطلق إلى رقم آخر يظهر الدلالة المقصودة، وهي الاستغلال الذي يقع على البلدان التابعة في مجال استيراد التقانة من الدول الرأسمالية المتقدمة. ويقال مثل ذلك عن بعض المؤشرات التي تتحدث عن مدى الاعتماد على الأجانب أو المبادرات الأجنبية في المجالات الفنية أو مجالات الحصول على المعلومات (مؤشر ٤ ـ ٧ ومؤشر ٦ ـ ٦).

وهكذا فإن بعض المؤشرات تحتاج إلى تدقيق صياغتها، بحيث تبرز بطريقة قاطعة ماهية الجانب أو الجوانب المراد تغطيتها من مجال الاهتمام الخاص بالمؤشرات، و/أو بحيث ينسب المتغير موضوع القياس إلى متغير آخر يساعد على إبراز الدلالة المقصودة للمؤشر والمعنى المستهدف منه.

الملاحظ أيضاً أن بعض المؤشرات قد يحتاج إلى أن يترجم إلى عدد من المتغيرات

---

(٤١) انظر القسم «رابعاً» من الفصل الأول من هذا الكتاب.

أو المؤشرات الفرعية. فمثلاً مؤشر البيئة الطبيعية الوارد ضمن المجموعة الأولى للمؤشرات سوف يقاس من خلال ثلاثة مؤشرات فرعية وهي مساحة الدولة، ومدى وفرة وتنوع الموارد، ومدى ملاءمة الظروف الطبيعية للانتاج. ثم يتم تكوين مؤشر مركب بإعطاء أوزان مناسبة للمؤشرات الفرعية. وتتكرر هذه الحالة في بعض المجموعات الأخرى للمؤشرات (مؤشر التركز الجغرافي للصادرات وللواردات في المجموعة الثانية، ومؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي في المجموعة الثالثة... الخ).

٢ ـ تعيين حدود مناطق التبعية/ الاستقلال

لتحديد وضع دولة ما في فترة زمنية معينة على مسار التبعية/ الاستقلال، أي لتعيين موقع الدولة في المناطق الأربع الموضحة في الشكل رقم (١ ـ ١)، يتعين أن يكون لدينا مجموعة من القيم المرجعية للمؤشرات توضح الحدود الفاصلة بين كل منطقة وأخرى، أو على الأقل توضح حدود منطقة الانتقال. ولكن تحديد مثل هذه القيم المرجعية يصطدم بمشكلتين على الأقل، هما:

أ ـ **المشكلة الأولى**، هي كيف يمكن اختيار القيم التي تحدد المناطق الأربع للتبعية/ الاستقلال دون التورط في افتراضات غير متسقة مع مفهوم التنمية المستقلة؟ وأخطر افتراض يمكن التورط فيه هو افتراض أن الدول التابعة تسعى إلى سد الفجوة التي تفصل بينها وبين الدول المتقدمة، أو أنها تهدف إلى اللحاق بهذه الدول. وسوف نقع في هذا المحظور إذا أخذنا بالقيم السائدة في الدول المتقدمة ـ دون تحفظ أو تعديل ـ كمعيار للاختبار والمقابلة.

ب ـ **المشكلة الثانية** هي كيف نختار القيم المحددة لمناطق التبعية/ الاستقلال وأمامنا توليفات عديدة ممكنة لهذه القيم، وما هو المعيار الذي يمكن اتخاذه لتفضيل توليفة على أخرى من هذه التوليفات الممكنة؟

ويبدو لنا أنه لا سبيل أمامنا غير البدء بالقيم الخاصة بالبلدان النامية لرسم حدود منطقة التبعية، والقيم الخاصة بالدول المتقدمة لرسم حدود منطقة الاستقلال. غير أننا نرى ضرورة الانحياز في الحالة الأخيرة إلى القيم الخاصة بالدول الاشتراكية المتقدمة. كما أننا نرى إعطاء وزن خاص للقيم الخاصة بالدول الاشتراكية النامية عند رسم حدود منطقتي الانتقال من التبعية إلى الإستقلال (المنطقة (٢) والمنطقة (٣)) وسبب هذا الانحياز لقيم المؤشرات الخاصة بالدول الاشتراكية المتقدمة والنامية هو أن التنمية المستقلة تعتبر في جوهرها خروجاً عن مجرى التطور الرأسمالي، وهي في الحقيقة نضال ضد هيمنة الرأسمالية العالمية وتجسدها في الداخل كرأسمالية تابعة. كما أن

انغلاق باب التطور الرأسمالي يعني منطقياً التوجه نحو الاشتراكية[42].

غير أننا سنحتاج إلى ضبط الانحياز المرغوب فيه لقيم المؤشرات الخاصة بالدول الاشتراكية، وذلك من ناحيتين:

(١) تصحيح قيم بعض مؤشرات الدول الاشتراكية لأنها قد تعكس خصوصيات في مرحلة الانتقال أو ما بعدها غير قابلة للتعميم بالضرورة على الدول الأخرى التي تسعى للتحول نحو الاشتراكية. ومن ثم من الواجب تصحيح قيم بعض هذه المؤشرات بما يتسق مع النموذج المستهدف للتنمية المستقلة، ومع فكرة تعدد الطرق إلى الاشتراكية وإن كان جوهر الاشتراكية واحداً.

(٢) تصحيح قيم بعض مؤشرات الدول الاشتراكية، أو حتى الدول المتقدمة عموماً، في ضوء التطبيق المتصور للتنمية المستقلة في الوطن العربي، وما يجب أن يراعيه هذا التطبيق من خصوصيات حضارية.

وقد حاولنا في الفصل الثالث من هذا الكتاب التوصل إلى القيم المحددة لمنطقة الانتقال لبعض المؤشرات، بالاسترشاد بقيم المؤشرات لعدد من الدول التي نفترض أنه قد لا يكون ثمة خلاف كبير على تصنيفها على محور التبعية/ الاستقلال. وقد وقع الاختيار على أربع عشرة دولة مقسمة في الوقت الحالي ما بين دول تابعة ودول مستقلة ودول في مرحلة الانتقال على النحو التالي:

(أ) ست دول تمثل الدول التابعة وهي زائير وأثيوبيا ونيجيريا والبرازيل والأرجنتين والمكسيك.

(ب) ثلاث دول تمثل الدول التي تمر بمرحلة الانتقال من التبعية إلى الاستقلال وهي الهند ويوغوسلافيا وكوريا الجنوبية.

(ج) خمس دول تمثل الدول المستقلة منها ثلاث دول رأسمالية وهي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان، ودولتان اشتراكيتان هما الصين والمجر[43].

ومن المهم الإشارة إلى أن المجموعات الثلاث المقترحة أعلاه لا تشكل إطاراً صارماً لتحركنا في مجال اختيار القيم المحددة لمنطقة الانتقال من التبعية إلى

---

(٤٢) انظر ما جاء في القسم الرابع من ورقة: اسماعيل صبري عبد الله، «التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل،» ورقة قدّمت إلى: التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٥٢ وما بعدها.

(٤٣) من المؤسف أن البيانات المتاحة عن الدول الاشتراكية ما زالت شحيحة للغاية في المصادر التي يمكن الحصول عليها باللغة الانكليزية أو العربية، وهو ما يحد من استخدام هذه الدول كدول مرجعية في دراستنا.

الاستقلال. وانما نعتبرها إطاراً عاماً فضفاضاً يجوز التحرر من بعض نتائجه عندما يبدو من غير الملائم أو من غير المنطقي الالتزام بها التزاماً حرفياً. والمرونة في هذا الشأن مستحبة لسببين على الأقل: أولهما أنه لا يمكن الجزم بأن الدول الداخلة في كل مجموعة من المجموعات الثلاث تنطبق عليها صفة هذه المجموعة انطباقاً تاماً، ومع احتمالات استبعاد بعض الدول من مجموعة ما، فقد كان من الضروري التعامل مع التقسيم المقترح على أنه تقسيم استرشادي وغير ملزم في كل الأحوال؛ وثاني السببين هو أن بعض المجموعات المذكورة أعلاه يضم دولاً كبيرة الحجم أو دولاً قارية، كما يضم دولاً صغيرة الحجم. ومن الطبيعي أن قيم بعض المؤشرات مثل نسب الاستيراد أو التصدير إلى الناتج المحلي الاجمالي ستختلف اختلافاً شديداً داخل مجموعة ما تبعاً لاختلاف حجم الدول المدرجة فيها. ومن هنا فليس من الضروري الالتزام الميكانيكي بمتوسط قيم المؤشر لمجموعة ما. ومن الوارد استبعاد دولة معينة من حساب هذا المتوسط (إذا كان ادخالها سيؤدي إلى الانحراف بقيمته)، أو أخذ قيمة أخرى غير القيمة المتوسطة (نسبة معينة منها مثلاً) في ضوء مقابلة ذلك المتوسط بمتوسطات مجموعة أو أخرى من المجموعات الثلاث. وهكذا فإن النتائج الرقمية التي نتحصل عليها من المجموعات الثلاث المقترحة أعلاه لا تقبل إلاّ بعد تعريضها لنوع من التحليل المقارن والتقويم الذي يؤسس في بعض جوانبه على حدس الباحث وخبرته الذاتية.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه يمكن أن يستعان في تحدد القيم الحرجة لمنطقة الانتقال بالنظر إليها على أنها تعني منطقة القابلية للاستقلال، أو منطقة الخطر. فمعظم المؤشرات الداخلة في المجموعة الأولى (مجموعة العناصر الحاكمة لهامش المناورة) أقرب إلى الثوابت منها إلى المتغيرات. ومن ثم فإن الدولة التي تقع مؤشراتها ضمن حدود منطقة الانتقال هي دولة مؤهلة أكثر من غيرها للخروج من التبعية التي قد تعانيها طبقاً لمؤشرات أخرى، وبالتالي أكثر قابلية من غيرها لتحقيق التنمية المستقلة. لذلك يمكن الاستعانة في اختيار القيمتين المحددتين لمنطقة الانتقال بفكرة تعيين شروط قابلية الدولة للتبعية أو للاستقلال. وكذلك يمكن الاستعانة بفكرة الخطر بالنسبة إلى تلك المؤشرات التي تتضمن صياغتها الرجوع إلى نسبة حرجة أو المقابلة بنسبة مأمونة للمتغير المعني. مثال ذلك المؤشرات التي تتحدث عن درجة التركز الجغرافي للواردات أو للمديونية الخارجية، أو نسبة مساهمة المدخرات الوطنية في تمويل الاستثمارات أو نصيب الأجانب في ملكية رؤوس أموال الشركات العاملة في الدولة. فمثل هذه المؤشرات تنطوي على فكرة أن المؤشر إذا تجاوزت قيمته مستوى معيناً (بالزيادة أو النقصان) يعني دخول الدولة منطقة الخطر. وسواءأخذنا بفكرة القابلية للاستقلال أو الخطر، فإن الإحصاءات الدولية قد لا تساعدنا كثيراً على التعرف إلى القيم المناسبة

لمنطقة الانتقال، وسوف نحتاج في الغالب إلى إعمال قدر غير قليل من الاجتهاد الذاتي في تحديد هذه القيم.

لا يعني ما تقدم أنه سيكون من الممكن في كل الأحوال التوصل بطريقة أو بأخرى إلى تعيين منطقة الانتقال لكل مؤشر. وقد فشلنا في تحديد ذلك بالنسبة إلى بعض المؤشرات، حتى تلك التي تصورنا في البداية أن ليس ثمة صعوبات كبيرة في التعامل معها. من ذلك مثلاً مؤشر معدل أو شروط التبادل الدولي الوارد ضمن مجموعة مؤشرات التبعية الاقتصادية. وقد تم تعريف هذا المؤشر في الفصل الأول (مؤشر ٢٢) بأنه يدور حول اتجاه ونسبة التغير في قيمة ما تشتريه الوحدة من صادرات الدولة المعنية من وحدات السلع التي تستوردها تلك الدولة. وكان القصد من هذا المؤشر هو التعرف إلى مدى الاستغلال الذي يقع على الدولة التابعة من خلال التجارة الدولية نتيجة لوضعها الجائر في تقسيم العمل الدولي، باعتبار أن الاستغلال هو إحدى سمات التبعية. ولكننا لاحظنا عند محاولة التطبيق أنه ليس من السهل قراءة التغيرات في هذا المؤشر قراءة تمكن من إظهار مراحل التبعية والاستقلال والانتقال.

فتحسن معدل التبادل الدولي لدولة ما لا يعني بالضرورة تقلص تبعية هذه الدولة، وحالة التبعية قد تستمر، ولكن مع انخفاض درجة الاستغلال المصاحبة لها. فالتغير في هذا المعدل لا ينطوي بالضرورة على تغير نوعي في وضع الدولة المعنية في تقسيم العمل الدولي. بل انه قد يرجع إلى ظروف خارجة عن ارادتها مثل تغير ظروف العرض والطلب على الصعيد الدولي أو تغير أوضاع الدورة الاقتصادية في دول المركز الرأسمالي. وقد تكون هذه الظروف موقتة، ومن ثم قابلة للانعكاس بعد فترة قد لا تطول. ويتوقف تناقص التبعية مع تحسن معدل التبادل الدولي على نمط استخدام الموارد الاضافية أو الموارد التي يتوقف أو ينخفض معدل تسربها إلى الخارج من جراء هذا التحسن. وهذه مسألة تتناولها مؤشرات أخرى. وكل ما يمكن قوله هو أن التحسن الكبير لفترة غير قصيرة في معدلات التبادل الدولي لدولة تابعة يتيح لها إمكانية، قد تستخدم وقد لا تستخدم، للفكاك من أسر التبعية والدخول في مرحلة الانتقال.

ومن جهة أخرى قد تتدهور معدلات التبادل الدولي دليلاً على تزايد الاستغلال الواقع على دولة ما، وزيادة الموارد المحولة منها إلى الخارج، دون أن يقلل ذلك من عزم هذه الدولة على التخلص من التبعية، أو يدفعها إلى التراجع عن سياسة التنمية المستقلة إذا كانت قد بدأت تأخذ بها. ومع ذلك، لا يمكن استبعاد احتمال أن يؤدي التدهور الكبير لفترة غير قصيرة في معدلات التبادل الدولي لدولة تابعة إلى تراجعها عن محاولات التخلص من التبعية، وذلك لما يؤدي إليه هذا التدهور من تناقص في

الموارد المتاحة لتنفيذ برامج التنمية المستقلة، وتفاقم أزمة ميزان المدفوعات والاضطرار إلى زيادة الاعتماد على تصدير المواد الأولية (بزيادة الكمية المصدرة لتعويض انخفاض السعر) أو إلى زيادة الاقتراض الخارجي.

ولكن متابعة التغيرات في معدل التبادل الدولي تقتضي ألّا نكتفي بالتغيرات قصيرة الأجل (من سنة إلى أخرى) في هذا المعدل، وإنما ينبغي أن ننظر في الاتجاه أو الاتجاهات العامة لتغير هذا المعدل. فبعض التغيرات غير الايجابية في معدل التبادل الدولي قد لا يعتد بها كثيراً إذا وقعت لفترة زمنية محدودة على اتجاه عام تصاعدي. كما أن بعض التغيرات الايجابية في هذا المعدل يجب ألا نعول عليها كثيراً إذا لوحظ حدوثها لفترة محدودة، وبخاصة إذا وقعت على اتجاه عام هابط.

وكما هو معروف، تقاس معدلات التبادل الدولي باستخدام الأرقام القياسية، ولذا فهي حساسة عادة لاختيار فترة الأساس(٤٤). وإذا أخذنا متوسط التغير السنوي في المعدل المحسوب من الأرقام القياسية للصادرات والواردات عبر فترة زمنية معينة، فإن السؤال يثور حول معدل التزايد أو التناقص في المعدل الذي يمكن اعتباره معدلاً حرجاً، أي يندرج ضمن فترة الانتقال. وإذا تضاعف معدل التحسن في شروط التبادل الدولي خلال فترة زمنية، فهل يمكن اعتبار ذلك كافياً لنقل الدولة ـ على هذا المؤشر وحده ـ من منطقة الانتقال إلى منطقة الاستقلال مثلاً؟ وبطبيعة الحال، إن أسئلة عملية عديدة تطرح نفسها هنا، مثل اختيار فترة الأساس الأكثر ملاءمة، أو اختيار الطول المناسب للفترة الزمنية التي يعد التغير خلالها بمثابة اتجاه عام يعتد به في تصنيف الدولة على محور التبعية/ الاستقلال(٤٥).

---

(٤٤) من بين التعريفات التي تستخدمها «الانكتاد» لمعدل التبادل الدولي التعريف الذي يطلق عليه المعدل الصافي للمقايضة (net barter terms of trade) الذي يحسب بنسبة الرقم القياسي لقيمة الوحدة من الصادرات إلى الرقم القياسي لقيمة الوحدة من الواردات. انظر:

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Handbook of International Trade and Development Statistics, 1985 Supplement* (New York: UN, 1985), p. 536.

وقد اعتبرنا أن هذا التعريف أقرب إلى الإمساك بظاهرة الاستغلال في التجارة الدولية عن التعريفات الأخرى مثل المعدل الاجمالي للمقايضة (gross barter terms of trade) ومعدل التبادل الداخلي (income terms of trade) ذلك أن المعدل الاجمالي للمقايضة يهدف إلى إظهار أثر تغيرات أسعار الصادرات والواردات في ميزان المدفوعات، بينما يهدف معدل التبادل الداخلي إلى قياس قدرة الدولة على الاستيراد. انظر في ذلك:

Charles Poor Kindleberger, *International Economics*,3rd ed. (Homewood, Ill: Irwin, 1963) pp. 170-172.

(٤٥) باستخدام معدّل التبادل الدولي لمصر المنشور في: المصدر نفسه، لاحظنا أن معدل التبادل (١٩٧٥ = ١٠٠) كان ينخفض بنحو ٠,٦ بالمائة سنوياً خلال عقدي الستينات والسبعينات. ولكن إذا أخذت فترات أقصر، فإننا نلحظ اتجاهاً للتحسن خلال الفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٦٨ وخلال ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، واتجاهاً للتدهور خلال الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٣ و١٩٧٤ ـ ١٩٨٠. أما بالنسبة لكل من الجزائر والسعودية فقد كان هناك =

الملاحظ أيضاً أن مفهوم الاستغلال المرتبط بمعدل التبادل الدولي هو مفهوم ضيق مرتبط بالعلاقة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات. ولكنه لا يتناول أشكال الاستغلال الأخرى المرتبطة بالتقسيم الدولي للعمل، حتى بعض الأشكال المرتبطة بالتجارة الدولية التي لا تترجم في أسعار السلع التي يتم تبادلها، وإنما تظهر في أماكن أخرى لميزان المدفوعات بخاصة أجور المستشارين الأجانب وأثمان الخدمات الفنية والإدارية والتسويقية. كما أنه لا يأخذ في الحسبان الخسائر في القيمة الحقيقية للأرصدة المودعة في الخارج (لحساب الدول النفطية ذات الفوائض مثلاً) نتيجة التضخم العالمي الذي ينطوي على عملية إعادة توزيع الدخل بين الدول التابعة والدول المتبوعة (لمصلحة الأخيرة).

وهكذا يتبين من هذا المثال أن بعض المؤشرات رغم وجاهتها من الناحية المنطقية وصلتها الوثيقة بالموضوع، تثير إشكالات في التطبيق قد تجعل من العسير في الوقت الحاضر الاستفادة منها في تحديد وضع دولة ما على طريق التبعية/ الاستقلال.

٣ ـ كيفية استخلاص حكم عام على موقع دولة ما في طريق التبعية/ الاستقلال

سبق الحديث في القسم «أولاً» من الفصل الأول عن أن الاكتفاء بتكوين قائمة مؤشرات واستبعاد صياغة نظام متكامل لمؤشرات التبعية، لا يحل المشكلة العملية الخاصة باستخلاص حكم عام حول الموقع الذي تحتله دولة ما في وقت معين على طريق التبعية/ الاستقلال، وبوجه خاص عندما يكون عدد المؤشرات المستخدمة كبيراً. وحل هذه المشكلة العملية يتطلب استخدام أوزان لترجيح المؤشرات واستخراج متوسطات لها. وهذا قد يتم على مستوى بعض المؤشرات التي يتطلب قياسها ترجمتها إلى عدد من المتغيرات أو المؤشرات الفرعية، أو على مستوى المجموعات لاستخلاص مؤشر مركب لكل مجموعة، أو على المستوى الاجمالي لاستخلاص مؤشر مركب يفيد في تتبع وضع دولة ما عبر الزمن أو مقابلة وضعها بوضع دولة أخرى على مسار التبعية/ الاستقلال.

وبالطبع، إن اللجوء إلى ترجيح المؤشرات باستخدام أوزان يثير مشكلة جديدة، وهي كيفية اختيار مثل هذه الأوزان. فالأوزان في نهاية الأمر هي تقديرات لمدى الأهمية. وهذا أمر قد يختلف الرأي فيه من باحث إلى آخر، بل من دولة إلى

=تدهور في معدل التبادل الدولي في عقد الستينات (بمعدل ١,٢ بالمائة سنوياً)، ولكن المعدل أخذ في التحسن بشدة في عقد السبعينات (بمعدل سنوي ١٥ بالمائة في حالة الجزائر و٢١ بالمائة في حالة السعودية).

دولة (بافتراض أن هناك طريقة للتعرف إلى رأي الدولة في شأن كهذا)، ومن وقت إلى آخر أيضاً. فليس هناك، في مسألة مؤشرات التبعية، ما يمكن اعتباره أوزاناً موضوعية. وكل ما يمكن عمله هو أن يفصح الباحث عن الأوزان التي يستخدمها، بحيث يمكن لمن يريد تقويم المؤشرات أن يراجعها ويقابلها بما يعتبره أوزاناً أفضل أو أنسب، ويعيد الحسابات إن أراد.

الملاحظ أننا اكتفينا في بعض الحالات بأخذ وسط حسابي غير مرجح، وهو ما يعني افتراض تساوي الأوزان المعطاة للمؤشرات الفرعية، أي تساوي الأهميات النسبية لها. وكما تبين لنا بعد محاولة القياس، فإن ثمة بدائل أخرى لهذه الطريقة قد تعطي نتائج أفضل.

إلى جانب استخدام المتوسطات المرجحة أو غير المرجحة للتوصل إلى حكم عام بشأن موقع الدولة على مسار التبعية/ الاستقلال، سوف نستخدم أسلوباً قد يراه البعض بديلاً وقد يراه البعض الآخر مكملاً لهذا الأسلوب، وهو التصوير البياني للمؤشرات. والمقصود بذلك هو التمثيل البياني لقيم المؤشرات على لوحة مثل تلك التي استخدمناها لبيان الافتراض الخاص بكل دولة من الدول موضع الدراسة في القسم «ثانياً» من هذا الفصل. وبملاحظة مدى تركز القيم الخاصة بالمؤشرات أو كثافتها خلال كل فترة من الفترات الفرعية موضع التحليل، يمكن تحديد وضع الدولة على مسار التبعية/ الاستقلال خلال تلك الفترة. والافتراض الكامن وراء هذه الطريقة هو أن ثمة ميلاً لتركز القيم الخاصة بالمؤشرات في منطقة من المناطق الأربع للتبعية والانتقال والاستقلال في كل فترة. وسوف يتعذر تطبيق هذه الطريقة إذا كانت قيم المؤشرات تميل إلى الانتشار أو التوزع بالتساوي على هذه المناطق.

والملاحظ أن ميزة الطريقة البيانية في تلخيص قيم المؤشرات واستخلاص حكم عام على موقع الدولة على مسار التبعية/ الاستقلال هو أنها تتفادى تأثر الحكم العام بالقيم المتطرفة لبعض المؤشرات (وهو ما يحدث عند استخدام الوسط الحسابي غير المرجح). وهي بذلك توازي من الناحية الاحصائية إعطاء وزن مساوٍ للصفر للمؤشرات المتطرفة، مع إعطاء أوزان متساوية للمؤشرات المتقاربة في القيم. أي أن ثمة نوعاً من الترجيح الضمني للمؤشرات في هذه الطريقة البيانية. ولعل هذا يبين أنه لا مفر من الترجيح طالما يواجه الباحث بعدد كبير من المؤشرات ويريد التوصل إلى استنتاج عام منها بطريقة أو بأخرى. كل ما هنالك هو أن نوعية الترجيح هي التي تختلف. فقد يكون الترجيح صريحاً في بعض الحالات وقد يبقى ضمنياً في بعضها الآخر. وبطبيعة الحال كلما تم الترجيح بأوزان صريحة، أو على الأقل كلما كان من السهل استنتاج طبيعة الأوزان المستخدمة في الترجيح، كان ذلك أفضل من الناحيتين العلمية والعملية.

٤ ـ المعلومات عن المؤشرات

لعل السؤال الذي ألح على أذهان من قرأوا قائمة المؤشرات المقترحة في الفصل الأول، هو: ومن أين نأتي بالمعلومات اللازمة لقياس مثل هذا العدد الكبير من المؤشرات (١٠٧ مؤشرات)، بخاصة في الوطن العربي؟[٤٦] فحال المعلومات في معظم الأقطار العربية لا يبعث على التفاؤل من هذه الناحية، إن لم نقل إنه يثير التشاؤم. وقد أدت صعوبات الحصول على المعلومات (سواء لعدم جمعها أصلاً، أو لجمعها وعدم نشرها، أو لتداولها في نطاق ضيق لا يسهل على الباحث «عن بعد» الحصول عليها، أو للعيوب فيما يجمع وينشر) إلى اختزال عدد المؤشرات التي يجري قياسها إلى ما يقرب من ٣٢ بالمائة من العدد الأصلي للمؤشرات، على ما سيأتي بيانه بعد قليل.

وقد تنوعت مصادر المعلومات التي لجأنا إليها تعدداً كبيراً بحكم تعدد المؤشرات وتباين طبيعة المعلومات التي تنطوي عليها كل مجموعة من المؤشرات. فإلى جانب المصادر القطرية، استخدمنا مصادر عربية وأجنبية ودولية. وإضافة إلى النشرات الاحصائية، لجأنا إلى الكتب والمقالات والتقارير الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية والجغرافية والتاريخية. وبطبيعة الحال فإن تعدد المصادر يمكن أن يثير بعض الصعوبات، وخصوصاً من حيث اختلاف التعريفات. وقد اجتهدنا في تهذيب البيانات وتنقيتها من الشوائب من خلال مضاهاة المصادر بعضها ببعض ما أمكن، ومن خلال الاسترشاد بمعلومات عن ظواهر وثيقة الصلة بالظاهرة محل القياس، وذلك كله في ضوء المعلومات العامة عن التطور الاقتصادي والاجتماعي في الأقطار موضوع الدراسة. وفي الحالات التي ظهرت فيها سلوكيات غير منطقية للبيانات وتعذر تفسيرها أو تعديلها، فضلنا التضحية بالمعلومات أخذاً بالأحوط.

وفيما يتعلق بمؤشرات الرأي، فقد اقتصرنا على عدد قليل من مؤشرات رأي الخبراء. ولما كان من غير المتيسر في هذه الدراسة الاستطلاعية استقصاء آراء الخبراء بطريقة منهجية فقد استعضنا عن ذلك برأي فريق البحث.

٥ ـ اختزال العدد الأصلي للمؤشرات

أسفرت محاولة التطبيق العملي للمؤشرات على الأقطار الثلاثة المختارة للدراسة عن انخفاض العدد الأصلي للمؤشرات من ١٠٧ إلى ٣٩ مؤشراً في حالة مصر و٢٧

---

(٤٦) نذكر أننا أغفلنا عمداً مسألة مدى توافر المعلومات اللازمة للقياس عند اقتراح مؤشرات التبعية، وذلك كي نحتفظ بأكبر عدد من درجات الحرية في التوصل إلى المؤشرات الأكثر ملاءمة من الناحية النظرية من جهة، وحتى يكون البحث في المؤشرات دافعاً للتطوير الكمي والكيفي للمعلومات المتاحة من جهة أخرى.

مؤشراً في حالة الجزائر، و٢٦ مؤشراً في حالة السعودية. وبذلك تكون نسبة المؤشرات المقدرة إلى المؤشرات الأصلية ٣٦ بالمائة في حالة مصر، و٢٥ بالمائة في حالة الجزائر، و٢٤ بالمائة في حالة السعودية. أي أنه في المتوسط أمكن تقدير ٣٢ بالمائة من المؤشرات التي تم اقتراحها بغض النظر عن المشكلات التطبيقية.

جدول رقم (٢ ـ ١)
المؤشرات الأصلية والمؤشرات المقدرة

مجموعة مؤشرات	العدد الأصلي للمؤشرات	العدد المقدر فعلاً		
		مصر	الجزائر	السعودية
١ ـ هامش المناورة	٥	٥	٥	٥
٢ ـ التبعية الاقتصادية	٤٥	٢٢	٢٠	١٧
٣ ـ التبعية الغذائية	٦	٢	٢	٢
٤ ـ التبعية التقانية	١٠	٢	—	—
٥ ـ التبعية الثقافية	١٠	٢	—	—
٦ ـ التبعية المعلومية	٧	١	—	—
٧ ـ التبعية العسكرية	٦	٢	—	—
٨ ـ التبعية السياسية	٥	١	—	—
٩ ـ التعاون الاقليمي	١٠	١	—	١
١٠ ـ التعاون مع العالم الثالث	٣	١	—	١
المجموع	١٠٧	٣٩	٢٧	٢٦
نسبة المؤشرات المقدرة إلى اجمالي المؤشرات الأصلية (نسبة مئوية)		٣٦	٢٥	٢٤
نسبة المؤشرات الاقتصادية بالمعنى الضيق[1] (نسبة مئوية)	٤٢	٥٦	٧٤	٦٥
نسبة المؤشرات الاقتصادية بالمعنى الواسع[2] (نسبة مئوية)	٥٧	٦٧	٨١	٧٣

(١) يقصد بهذه النسبة عدد مؤشرات المجموعة الثانية منسوباً إلى العدد الكلي للمؤشرات.

(٢) تحسب هذه النسبة بقسمة مجموع عدد المؤشرات في المجموعات الثانية والثالثة والرابعة على العدد الكلي للمؤشرات.

ونظراً إلى الوفرة النسبية للمعلومات الاقتصادية مقابلة بالمعلومات غير الاقتصادية، فقد حدث ارتفاع ملحوظ في نسبة المؤشرات الاقتصادية إلى جملة عدد المؤشرات. فالمؤشرات الاقتصادية بالمعنى الضيق (أي مجموعة مؤشرات التبعية الاقتصادية) أصبحت تمثل ٥٦ بالمائة في حالة مصر، و٧٤ بالمائة في حالة الجزائر، و٦٥ بالمائة في حالة السعودية، بينما لم تزد النسبة على ٤٢ بالمائة في المؤشرات الأصلية. أما إذا أخذنا المؤشرات الاقتصادية بالمعنى الواسع (وهي تشمل مجموعة مؤشرات التبعية الاقتصادية والغذائية والتقانية) فسوف نجد أن نسبتها قد ارتفعت من ٥٧ بالمائة من المؤشرات الأصلية إلى ٦٧ بالمائة من المؤشرات المقدرة في حالة مصر، و٨١ بالمائة في حالة الجزائر و٧٣ بالمائة في حالة السعودية (ويكون متوسط الأقطار الثلاثة ٧٤ بالمائة).

ويبين الجدول رقم (٢ ـ ١) المؤشرات الأصلية والمؤشرات التي قدرت فعلاً لكل قطر من الأقطار موضوع الدراسة، مع تحليل مقارن لتوزيعها ونسبة المؤشرات الاقتصادية فيها.

الفصل الثالث

المؤشرات في التطبيق

أولاً: ملاحظات تمهيدية

عرضنا في الفصل الأول المؤشرات المقترح استخدامها لقياس التبعية في أقطار الوطن العربي. وقدمنا في الفصل الثاني الفروض التي سيتم اختبارها في حالة كل قطر من الأقطار الثلاثة المختارة للدراسة، وشرحنا المنهج الذي سنسير عليه في تقدير المؤشرات الممكن قياسها لكل قطر في ضوء المعلومات المتاحة. والآن نقدم في هذا الفصل بعض جوانب عملية القياس والنتائج المستخلصة منها، باستخدام المؤشرات الفردية أو مجموعات منها، وكذلك النتائج العامة التي يمكن استخلاصها من كل المؤشرات مجتمعة، وبخاصة فيما يتعلق بالاتجاهات العامة لحركة كل دولة على طريق التبعية/ الاستقلال.

ثمة أمران نود أن يتذكرهما القارىء في أثناء متابعة النتائج والتحليلات الواردة في هذا الفصل.

- الأمر الأول هو نوع من التحفظ على طريقة تحليل كل مؤشر من مؤشرات التبعية على حدة، أو حتى تحليل بعض المجموعات الفرعية للمؤشرات. فقد سبق أن ذكرنا أن التبعية ظاهرة مركبة وأنها على درجة من التعقيد بحيث يصعب قياسها بمؤشر واحد. ومن هنا فثمة حاجة موضوعية إلى استخدام عدد كبير نسبياً من المؤشرات في قياس الأبعاد المختلفة لظاهرة التبعية ولكن تعدد المؤشرات قد يثير مشكلة في التحليل التطبيقي المقدم في هذا الفصل. ذلك أننا نطبق على كل مؤشر الفكرة التي أوردناها في الفصل الأول بشأن التبعية كظاهرة كلية، وهي فكرة مرور الدولة عبر مراحل أو مناطق محددة على طريق التبعية/ الاستقلال، وهي المناطق الأربع الموضحة في الشكل

رقم (١ ـ ١) في الفصـل الأول (منطقـة استقـرار التبعيـة ومنطقتـا الانتقـال ومنـطقـة استقـرار الاستقلال). وسـوف يجد القـارىء في نهاية التحليـل، الخـاص بكـل مؤشر فردي أو مؤشر مركب لمجموعة فرعية من المؤشرات، استنتاجاً بـأن الدولـة قد انتقلت من منطقة إلى أخرى من هذه المنـاطق الأربع، أو تـراجعت أو تقدمت داخـل منطقـة منها. ومن ثم نتوصل إلى حكم بأن هذه الدولـة قد تـزايدت تبعيتهـا أو قلت، أو أنها انتقلت من التبعيـة إلى الاستقلال، وذلك طبقاً للمعلومات المتضمنة في المؤشر مـوضـع التحليل وحده. وبطبيعة الحال، سوف يتباين موقف الدولة بحسب المؤشر المستخدم؛ فقـد تزداد تبعيتهـا طبقاً لبعض المؤشرات، وقـد تقـل تبعيتهـا أو تـظل كـما هي طبقـاً للبعض الآخـر. وقـد يبـدو في نتـائـج المؤشرات الفـرديـة شيء من عـدم الاتسـاق أو التنـاقض. ولكنه عـدم اتساق أو تنـاقض ظاهـري ليـس إلاّ. فليس من الغـريب أن تتباين مقدرة الدولة النامية على تحقيق انجازات في مجـال التحرر من التبعيـة مع تبـاين جـوانب التبعية واختـلاف أنواعهـا. فربمـا يكون الإنجـاز في مجال التحـرر من التبعية التجارية أو المالية أيسر نسبياً من الإنجاز في مجال التبعية العسكرية أو التقانية. كـذلك قد تختلف هذه القدرة باختـلاف الظروف الـدولية والمـلابسات التـاريخية. ومن جهـة أخـرى، لو فحصنـا مؤشرات التبعية/ الاستقـلال لدولـة مستقلة، فمن المرجـح أننـا سنجد بعض المؤشرات التي تضع تلك الدولة في منطقة التبعية أو منطقة الانتقال. وقد وجدنا بالفعل مؤشرات تتـطابق أو تتقارب قيمهـا لدول مستقلة ودول تـابعة، عـلى ما سيأتي بيانه في هذا الفصل.

لذلك فإن نتائج تحليل المؤشرات الفـردية يجب أن تقبـل على أنها نتـائج جـزئية موقتة وغير ذات دلالة قاطعة أو نهائية بشأن الوضـع العام للدولـة على طـريق التبعية/ الاستقـلال. فنتيجة كـل مؤشر منفرد تـرتبط بالـظروف والملابسـات الخاصـة بـذلـك المؤشر، أو بالأحرى بالظاهرة التي يعبر عنها. وليس من المستبعد مثـلاً أن يُظهـر مؤشر معين أن الدولة قد تمكنت من الخروج من منطقة التبعية، بينما تكون سيـاستها المعلنـة ومجمل تصرفاتهـا هي التقدم في إطـار التبعية. في هـذه الحالـة يجب ألاّ يفهم «الخروج من التبعية» بأكثر من المعنى الإصطلاحي المبني عـلى تقسيم المؤشر المنفرد إلى عـدد من المناطق طبقاً لمعيار محدد، ويجب ألا تُحمّل هذه النتيجة الجزئيـة أكثـر ممـا تحتمـل، لأنها نتيجة غير قابلة للتعميم. أما الوضع العام للدولة أو اتجاه حركتها على مسـار التبعية/ الاستقلال فإنه يتحدد بمجموع المؤشرات، أي بصافي تحركات المؤشرات الفردية الذي يتم التعـرّف إليه بـاستخدام أسلوب أو آخـر لتجميع وتـرجيـح المؤشرات الفـرديـة أو المجموعات الفرعية منها.

أما الأمر الثاني الذي نرجو أن يكـون ماثـلاً في الأذهان عنـد قراءة التحليـلات

الواردة في هذا الفصل، فهو أننا نسير هنا على منهج التحليل الساكن المقارن الذي يعتمد على مقارنة وضع الدولة عند نقاط زمنية مختلفة، دون التطرق إلى محتوى وآليات عملية الانتقال ذاتها من وضع إلى آخر عبر الزمن. فالقيمة التي يتم تقديرها لمؤشر معين في تاريخ محدد تحدد وضع الدولة على مسار التبعية/ الاستقلال، أي تبين وقوعها في منطقة أو أخرى من المناطق الأربع المعرفة في الشكل رقم (١ ـ ١) في الفصل الأول. وبطبيعة الحال، إن هذا الوضع هو محصلة سياسات وتطورات داخلية وخارجية تمت قبل اللحظة الزمنية التي يجري عندها القياس. فثمة فترة تأخير بين النتيجة التي تشير إليها قيمة المؤشر في وقت معين وبين السياسات أو التطورات التي كانت السبب في الوصول إلى هذه النتيجة. ورغم أننا نحاول، عند تحليل كل مؤشر، تفسير أسباب التغير في قيمته بين نقطة زمنية وأخرى، فإن المهمة المطروحة للبحث في هذه الدراسة، وهي مهمة القياس، لا تترك لنا مجالاً واسعاً لتقديم تحليل متعمق للعوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في هذا التغيير، ولا لاستقصاء أثر كل من السياسات الحاضرة والسياسات السابقة، والوزن النسبي لكل منها، في وصول الدولة إلى نقطة معينة في منطقة أو أخرى من مناطق التبعية/ الاستقلال.

ثانياً: مؤشرات العناصر الحاكمة لهامش المناورة

تتكون هذه المجموعة من خمسة مؤشرات هي: الموقع الجغرافي للدولة، البيئة الطبيعية، عدد السكان، التوزيع الجغرافي للسكان، والتقارب الحضاري للسكان. وكما سبقت الإشارة، فإن مؤشرات هذه المجموعة قد لا تتعرض لتغير يذكر عبر فترة زمنية طويلة، باستثناء عدد السكان. أي أن هذه المجموعة من المؤشرات تعبر عن عدد من الخصائص الأكثر ثباتاً في المجتمع موضع الاهتمام. وهي لا تقيس التبعية في حد ذاتها، بقدر ما تقيس القيود على التحرك نحو الاستقلال المرتبطة «بالثوابت» الجغرافية والديمغرافية والحضارية. لذلك فإن التفسير الأدق لمنطقة الانتقال في هذه الحالة هو أنها منطقة القابلية للاستقلال. فالدولة التي تقع قيم مؤشراتها داخل هذه المنطقة هي دولة يؤهلها وزنها الاستراتيجي للخروج من التبعية وتحقيق تنمية مستقلة.

ورغم أن التغير في عدد السكان عبر الزمن يدعو إلى تقدير قيمة هذا المؤشر، وكذلك المؤشر المركب من المؤشرات الخمسة لهامش المناورة لكل فترة زمنية جزئية من الفترة الكلية موضع التحليل، فإننا سنفترض ثبات هذا المؤشر والمؤشر المركب طوال فترة التحليل التي تتراوح بين ٢٠ و٣٠ سنة بحسب القطر موضع الدراسة. وسند هذا الافتراض هو ما لاحظناه عند إعادة تقدير المؤشر المركب للأقطار الثلاثة مع أخذ التغير في عدد السكان في الحسبان، من ضآلة التغير الذي طرأ على المؤشر المركب عبر

الزمن. ويرجع ذلك إلى ضآلة الوزن المعطى لمؤشر السكان (٠,١٥) مقابلة بالوزن المعطى لبقية المؤشرات. فلم يتزايد المؤشر المركب في حالة مصر أكثر من ست نقاط مئوية خلال ثلاثين عاماً (١٩٥٢ - ١٩٨٢)، بواقع ٠,٢ نقطة مئوية لكل سنة في المتوسط. أما في حالة الجزائر فلم تزد قيمة المؤشر المركب أكثر من ١,٤ نقطة مئوية خلال ١٧ عاماً (١٩٦٥ - ١٩٨٢)، وكذلك الشأن في حالة السعودية، حيث لم يرتفع المؤشر المركب بأكثر من نقطة مئوية واحدة على مدى أحد عشر عاماً (١٩٧١ - ١٩٨٢).

١ - الموقع الجغرافي للقطر

حددت لهذا المؤشر القيم التالية:

- أقل من ٢٠ بالمائة للموقع الممتاز.
- من ٢٠ بالمائة إلى أقل من ٤٠ بالمائة للموقع الجيد.
- من ٤٠ بالمائة إلى أقل من ٦٠ بالمائة للموقع المتوسط.
- من ٦٠ بالمائة إلى أقل من ٨٠ بالمائة للموقع الضعيف.
- من ٨٠ بالمائة إلى ١٠٠ بالمائة للموقع الضعيف جداً.

واعتبر المدى «من ٤٠ بالمائة إلى أقل من ٦٠ بالمائة» ممثلاً لمنطقة القابلية للاستقلال(١). والقيم الأقل من ٤٠ بالمائة تعني الدخول في منطقة الاستقلال، بينما القيم من ٦٠ بالمائة فأكثر تعني الدخول في منطقة التبعية. وهكذا كلما زادت قيمة المؤشر دل ذلك على زيادة التبعية (وهو ما نسير عليه مع بقية المؤشرات).

وفي تحديد قيمة هذا المؤشر لمصر، رجعنا إلى ما ذكره أحد الثقات في شؤون موقع مصر وموضعها وهو جمال حمدان. وتبين لنا أن موقع مصر كان نقمة عليها وأنها تعرضت بسببه للأخطار والاستعمار على مدى زمني طويل. وقد فرض موقع مصر الجغرافي عليها أن تكون «مركز دائرة ما، وليست على هامش دائرة». فمصر «بوابة مشتركة لافريقيا وآسيا، وهي المدخل الطبيعي إلى كليهما، حيث تلتقي القارتان، بينما تقترب منها قارة ثالثة هي أوروبا». ومصر هي الدولة الوحيدة التي يجتمع فيها البحران المتوسط والأحمر،

---

(١) فيما يتعلق بتقسيم منطقة الانتقال إلى منطقتين فرعيتين كما في الشكل رقم (١ - ١) في القسم (١ - ١)، سوف نأخذ الوسط الحسابي للقيمتين المحددتين لمنطقة الانتقال كنقطة فاصلة بين المنطقتين الفرعيتين. وهكذا تتحدد المنطقة (٢) بالمدى «من ٥٠ بالمائة إلى أقل من ٦٠ بالمائة»، وتتحدد المنطقة (٣) بالمدى «من ٤٠ بالمائة إلى أقل من ٥٠ بالمائة» في حالة مؤشر الموقع الجغرافي للدولة.

اللذين ينتهي كل منهما إلى محيط أعظم خلفه: الأطلسي والهندي على الترتيب. ولذا فإن مصر «دولة طريق من الطراز الأول». وقد زاد من أهمية هذه «الدولة الطريق» أنها بالموقع كذلك «دولة برزخ»، وهو برزخ السويس حيث توجد القناة التي هي سلاح سياسي وعنصر أساسي في استراتيجيات الحرب واستراتيجية الصراع البحري العالمي، وإن كانت التطورات الحديثة في تقانة الحروب والاتصالات قد قللت من تلك المكانة الخاصة لقناة السويس. فهي تظل محتفظة بأهميتها كممر ملاحي عظيم الأهمية للنقل والتجارة الدولية. وقد زاد من حساسية موقع مصر الجغرافي كونها ـ تاريخياً ـ «جزيرة خضراء في وسط محيط صحراوي عظيم».

ويكاد الخطر الخارجي يتناسب طردياً «مع خطورة الموقع وأهميته وغناه». ومن هنا «كان على مصر ـ قبلة الغزاة ـ أن تكون دائماً قوة محاربة، وأصبحت أرض معركة باستمرار تقريباً». وقد أغرى موضع مصر وموقعها المستعمرين من كل صنف على امتداد تاريخها. ذلك أن «مصر من البلاد القليلة التي تجمع بين الموضع الأمثل والموقع الأمثل والمناخ الأمثل. فهي بامكانياتها الزراعية والانتاجية تغرى بالاستعمار الاستغلالي، بينما تعد بموقعها قطب الجاذبية لكل مغامر استراتيجي، في حين أن مناخها المعتدل دون المداري شبه المتوسطي لا يعوق مشاريع الاستيطان إذا وضعت، ولو أن كل هذه المشاريع بالذات قد فشلت وأجهضت لأن حيوية مصر البيولوجية والحضارية كانت كفيلة دائماً بابتلاعها أو لفظها في النهاية». ومع ذلك فليست هناك «حتمية جغرافية» تقضي بأن يكون موقع مصر نقطة ضعف على الدوام، ذلك أن قوة مصر هي محصلة التفاعل بين موقعها وموضعها، ولو اقترن الموقع «ببطاقة موضعية كفء له لكانت النتيجة عكسية»، ولتحول الموقع إلى «رأسمال تجاري وعسكري» ضخم لمصر(٢).

في ضوء ما تقدم يمكن اعتبار موقع مصر من المواقع المتوسطة، بمعنى أن قيمة مؤشر الموقع الجغرافي لها تقع في المدى «من ٤٠ بالمائة إلى أقل من ٦٠ بالمائة». وقد اعتبرنا القيمة ٥٥ بالمائة قيمة مناسبة لمصر. وبالمقابل سوف نعطي الجزائر القيمة ٤٥ بالمائة باعتبار أن موقعها أقل حساسية من موقع مصر وينأى بها عن بؤر الصراع العالمي. وسوف نعطي السعودية القيمة ٦٥ بالمائة باعتبار أن موقعها أكثر حساسية من موقع مصر حيث يحدها البحر الأحمر وخليج العقبة من الغرب والخليج العربي من

---

(٢) تلخص هذ الفقرة والفقرة السابقة لها، بعض أفكار جمال حمدان عن موقع مصر الجغرافي كما وردت في: جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، ٤ ج (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤)، والاقتباسات الواردة فيها مأخوذة من مواضع متفرقة من الجزء الثاني من الكتاب، الفصلين (٢٥) و(٢٦). ويعرّف الكاتب الموضع بأنه «البيئة بخصائصها وحجمها ومواردها في ذاتها». أما الموقع فهو «صفة نسبية تتحدّد بالنسبة إلى توزيعات الأرض والناس والانتاج حول اقليمنا وتضبطه العلائق المكانية التي تربطه بها». فالموضع «خاصية محلية داخلية ملموسة»، بينما الموقع «فكرة هندسية غير منظورة». المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٥.

الشرق، فضلاً عن أنها تقترب من المحيط الهندي من جهة الجنوب. وبذلك تقع مصر والجزائر طبقاً لهذا المؤشر وحده في منطقة القابلية للاستقلال، بينما تقع السعودية في منطقة التبعية.

٢ ـ البيئة الطبيعية

نظراً إلى تعدد العناصر التي تشتمل عليها البيئة الطبيعية، تم تركيب هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية، وهي: مؤشر المساحة، ومؤشر مدى وفرة الموارد وتنوعها، ومؤشر مدى ملاءمة الظروف الطبيعية للانتاج.

وفيما يتعلق **بالمؤشر الفرعي لمساحة الدولة**، سوف تأخذ الدولة المعنية قيمة هي عبارة عن نسبة مساحتها إلى مساحة «الدولة المثلى»، بحد أقصى ١٠٠ بالمائة. ولأغراض قياس هذا المؤشر، تعتبر الدولة «مثلى» إذا كانت مساحتها ٣٠٠ ألف كلم٢[(٣)]. والواقع أن هذه المساحة تقترب من الوسيط لمساحات الدول الرأسمالية المتقدمة (٣٢٤ ألف كلم٢)، كما أنها أكثر قليلاً من متوسط مساحة تسع دول رأسمالية واشتراكية هي فرنسا وبريطانيا وايطاليا وألمانيا الغربية واليابان ورومانيا وبولندا ويوغسلافيا وكوبا (٢٩٣ ألف كلم٢). ولما كان معظم هذه البلدان ـ إن لم يكن كلها ـ بلداناً مستقلة، فقد اعتبرنا أن الدولة المثلى دولة مستقلة. وبناء عليه تأخذ منطقة القابلية للاستقلال قيماً أصغر من القيمة الخاصة بالدولة المثلى. وقد اعتبرنا أن الحد الأدنى لهذه المنطقة هو ثلث المساحة المثلى (أي ١٠٠ ألف كلم٢)، والحد الأقصى هو ثلثا المساحة المثلى (أي ٢٠٠ ألف كلم٢).

ونظراً إلى أن مساحة مصر هي مليون كلم٢، فإن قيمة مؤشر المساحة لها تصبح ١٠٠ بالمائة (الحد الأقصى للمؤشر). ولما كانت مساحة كل من الجزائر والسعودية تزيد على المليونين (٢,٤ و٢,٢ مليون كلم٢ على الترتيب)، فإن قيمة المؤشر الخاص بكل منهما سوف تكون ١٠٠ بالمائة أيضاً. أي أن مساحة كل قطر من الأقطار الثلاثة موضع الدراسة تضعها في منطقة الاستقلال.

وفيما يتعلق **بالمؤشر الفرعي للموارد**، فإن المقصود هنا هو الموارد الطبيعية، حيث يوجد مؤشران منفصلان لعدد السكان وتوزيعهم على الحيز القومي. ووفرة الموارد تؤخذ هنا بمعنى نسبي، أي بنسبة الموارد الطبيعية المتاحة والمحتمل توافرها

---

(٣) لاحظ أن المقصود بالمساحة في هذا المؤشر هو المساحة الكلية للدولة، بغض النظر عما إذا كانت هذه المساحة نافعة للانتاج أو غير نافعة. وسوف ترد قضية الصلاحية للانتاج ضمن المؤشرين الفرعيين للموارد والملاءمة للانتاج.

مستقبلاً إلى عدد السكان[4]. وقد تم تدريج هـذا المؤشر على النحـو المبين في الجـدول رقم (٣ ـ ١) الذي يميز بين عدد من التوليفات الرئيسية لكمية الموارد وتنوعها.

جدول رقم (٣ ـ ١)

مؤشر وفرة الموارد وتنوعها

(نسب مئوية)

التنوع / الكم	متنوعـة	أقل تنوعاً	غير متنوعة
وفيـرة	٩٠ ـ ١٠٠	٨٠ ـ ٨٩	٧٠ ـ ٧٩
متوسـطة	٦٠ ـ ٦٩	٥٠ ـ ٥٩	٤٠ ـ ٤٩
قليلـة	٣٠ ـ ٣٩	٢٠ ـ ٢٩	أقل من ٢٠

والافتراض الكامن وراء الجدول رقم (٣ ـ ١) هو أن الدولة ذات الموارد الأوفر كماً والأكثر تنـوعاً تملك درجـات حريـة أكثر من الـدولة ذات المـوارد الأقل كـماً والأقل تنوعاً، ومن ثم تكون فرصة الأولى أكبر من الثانية في الانتقال إلى الاستقلال.

وقد اعتبرنا المدى «من ٥٠ بالمائة إلى أقل من ٦٠ بـالمائـة» ممثلاً لمـنطقة القـابلية للاستقلال. أما بالنسبة إلى قيمة المؤشر لكل قطر من الأقطار الثلاثة موضـع الدراسـة فقد استرشدنا في تحديدها بالمعلومات المتوافرة عن الموارد الـطبيعية في هـذه الأقطار من المصادر المبينة أسفل جدول رقم (٣ ـ ٢) وغيرها[5].

ويوضح الجـدول رقم (٣ ـ ٢) صورة مقـارنة لأهم المـوارد الطبيعيـة في الأقطار الثلاثة. ويتضـح من هذا الجـدول أن الجزائـر أفضل حـالاً من حيث الموارد الأرضيـة المزروعة من كل من مصر والسعودية، سواء من الناحية المطلقة (المساحة الكلية للرقعة المزروعة) أو من الناحية النسبية (متوسـط نصيب الفرد من الرقعة المنزرعة). ومن جهة أخرى، فإن الجزائر أسوأ حالاً من مصر والسعودية فيـما يتعلق بنسبة المسـاحة المـروية إلى المساحة المنزرعة. لكن تجدر الملاحظة أن نسبة المساحة المروية إلى المساحة المزروعة

(٤) لاحظ أن تعريف شيء ما بأنه مورد يتوقف على حـالة التقانـة، وكـذلك تتـوقف قيمة أي مـورد على استخداماته المختلفة، وهي رهن أيضاً بالامكانات التقانية.

(٥) المصادر الأخرى تشمل: فيليب رفله وأحمد سامي مصطفى، جغرافية الوطن العربي: دراسة طبيعية اقتصادية سياسية للمعاهد العليا والجامعات، ط ٤ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧١).

جدول رقم (٣ - ٢)

صورة مقارنة لأهم الموارد الطبيعية في مصر والجزائر والسعودية في أواخر السبعينات

المورد / القطر	مصر	الجزائر	السعودية
١ - الأرض			
الأرض المنزرعة (مليون هكتار)	٢,٥	٧,٤	١,١
نصيب الفرد منها (بالهكتار)	٠,٠٥	٠,٣٥	٠,١١
٢ - المياه			
نسبة المساحة المروية إلى جملة المساحة المنزرعة	١٠٠ بالمائة	٤ بالمائة	٣٥ بالمائة
٣ - خامات الوقود (احتياطيات)			
بترول (مليار برميل)	٣	٨	١٦٨
غاز طبيعي (مليار متر مكعب)	٨٣	٣٧٠٦	٣٣٤٦
فحم (مليون طن)	١٤٥	١٠٠	
يورانيوم (طن)	٢٦٠٠٠	٢٨٠٠٠	
ثوريوم (طن)	٣٣٥٠٠		
٤ - موارد معدنية أخرى (احتياطيات)			
فوسفات (مليون طن)	٣٣٢٥	٦٤٢	١٩٨٠
حديد (مليون طن)	٨٢٢ - ٩٨٢	٤٤٧٧	٧٠٧
منغنيز (مليون طن)	٢,٥	١,٣٥	
نحاس (مليون طن)	ك.م.	ك.م.	٤٤,٥
رصاص (ألف طن من المحتوى الفلزي)	٨٩	٣٢٨	٤٣
زنك (ألف طن من المحتوى الفلزي)	١٧١	١٨٣	١٦٤٠٠

ليست دليلاً جيداً على مدى وفرة المياه في بلد من البلدان. فلا يبدو أن مصر لديها مشكلة مياه طبقاً لهذا المقياس، حيث قيمة المؤشر ١٠٠ بالمائة. وقد يكون من المفيد البحث عن مؤشرات أخرى أكثر دلالة في التعبير عن وفرة المياه من جميع المصادر، بخاصة من منظور الحاجات المستقبلية. وفيما يتعلق بخامات الوقود، فإن احتياطيات النفط أعلى ما يمكن في السعودية، حيث مثلت احتياطياتها في أواخر السبعينات ٢١ ضعف احتياطيات الجزائر و٥٦ ضعف الاحتياطيات المصرية. ولكن الوضع مختلف

تابع جدول رقم (٣ - ٢)

المــورد / القطـر	مصـر	الجـزائـر	السعوديـة
٥ - موارد معدنية أخرى فلزية غير معروف أو غير مؤكد احتياطياتها	تنجستين ذهب نيكل كروم موليبدنم تيتانوم فلزات نادرة	تنجستين ذهب فضة (ي. ف.) زئبق (ي. ف.)	تنجستين ذهب نيكل كروم موليبدنم فلزات نادرة كوبالت
٦ - موارد معينة أخرى غير فلزية غير معروف أو غير مؤكد احتياطياتها	ملح (ي. ف.) كبريت تلك (ي. ف.) ماغنريت (ي. ف.) نبتونيت (ي. ف.) دياتوميت (ي. ف.) باريت (ي. ف.) رخام (ي. ف.) مواد العزل واسبستوس كاولين (ي. ف.)	ملح (ي. ف.) كبريت تلك ماغنريت نبتونيت (ي. ف.) دياتوميت (ي. ف.) باريت (ي. ف.) رخام (ي. ف.) مواد العزل واسبستوس كاولين (ي. ف.)	كبريت تلك ماغنريت رخام (ي. ف.) كاولين (ي. ف.)

ك. م. = كمية محدودة.

ي. ف. = ينتج فعلاً.

ملاحظة عامة: لم تذكر تواريخ محدّدة لهذه الموارد، والظاهر من السياق انها تقديرات لأواخر السبعينات.

المصادر: - بالنسبة إلى بيانات الأرض والمياه، انظر: محمد علي الفرّا، «واقع الأمن الغذائي العربي،» عالم الفكر، السنة ١٨، العدد ٢ (تموز/ يوليو - أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧)، ص ٣٩ - ٤١.

- بالنسبة إلى بيانات الثروة المعدنية، انظر: محمد رضا محرّم، الثروة المعدنية العربية: إمكانات التنمية في إطار وحدوي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٦١ - ٦٢ و٦٤ - ٦٥.

بالنسبة إلى احتياطيات الغاز الطبيعي، حيث يتقارب نصيب كل من الجزائر والسعودية (الجزائر أعلى من السعودية بحوالى ١١ بالمائة)، بينما لا تتعدى احتياطيات

مصر ٢ بالمائة من احتياطيات أي من هذين القطرين. وتملك مصر والجزائر احتياطيات متقاربة من كل من الفحم واليورانيوم، بينما لا يبدو أن لدى السعودية احتياطيات تذكر منهما في حدود المعلومات المتاحة في الوقت الحاضر. كذلك توجد احتياطيات معقولة من الشوريوم في مصر، بينما لا تتوافر لدى الجزائر والسعودية احتياطيات تستحق الذكر من هذا الخام. ويرصد الجدول أيضاً نصيب الأقطار الثلاثة من الموارد المعدنية الأخرى المعروفة وغير المعروفة أو غير المؤكدة احتياطياتها. وعموماً يلاحظ من الناحية العددية أن عدد المعادن المرصودة في مصر هو ٢٨ معدناً، بينما يبلغ عددها في الجزائر ٢٤ وفي السعودية ٢١[٦].

وبناء على ما تقدم، فقد اختيرت القيم التالية لمؤشر وفرة الموارد وتنوعها لكل قطر من الأقطار الثلاثة موضع الدراسة:

مصر: ٣٩ بالمائة (موارد قليلة ومتنوعة)

الجزائر: ٩٠ بالمائة (موارد وفيرة ومتنوعة)

السعودية: ٨٥ بالمائة (موارد وفيرة وأقل تنوعاً).

أما فيما يتعلق بالمؤشر الفرعي الثالث للبيئة الطبيعية وهو مدى ملاءمة الظروف الطبيعية للانتاج، وسوف نطلق عليه ـ اختصاراً ـ مؤشر الملاءمة، فقد تم تدريجه على النحو التالي:

٨٠ بالمائة ـ ١٠٠ بالمائة بيئة ملائمة جداً.

٧٠ بالمائة ـ ٧٩ بالمائة بيئة ملائمة.

٥٠ بالمائة ـ ٦٩ بالمائة بيئة متوسطة.

٣٠بالمائة ـ ٤٩ بالمائة بيئة صعبة.

أقل من ٣٠ بالمائة بيئة صعبة جداً.

وقد اعتبرنا المدى «من ٥٠ بالمائة إلى أقل من ٧٠ بالمائة» ممثلاً لمنطقة القابلية

---

(٦) تبدو هذه النتيجة مخالفة لما تشير إليه بعض الدراسات من أن الاتساع الجغرافي للدولة يرتبط عادة بالتنوع الجيولوجي، بمعنى أن الدول الأكبر مساحة تتميز عادة بتنوع أكبر من ثرواتها المعدنية. قارن: خير الدين حسيب [وآخرون]، مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص٢٥١.

للاستقلال. وأعطيت الأقطار الثلاثة القيم التالية في ضوء ما نعرفه عن التضاريس والمناخ وما إلى ذلك من الظروف الطبيعية للانتاج:

مصر: ٧٠ بالمائة.
الجزائر: ٧٠بالمائة.
السعودية : ٤٥ بالمائة.

وباستخدام المؤشرات الفرعية الثلاثة، تم تركيب المؤشر الخاص بالبيئة الطبيعية كوسط حسابي مرجح، وذلك باستخدام الأوزان التالية:

- المساحة: ٢ , ٠.
- الموارد: ٤ , ٠.
- الملاءمة: ٤ , ٠.

وبهذه الطريقة توصلنا إلى القيم التالية:

منطقة القابلية للاستقلال: من ٤٧ بالمائة إلى ٦٥ بالمائة.

مصر: ٦٤ بالمائة.
الجزائر: ٨٤ بالمائة.
السعودية: ٧٢ بالمائة.

وحتى يتماشى هذا المؤشر مع بقية المؤشرات من حيث دلالة اتجاه حركته، بمعنى أن تشير الزيادة في قيمة المؤشر إلى زيادة التبعية، نأخذ كقيم لهذا المؤشر المكمل لـ ١٠٠ بالمائة وبذلك تكون القيم الملائمة هي:

منطقة القابلية للاستقلال: من ٤٧ بالمائة إلى ٦٥ بالمائة

مصر: ٣٦ بالمائة.
الجزائر: ١٦ بالمائة.
السعودية: ٢٨ بالمائة.

أي أنه طبقاً لمؤشر البيئة الطبيعية وحده، تقع كل من الجزائروالسعودية في منطقة الاستقلال، بينما تقع مصر في منطقة القابلية للاستقلال غير بعيدة عن الخط الفاصل بينها وبين منطقة الاستقلال.

٣ ـ عدد السكان

بفحص الاحصاءات الدولية للسكان عام ١٩٨٢ لوحظ أن متوسط عدد سكان

الدولة بلغ ١٤ مليوناً في حالة الدولة الرأسمالية المتقدمة و١٦ مليوناً في حالة الدول الاشتراكية. وإذا استبعدنا «الدول ـ القارات» كالاتحاد السوفياتي (٢٧٠ مليوناً) والولايات المتحدة الأمريكية (٢٣٢ مليوناً)، واقتصرنا على الدول التي تدخل بمفهوم أو بآخر ضمن نطاق الاستقلال، لوجدنا أن المتوسط في حدود ٥٥ مليوناً. وهذا بالفعل هو متوسط عدد سكان فرنسا وبريطانيا وايطاليا واليابان وبولندا ويوغوسلافيا وكوريا الجنوبية. وهو أيضاً متوسط البلدان الثلاثة الأولى التي كادت تتماثل من حيث عدد السكان في سنة ١٩٨٢. وبالطبع هناك دول تتمتع بالاستقلال سواء في نطاق النظام الرأسمالي العالمي أو النظام الاشتراكي العالمي، ولكن عدد سكانها قليل نسبياً مثل اليونان وبلجيكا والبرتغال وبلغاريا والمجر (١٠ ملايين)، ومثل سويسرا (٦,٥ ملايين) والسويد (٨,٣ ملايين). ومن الواضح أن الاستقلال هنا يجب أن يفهم في إطار تكاملي، أي في إطار تكامل هذه الدول الصغيرة نسبياً اقتصادياً وعسكرياً في واحد من التجمعين العالميين الكبيرين ـ الرأسمالي أو الاشتراكي.

وإذا اعتبرنا ٥٥ مليوناً عدداً «أمثل» للسكان، فيمكن أن نأخذ كمدى لمنطقة القابلية للاستقلال العدد من ٣٠ إلى ٤٤ مليوناً (أي ٥٥ بالمائة و٨٠ بالمائة من العدد «الأمثل» على الترتيب). أي أن هذا هو المدى السكاني الذي يمكن لدولة يقع عدد سكانها في نطاقه أن تخوض بمفردها ـ ولو بصعوبة ـ عملية الانتقال من التبعية إلى الاستقلال. الملاحظ أننا لو أخذنا بالمفهوم التكاملي للاستقلال فلن يمثل عدد السكان أي قيد على إمكانات التحول. والملاحظ أيضاً أن العدد «الأمثل» للسكان ليس ثابتاً عبر الزمن. وهو من المتوقع ألا يقل عن ١٠٠ مليون نسمة في نهاية النصف الأول من القرن الحادي والعشرين.

بناء على ذلك، تأخذ الدولة قيمة لمؤشر عدد السكان مساوية لنسبة عدد سكانها إلى العدد «الأمثل»، وذلك بحد أقصى ١٠٠ بالمائة حتى لا يسيطر هذا المؤشر على بقية المؤشرات في حالة الدول ذات الأعداد الضخمة للسكان (مثل الهند التي بلغ عدد سكانها عام ١٩٨٢ نحو ٧١٧ مليوناً بنسبة ١٣٠٣ بالمائة من العدد «الأمثل»). وبذلك تكون قيمة المؤشر عام ١٩٨٢:

مصر: ٨١ بالمائة.
الجزائر: ٣٦ بالمائة.
السعودية: ١٨ بالمائة.

وحتى تكون الزيادة في قيمة المؤشر معبّرة عن اتجاه نحو تزايد التبعية، فإننا نستخدم القيم التالية لمؤشر عدد السكان:

منطقة القابلية للاستقلال: من ٢٠ بالمائة إلى ٤٥ بالمائة.

مصر: ١٩ بالمائة.
الجزائر: ٦٤ بالمائة.
السعودية: ٨٢ بالمائة.

أي أن مصر هي الدولة الوحيدة التي يؤهلها حجمها السكاني للاستقلال، حيث تقع القيمة التي حصلت عليها لهذا المؤشر في بداية منطقة الاستقلال. وبالمقارنة فإن صغر عدد سكان كل من الجزائر والسعودية يضعهما في منطقة التبعية.

٤ ـ توزيع السكان

يمكن التعبير عن هذا المؤشر بدلالة نسبة الحيز المأهول إلى الحيز الكلي للدولة. ونظراً إلى عدم توافر البيانات الخاصة بنسبة الحيز المأهول، فسوف نأخذ كبديل نسبة المساحة المنزرعة إلى جملة مساحة الدولة. وهذا لا يعني أننا نعتبر الحيز المأهول معادلاً للمساحة المزروعة. إذ من الممكن للبشر أن يسكنوا مناطق غير ذي زرع ويمارسوا فيها حياة اقتصادية ناجحة اعتماداً على أنشطة غير زراعية. مثال ذلك سكان السواحل الذين يعيشون على الصيد، وسكان المدن الصناعية التي تقام في الصحراء. وتجدر الإشارة إلى أنه يرد على استخدام نسبة المساحة المزروعة كمؤشر لنسبة المساحة المأهولة أنها تتجاهل إمكانات الإضافة إلى المساحة المزروعة من خلال عمليات استصلاح الأراضي وتطهير المستنقعات وتجفيفها. وقد تكون هذه النسبة مضللة بالنسبة إلى المناطق المعتدلة حيث تكثر المراعي والغابات. ولكن ربما تكون نسبة الخطأ الناتجة من التقريب لنسبة الحيز المأهول بنسبة المساحة المزروعة، نسبة ضئيلة للغاية، حيث يقترب مفهوم المساحة غير المزروعة من مفهوم الصحراء ذات الكثافة السكانية الخفيفة جداً في الوطن العربي.

وبمتابعة نسبة المساحة المزروعة إلى جملة مساحة الدولة من واقع حولية الانتاج التي تصدرها منظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة[٧]، أمكن تدريج المؤشر المطلوب على النحو التالي:

- أقل من ٢٠ بالمائة — توزيع ممتاز
(نسبة المساحة المزروعة ١٥ بالمائة فأكثر).

(٧) Food and Agriculture Organization (FAO), *Production Yearbook* (Rome: FAO, 1985).

ـ من ٢٠ بالمائة إلى أقل من ٤٠ بالمائة	توزيع جيد (نسبة المساحة المزروعة ١٠ بالمائة ـ ١٥بالمائة).
ـ من ٤٠ بالمائة إلى أقل من ٦٠ بالمائة	توزيع معتدل (نسبة المساحة المزروعة ٥ بالمائة ـ ١٠بالمائة).
ـ من ٦٠ بالمائة إلى أقل من ٨٠ بالمائة	توزيع سيّىء (نسبة المساحة المزروعة ٢ بالمائة ـ ٥ بالمائة).
ـ من ٨٠ بالمائة إلى ١٠٠ بالمائة	توزيع سيّىء جداً (نسبة المساحة المزروعة أقل من ٢ بالمائة).

وقد اخترنا نسبة مساحة مزروعة قدرها ١٠ بالمائة كحد أقصى لمنطقة القابلية للاستقلال (وهو المتوسط في الدول النامية في عام ١٩٧٥)، ونسبة ٥ بالمائة كحد أدنى لهذه المنطقة. وبناء عليه تكون قيم مؤشر التوزيع الجغرافي للسكان في حدود «٤٠ بالمائة ـ ٦٠ بالمائة» داخل منطقة القابلية للاستقلال.

ويتبين من إحصاءات منظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة المشار إليها أعلاه أن نسبة المساحة المزروعة إلى المساحة الكلية لليابسة لم تتغير تغيراً محسوساً منذ أوائل الستينات حتى منتصف الثمانينات، سوى في السعودية التي شهدت تلك النسبة زيادة كبيرة فيها منذ منتصف السبعينات، وان كانت قد بقيت ضئيلة قياساً على النسبة المتخذة أساساً للمقارنة. ففي سنة ١٩٨٤، بلغت النسبة ٢,٥ بالمائة في مصر و٣,١ بالمائة في الجزائر و٠,٥٤ بالمائة في السعودية. وبناء على ذلك تحددت القيم التالية لمؤشر التوزيع الجغرافي للسكان:

مصر: ٧٠ بالمائة.
الجزائر: ٦٥ بالمائة.
السعودية: ٩٥ بالمائة.

وهكذا فإن هذا المؤشر يضع الأقطار الثلاثة في منطقة التبعية، وإن كانت الجزائر ومصر ليسا بعيدتين جداً عن منطقة القابلية للاستقلال، بينما تقع السعودية على بعد شاسع منها.

٥ ـ التقارب الحضاري للسكان

نسترشد في تقدير هذا المؤشر بالمعلومات المتوافرة عن مدى تجانس السكان في كل قطر من الأقطار الثلاثة، وكذلك بما هو متوافر من احصاءات عن نسبة الأقليات إلى مجمل عدد السكان في كل منها. وتجدر الإشارة ابتداء إلى أن مفهوم

التقارب الحضاري للسكان هو مفهوم أوسع من أن يقاس بمتغير واحد مثل الديانة أو اللغة أو العرق. ورغم أن مقياس الأقليات له أهميته في هذا الصدد، فهو لا يكفي للتعبير عن التقارب أو التباعد الحضاري بين السكان. فالمهم هنا ليس الكم وحده، أي نسبة أقلية ما إلى جملة عدد السكان. ولكن من المهم أيضاً أخذ الكيف في الحسبان. فوجود أقلية معينة في أحد الأقطار لا يمكن أن يؤخذ قرينة على وجود تباعد حضاري بينها وبين بقية سكان ذلك القطر، وذلك عندما تتشابه العادات والتقاليد والمزاج الثقافي، وعندما لا تتركز هذه الأقلية في منطقة بعينها داخل القطر، أو تتحدث بلغة مختلفة عن بقية السكان، أو عندما لا تختص بنشاط اقتصادي بذاته. وهذا شأن المسيحيين في مصر. ومع ذلك فإن وجود أقليات يظل أمراً له أهميته من حيث انه يشكل ثغرة يمكن لأصحاب المصلحة التسلل منها لزعزعة الاستقرار الداخلي باشعال نار الفتنة الطائفية.

ويمكن أن تتدرج قيم مؤشر التقارب الحضاري على النحو التالي:

المدى	حالة التقارب الحضاري
أقل من ٢٠ بالمائة	تجانس (حيث لا توجد أقلية أكبر من ١٠ بالمائة من عدد السكان).
من ٢٠ بالمائة إلى أقل من ٤٠ بالمائة	تقارب جيد (حيث قد توجد أقلية أو أكثر يتراوح حجم الواحدة منها بين ١٠ بالمائة و٢٠ بالمائة من عدد السكان).
من ٤٠ بالمائة إلى أقل من ٦٠ بالمائة	تقارب متوسط (حيث تتراوح نسبة الأقليات بين ٢٠ بالمائة و٣٠ بالمائة من عدد السكان).
من ٦٠ بالمائة إلى أقل من ٨٠ بالمائة	تقارب ضعيف (حيث تتراوح نسبة الأقليات بين ٣٠ بالمائة و٤٠ بالمائة من عدد السكان).
من ٨٠ بالمائة إلى ١٠٠ بالمائة	تمايز شديد أو تنافر (حيث تزيد نسبة الأقلية على ٤٠ بالمائة من عدد السكان).

وقد حددت منطقة القابلية للاستقلال بالمدى ٤٠ بالمائة ـ ٦٠ بالمائة، أي مدى التقارب المتوسط.

وفيما يتعلق بمصر، يفيدنا جمال حمدان أن «مصر لم تعرف الفصل أو العزل الجنسي أو الثقافي. فرغم أن الموجات الداخلة انصب أغلبها من الشمال وتقدمت نحو الجنوب حيث تعاقبت وتراكمت، فلم تحدث قط عملية إزاحة أو زحزحة للقديم على يد الجديد أو للسكان على يد الغزاة،

ولا تحوّلت الموجات إلى مناطق جغرافية محددة أفقياً أو طبقات اجتماعية محددة رأسياً كالهند. وإذا كان لون البشرة يبدو اليوم متدرجاً من الأفتح إلى الأغمق كلما اتجهنا جنوباً، فإن هذا إنما بفعل تدرج المناخ لا بفعل تضاغط الموجات». ويضيف: «تحولت مصر إلى بوتقة... انصهرت فيها كل عناصرها ومكوناتها الرئيسية بالاختلاط والذوبان والامتصاص، فاندمج الكل في مزيد من التجانس الجنسي والحضاري، الطبيعي والثقافي، الديني واللغوي. والسبب الأساسي في هذا هو التقارب الجذري بين معظم العناصر والموجات التي دخلت مصر، فما عرفت الحاجز اللوني أو الديني أو اللغوي. هذا فضلاً عن صغر مساحة البلد والسكان وانبساط الرقعة السهلية»[٨].

ولو أخذنا بنسبة الأقليات الدينية، لوجدنا أن أهم أقلية في مصر هي الأقلية المسيحية التي لم تزد نسبتها في تعداد عام ١٩٧٦ على ٦,٢٤ بالمائة من جملة عدد سكان مصر. أما أصحاب الديانات الأخرى فلم يزد عددهم جميعاً على ٣٥٠٠ شخص. ومن جهة أخرى لم تزد نسبة الأجانب إلى جملة عدد السكان على ٠,٣ بالمائة في تلك السنة. وطبقاً لتعداد عام ١٩٨٦، انخفضت نسبة المسيحيين إلى جملة عدد السكان إلى ٥,٨٧ بالمائة، كما هبطت نسبة الأجانب إلى ٠,٢ بالمائة[٩].

في ضوء ما تقدم ذكره، تتمتع مصر بدرجة عالية من التقارب الحضاري في سكانها. ولهذا سوف تأخذ مصر القيمة ١٠ بالمائة على هذا المؤشر، الأمر الذي يضعها في منطقة الاستقلال.

أما في الجزائر فإن الوضع مختلف عن نظيره في مصر، حيث تتسم الدولة بتمايزات جغرافية واضحة، ومن ثم بتمايزات بشرية واضحة أيضاً، فهناك أهل السهول الذين يزرعون الأرض، وهناك أهل الجبال الرعاة. ولكل منهما نمط انتاج ونمط حياة متميز. ورغم أن الأغلبية الجزائرية عربية مسلمة (٧٥ بالمائة من السكان)، فإن حوالى ٢٢ بالمائة من السكان يمثلون جماعة عرقية تدين بالإسلام على المذهب السني شأنهم في ذلك شأن عرب الجزائر، ولكنهم يحتفظون بلغة خاصة هي اللغة البربرية (الأمازيغية)، وهم البربر. وهذه الأقلية غير الصغيرة عددياً منتشرة في أرجاء الجزائر، ولكنها تتركز بشكل خاص في مناطق المرتفعات الجبلية في الأوراس وفي قبيلة تاو في الجنوب الصحراوي.

وقد ساد التعاون والوئام بين العرب والبربر في الجزائر بوجه عام، رغم

(٨) حمدان، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، ج ٢، ص ٣٥٣.

(٩) مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والسكان: التعداد العام للسكان والإسكان: تعداد سكان الجمهورية ليلة ٢٢ - ٢٣ نوفمبر ١٩٧٦ (القاهرة: الجهاز، ١٩٧٨)، والتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ١٩٨٦: النتائج الأولية، ط ٢ (القاهرة: الجهاز، ١٩٨٧).

محاولات المستعمر الفرنسي استغلال الفوارق اللغوية والثقافية بينهما لضرب الوحدة الوطنية وصرف الأنظار عن قضية الاحتلال إلى قضايا النزاعات الطائفية. ولكن التطورات الحديثة في الجزائر تشير إلى أن سياسة التعريب التي اتبعتها الحكومة قد استفزت مشاعر السكان البربر، وولّدت ردود فعل معاكسة لدى البعض من مثقفيهم الذين أخذوا يشددون على أهمية الثقافة واللغة المتميزة لهذا الجزء من سكان الجزائر. ويحمل هذا الوضع عناصر تهديد لوحدة الشعب الجزائري، وإن كان معظم المراقبين يستبعد احتمال تطور مثل هذه الفوارق إلى صراعات طائفية سافرة أو إلى حركات انفصالية(١٠).

بناء على ما تقدم، يمكن أن تأخذ الجزائر القيمة ٤٥ بالمائة على مؤشر التقارب الحضاري للسكان. وهو ما يضعها في منطقة القابلية للاستقلال أو التقارب المتوسط.

وربما تكون السعودية حالة وسطاً بين مصر والجزائر. فالسكان الأصليون جميعاً من العرب المسلمين، وغالبيتهم (٩٠ بالمائة) ينتمون إلى المذهب السني الحنبلي في صورته الوهابية. ورغم أن نسبة الشيعة ليست عالية، فإن هذه الأقلية تكتسب أهمية خاصة من حيث أنها تتركز في شرق البلاد (منطقة الاحساء). والواقع أن اتحاد معظم سكان السعودية في الديانة أو المذهب الديني يجب ألا يحجب حقيقة أن السكان من أصول اقليمية مختلفة، ولم يحدث بينهم بعد تمازج وانصهار قومي بدرجة قوية (أهل نجد، أهل عسير التي تنتمي أصلاً إلى اليمن، أهل الحجاز... الخ).

إلى جانب هذه الفوارق ينقسم سكان السعودية إلى بدو وحضر، ولكل منهما عادات مختلفة ومزاج ثقافي مختلف عن الآخر. وأخيراً يجب أن يضاف إلى ما تقدم وجود نسبة كبيرة من السكان الوافدين من أقطار شتى للعمل في السعودية. فعلى الرغم من أن أغلب هؤلاء من العرب الذين يأتون من الأقطار العربية الأفقر، فإن هناك نسبة غير صغيرة من الوافدين من غير العرب، وبخاصة من الآسيويين ذوي الثقافة واللغة غير العربية.

وبوجه عام يمكن القول إن السعودية ما زالت دولة حديثة التكوين، وهي أقرب إلى الاتحاد الكونفدرالي المؤلف من جماعات وقبائل عاشت لفترات طويلة تتمتع باستقلال ذاتي وتحتفظ بعادات وتقاليد متميزة منها إلى الدولة القومية الموحدة. وقد عملت حالة الوفرة المالية في العقدين الماضيين على جمع شمل السكان والتقريب

---

(١٠) اعتمدنا في هذه الفقرة والفقرة السابقة عليها على ما ورد بشأن الجزائر في: غسان سلامة، عبد الباقي الهرماسي وخلدون النقيب، المجتمع والدولة في الوطن العربي، منسّق الدراسة ومحرّر الكتاب سعد الدين ابراهيم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٢٤٨ - ٢٤٩.

بينهم. لكن الكيان السعودي يبقى في نظر البعض مهدداً بالتفكك أو التمزق، وخصوصاً إذا ما تدهورت عائدات النفط والفوائض النفطية المتراكمة تدهوراً شديداً.

وتأسيساً على ما تقدم، وبالمقارنة بالوضع في كل من مصر والجزائر، يمكن إعطاء السعودية القيمة ٣٠ بالمائة على مؤشر التقارب الحضاري للسكان (تقارب جيد). أي أن السعودية تقع ـ طبقاً لهذا المؤشر وحده ـ في منطقة الاستقلال.

٦ ـ المؤشر المركب للعناصر الحاكمة لهامش المناورة

نعرض في الجدول رقم (٣ ـ ٣) قيم المؤشرات الفرعية الداخلة ضمن المجموعة الأولى لمؤشرات التبعية، وهي مؤشرات العناصر الحاكمة لهامش المناورة، جنباً إلى جنب مع الأوزان المقترحة للمؤشرات الفرعية، والمؤشر المركب المبني على هذه المعلومات.

جدول رقم (٣ ـ ٣)

المؤشرات الفرعية والمؤشر المركب للعناصر الحاكمة لهامش المناورة

المؤشر	الوزن	منطقة القابلية للاستقلال		مصر (نسبة مئوية)	الجزائر (نسبة مئوية)	السعودية (نسبة مئوية)
		المدى (نسبة مئوية)	المتوسط (نسبة مئوية)			
الموقع الجغرافي	٠,١٠	٤٠ ـ ٦٠	٥٠	٥٥	٤٥	٦٥
البيئة الطبيعية	٠,٣٠	٣٥ ـ ٥٣	٤٤	٣٦	١٦	٢٨
عدد السكان	٠,١٥	٢٠ ـ ٤٥	٣٢,٥	١٩	٦٤	٨٢
التوزيع السكاني	٠,٢٥	٤٠ ـ ٦٠	٥٠	٧٠	٦٥	٩٥
التقارب الحضاري	٠,٢٠	٤٠ ـ ٦٠	٥٠	١٠	٤٥	٣٠
المؤشر المركب		٣٥,٥-٥٥,٦	٤٥,٦	٣٨,٦	٤٤,٢	٥٧

يتضح من الجدول رقم (٣ ـ ٣) أن تصنيف الأقطار الثلاثة طبقاً لهذا المؤشر وحده يضع مصر والجزائر في منطقة القابلية للاستقلال (تحديداً في القسم المتقدم منها أي المنطقة (٣) في الشكل رقم (١ ـ ١) في الفصل الأول، بينما يضع السعودية في منطقة التبعية بالقرب من القسم الأول من منطقة القابلية للاستقلال. ورغم أن وضع الأقطار الثلاثة يدعو إلى التفاؤل من زاوية امكانية الخروج من التبعية طبقاً لمؤشر

العناصر الحاكمة لهامش المناورة، وهي العناصر الأكثر ثباتاً في الكيان القومي، فإن مصر تبدو طبقاً لهذا المؤشر مؤهلة أكثر من غيرها للتحرر من التبعية واقامة التنمية المستقلة.

ثالثاً: مؤشرات التبعية الاقتصادية

تم اعادة ترتيب مؤشرات التبعية الاقتصادية التي أمكن تقديرها بحيث تتوزع على خمس مجموعات فرعية من المؤشرات يمثّل كل منها بمؤشر فرعي مركب. وهذه المجموعات الفرعية هي:

١ ـ مجموعة مؤشرات الصادرات.

٢ ـ مجموعة مؤشرات الواردات.

٣ ـ مجموعة مؤشرات الانكشاف الاقتصادي.

٤ ـ مجموعة مؤشرات خاصة بالاستثمارات الخارجية.

٥ ـ مجموعة مؤشرات تماسك الهيكل الاقتصادي.

١ ـ مجموعة مؤشرات الصادرات

تضم هذه المجموعة خمسة مؤشرات تم تقديرها لكل قطر من الأقطار الثلاثة موضع الاهتمام في هذه الدراسة. وهذه المؤشرات هي:

أ ـ نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي.

ب ـ نسبة تغطية الصادرات للواردات.

ج ـ درجة التركز السلعي للصادرات.

د ـ النسبة التي تخصص للتصدير من الانتاج المحلي لسلع أو مجموعات سلعية رئيسية.

هـ ـ درجة التركز الجغرافي للصادرات.

وفيما يلي نعرض النتائج الخاصة بكل مؤشر من هذه المؤشرات.

أ ـ مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي

الملاحظ من عرض البيانات الدولية عن هذا المؤشر أنه يميل إلى أن يأخذ قيماً

مرتفعة بالنسبة إلى بلدان العالم الثالث التي تستمد نسبة كبيرة من دخلها القومي من انتاج سلعة أولية تصديرية واحدة أو عدد قليل جداً من هذه السلع. فهذه النسبة هي في حدود ٢٨ بالمائة للجزائر ونيجيريا، وتصل إلى ٥٢ بالمائة في حالة السعودية، غير أن نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي تصل إلى مستويات عالية أيضاً في تلك المجموعة من البلدان النامية التي صارت تعرف باسم البلدان حديثة التصنيع مثل كوريا الجنوبية التي تبلغ فيها هذه النسبة ٣٢ بالمائة وهونغ كونغ التي بلغت فيها النسبة ٨٦ بالمائة، والنسبة الكبرى من الصادرات في هذه الحالة هي سلع مصنعة. وتنخفض النسبة في حالة الدول الصناعية المتقدمة متوسطة الحجم مثل فرنسا (١٧ بالمائة). أما الدول كبيرة الحجم فنسبها منخفضة بدرجة أكبر سواء أكانت دولاً متخلفة أم دولاً متقدمة، تابعة أم مستقلة. فقد بلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي ٨ بالمائة للصين والبرازيل و٧ بالمائة للولايات المتحدة الأمريكية، و٦ بالمائة للهند. وأخيراً يلاحظ أن نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي قد تبلغ حدوداً مرتفعة في حالة بعض الدول المتقدمة التي تدخل في تكامل صناعي مع جيرانها، كما هي الحال بالنسبة إلى المجر التي سجلت نسبة ٤٢ بالمائة عام ١٩٨٢[١١]. وفي ضوء ما تقدم تم تحديد منطقة الانتقال لهذا المؤشر بالمدى من ١٠ بالمائة إلى أقل من ٢٥ بالمائة.

ويوضح الجدول رقم (٣ ـ ٤) تطور نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي لكل قطر من الأقطار الثلاثة موضع الاهتمام خلال الفترات المختارة للتحليل.

يتضح من تحليل قيم هذا المؤشر بالنسبة إلى مصر، أن جميع القيم الخاصة بها من أوائل الخمسينات حتى أوائل الثمانينات تقع في منطقة الانتقال من التبعية إلى الاستقلال. كذلك من الملاحظ أن الاتجاه العام لنسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي عبر هذه الفترة كان تنازلياً، حيث هبطت النسبة من ١٦ بالمائة في النصف الأول من الخمسينات إلى ١٢ بالمائة في أوائل الثمانينات. وبالطبع كانت هناك ذبذبات حول هذا الاتجاه العام، ولكنها كانت محصورة في مدى صغير. ويمكن تفسير النمط

---

(١١) جميع النسب المذكورة في هذه الفقرة خاصة بعام ١٩٨٢، انظر:
World Bank, *World Development Report, 1984* (Washington, D.C.: The Bank, 1984).
من الملاحظ أيضاً أن متوسط نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي كانت ٨ بالمائة لدول شرق أوروبا الاشتراكية كما جاء في: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)، أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة السادسة، بلغراد ١٩٨٣ (نيويورك: الانكتاد، ١٩٨٤)، مج ٣: الوثائق الأساسية.

لاحظ أن القيم الخاصة بالمجموعات الدولية المحددة في القسم ٢ ـ ٣، لم تسعفنا في تحديد منطقة الانتقال لهذا المؤشر، حيث كانت قيمة المؤشر في عام ١٩٨٢ هي ١٦,٥ بالمائة للدول التابعة، و١٨,٦ بالمائة للدول المستقلة و٢٢,٧ بالمائة للدول في مرحلة الانتقال. ويرجع الفشل إلى وجود تباينات شديدة في القيم داخل كل مجموعة، بحيث أسفرت المتوسطات عن قيم متقاربة للمجموعات الثلاث.

جدول رقم (٣ ـ ٤)

مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي

(نسب مئوية)

مصــــر		الجـزائـر		السـعوديـة	
الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر
١٩٥٢ ـ ١٩٥٦	١٦	قبل ١٩٦٥	٢٢	قبل ١٩٧٤	٦٢
١٩٥٧ ـ ١٩٦٧	١٤	١٩٦٥ ـ ١٩٧٣	٢١	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٩٥
١٩٦٨ ـ ١٩٧٣	١٢	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٣١	بعد ١٩٨٠	٥٥
١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	١١	بعد ١٩٨٠	٢٨		
بعد ١٩٨٠	١٢				

المصادر: احتسبت النسب المبينة في الجدول من المصادر التالية:

ـ بالنسبة إلى مصر: المجلة الاقتصادية (البنك المركزي المصري)، أعداد مختلفة؛ مصر، مجلس الشورى، تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن سياسات الاستثمار (القاهرة: المجلس، ١٩٨٥)، و American Embassy in Cairo, «Economic Trends Report: Egypt,» (September 1987).

الملاحظ أن القيمة أمام الفترة «بعد ١٩٨٠» هي متوسط السنوات ١٩٨١/١٩٨٢ و١٩٨٣/١٩٨٤.

ـ بالنسبة إلى الجزائر: United Nations, Economic Commission for Africa (UNECA), *African Statistical Yearbook, 1974,* UN, *Yearbook of National Accounts Statistics* (several issues), and UN, *Yearbook of International Trade Statistics* (several issues).

الملاحظ أن «قبل ١٩٦٥» تشير إلى متوسط ١٩٦٠ و١٩٦٣، و«بعد ١٩٨٠» تشير إلى عام ١٩٨٢.

ـ بالنسبة إلى السعودية:

UN, *Yearbook of National Accounts Statistics* (several issues), and UN, *Yearbook of International Trade Statistics* (several issues).

الملاحظ أن «قبل ١٩٧٤» تشير إلى الفترة من ١٩٦٣ إلى ١٩٧٣، و«بعد ١٩٨٠» تشير إلى متوسط السنتين ١٩٨٢ و١٩٨٣.

الذي يميز المؤشر الحالي بأنه رغم التزايد الكبير في الصادرات النفطية من أوائل السبعينات، فإن تراخي نمو الصادرات غير النفطية قد حد من تأثير هذه الزيادة في إجمالي الصادرات. وعموماً، مالت الصادرات الاجمالية إلى النمو بمعدل أبطأ كثيراً من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وفقاً للبيانات الرسمية المتاحة.

وفيما يتعلق بمؤشر الجزائر، يلاحظ أن القيم الخاصة بها أعلى بوجه عام من القيم الخاصة بمصر تماشياً مع الاختلاف في الأهمية النسبية لصادرات النفط في كل منهما. ويلاحظ أن هناك اتجاهاً عاماً واضحاً لانخفاض نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي خلال الفترة ١٩٦٣ ـ ١٩٧٣ (من ٢٨,٥ بالمائة إلى ٢١,٦ بالمائة). أما في

الفترة التاليـة، من ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩، فقد بلغ متـوسط النسبة موضع الاهتـمام ٣٠,٧ بالمائة، أي أعلى قليلاً من النسبة التي سجلها المؤشر عام ١٩٦٣. وعموماً تتـوزع قيم المؤشر على منطقتي التبعية والانتقال، مع ميل أكـبر إلى تركـز القيم السنويـة في منطقـة التبعية. والظاهر من قيم المؤشر للفترات الأربـع المختارة أن الجـزائر قـد تراجعت من منطقة الانتقال في الستينات وحتى أوائل السبعينات، إلى منطقة التبعية بعد ذلك. وهو تطور مرتبط بارتفاع أسعار النفط.

ويسجـل المؤشر الخاص بـالسعوديـة قيماً مـرتفعة للغـاية مقـابلة بالقيم الخـاصة بـالمؤشر المصري. إذ تصل نسب السعـودية إلى ستـة أو سبعة أمثـال النسب الخـاصـة بمصر. وهـذا يدل عـلى درجة أعـلى من الاعتماد عـلى الصادرات وعـلى العالم الخـارجي في الحصول على النـاتج المحـلي الاجمالي للسعـودية. وعموماً يقع جميـع القيم التي سجلها المؤشر للسعودية في عمق منطقة التبعية. كذلك من الملاحظ أن الاتجاه العام حتى عام ١٩٨٠ كان نحو تـزايد التبعيـة ـ طبقاً لهـذا المؤشر. فقد ارتفعت نسبـة الصادرات إلى النـاتج المحـلي الاجمالي من ٥٥ بـالمائـة في أوائل الستينـات إلى ٦٦ بـالمـائـة في أوائـل السبعينات ثـم إلى ٧٦ بالمائة في بقية فترة السبعينـات. ورغم انخفاض قيمـة المؤشر في أوائل الثمانينات مع الركود الذي أصاب سـوق النفط عالميـاً، فإن القيمـة التي سجلها (٥٥ بالمائة) هي القيمة نفسها التي كان المؤشر قد بلغها سنة ١٩٦٣.

ب ـ مؤشر نسبة تغطية الصادرات للواردات

تتوقف قيمة هذا المؤشر على مدى وفرة المنتوجات القابلة للتصدير، وكذلك على سياسة الـدولة في استخـدام عائـدات التصديـر. وفي الأقطار المنتجـة والمصدرة للنفط بكميات ضخمة قـد تصل نسبـة تغطيـة الصادرات للواردات إلى ١٠ أمثـال أو أكثر، حيث تفيض عائدات التصدير كثيراً عن قيمة الواردات إما للإحجام عن استثمار نسبة كبيرة من الأولى في إقامة طاقات انتاجية جديدة، وإما لوجود عقبات تحد من استخدام قدر كبير منها محلياً مثل الاصطدام بالطاقة الاستيعابية المحدودة.

ولتفادي ظهور قيم لهذا المؤشر أكبر من ١٠٠ بالمائة، فقد تم تـدريج المؤشر بمـا يراعي ذلك، وبما يضمن أن تكون الزيادة في قيمـة المؤشر دالة عـلى زيادة في التبعيـة. ويبين الجدول رقم (٣ ـ ٥) القيم المختارة لهذا المؤشر.

لقد تم تحديد منطقة الانتقال بالمدى من ٦٠ بالمائة إلى أقل من ٨٠ بـالمائـة، أي أن الدولة التي لا تغطي صادراتها أكثر من ٦٠ بـالمائـة من وارداتها تقف عـلى مشارف التبعيـة (لحاجتهـا إلى الاقتراض الخـارجي ولما يـترتب على هـذا الاقتراض من مخـاطـر التبعية)، في حين تقف الدولة التي تغطي صادراتهـا بين ٨٠ بـالمائـة و١٠٠ بالمـائة من

جدول رقم (٣ ـ ٥)

تدريج مؤشر نسبة تغطية الصادرات للواردات

(نسب مئوية)

نسبة الصادرات إلى الواردات	القيمة الرمزية للمؤشر
١٠٠٠ أو أكثر	١٠
من ٧٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠	٢٠
من ٥٠٠ إلى أقل من ٧٠٠	٣٠
من ٣٠٠ إلى أقل من ٥٠٠	٤٠
من ١٠٠ إلى أقل من ٣٠٠	٥٠
من ٨٠ إلى أقل من ١٠٠	٦٠
من ٦٠ إلى أقل من ٨٠	٧٠
من ٤٠ إلى أقل من ٦٠	٨٠
من ٣٠ إلى أقل من ٤٠	٩٠
أقل من ٣٠	١٠٠

وارداتها على مشارف منطقة الاستقلال ـ طبقاً لهذا المؤشر وحده.

ويوضح الجدول رقم (٣ ـ ٦) القيم المقدرة لمؤشر نسبة تغطية الصادرات للواردات للأقطار موضع الدراسة.

وطبقاً لهذا المؤشر ظلت مصر في منطقة الانتقال من أوائل الخمسينات حتى منتصف الستينات ثم تحركت داخل المنطقة نفسها في اتجاه تبعية أقل خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣. ولكن التبعية أخذت في التزايد بعد عام ١٩٧٣ ـ طبقاً لهذا المؤشر ـ حتى أوائل الثمانينات حين ارتفعت قيمة المؤشر من ٦٠ بالمائة في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣ إلى ٨٠ بالمائة في بقية فترة السبعينات ثم إلى ٩٠ بالمائة في أوائل الثمانينات، الأمر الذي أدخلها في منطقة التبعية.

أما الجزائر، فقد تحركت طبقاً لمؤشر نسبة تغطية الصادرات للواردات من منطقة الانتقال عند استقلالها إلى منطقة الاستقلال وبقيت فيها منذ منتصف الستينات حتى أوائل الثمانينات. وتشير حركة هذا المؤشر إلى انخفاض متواصل في القيمة، دليلاً على تزايد الاستقلال.

وفيما يتعلق بالسعودية، فإن وفرة عائدات تصدير النفط قياساً على وارداتها قد أبعدتها كثيراً عن منطقة التبعية، ودفعت بها إلى منطقة الاستقلال طوال فترة التحليل.

جدول رقم (٣ ـ ٦)

القيم الرمزية المقدرة لمؤشر نسبة تغطية الصادرات للواردات

مصـر		الجزائـر		السعودية	
الفتـرة	المؤشر	الفتـرة	المؤشر	الفتـرة	المؤشر
١٩٥٢ ـ ١٩٥٦	٧٠	قبل ١٩٦٥	٧٠	قبل ١٩٧٤	٤٠
١٩٥٧ ـ ١٩٦٧	٧٠	١٩٦٥ ـ ١٩٧٣	٥٦	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٤١
١٩٦٨ ـ ١٩٧٣	٦٠	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٥٧	بعد ١٩٨٠	٥٠
١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٨٠	بعد ١٩٨٠	٥٠		
بعد ١٩٨٠	٩٠				

ملاحظات: احتسبت القيم من البيانات المستخدمة في حساب مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي، ومؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي الذي سيرد ذكره ضمن مجموعة مؤشرات الواردات فيما بعد. «بعد ١٩٨٠» في حالة مصر تشير إلى متوسط ١٩٨١ و١٩٨٣/١٩٨٤؛ وفي حالة الجزائر تشير «قبل ١٩٦٥» إلى متوسط ١٩٦٠ و١٩٦٣، أما «بعد ١٩٨٠» فهي تشير إلى متوسط ١٩٨٠ و١٩٨١، وفي حالة السعودية تشير «قبل ١٩٧٤» إلى متوسط ١٩٦٠ ـ ١٩٧٣ وتشير «بعد ١٩٨٠» إلى متوسط ١٩٨١ و١٩٨٢.

ومع ذلك فمن الملاحظ أنه حدث بعض التقهقر في وضع السعودية في أوائل الثمانينات، وإن بقيت داخل منطقة الاستقلال طبقاً لهذا المؤشر وحده.

ج ـ مؤشر التركز السلعي للصادرات

القصد من هذا المؤشر هو بيان السلع أو المجموعات السلعية التي يزيد نصيبها في جملة الصادرات على نسبة حرجة. ونظراً إلى أن أهم صادرات الأقطار الثلاثة قيد الدراسة يتمثل في سلع زراعية و/ أو استخراجية، فقد تم التعبير عن هذا المؤشر بنسبة صادرات السلع الأولية الزراعية والاستخراجية إلى جملة الصادرات السلعية. وبعرض الاحصاءات الدولية المتصلة بهذا المؤشر، أمكن تحديد منطقة الانتقال بالمدى «من ٥٠ بالمائة إلى أقل من ٧٠ بالمائة»، وبذلك تدخل الدولة في منطقة التبعية إذا كانت نسبة صادراتها من السلع الأولية الزراعية والاستخراجية ٧٠ بالمائة أو أكثر، وتدخل في منطقة الاستقلال إذا كانت هذه النسبة أقل من ٥٠ بالمائة.

وسوف نسترشد في تحليل درجة التركز السلعي للصادرات ببعض المؤشرات الأخرى التي أعدتها «الانكتاد» للسنتين ١٩٧٠ و١٩٨٢ لعدد من البلدان النامية بينها مصر والجزائر. وهذه المؤشرات هي:

١ - مؤشر عدد السلع المصدرة، حيث تعرف السلعة لغرض حساب هـذا المؤشر بأنها تنتمي إلى التقسيم النمطي للتجارة الدولية ذي الأرقام الثلاثة.

٢ - مؤشر تنوع الصادرات، وهو يقيس مدى انحراف هيكل صادرات الدولـة عن هيكل الصادرات العالمية، وتتراوح قيمته بـين الصفر والـواحد الصحيـح. ويقال إنـه يساعد على التمييز بين البلدان ذات الهيكل الأكثر تنوعاً للصادرات.

٣ - مؤشر تـركز الصـادرات، وهو نـوع من المتوسط لنسبـة كل سلعـة مصدرة إلى اجمـالي صادرات الـدولة المعنيـة، ولا ينظر في حسـابه إلى هيكـل الصادرات العـالمية. وتتراوح قيمة هذا المؤشر (بعد تنميطه) بين الصفر والواحد الصحيح. ويقال إنه أكـثر قدرة على التمييز بين البلدان ذات الهياكل التصديرية شديدة التركز[١٢].

المـلاحظ أن البعض قد يكتفي بقيـاس درجة الـتركز السلعي للصـادرات بنسبة أهم سلعة مصدرة إلى جملة الصادرات[١٣]. ولن تختلف النتيجة كثيراً مقابلة بالمؤشرات التي تأخذ في الحسبـان عدداً أكبر من السلع المصدرة في حالة البلدان التي تعتمـد على سلعة تصديرية واحدة في تجارتهـا الدوليـة، مثل بلدان الخليـج العربي. أمـا إذا كـان البلد يتمتع بهيكل صادرات أكثر تنوعاً، كما هو الشأن بالنسبة إلى مصر، وبدرجة أقل الجزائر، فإن الاعتماد عـلى «أهم» سلعة مصـدرة يؤدي إلى نتائـج غير دقيقـة. فاعتـماد الدولة على سلعتين تصديريتين تمثلان معاً ٩٠ بالمائة من جملة صادراتها، قـد لا يختلف كثيراً عن اعتمادها على سلعة تصديرية واحدة لها النسبـة نفسها في هيكـل الصادرات، وبـالذات في حـالة كـون السلعتين من السلع الأوليـة الزراعيـة أو الاستخراجيـة التي يرتبط تصريفها بـظروف الدول الصنـاعية المتقـدمة (دول القلب في النـظام الرأسـمالي العالمي). وإذا كان أهم سلعة (من هاتين السلعتين) لا يمثل أكثر من ٤٠ بـالمائـة مثلاً من اجمالي صادرات الدولة، فإن مقياس أهم سلعة مصدرة لن يظهر خـطورة الوضـع بالنسبة إلى الدولة المعنية. ونعرض في الجدول رقم (٣ - ٧) قيم المؤشر للأقطار الثلاثة موضع الدراسة.

---

(١٢) هذه المؤشرات معرّفـة ومقدرة للسنتين ١٩٧٠ و١٩٨٣، في:

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Handbook of International Trade and Development Statistics, 1985: Supplement* (New York: UN, 1985), p. 246.

(١٣) هـذا هو مـا أخذ بـه: محمد أزهـر السماك، «قيـاس التبعية الاقتصـادية للوطن العـربي وتـأثيراتهـا الجيوبوليتيكيـة المحتملة،» المستقبل العـربي، السنة ٩، العـدد ٩١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦). وقـد اعتبر القـطر الذي تستأثر فيه سلعة تصديرية واحدة بما يتراوح بين ٦٠ بالمائـة و٧٠ بالمـائة من جملة الصـادرات «في موقف لا يحسد عليه في حالة الأزمات». وهذه النسب تقـع في منطقـة الانتقال عـلى مؤشرنا وفي المسـاحة الأقـرب لمنطقـة التبعية على وجه التحديد.

جدول رقم (٣ - ٧)

القيم المقدرة لمؤشر التركز السلعي للصادرات

(نسب مئوية)

الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر
مصـر		الجزائـر		السعودية	
١٩٥٢ - ١٩٥٦	٨٦	قبل ١٩٦٥	١٠٠	قبل ١٩٧٤	٩٠
١٩٥٧ - ١٩٦٧	٧٥	١٩٦٥ - ١٩٧٣	٩٣	١٩٧٤ - ١٩٨٠	٩٥
١٩٦٨ - ١٩٧٣	٥٨	١٩٧٤ - ١٩٨٠	٩٤	بعد ١٩٨٠	٩٧
١٩٧٤ - ١٩٨٠	٦٩	بعد ١٩٨٠	٩٨		
بعد ١٩٨٠	٨٤				

المصادر: - احتسبت النسب المذكورة لمصر: المجلة الاقتصادية (البنك المركزي المصري)، أعداد مختلفة. نسبة ١٩٥٢ - ١٩٥٦ احتسبت للسنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٥، واحتسبت نسبة ١٩٥٧ - ١٩٦٧ كمتوسط للفترتين ١٩٥٦ - ١٩٥٩ و١٩٦٠ - ١٩٦٦. أما «بعد ١٩٨٠» فتغطي السنوات ١٩٨١ - ١٩٨٣.

- احتسبت النسب الخاصة بالجزائر من البيانات الواردة في:

UNECA, Ibid.; UN, *Yearbook of International Trade Statistics, 1977* and *1982,* and UN, *Yearbook of National Accounts Statistics, 1975.*

والنسبة المذكورة للفترة «قبل ١٩٦٥» هي لسنة ١٩٦٠. والنسبة المذكورة للفترة «بعد ١٩٨٠» هي لسنة ١٩٨٥، وهي مأخوذة من:

World Bank, *World Development Report, 1987* (New York: Published for the World Bank by Oxford University Press, 1987).

- احتسبت القيم الخاصة بالسعودية من:

UN, *Yearbook of National Trade Statistics, 1977* and *1982,* and World Bank, Ibid.

قيمة الفترة «قبل ١٩٧٤» هي متوسط السنوات ١٩٧١ - ١٩٧٣، وقيمة الفترة «بعد ١٩٨٠» تشير إلى متوسط السنوات ١٩٨١ و١٩٨٢ و١٩٨٥.

يشير تطور قيم مؤشر التركز السلعي للصادرات إلى أن مصر قد حققت تقدماً كبيراً في خفض درجة التركز في هيكل صادراتها في الأعوام العشرين التي تلت قيام ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢. وانتقلت مصر خارج تلك الفترة من عمق منطقة التبعية (٨٦ بالمائة في النصف الأول من الخمسينات) إلى الجزء الأكثر تقدماً من منطقة الانتقال (٥٨ بالمائة في أواخر الستينات وأوائل السبعينات). لكن حركة المؤشر هذه أخذت اتجاهاً معاكساً (نحو تزايد التبعية) في الجزء الأكبر من السبعينات، وعادت قيمة المؤشر في أوائل الثمانينات (٨٤ بالمائة) إلى مستوى مقارب لما كان عليه في النصف الأول من الخمسينات. ويرجع ذلك بالطبع إلى ظهور النفط كسلعة تصديرية أولى،

وتراجع الصادرات غير النفطية في الحقبة الانفتاحية. وتتفق هذه النتيجة مع النتائج التي توصلت إليها دراسة الانكتاد المشار إليها سابقاً. وبيان ذلك كما يلي:

أ ـ انخفض عدد السلع المصدرة (على مستوى التقسيم ذي الأرقام الثلاثة) من ٨٧ سلعة عام ١٩٧٠ إلى ٧٣ سلعة عام ١٩٨٢.

ب ـ انخفض مؤشر تنوع الصادرات ـ الأمر الذي يعني أنها أصبحت أقل تنوعاً عن ذي قبل ـ من ٠,٧٨٤ عام ١٩٧٠ إلى ٠,٧٢١ عام ١٩٨٢.

ج ـ ارتفع مؤشر تركز الصادرات ـ الأمر الذي يعني أنها أصبحت أكثر تركزاً عن ذي قبل ـ من ٠,٤٤٢ إلى ٠,٥٥١ فيما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٢.

أما الجزائر فوضعها أسوأ كثيراً من مصر طبقاً لهذا المؤشر. إذ بقيت محصورة في عمق منطقة التبعية طوال فترة التحليل. ورغم بعض التحسن في النصف الأول من الستينات بهبوط نسبة الصادرات من السلع الأولية الزراعية والاستخراجية من ١٠٠ بالمائة عام ١٩٦٠ إلى ٩٤ بالمائة في ١٩٦٦، إلا أن النسبة ظلت تدور حول هذا المستوى طوال الفترة المتبقية من الستينات والجزء الأكبر من السبعينات. ويوضح تطور القيم في أواخر السبعينات أن النسبة شهدت بعض الانخفاض من ٩٧ بالمائة عام ١٩٧٧ إلى ٩٠ بالمائة عام ١٩٨٠، ولكنها عادت إلى مستوى مرتفع عام ١٩٨٥ (٩٨ بالمائة). وتظهر مؤشرات الانكتاد أن عدد السلع التي تصدرها الجزائر (طبقاً للتقسيم ذي الأرقام الثلاثة) قد هبط إلى النصف تقريباً بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٨٢ (من ٧٦ سلعة إلى ٣٥ سلعة). ورغم أن مؤشر تركز الصادرات يظهر بعض التحسن (انخفض من ٠,٦٥٢ إلى ٠,٥٩٠)، فإن مؤشر تنوع الصادرات يشير إلى انخفاض في درجة التنوع من ٠,٨٣١ عام ١٩٧٠ إلى ٠,٧٧٢ عام ١٩٨٢.

أما السعودية، فوضعها طبقاً لهذا المؤشر سيّء للغاية. فقد ارتفعت نسبة الصادرات من السلع الأولية الزراعية والاستخراجية إلى جملة صادراتها من ٨٨ بالمائة عام ١٩٧١ إلى ٩٣ بالمائة خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٧، ثم إلى ٩٦ بالمائة خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢. ومن الواضح أن جميع هذه القيم يقع في عمق منطقة التبعية، وأن السعودية قد تفاقمت تبعيتها طبقاً لهذا المقياس. ويرجع ذلك بالطبع إلى الاعتماد المفرط للاقتصاد السعودي على انتاج النفط وتصديره، وعدم وجود أنشطة اقتصادية ذات وزن يعتد به غير النشاط النفطي. ولذلك لن تختلف النتيجة التي توصلنا إليها عن تلك التي يمكن أن نصل إليها بتتبع تطور نسبة صادرات النفط الخام إلى جملة صادرات السعودية. فقد ارتفعت هذه النسبة من ٨٣ بالمائة عام ١٩٧١ إلى ٩٥ بالمائة

عام ١٩٨٢، ثم إلى ٩٨ بالمائة عام ١٩٨٥(١٤).

د ـ مؤشر النسبة التي تخصص للتصدير من الانتاج المحلي لسلع أو مجموعات سلعة رئيسية

للتسهيل سوف نكتفي بحساب هذه النسبة للسلعة التصديرية الرئيسية، وهي القطن في الخمسينات والستينات والنفط في السبعينات والثمانينات بالنسبة إلى مصر؛ والنفط بالنسبة إلى الجزائر والسعودية. وقد اعتبرنا أن الدولة التي تصدر أكثر من ٧٥ بالمائة من انتاجها من سلعة معينة هي في موقف حرج، أي في وضع تبعية، إذ تفتقر السلعة في هذه الحالة إلى قاعدة محلية معقولة للاستخدام. كما اعتبرنا أنه بانخفاض هذه النسبة عن ٤٠ بالمائة تدخل الدولة منطقة الاستقلال، حيث تتوافر في هذه الحالة قاعدة واسعة محلياً لاستخدام السلعة (إذ يستخدم منها محلياً ٦٠ بالمائة أو أكثر).

ويبين الجدول رقم (٣ ـ ٨) القيم المقدرة لهذا المؤشر. ويوضح تطور قيم المؤشر في حالة مصر أنها كانت تقف على مشارف منطقة الانتقال (٢) في الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦، وأنها دخلتها بالفعل خلال الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٢. ثم تقدمت داخل منطقة الانتقال بعد ذلك حتى تجاوزتها إلى منطقة الاستقلال في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات.

وفيما يتعلق بالجزائر، فيبدو أن تبعيتها قد تزايدت ـ طبقاً لهذا المؤشر وحده ـ منذ منتصف الستينات حتى أوائل السبعينات. ثم أخذت التبعية في التناقص فيما تبقى من سنوات السبعينات، وإن بقيت داخل منطقة التبعية. ولكن الظاهر من هذا المؤشر أن الجزائر حققت مزيداً من التقدم بعد ذلك، إذ انتقلت إلى الشق الأول من منطقة الانتقال.

أما السعودية، فقد بقيت وفقاً لهذا المؤشر في عمق منطقة التبعية طوال فترة التحليل، وإن كانت درجة التبعية قد انخفضت قليلاً بعد عام ١٩٨٠ قياساً على الفترة السابقة على الطفرة النفطية في أوائل السبعينات.

---

(١٤) انظر: محمد هشام خواجكية، «تجربة التنمية الاقتصادية من منطلق الاستقلال والتبعية في المملكة العربية السعودية،» ورقة قدّمت إلى: التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٧)، و

World Bank, *World Development Report, 1987* (New York: Published for the World Bank by Oxford University Press, 1987).

جدول رقم (٣ ـ ٨)

القيم المقدرة لمؤشر نسبة المصدر إلى المنتج محلياً

(نسب مئوية)

مصـــر		الجزائـر		السعودية	
الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر
١٩٥٢ - ١٩٥٦	٧٧	قبل ١٩٦٥	٩٢	قبل ١٩٧٤	٩٢
١٩٥٧ - ١٩٦٧	٧٥	١٩٦٥ - ١٩٧٣	٩٧	١٩٧٤ - ١٩٨٠	٩٤
١٩٦٨ - ١٩٧٣	٦٣	١٩٧٤ - ١٩٨٠	٧٩	بعد ١٩٨٠	٨٨
١٩٧٤ - ١٩٨٠	٣٨	بعد ١٩٨٠	٧٠		
بعد ١٩٨٠	٣٠				

المصـادر: ـ النسب المعطاة لمصر عبارة عن الوسط المرجح لنسبة تصدير كل من القطن والبترول إلى انتاجها المحلي، وقد تم الترجيح باستخدام أوزان تعكس الأهمية النسبية لكل من هاتين السلعتين في هيكل الصادرات المصرية. والبيانات المستخدمة مستمدة من: النشرة الاقتصادية (البنك الأهلي المصري)، أعداد مختلفة. القيم المعطاة للفترات الخمس هي على الترتيب: متوسط ١٩٥٠ و١٩٦٠، متوسط ١٩٦٠ و١٩٧٠، قيمة ١٩٧٠، متوسط ١٩٧٥ أو ١٩٨٠، وقيمة ١٩٨٢.

ـ احتسبت نسب الجزائر والسعودية من البيانات الواردة في:

UN, *1982 Energy Statistics Yearbook* (1984).

القيم المحسوبة للجزائر هي على الترتيب لسنة ١٩٦٠، ثم ١٩٧٠، ثم متوسط ١٩٧٥ و١٩٨٥، ثم لسنة ١٩٨٢. والقيم المحسوبة للسعودية هي على الترتيب لمتوسط ١٩٦٠ و١٩٧٠، ثم متوسط ١٩٧٥ و١٩٨٠ ثم لسنة ١٩٨٢.

هـ ـ مؤشر التركز الجغرافي للصادرات

الغرض من هذا المؤشر هو التعرف إلى مدى اعتماد القطر موضع الدراسة على بلد أو عدد قليل من البلدان أو كتلة من الكتلتين العالميتين في تصريف صادراته.

وقد تمت صياغة هذا المؤشر عبر تركيبه من ثلاثة مؤشرات فرعية، هي:

١ ـ النصيب النسبي في جملة الصادرات للكتلة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتوجات التصديرية للدولة المعنية.

٢ ـ النصيب النسبي في جملة الصادرات للدولة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتوجات التصديرية للدولة المعنية.

٣ ـ النصيب النسبي في جملة الصادرات لأهم خمس دول في استيعاب صادرات الدولة المعنية.

وفيما يلي القيم الحرجة، أي مدى منطقة الانتقال للمؤشرات الفرعية، والوزن الذي سيتم ترجيح كل مؤشر فرعي به وصولاً إلى المؤشر المركب للتركز الجغرافي للصادرات:

المؤشر	المدى	الوزن
(١): نصيب أهم كتلة	٥٠ بالمائة ـ ٦٠ بالمائة	٠,٢٠٠
(٢): نصيب أهم دولة	١٥ بالمائة ـ ٣٠ بالمائة	٠,٤٦٧
(٣): نصيب أهم خمس دول	٤٥ بالمائة ـ ٥٥ بالمائة	٠,٣٣٣
المؤشر المركب	٣٢ بالمائة ـ ٤٥ بالمائة	ـ

ونوضح معنى هذه الأرقام بالمثال التالي: المعنى الخاص بالمؤشر (٢) هو أن الدولة تعتبر في منطقة التبعية إذا كانت إحدى الدول المتعاملة معها تستوعب أكثر من ٣٠ بالمائة من جملة صادراتها، بينما تعتبر الدولة قد دخلت منطقة الاستقلال عندما يكون نصيب أكبر دولة مستوردة لمنتوجاتها أقل من ١٥ بالمائة. والملاحظ أننا قد أعطينا الوزن الأكبر لمؤشر نصيب أهم دولة، يليه مؤشر نصيب أهم خمس دول، ثم نصيب أهم كتلة.

(١) مصر

نقدم في الجدول رقم (٣ ـ ٩) تقديرات المؤشرات الفرعية والمؤشر المركب للتركز الجغرافي للصادرات المصرية.

وتبين دراسة المؤشر الفرعي (١) الخاص بنصيب أهم كتلة في صادرات مصر، أن إحدى الكتلتين، وهي الكتلة الاشتراكية، قد ارتفع نصيبها في جملة الصادرات المصرية من حوالى ٤٧ بالمائة في النصف الأول من الخمسينات إلى ٥٧ بالمائة في أواخر الستينات وأوائل السبعينات. ومع اتباع سياسة الانفتاح هبط نصيب الكتلة الاشتراكية إلى ٥٢ بالمائة عام ١٩٧٤. ثم تخلت هذه الكتلة عن المركز الأول في الصادرات المصرية للكتلة الرأسمالية التي ارتفع نصيبها إلى ٦٣ بالمائة عام ١٩٧٩ ثم إلى ٧٣ بالمائة عام ١٩٨٣. وهاتان النسبتان أعلى كثيراً من نصيب الكتلة الاشتراكية في أي سنة من السنوات المدرجة في الجدول. والملاحظ أن قيم هذا المؤشر كانت تقع في منطقة الاستقلال حتى عام ١٩٦٧، ثم صارت تقع في منطقة الانتقال منذ عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٨٠، وبعد ذلك دخلت منطقة التبعية في الثمانينات.

جدول رقم (٣ - ٩)

مؤشرات التركز الجغرافي للصادرات: مصر
(نسب مئوية)

الفترة	المؤشر (١)	المؤشر (٢)	المؤشر (٣)	المؤشر المركب
١٩٥٢ - ١٩٥٦	٤٧	١٨	٤٤	٣٢
١٩٥٧ - ١٩٦٧	٣٩	١٦	٤٣	٣٠
١٩٦٨ - ١٩٧٣	٥٧	٣٨	٥٧	٤٨
١٩٧٤ - ١٩٨٠	٥٨	٣٠	٥٦	٤٤
بعد ١٩٨٠	٧٣	٣٢	٦٠	٥٠

المصدر: احتسبت قيم المؤشرات من:

International Monetary Fund (IMF), *Direction of Trade Statistics* (various issues).

قيم الفترة ١٩٥٢ - ١٩٥٦ تشير إلى سنة ١٩٥٨؛ قيم الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٧ تشير إلى سنة ١٩٦٢؛ قيم الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٣ هي عن سنة ١٩٧٠؛ قيم الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠ هي متوسط قيم ١٩٧٤ و١٩٧٩، وقيم الفترة «بعد ١٩٨٠» معبر عنها بقيم سنة ١٩٨٣.

وتماشياً مع هذا المسار كانت الدولة الأولى في استيعاب الصادرات المصرية هي الاتحاد السوفياتي، وذلك خلال الفترة من ١٩٥٨ - ١٩٧٣، إذ تزايد نصيبها في صادرات مصر من ١٨ بالمائة عام ١٩٥٨ إلى ٣٨ بالمائة عام ١٩٧٠، الأمر الذي أخرج مصر من منطقة الانتقال إلى منطقة التبعية حيث بقيت فيها حتى عام ١٩٧٤. وقد كان ذلك مرتبطاً بدفع ثمن الأسلحة المستوردة من الاتحاد السوفياتي وحلول أجل سداد بعض القروض السابقة، إضافة إلى تزايد الاستيراد من الاتحاد السوفياتي بسبب حالة شبه الحصار الاقتصادي الذي عانته مصر بعد توتر العلاقات المصرية - الأمريكية، ثم بعد عدوان عام ١٩٦٧. إضافة إلى استعداد السوق السوفياتية لاستيعاب منتوجات مصرية يصعب تصديرها إلى الدول الصناعية الرأسمالية. ويبين تحليل المؤشر الفرعي (٢) أنه قد حدث بعض الانخفاض في نسبة أهم دولة في صادرات مصر في النصف الثاني من السبعينات، ولكن هذه النسبة سرعان ما عادت إلى التزايد في الثمانينات لتدخل مصر مرة أخرى في منطقة التبعية. وقد أصبحت هولندا أهم دولة تصدر إليها مصر عام ١٩٧٩، ثم احتلت ايطاليا هذا المركز عام ١٩٨٣.

وفيما يتعلق بنصيب أهم خمس دول تصدر إليها مصر، فالملاحظ، طبقاً للمؤشر الفرعي (٣) أن هذا النصيب كان قريباً جداً من الحد الفاصل بين منطقة الانتقال

ومنطقة الاستقلال (٤٥ بالمائة) خلال الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧. ولكنه أخذ في التزايد بعد ذلك حتى بلغ ٦٠ بالمائة عام ١٩٨٣! . وكل القيم التي سجلها المؤشر خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٣ واقعة في منطقة التبعية. ويلاحظ من البيان التفصيلي عن المؤشر الفرعي (٣) المعطى في الجدول رقم (٣ ـ ١٠) أن الدول الخمس الكبرى في استيعاب صادرات مصر لم تكن تنتمي جميعها إلى كتلة واحدة في الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٧٤، بل كان بعضها ضمن الكتلة الاشتراكية والبعض الآخر ضمن الكتلة الرأسمالية، مع ظهور بعض بلدان العالم الثالث في قائمة الدول الخمس الكبرى مثل الهند عام ١٩٧٠. وقد تغيرت هذه الصورة في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، حيث أصبحت غالبية الدول الخمس (٤ دول) من الدول الرأسمالية المتقدمة عام ١٩٧٩، ثم أصبحت الدول الخمس جميعها من الكتلة الرأسمالية عام ١٩٨٣.

وطبقاً للمؤشر المركب للتركز الجغرافي للصادرات المصرية، أصبح هيكل الصادرات المصرية أكثر تركزاً في أواخر الستينات وأوائل السبعينات، مقابلة بالموقف في الخمسينات وأوائل الستينات. وبعد ان اقتربت مصر من نهاية منطقة الانتقال المفضية إلى منطقة الاستقلال في أواخر الخمسينات، فقد تراجعت إلى منطقة التبعية، طبقاً لهذا المؤشر، في أوائل الثمانينات.

(٢) الجزائر

نقدم في الجدول رقم (٣ ـ ١١) القيم المقدرة لمؤشرات التركز الجغرافي للصادرات الجزائرية. ويلاحظ من عرض المؤشر الفرعي (١) أن الجزائر كانت تصدر في المتوسط نحو ٩٢ بالمائة من جملة صادراتها إلى الكتلة الرأسمالية منذ أواخر الخمسينات حتى أوائل الثمانينات. وتوضح البيانات التفصيلية أن نصيب هذه الكتلة قد وصل إلى ذروته (٩٨ بالمائة) سنة الاستقلال (١٩٦٢)، ثم انخفض إلى ٨٤ بالمائة عام ١٩٧٠. ولكنه عاد إلى الارتفاع في السبعينات ليصل عام ١٩٨٣ إلى المستوى نفسه الذي كان قد بلغه منذ ربع قرن مضى (٩٣ بالمائة عام ١٩٥٨، ٩٤ بالمائة عام ١٩٨٣). وهكذا ظلت الجزائر تتحرك في مساحة محدودة في عمق منطقة التبعية طوال ربع قرن بأكمله.

لكن المؤشر (٢) يعطي صورة أفضل. فقد كانت فرنسا تستوعب حوالى ٨٣ بالمائة من صادرات الجزائر في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات. وبحلول عام ١٩٧٠ انخفض هذا النصيب إلى ٥٤ بالمائة. وفي السبعينات وأوائل الثمانينات تخلت فرنسا عن مركز المستورد الأول من الجزائر، لتتقدم الولايات المتحدة ولتحتل هذا المركز، لكن بنصيب أقل كثيراً (٢٥ بالمائة من جملة صادرات الجزائر عام ١٩٧٤) فيما عدا سنة ١٩٧٧ التي ارتفع فيها هذا النصيب إلى ٥٢ بالمائة. وفي المتوسط هبط

جدول رقم (٣ ـ ١٠)

أكبر خمس دول تصدر إليها مصر ونصيب كل منها في جملة الصادرات المصرية (نسب مئوية)

ترتيب الدولة / السنة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة
١٩٥٨	الاتحاد السوفياتي ١٧,٥	تشيكوسلوفاكيا ٩,١	الصين ٧,٤	اليابان ٥,٥	بريطانيا ٤,٩
١٩٦٢	الاتحاد السوفياتي ١٥,٥	ايطاليا ٨,٦	تشيكوسلوفاكيا ٧,٨	الولايات المتحدة ٦,١	بريطانيا ٤,٩
١٩٦٨	الاتحاد السوفياتي ٢٨	تشيكوسلوفاكيا ٥,٣	اليابان ٣,٧	المانيا الديمقراطية ٣,٦	ايطاليا ٣,٤
١٩٧٠	الاتحاد السوفياتي ٣٧,٩	المانيا الديمقراطية ٥,٨	الهند ٥,٣	تشيكوسلوفاكيا ٤,٧	ايطاليا ٣,٣
١٩٧٤	الاتحاد السوفياتي ٣٢,٨	اليابان ١٥,١	تشيكوسلوفاكيا ٦,٥	ايطاليا ٤,٤	المانيا الديمقراطية ٤,٠
١٩٧٩	هولندا ٢٧,٤	الاتحاد السوفياتي ٧,٩	النرويج ٧,٦	المانيا الاتحادية ٥,٢	بريطانيا ٤,٩
١٩٨٣	ايطاليا ٣١,٦	فرنسا ١٠,٤	الولايات المتحدة ٦,٥	المانيا الاتحادية ٦,١	اليابان ٥,٢

المصدر: المصدر نفسه.

نصيب أكبر دولة مستوردة من الجزائر في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ وهي الولايات المتحدة إلى ٣٨ بالمائة. وقد استمر هذا النصيب في الانخفاض حتى بلغ ٢٨ بالمائة في أوائل الثمانينات. وبذلك تكون الجزائر قد انتقلت من عمق منطقة التبعية في الستينات إلى مشارف منطقة الانتقال (٢) في أوائل الثمانينات.

وفيما يتعلق بالمؤشر الفرعي (٣) الذي يرصد نصيب أكبر خمس دول تستورد من الجزائر، فمن الواضح من الجدول رقم (٣ ـ ١١) أن الجزائر لم تنجح في الخروج من

جدول رقم (٣ ـ ١١)

مؤشرات التركز الجغرافي للصادرات: الجزائر

(نسب مئوية)

الفترة	المؤشر (١)	المؤشر (٢)	المؤشر (٣)	المؤشر المركب
قبل ١٩٦٥	٩٦	٨٣	٩٢	٨٨
١٩٦٥ - ١٩٧٣	٨٤	٥٤	٨٠	٦٨
١٩٧٤ - ١٩٨٠	٩١	٣٨	٨٤	٦٤
بعد ١٩٨٠	٩٤	٢٨	٧٨	٥٨

المصدر: البيانات المستخدمة في الحسابات مأخوذة من أعداد مختلفة من: المصدر نفسه.

«قبل ١٩٦٥» تشير إلى متوسط ١٩٥٨ و١٩٦٢ قيم الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٣ هي عن سنة ١٩٧٠. قيم ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ هي متوسط ١٩٧٤ و١٩٧٧. قيم الفترة «بعد ١٩٨٠» هي عن سنة ١٩٨٣.

عمق منطقة التبعية طبقاً لهذا المؤشر، إذ كان نصيب هذه الدول الخمس حوالى ٩٢ بالمائة قبل عام ١٩٦٥، ورغم انخفاضه في الثمانينات، فقد ظل يمثل أكثر من ثلاثة أرباع الصادرات الجزائرية (٧٨ بالمائة عام ١٩٨٣). ويتضح من الجدول (٣ ـ ١٢) أنه رغم بعض التنويع الذي كان قد طرأ على شركاء الجزائر الخمسة الأوائل في تجارة الصادرات عام ١٩٧٠ بدخول الاتحاد السوفياتي، وعام ١٩٧٤ بدخول إحدى دول العالم الثالث، وهي البرازيل، ضمن هذه المجموعة، فإن قائمة الخمسة الأوائل أصبحت أقل تنوعاً في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، إذ أصبحت القائمة مقصورة على دول من الكتلة الرأسمالية. أي أن ما حدث من تنويع كان في إطار الكتلة الرأسمالية بالدرجة الأولى.

ورغم الهبوط المتواصل في قيمة المؤشر المركب لدرجة التركز الجغرافي للصادرات الجزائرية عبر ربع قرن (١٩٥٨ ـ ١٩٨٣)، فإنها بقيت ضمن منطقة التبعية. وقد هبطت قيمة المؤشر من ٨٨ بالمائة قبل عام ١٩٦٥ إلى ٥٨ بالمائة بعد عام ١٩٨٠ وهو ما يزيد بنحو ١٣ نقطة مئوية عن بداية منطقة الانتقال (٢).

(٣) السعودية

طبقاً للمؤشر الفرعي (١)، كانت السعودية في منطقة التبعية ولم تبرحها طوال الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٨٣. بل إن تبعيتها قد تزايدت طبقاً لهذا المؤشر، حيث ارتفع نصيب أكبر كتلة تستورد من السعودية من ٦١ بالمائة في أواخر الخمسينات وأوائل

جدول رقم (٣ ـ ١٢)

أكبر خمس دول تصدر إليها الجزائر ونصيب كل منها في جملة الصادرات الجزائرية (نسب مئوية)

ترتيب الدولة / السنة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة
١٩٥٨	فرنسا ٨٥	–	–	–	–
١٩٦٢	فرنسا ٨١	–	–	–	–
١٩٧٠	فرنسا ٥٣,٥	المانيا الاتحادية ١٢,٨	الاتحاد السوفياتي ٤,٨	ايطاليا ٤,٢	بريطانيا ٤,١
١٩٧٤	الولايات المتحدة ٢٥,٣	المانيا الاتحادية ٢٢,٩	فرنسا ٢٠,٢	اسبانيا ٧,٤	البرازيل ٢,٥
١٩٧٧	الولايات المتحدة ٥١,٨	المانيا الاتحادية ١٤,٧	فرنسا ١٢,٧	ايطاليا ٥,٤	اسبانيا ٢,٤
١٩٨٣	الولايات المتحدة ٢٨,٤	فرنسا ٢٣,٢	ايطاليا ١٠,٠	المانيا الاتحادية ٩,٣	اسبانيا ٦,٨

المصدر: الأنصبة غير المبينة للدول الأربع صغيرة للغاية في ١٩٥٨ و١٩٦٢. انظر: المصدر نفسه.

الستينات إلى ٧٣ بالمائة في أوائل السبعينات ثم إلى ٨٠ بالمائة في أوائل الثمانينات.

وقد مال المؤشر الفرعي (٢) إلى التحرك على نحو مشابه. فقد أخذ نصيب أكبر دولة مستوردة من السعودية في التزايد من ١٨ بالمائة في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات ليبلغ ٢٧ بالمائة في أوائل الثمانينات. ورغم تزايد هذا النصيب فهو لم يخرج بالسعودية عن منطقة الانتقال التي استقرت فيها عبر ربع قرن من الزمان. وفي كل الأحوال كانت اليابان هي أكبر دولة مستوردة (للنفط طبعاً) من السعودية.

وفيما يتعلق بالمؤشر الفرعي (٣) ظلت السعودية تتحرك في مساحة ضيقة حول الحد الفاصل بين منطقة التبعية ومنطقة الانتقال (١). فقد ارتفع المؤشر من ٥٢ بالمائة

في أوائل الستينات إلى ٥٤ بالمائة في أوائل السبعينات، ثم إلى ٥٨ بالمائة في أواخرها، ولكنه عاد إلى الانخفاض ليبلغ ٥٠ بالمائة عام ١٩٨٣. وكما يتضح من تحليل قائمة أكبر خمس دول مستوردة من السعودية، فإن هذه الدول كانت دولاً رأسمالية في معظم السنوات، باستثناء سنوات قليلة انضمت فيها دولة أو أخرى من دول العالم الثالث إلى هذه القائمة (الفيليبين عام ١٩٧٨ وسنغافورة عام ١٩٨٣). وقد اشتركت أربع دول في قائمة الشركاء الخمسة الأوائل في كل من عام ١٩٥٨ وعام ١٩٨٣، وهي اليابان والولايات المتحدة وفرنسا وايطاليا، مع اختلاف في المراكز التي احتلتها، باستثناء اليابان التي احتفظت بالمركز الأول طوال ربع القرن المنقضي بين هاتين السنتين، كما يتضح من الجدول رقم (٣ ـ ١٤).

جدول رقم (٣ ـ ١٣)

مؤشرات التركز الجغرافي للصادرات: السعودية

(نسب مئوية)

الفترة	المؤشر (١)	المؤشر (٢)	المؤشر (٣)	المؤشر المركب
قبل ١٩٧٣	٦٥	١٨	٥٤	٣٩
١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٧٥	٢٠	٥٨	٤٤
بعد ١٩٨٠	٨٠	٢٧	٥٠	٤٥

المصدر: البيانات المستخدمة في حساب قيم المؤشر مأخوذة من أعداد مختلفة من: المصدر نفسه.

قيم الفترة «قبل ١٩٧٣» هي متوسط ١٩٥٨، ١٩٦٢ و١٩٧٠. قيم ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ هي عن سنة ١٩٧٨. قيم الفترة «بعد ١٩٨٠» هي قيم ١٩٨٣.

وبدمج المؤشرات الفرعية الثلاثة في مؤشر واحد للتركز الجغرافي لصادرات السعودية يتضح لنا أنه رغم تحرك السعودية يميناً ويساراً حول الحد الفاصل بين منطقة التبعية ومنطقة الانتقال (٤٥ بالمائة للمؤشر المركب)، فإن الاتجاه العام للمؤشر كان نحو زيادة التبعية. فقد ارتفعت قيمة المؤشر من ٣٧ بالمائة تقريباً في أوائل الستينات إلى ٤٠ بالمائة في منتصف السبعينات ثم إلى ٤٥ بالمائة في أوائل الثمانينات.

و ـ المؤشر المركب للصادرات

بعد أن عرضنا كل مؤشر من المؤشرات الخمسة للصادرات على حدة سوف ننظر في نمط التغير الذي تنبيء به هذه المؤشرات في مجموعها، وذلك بحساب المؤشر

جدول رقم (٣ ـ ١٤)

أكبر خمس دول تصدر إليها السعودية ونصيب كل منها في جملة الصادرات السعودية (نسب مئوية)

ترتيب الدولة / السنة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة
١٩٥٨	اليابان ١٦,٢	ايطاليا ١٣,٥	فرنسا ١٠,٤	الولايات المتحدة ٨,١	اسبانيا ٨,٠
١٩٦٢	اليابان ١٧,٤	ايطاليا ١١,٥	ترينيداد وتوباغو(*) ٨,٦	اسبانيا ٧,٢	الولايات المتحدة ٧,١
١٩٧٠	اليابان ٢١,٠	ايطاليا ١٠,٧	هولندا(*) ٩,٠	بريطانيا ٧,٥	فرنسا ٦,٣
١٩٧٤	اليابان ١٦	فرنسا ١١,٥	ايطاليا ١٠,٣	بريطانيا ٩,٣	اسبانيا ٦,٤
١٩٧٨	اليابان ٢٠,٢	الولايات المتحدة ١٥,٧	فرنسا ١٠,٧	ايطاليا ٦,٨	الفيليبين ٤,٤
١٩٨٣	اليابان ٢٧,٠	الولايات المتحدة ٦,٧	فرنسا ٦,٧	سنغافورة ٥,٣	ايطاليا ٥,٢

(*) جانب كبير من الصادرات إلى هذه الدول يمثل في الغالب صادرات يجري إعادة تصديرها مرة أخرى. وهذا أمر مؤكد في حالة هولندا والسعودية حيث توجد سوق روتردام للبترول. أيضاً قد توجد مصافٍ لتكرير النفط الخام في هذه الدول ثم يجري إعادة تصدير المنتوجات إلى دول أوروبية أو غيرها.

المصدر: المصدر نفسه.

المركب للصادرات. والأخير هو مجرد وسط حسابي غير مرجح للمؤشرات الخمسة موضع اهتمامنا. وبأخذ متوسط القيم الحرجة للمؤشرات الخمسة نحصل على مدى منطقة الانتقال وهو «من ٣٨ بالمائة إلى أقل من ٥٩ بالمائة».

والظاهر من حركة المؤشر المركب للصادرات المعطى في الجدول رقم (٣ ـ ١٥) للأقطار الثلاثة موضع الدراسة هو أن مصر قد تقدمت ثم تقهقرت داخل الشق الأول من منطقة الانتقال ـ أي المنطقة (٢) ـ منذ أوائل الخمسينات حتى أوائل الثمانينات.

جدول رقم (٣ ـ ١٥)

المؤشر المركب للصادرات

(نسب مئوية)

مصـــر		الجـزائــر		السـعوديـة	
الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر
١٩٥٢ ـ ١٩٥٦	٥٦	قبل ١٩٦٥	٧٤	قبل ١٩٧٣	٦٥
١٩٥٧ ـ ١٩٦٧	٥٢	١٩٦٥ ـ ١٩٧٣	٦٧	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٧٤
١٩٦٨ ـ ١٩٧٣	٤٨	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٦٥	بعد ١٩٨٠	٦٧
١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٤٨	بعد ١٩٨٠	٦١		
بعد ١٩٨٠	٥٣				

أما فيما يتعلق بالجزائر، فإن حركة مؤشرها المركب للصادرات كانت محصورة داخل منطقة التبعية ـ أي المنطقة (١) ـ طوال الفترة من أوائل الستينات حتى أوائل الثمانينات. ولكن اتجاه الحركة كان بوجه عام نحو تناقص درجة التبعية. وأخيراً، فقد تزايدت تبعية السعودية، طبقاً لهذا المؤشر، خلال السبعينات، ولكنها انخفضت في أوائل الثمانينات مع الهبوط الكبير في نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي المترتب على الانخفاض في عائدات النفط في تلك الفترة. على أية حال، كان موقع السعودية قبل الطفرة النفطية عام ١٩٧٣ في منطقة التبعية، واستمرت السعودية في المنطقة نفسها بعد تلك الطفرة حتى الآن طبقاً للمؤشر المركب للصادرات.

٢ ـ مجموعة مؤشرات الواردات

تضم هذه المجموعة ثمانية مؤشرات، هي:

أ ـ نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي.

ب ـ نسبة الواردات من السلع الاستهلاكية إلى جملة الانفاق الاستهلاكي.

ج ـ نسبة الواردات من السلع الرأسمالية إلى الاستثمار المحلي الاجمالي.

د ـ نسبة الواردات من الطاقة التجارية إلى جملة الحاجات منها.

هـ ـ نسبة الواردات من الطاقة التجارية إلى الصادرات السلعية.

و ـ نسبة الواردات من السلع الاستهلاكية إلى جملة الواردات.

ز ـ نسبة الواردات من الطاقة التجارية إلى جملة الواردات.

ح ـ درجة التركز الجغرافي للواردات(١٥).

وسوف يتم إدماج هـذه المؤشرات في مؤشر مركب للواردات. وهـو مؤشر بسيط يحسب كوسط حسابي غير مرجح للمؤشرات الداخلة في تركيبه. وفيما يلي نعرض لكل مؤشر من المؤشرات الفرعية الداخلـة في حساب هذا المؤشر المركب للواردات.

أ ـ مؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي

استرشاداً ببيانات الدول الأربـع عشرة المفترض أنها تمثـل نماذج لمـراحل التبعيـة والانتقال والاستقلال، أمكن تحديد منطقة الانتقال لهذا المؤشر بالمدى «من ١٠ بـالمائـة إلى أقـل من ٢٠ بالمـائة». ومعنى هـذا أن ارتفاع نسبـة الـواردات إلى النـاتـج المحـلي الاجمالي إلى ٢٠ بالمائة أو أكثر يدخلها في منطقة التبعية، بينما أن انخفاض هـذه النسبة عن ١٠ بالمائة يدخل الدولة منطقة الاستقلال.

والملاحظ أن حجم الدولة، أو بالأحرى حجم اقتصادهـا، يؤثر تـأثيراً كبيـراً في هـذه النسبة إذ إنها تنخفض في الاقتصـادات كبيرة الحجم سـواء أكانت مستقلة أم تـابعة. فهـذه النسبة كـانت في حدود ٧ ـ ٩ بـالمائـة لدول مثـل الصيـن والـولايـات المتحـدة والبرازيل والمكسيك عام ١٩٨٢. بينما هي تميل إلى الارتفاع في الاقتصادات متـوسطة الحجم أو صغيرة الحجم مثل يوغسلافيا وفرنسا (٢٠ بالمـائة و٢١ بـالمائـة على الـترتيب عام ١٩٨٢). والتبعية لا تعني دائماً ارتفاع نسبـة الواردات إلى النـاتـج المحـلي، إذ قد يؤدي شيوع الفقر في الدولة التابعة إلى ضعف القدرة الاستيراديـة، ومن ثم انخفاض نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي، كما هي الحال في أثيوبيا مثلاً (١٦ بالمائة أي أقل من فرنسا). الملاحظ أيضاً أن النسبة المذكورة بلغت ٣٥ بالمائة في كوريـا الجنوبيـة و٤٢ بالمائة في المجر عام ١٩٨٢.

لذا فإن القيم المختارة لمنطقة التحول ربما تكون أنسب للدول ذات الاقتصادات

(١٥) لم تتضمن المؤشرات الثـمانيـة مؤشـراً لقيـاس درجـة الـتركـز السلعي للواردات، أي السلع أو المجموعات السلعية التي يزيد نصيبها في جملة الواردات عن نسبة حرجة يتفق عليها. وقد فكّرنا في حساب هذا المؤشر باستخدام نصيب أهم ثلاثة واردات في جملة الـواردات. ولكننا لاحـظنا أن واردات الغـذاء مغطاة ضمن مؤشرات التبعية الغذائيـة، وأن واردات الطاقـة مغطاة ضمن المؤشرات الثـمانية هنـا. كما وجـدنا أننـا لو أخـذنا بتقسيم آخـر للواردات مثل التقسيم الثـلاثي إلى واردات استهلاكيـة ووسيطة ورأسـمالية، فـإننا سنقـع في خطأ التكرار، إذ إن مثـل هـذه المؤشرات مدرجة فعلاً ضمن المؤشرات الثمانية للواردات.

متوسطة الحجم منها لغيرها. فمتوسط القيمتين المختارتين لتحديد منطقة التحول هو ١٥ بالمائة. وهذه القيمة الوسطى تقترب من متوسط الهند ويوغسلافيا. ومن ضعفي النسبة الخاصة باقتصادات كبيرة الحجم، مثل الاقتصادات الأمريكية والصينية والبرازيلية. ويوضح الجدول رقم (٣ ـ ١٦) قيم هذا المؤشر لكل قطر من الأقطار الثلاثة موضع الاهتمام.

جدول رقم (٣ ـ ١٦)

نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي

(نسب مئوية)

مصر		الجزائر		السعودية	
الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر
١٩٥٢ ـ ١٩٥٦	٢١	قبل ١٩٦٥	٣٦	قبل ١٩٧٤	١٧
١٩٥٧ ـ ١٩٦٧	٢٠	١٩٦٥ ـ ١٩٧٣	٢٤	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٢٣
١٩٦٨ ـ ١٩٧٣	١٢	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٣٤	بعد ١٩٨٠	٢٥
١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٢٤	بعد ١٩٨٠	٢٤		
بعد ١٩٨٠	٣٥				

المصادر: ـ بالنسبة إلى مصر، البيانات التي احتسبت منها تلك النسب، مأخوذة من: المجلة الاقتصادية (البنك المركزي المصري)، أعداد مختلفة؛ مصر، وزارة التخطيط، تطور الاقتصاد المصري في عشر سنوات ١٩٦٩/١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ (القاهرة: الوزارة، ١٩٨١)؛

World Bank, *World Development Report, 1984* (Washington, D.C.: The Bank, 1984), and American Embassy in Cairo, «Economic Trends Report: Egypt».

القيمة للفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦ هي متوسط السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٥، والقيمة للفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧ هي للسنوات من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٦. نسبة الفترة «بعد ١٩٨٠» هي متوسط ١٩٨١/١٩٨٢ و١٩٨٣/١٩٨٤.

ـ بالنسبة إلى الجزائر، البيانات التي احتسبت منها قيم المؤشر هي:

UN, *Yearbook of National Accounts Statistics* (several issues); UN, *Yearbook of International Trade Statistics* (several issues), and World Bank, Ibid.

نسبة الفترة «قبل ١٩٦٥» هي متوسط ١٩٦٠ و١٩٦٣، نسبة الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٣ هي متوسط ١٩٦٧ و١٩٧٠ و١٩٧٣، نسبة الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ هي متوسط الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩، ونسبة الفترة «بعد ١٩٨٠» هي النسبة الخاصة لسنة ١٩٨٢.

ـ بالنسبة إلى السعودية، انظر مصادر بيانات الجزائر نفسها. قيمة الفترة «قبل ١٩٧٤» هي متوسط ١٩٦٣ ـ ١٩٧٣، وقيمة الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ هي متوسط الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩، أما قيمة الفترة «بعد ١٩٨٠» فهي متوسط السنوات من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٣.

والواضح في حالة مصر أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي ظلت قرب القيمة الحرجة الفاصلة بين منطقة التبعية ومنطقة الانتقال (٢٠ بالمائة) طوال الخمسينات وخلال الجزء الأكبر من الستينات، ثم حدث انخفاض ملموس فيها منذ حرب ١٩٦٧ حتى اعلان الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٤، الأمر الذي أدخل مصر الشق المتقدم من منطقة الانتقال ـ أي المنطقة (٣). ولكن منذ عام ١٩٧٤ شهدت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعاً كبيراً. فقد تضاعفت خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ مقابلة بمستواها في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣ (٢٤ بالمائة مقابل ١٢ بالمائة). ثم واصلت هذه النسبة ارتفاعها في الثمانينات حتى بلغت ٣٥ بالمائة. وهكذا دخلت مصر في منطقة التبعية وتوغلت فيها منذ عام ١٩٧٤.

أما الجزائر، فكل قيم المؤشر الخاص بها تضعها في منطقة التبعية. ولكن وضعها داخل تلك المنطقة لم يكن ثابتاً. فقد انخفضت قيمة المؤشر بنسبة محسوسة (وإن بقيت داخل منطقة التبعية) من ٣٦ بالمائة قبل عام ١٩٦٥ إلى ٢٣ بالمائة في الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٣. ولكنها استعادت مستواها السابق في بقية فترة السبعينات. ثم انخفضت مرة أخرى في الثمانينات إلى مستوى مقارب لما كانت عليه في السبعينات (٢٤ بالمائة). والملاحظ أن ارتفاع النسبة في السبعينات ثم انخفاضها في الثمانينات كان مرتبطاً بالارتفاع ثم الانخفاض في أسعار وحصيلة تصدير النفط على الترتيب.

وفيما يتعلق بالسعودية، فالظاهر من قيم المؤشر أنها انتقلت من منطقة الانتقال إلى منطقة التبعية خلال الفترة ١٩٦٣ ـ ١٩٨٣، فقد كان المؤشر في حدود ١٥ بالمائة في الفترة ١٩٦٣ ـ ١٩٦٥، ولكنه أخذ في التزايد ليبلغ ١٧ ـ ١٨ بالمائة خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣. ورغم تقلب قيم المؤشر بعد عام ١٩٧٣، فإن هذه القيم كانت آخذة في الزيادة بوجه عام، بحيث دخلت السعودية منطقة التبعية ـ طبقاً لهذا المؤشر وحده ـ عام ١٩٧٦، وأخذت تتوغل فيها حتى زادت قيمة المؤشر على ٣٠ بالمائة عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩. ورغم تناقص قيمة المؤشر في أوائل الثمانينات، فإن السعودية ظلت محصورة في منطقة التبعية.

ب ـ مؤشر نسبة الواردات الاستهلاكية إلى جملة الانفاق الاستهلاكي

تم تحديد مدى منطقة الانتقال لهذا المؤشر بطريقة مماثلة للمؤشر السابق. والمدى المختار هو «من ٥ بالمائة إلى أقل من ١٠ بالمائة». أي أن الدولة تدخل منطقة التبعية ـ طبقاً لهذا المؤشر ـ إذا بلغت نسبة وارداتها من السلع الاستهلاكية ١٠ بالمائة من الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي أو أكثر. وتدخل هذه الدولة منطقة الاستقلال عندما تقل النسبة المذكورة عن ٥ بالمائة. ويوضح الجدول رقم (٣ ـ ١٧) القيم التي تم تقديرها لهذا المؤشر.

جدول رقم (٣ ـ ١٧)

مؤشر نسبة الواردات الاستهلاكية إلى جملة الانفاق الاستهلاكي (نسب مئوية)

مصـــر		الجـزائـر		السـعوديـة	
الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر
١٩٥٢ - ١٩٥٦	٨	قبل ١٩٦٥	١٥	قبل ١٩٧٤	١٦
١٩٥٧ - ١٩٦٧	٥	١٩٦٥ - ١٩٧٣	١٠	١٩٧٤ - ١٩٨٠	١٦
١٩٦٨ - ١٩٧٣	٢	١٩٧٤ - ١٩٨٠	١٤	بعد ١٩٨٠	٢٤
١٩٧٤ - ١٩٨٠	٩	بعد ١٩٨٠	١٥		
بعد ١٩٨٠	١٩				

المصادر: المصادر نفسها، ويضاف إلى مصادر مصر:

Bent Hansen and Girgis a. Marzouk, *Development and Economic Policy in the UAR (Egypt)* (Amsterdam: North-Holland Pub. Co., 1965).

ويضاف إلى مصادر الجزائر:

UNECA, *African Statistical Yearbook, 1974.*

مصر: النسبة المذكورة أمام ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦ هي متوسط للفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٥، وتلك المذكورة أمام ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧ هي متوسط للسنوات من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٦. نسبة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣ هي متوسط ١٩٦٧/١٩٦٨ و١٩٧٠/١٩٧١ و١٩٧٣؛ نسبة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ هي متوسط ١٩٧٥ و١٩٧٨ و١٩٨٠/١٩٨١؛ أما نسبة الفترة «بعد ١٩٨٠» فهي نسبة ١٩٨٢.

الجزائر: نسبة الفترة «قبل ١٩٦٥» هي نسبة سنة ١٩٦٥؛ نسبة الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٣ هي النسبة الخاصة بسنة ١٩٧٠؛ النسبة المذكورة للفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ هي متوسط للسنوات من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٩، ونسبة الفترة «بعد ١٩٨٠» هي النسبة الخاصة بسنة ١٩٨٢.

السعودية: نسبة الفترة «قبل ١٩٧٤» هي متوسط ١٩٧١ و١٩٧٢؛ نسبة الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ هي متوسط للسنوات ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩؛ أما نسبة الفترة «بعد ١٩٨٠» فهي لسنة ١٩٨٢.

والملاحظ بالنسبة إلى تطور القيم المصرية للمؤشر أن مصر كانت في منطقة الانتقال (٢) خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦. وهي تحركت بعد تلك الفترة نحو منطقة الاستقلال حتى دخلتها خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٦ (متوسط النسبة ٤,٤ بالمائة لتلك الفترة). وأخذت مصر تتوغل في هذه المنطقة حتى بلغت قيمة المؤشر أدنى مستوى لها عام ١٩٦٧/١٩٦٨ وهو ١,٣ بالمائة. ومن الواجب طبعاً أن نتحفظ على الانخفاض الشديد في قيمة هذا المؤشر في تلك السنة، فهو مرتبط بتقييد الاستهلاك والواردات الاستهلاكية إبان حرب عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٣. ومن ثم ينبغي ألا

يفسر كل هذا الانخفاض في قيمة المؤشر بمزيد من الاستقلالية للاقتصاد المصري. على كل حال، أخذ هذا المؤشر في الارتفاع بعد عام ١٩٧٣ ليبلغ ٦ بالمائة عام ١٩٧٥، ثم واصل ارتفاعه ليبلغ ضعفي هذه القيمة في عام ١٩٨٠/١٩٨١ وثلاثة أضعافها عام ١٩٨٢ نتيجة للانفلات الاستيرادي الذي صاحب سياسة الانفتاح الاقتصادي. بعبارة أخرى، أخذت مصر ـ طبقاً لهذا المؤشر ـ في الاتجاه نحو منطقة التبعية منذ عام ١٩٧٥. وكان متوسط قيم المؤشر ١١,٢ بالمائة في الفترة في منتصف السبعينات حتى أوائل الثمانينات، مع تزايد كبير من ٩ بالمائة في الثلثين الأخيرين من السبعينات إلى ١٩ بالمائة في أوائل الثمانينات.

ويلاحظ، في تطور قيم المؤشر المحسوبة بالنسبة إلى الجزائر، أنها باستثناء السنتين ١٩٧١ و١٩٧٢ كانت دائماً في منطقة التبعية. والظاهر أنه كان هناك ميل للضغط على الواردات من السلع الاستهلاكية منذ عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٧٢ لتوفير الموارد اللازمة لبناء الصناعات الثقيلة التي ركزت عليها الجزائر ضمن استراتيجية تنميتها. ولكن منذ عام ١٩٧٣ تزايدت نسبة الواردات الاستهلاكية إلى جملة الانفاق الاستهلاكي، بما جعلها تتراوح في المتوسط حول ما يقرب من ١٥ بالمائة خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢.

أما فيما يتعلق بالسعودية فإن جميع القيم التي سجلها المؤشر خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٢ تقع في منطقة التبعية، وإن كان ثمة تذبذب في القيم خلال تلك الفترة. فقد هبطت نسبة الواردات إلى جملة الانفاق الاستهلاكي من حوالى ١٦ بالمائة في أوائل السبعينات إلى حوالى ١٤ بالمائة في أواسط السبعينات، ولكنها أخذت في التزايد بعد ذلك لتبلغ ١٨ بالمائة عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨، و٢٠ بالمائة عام ١٩٧٩ و٢٤ بالمائة عام ١٩٨٢. ولعل الانخفاض في النسبة في أواسط السبعينات يرجع إلى أن نسبة الزيادة في الانفاق الاستهلاكي الاجمالي كانت أكبر كثيراً من نسبة الزيادة في الاستيراد خلال تلك الفترة. ولكن مع استقرار الأمور بعض الشيء بعد الطفرة النفطية وما صاحبها من طفرة استهلاكية، أخذت نسبة الزيادة في الاستيراد في التفوق على نسبة الزيادة في الانفاق الاستهلاكي الاجمالي.

ج ـ مؤشر نسبة الزيادة الرأسمالية إلى الاستثمار المحلي الاجمالي

قُدِّر المدى الخاص بمنطقة الانتقال لهذا المؤشر، في ضوء البيانات الدولية المتاحة، بما يتراوح بين ١٥ بالمائة و٣٠ بالمائة. وتفسير ذلك أن الدولة التي تقل فيها نسبة الواردات الرأسمالية إلى الاستثمار المحلي الاجمالي عن ١٥ بالمائة تكون مستقلة طبقاً لهذا المؤشر. أما الدولة التي تبلغ فيها تلك النسبة ٣٠ بالمائة أو أكثر، فهي دولة تابعة. وعموماً تجدر ملاحظة أن تحديد المدى الخاص بهذا المؤشر لم يكن بالأمر

السهل. فمن جهة أولى، قد يكون انخفاض نسبة الواردات الرأسمالية إلى الاستثمار المحلي الاجمالي عن ١٥ بالمائة دليل عجز من جانب دولة شديدة التخلف عن استيراد السلع الرأسمالية. أي أنه قد يكون دليل تبعية، ما لم تتوافر أدلة أخرى على أن الدولة المعنية تنفذ برامج تنمية بقدراتها الذاتية بقصد الخروج من التخلف والتبعية. ومن جهة أخرى، قد تشترك بلدان ذات ظروف شديدة التباين في القيمة نفسها لهذا المؤشر. فقد لاحظنا مثلاً أن نيجيريا وفرنسا حققتا النسبة نفسها (الأولى عام ١٩٧٨ والثانية عام ١٩٨٢). ولكن علينا أن نأخذ في الحسبان أن فرنسا دولة مستوردة ومصدرة للسلع الرأسمالية في الوقت نفسه، بينما نيجيريا تستورد ولا تصدر مثل هذه السلع. وهذا يستوجب تخفيض نسبة فرنسا لأغراض المقارنة. والملاحظة نفسها تنطبق على المجر وزائير (٤١ بالمائة للأولى عام ١٩٨٢ و٤٢ بالمائة للثانية عام ١٩٧٨). وأخيراً، فقد لوحظ أنه بينما تنخفض هذه النسبة إلى ٣ بالمائة في اليابان وإلى ٥ بالمائة في الهند، فإنها تصل إلى ٥٦ بالمائة في اثيوبيا. ويبين الجدول رقم (٣ ـ ١٨) القيم المقدرة لهذا المؤشر.

والملاحظ في حركة هذا المؤشر بالنسبة إلى حالة مصر هو أنها ظلت نحو عشرين عاماً تتحرك في حدود منطقة الانتقال من عام ١٩٥٣/١٩٥٢ إلى عام ١٩٧٣، مع تذبذب حول نسبة ٢٢ بالمائة بالزيادة والنقصان في حدود متواضعة. فقد هبطت هذه النسبة إلى ١٦ بالمائة عام ١٩٦٩، بعد أن كانت ٢٤ بالمائة في الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٥. وبعد الارتفاع إلى ٢٢ بالمائة عامي ١٩٧٠ و١٩٧١ عادت إلى الهبوط لتبلغ ١٧ بالمائة عام ١٩٧٣. ولكن منذ عام ١٩٧٣ وهناك اتجاه عام لتزايد هذه النسبة، دليلاً على التحرك نحو منطقة التبعية. وقد تجاوزت مصر الخط الفاصل بين منطقة الانتقال ومنطقة التبعية عام ١٩٧٨ بارتفاع النسبة إلى ٣٢ بالمائة وبقيت النسبة مستقرة عند هذا المستوى حتى عام ١٩٨٣/١٩٨٢.

أما بالنسبة إلى الجزائر، فالظاهر أن ثمة تأرجحاً بين منطقة الانتقال ومنطقة التبعية خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٨٢. فقد حدث تحرك من منطقة الانتقال نحو منطقة التبعية بين عامي ١٩٦٥ و١٩٧١، ثم شهدت فترة السبعينات الأولى (١٩٧١ ـ ١٩٧٣) تحركاً معاكساً نحو منطقة الانتقال. ولكن بعد عام ١٩٧٣ وما صاحبها من ارتفاع في الدخل والقدرة الاستيرادية، تعدت الجزائر حدود منطقة الانتقال ودخلت منطقة التبعية في الأعوام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨. ثم شهدت الأعوام الأربعة التالية دخول الجزائر مرة أخرى في منطقة الانتقال.

وفيما يتعلق بالسعودية، يلاحظ أنها كانت تدور حول الحد الفاصل بين منطقة الانتقال ومنطقة التبعية، أي حول القيمة ٣٠ بالمائة في معظم الأعوام. ولم تبتعد

جدول رقم (٣ ـ ١٨)

نسبة الواردات الرأسمالية إلى الاستثمار المحلي الاجمالي

(نسب مئوية)

مصـــر		الجزائـر		السعودية	
الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر
١٩٥٢ - ١٩٥٦	٢٤	قبل ١٩٦٥	٢٢	قبل ١٩٧٤	٣٠
١٩٥٧ - ١٩٦٧	٢٢	١٩٦٥ - ١٩٧٣	٢٧	١٩٧٤ - ١٩٨٠	٢٦
١٩٦٨ - ١٩٧٣	١٩	١٩٧٤ - ١٩٨٠	٣٦	بعد ١٩٨٠	٤٠
١٩٧٤ - ١٩٨٠	٢٦	بعد ١٩٨٠	٢٤		
بعد ١٩٨٠	٣٢				

المصادر: ـ بالنسبة إلى مصر: المجلة الاقتصادية (البنك المركزي المصري)، اعداد مختلفة؛ مصر، وزارة التخطيط، المصدر نفسه؛ مصر، مجلس الشورى، تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن سياسات الاستثمار؛

World Bank, Ibid., and American Embassy in Cairo, Ibid.

نسبة الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦ هي النسبة المتوسطة للسنوات ١٩٥٢ ـ ١٩٥٥، نسبة الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧ هي متوسط ١٩٥٦ ـ ١٩٦٦، نسبة الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ هي متوسط ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩، ونسبة الفترة «بعد ١٩٨٠» هي متوسط ١٩٨١/١٩٨٢ و١٩٨٢/١٩٨٣.

ـ بالنسبة إلى الجزائر: انظر مصادر الجدول رقم (٣ ـ ١٧). نسبة الفترة قبل ١٩٦٥ هي لسنة ١٩٦٥، نسبة الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ هي متوسط الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩، ونسبة الفترة «بعد ١٩٨٠» هي لسنة ١٩٨٢.

ـ بالنسبة إلى السعودية: انظر مصادر الجدول رقم (٣ ـ ١٦) إضافة إلى: محمد هشام خواجكية، «تجربة التنمية الاقتصادية من منطلق الاستقلال والتبعية في المملكة العربية السعودية،» ورقة قدّمت إلى: التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٧). انظر أيضاً الملاحظات على نسب الفترات المختلفة كما في الجدول رقم (٣ ـ ١٧).

السعودية كثيراً عن هذا الحد الفاصل سوى في عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ حين هبطت نسبة الواردات من السلع الرأسمالية إلى الاستثمار المحلي الاجمالي إلى حوالى ١٦ بالمائة. ولكنها أخذت في التزايد بعد ذلك لتبلغ نحو ٤٠ بالمائة عام ١٩٨٢، وهي قيمة داخل منطقة التبعية.

د ـ مؤشر نسبة الواردات من الطاقة التجارية إلى جملة الحاجات منها

اعتبرنا أن اعتماد الدولة على استيراد الطاقة التجارية بنسبة ٦٥ بالمائة أو أكثر من جملة حاجاتها منها يدخلها ضمن منطقة التبعية. كما اعتبرنا أن الدولة تدخل منطقة

الأمان والاستقلال إذا ما هبطت نسبة استيرادهـا للطاقة التجـارية إلى ٣٥ بـالمائـة من جملة حاجاتها منها. وبذلك يكون مدى منطقة الانتقال هو ما بين ثلث وثلثي الحاجات من الطاقة التجارية. وبالتأكيد هناك استثناءات من هذه القـاعدة. فبعض الـدول قد يستورد أكثر من ١٠٠ بالمائة من حاجاته في بعض السنوات، مثلاً، للاستفادة من تدني أسعار النفط، أو تحسباً لارتفاع سعره في المستقبـل أو للاستفـادة من وفرة العـرض في تكوين مخزون استراتيجي كبير. كذلك سيختلف الوضع حسب كـون الدولـة موضـع الدراسة دولـة منتجة و/أو مصـدرة للنفط، أو دولة غـير منتجة. فـالدول التي وهبتهـا الطبيعة ثروة نفطية وفيرة تعتـبر مستقلة طبقاً لهـذا المؤشر، رغم تبعيتها طبقـاً لمؤشرات عديدة أخرى. بينما الدول المتقدمة التي تفتقر إلى هذه الميزة الطبيعية تعتـبر تابعـة طبقاً لهذا المؤشر وإن كانت مستقلة طبقاً لمؤشرات أخرى كثيرة.

ويـوضح الجـدول رقم (٣ ـ ١٩) القيم المقدرة لهـذا المؤشر. والـظاهـر من قيم المؤشر في حالة مصر، أنها قد بقيت ضمن منطقة الانتقال خلال فترة الأعوام العشرين التي أعقبت عـام ١٩٥٢. ومنـذ أوائــل السبعينـات حتى الآن دخلت مصر منــطقـة الاستقلال ـ طبقاً لهذا المؤشر ـ نظراً إلى تناقص نسبة وارداتها من الطاقـة التجاريـة إلى جملة حاجاتها منها. والفارق بين هاتين الفترتين هـو الزيـادة الضخمة التي طـرأت على استخراج النفط والتوسع في طاقة التكرير المحلية.

وبالنسبة إلى الجزائر، فالظاهر من قيم المؤشر أنها قفزت قفـزة هائلة من منـطقة التبعيـة في الخمسينات والنصف الأول من الستينـات (حيث كـانت نسبـة استـيرادهـا مرتفعة للغاية؛ أكثر من ١٠٠ بالمائة من حاجاتها في الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠) إلى منطقة الاستقـلال. وهذه النقلة مـرتبطة طبعـاً بالـطفرة التي حـدثت في انتـاج النفط والغـاز الطبيعي في الجزائر بعد سنوات قليلة من حصولها على استقلالها.

وبالنسبة إلى السعودية، أدت وفرة انتاجها من النفط إلى بقائها في المنطقة الآمنة طوال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٢. ومع ذلك فثمة ارتفاع واضح في النسبة اعتباراً من عام ١٩٨٠ (حيث بلغت ١١ بالمائة مقابـل أقل من ١ بـالمائـة في الستينات والسبعينـات). وربما يرجع ذلك إلى زيادة الاستهلاك من منتوجات نفطية لا يتم انتاجها محليـاً، أو لا يتم انتاجها محلياً بكميات تذكر.

هـ ـ مؤشر نسبة الواردات من الطاقة التجارية إلى جملة الصادرات السلعية

تتفاوت هذه النسبة تفاوتاً شديداً من دولة إلى أخـرى بحسب نصيب كل دولـة من الموارد المنتجة للطاقة وبحسب درجة تصنيعهـا وقدرتهـا التصديـرية. فهـذه النسبة تصل إلى مستويات عالية جداً في الهند (٨١ بالمائة)، والبرازيل (٥٢ بالمائة)، واليابـان

جدول رقم (٣ - ١٩)

القيم المقدرة لمؤشر نسبة واردات الطاقة التجارية إلى جملة الحاجات منها (نسب مئوية)

مصر		الجزائر		السعودية	
الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر
١٩٥٢ - ١٩٥٦	٤٢	قبل ١٩٦٥	١٣٤(*)	قبل ١٩٧٤	٠,٤
١٩٥٧ - ١٩٦٧	٦٤	١٩٦٥ - ١٩٧٣	١٩	١٩٧٤ - ١٩٨٠	٦
١٩٦٨ - ١٩٧٣	٥٤	١٩٧٤ - ١٩٨٠	١٠	بعد ١٩٨٠	١٠
١٩٧٤ - ١٩٨٠	٢٤	بعد ١٩٨٠	٧		
بعد ١٩٨٠	١١				

(*) ربما تعكس هذه النسبة الأكبر من ١٠٠ بالمائة حاجة الجيش الفرنسي إلى تكوين احتياطيات ضخمة من الوقود أثناء فترة احتلاله للجزائر لمواجهة الطوارىء المتعلقة بحركة المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي. لأغراض حساب المؤشر المركب للواردات تعامل هذه النسبة على أنها ١٠٠ بالمائة.

المصادر:

UN, *1982 Energy Statistics Yearbook,* and United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Handbook of International Trade and Development Statistics, 1985: Supplement* (New York: UN, 1985).

مصر: النسبة الخاصة بالفترة ١٩٥٢ - ١٩٥٦ هي متوسط ١٩٥٠ و١٩٦٠. النسبة الخاصة بالفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٧ هي متوسط ١٩٦٠و١٩٧٠. النسبة الخاصة بالفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٣ هي متوسط ١٩٧٠ و١٩٧٥. النسبة الخاصة بالفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠ هي متوسط ١٩٧٥ و١٩٨٠ نسبة الفترة «بعد ١٩٨٠» هي نسبة ١٩٨٢.

الجزائر: نسبة الفترة «قبل ١٩٦٥» هي متوسط ١٩٥٠ و١٩٦٠ ونسبة الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٣ هي النسبة الخاصة بنسبة ١٩٧٠.أخذنا متوسط ١٩٧٥ و١٩٨٠ للتعبير عن النسبة الخاصة بالفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠، ونسبة ١٩٨٢ للتعبير عن الفترة «بعد ١٩٨٠».

السعودية: اعتبرنا متوسط ١٩٦٠ و١٩٧٠ ممثلاً للفترة «قبل ١٩٧٤»، ومتوسط ١٩٧٥ و١٩٨٠ ممثلاً للفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠، والنسبة الخاصة بسنة ١٩٨٢ ممثلة للفترة «بعد ١٩٨٠».

(٤٨ بالمائة). بينما تدور النسبة حول ٣٥ بالمائة لكل من الولايات المتحدة وفرنسا وكوريا الجنوبية ويوغسلافيا. وتصل هذه النسبة إلى أدنى مستوياتها في البلدان المصدرة للنفط مثل نيجيريا والجزائر والسعودية (حوالى ٢ بالمائة). واسترشاداً بهذه القيم الدولية التي تمثل الوضع في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، تم تحديد منطقة الانتقال بالمدى «من ٢٠ بالمائة إلى أقل من ٤٠ بالمائة». أي أن الدولة تعتبر تابعة إذا كانت النسبة ٤٠ بالمائة أو أكثر، وتعتبر مستقلة إذا قلت النسبة عن ٢٠ بالمائة.

جدول رقم (٣ ـ ٢٠)

نسبة واردات الطاقة التجارية إلى جملة الصادرات السلعية

(نسب مئوية)

مصـــر		الجزائــر		السـعودية	
الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر
١٩٥٢ ـ ١٩٥٦	١١	قبل ١٩٦٥	١٤	قبل ١٩٧٤	٠,٢
١٩٥٧ ـ ١٩٦٧	١٣	١٩٦٥ ـ ١٩٧٣	٢,٣	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٠,٢
١٩٦٨ ـ ١٩٧٣	٥	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	١,٥	بعد ١٩٨٠	٠,٢
١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٧	بعد ١٩٨٠	١,٣		
بعد ١٩٨٠	١٣				

المصادر: ـ بالنسبة إلى مصر: احتسبت هذه النسب من: المجلة الاقتصادية (البنك المركزي المصري)، أعداد مختلفة، والنشرة الاقتصادية (البنك الأهلي المصري)، أعداد مختلفة. عبّرنا عن نسبة الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦ بمتوسط السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٥، وعن نسبة الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧ بمتوسط الفترتين ١٩٥٦ ـ ١٩٥٩، و١٩٦٠ ـ ١٩٦٦، متوسط ١٩٧٠ و١٩٧٣ يعبّر عن نسبة الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣، ومتوسط ١٩٨٢ و١٩٨٣ يعبر عن نسبة الفترة «بعد ١٩٨٠».

بالنسبة إلى الجزائر: احتسبت النسب من البيانات الواردة في:

UNECA, *Yearbook of African Statistics,* and UN, *Yearbook of Interntational Trade Statistics, 1972* and *1982.*

عبّرنا عن نسبة الفترة «قبل ١٩٦٥» بنسبة ١٩٦٠، وعن نسبة الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٣ بمتوسط السنوات من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٣، وعن نسبة الفترة «بعد ١٩٨٠» بالنسبة الخاصة بسنة ١٩٨٢.

ـ بالنسبة إلى السعودية: انظر مصادر بيانات الجزائر نفسها. أخذنا متوسط ١٩٧١ و١٩٧٢ و١٩٧٣ للتعبير عن نسبة الفترة «قبل ١٩٧٤»، ومتوسط ١٩٨١ و١٩٨٢ للتعبير عن نسبة الفترة «بعد ١٩٨٠».

الواضح من تطور قيم المؤشر المبينة في الجدول رقم (٣ ـ ٢٠) أن جميع القيم في حالة مصر كانت محصورة داخل منطقة الاستقلال منذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٨٢. ورغم ميل نسبة واردات الطاقة إلى إجمالي الصادرات إلى التزايد خلال الخمسينات والنصف الأول من الستينات بمعدلات متواضعة، فإنها عادت إلى التناقص خلال النصف الثاني من الستينات وطوال السبعينات. وذلك يرجع إلى تناقص واردات الطاقة في الوقت الذي تزايدت فيه جملة الصادرات مع تزايد الصادرات النفطية[١٦].

---

(١٦) تناقصت واردات مصر من الطاقة من ٥٨٩٠ إلى ٢٨٨٥ ألف طن متري مكافىء فحم بين ١٩٧٠ و١٩٨٢.

غير أن المؤشر سجل تزايداً منتظماً خلال السنوات الأولى من الثمانينـات حتى وصل إلى ١٦,٣ بالمائة عام ١٩٨٣. والقيمة الأخيرة أعلى كثيراً من متـوسط النسب التي تحققت في الخمسينات.

وفيما يتعلق بالجزائر، فالظاهـر من تطور قيم المؤشر أنها واقعـة في كل الفـترات الجـزئية من أوائـل الستينات حتى أوائـل الثمانينـات داخل منـطقـة الاستقـلال. ومن الملاحظ اتجاه هذه النسبة إلى التنـاقص طوال تلك الفـترة، نظراً إلى زيـادة الصادرات الكليـة بمعدل أكـبر بكثير من معـدل تزايـد الواردات من الـطاقـة. ولا يختلف وضـع السعودية كثيراً عن وضع الجزائر، إذ إن كـلًا منهمـا بلد وفير الانتاج للنفط وذو قدرة كبـيرة عـلى تصـديـره. ولعـل الاختـلاف الـرئيسي هـو أن نسبـة واردات الـطاقـة إلى الصادرات الكلية أقل كثيراً في حالة السعودية مقابلة بالجزائر. ويرجع ذلك بالطبع إلى ضخامة الصادرات الكلية (وهي صادرات نفطيـة أساسـاً كما هـو معروف) للسعـودية مقابلة بالصادرات الكلية للجزائر. وهذه النسبة شديدة الانخفاض (٠,٢ بالمائة طوال فترة التحليل) قد وضعت السعوديـة ضمن منطقـة الاستقلال. وهكـذا، فإن الأقـطار الثلاثة موضع الدراسة كانت أقطاراً مستقلة طبقاً لهذا المؤشر بمفرده.

و ـ مؤشر نسبة الواردات من السلع الاستهلاكية إلى جملة الواردات

يـوضح الجـدول رقم (٣ ـ ٢١) القيم المقدرة لهـذا المؤشر. وسوف يتم تحـديـد وضع كل قطر من الأقطار الثلاثة موضع الاهتـمام في ضوء هـذه القيم، والمدى الـذي قدرناه لمنطقة الانتقال على هذا المؤشر، وهو «من ٢٠ بالمائة إلى أقل من ٣٠ بالمائة».

والـظاهر من تـطور قيم المؤشر بالنسبـة إلى مصر أنها كانت تقـع ضمن منـطقـة التبعيـة طـوال الأعـوام الثـلاثـين ١٩٥٢ ـ ١٩٨٢. ولا يستثنى من ذلـك سـوى قيم الأعوام ١٩٦٨ و١٩٧٢ و١٩٨٢ التي اجتاز فيها المؤشر حاجـز التبعية بمسـافة محـدودة للغاية (حيث أخذ المؤشر القيمة ٢٩ بالمائـة تقريبـاً). غير أن قيم المؤشر شهـدت تغيراً مهماً بانخفاضها من المستويات العالية التي حققتها في الخمسينات (أعـلى كثيراً من ٤٠ بالمائة) إلى قيم أعلى قليلاً من ٣٠ بالمائة.

ويتضـح من متابعـة تطور قيم المؤشر المحسـوبة للجـزائر أن نسبـة وارداتها من السلع الاستهلاكية إلى جملة وارداتها قد وضعتها طوال فترة التحليل في منطقة التبعية. ورغم أن انجازاً مهماً قد تحقق بانخفاض هذه النسبـة من ٥٨ بالمـائة في النصف الأول من الستينات إلى ٣٠ بالمائة في الثلثيـن الأخيرين من السبعينات، فـإنها قد عـادت إلى الارتفاع في أواخر السبعينات (منذ ١٩٧٩) وأوائل الثمانينـات. غير أن النسبـة المقدرة لأوائل الثمانينات تضع الجزائر على مشارف منطقة الانتقال.

وتوضح البيانات المذكورة في الجدول رقم (٣ ـ ٢١) أن النسبة المحسوبة للسعودية قد حققت انخفاضاً لا بأس به في الفترة التالية لسنة١٩٧٤، مقابلة بالفترة السابقة عليها. ومع ذلك لم يكن هذا الانخفاض كافياً لإخراج السعودية من منطقة التبعية، حيث ظلت السعودية ـ بعد هذا الانخفاض في النسبة ـ بعيدة عن الخط الفاصل بين منطقة التبعية ومنطقة الانتقال.

جدول رقم (٣ ـ ٢١)

القيم المقدرة لمؤشر نسبة الواردات الاستهلاكية إلى جملة الواردات

(نسب مئوية)

مصر		الجزائر		السعودية	
الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر
١٩٥٢ ـ ١٩٥٦	٤٧	قبل ١٩٦٥	٥٨	قبل ١٩٧٤	٤٦
١٩٥٧ ـ ١٩٦٧	٣٨	١٩٦٥ ـ ١٩٧٣	٣٥	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٣٩
١٩٦٨ ـ ١٩٧٣	٣١	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٣٠	بعد ١٩٨٠	٣٩
١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٣٥	بعد ١٩٨٠	٣٢		
بعد ١٩٨٠	٣٤				

المصادر: انظر مصادر الجدول رقم (٣ ـ ١٦)، ويضاف في حالة مصر: مصر، مجلس الشورى، تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن سياسات الاستثمار.

ملاحظات:

ـ بالنسبة إلى مصر: نسبة الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦، هي متوسط ١٩٥٢ ـ ١٩٥٩، ونسبة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧ هي متوسط الفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٦٦، ونسبة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣ هي متوسط ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣. والنسبة المبينة أمام الفترة «بعد ١٩٨٠» هي متوسط ١٩٨١ و١٩٨٢.

ـ بالنسبة إلى الجزائر: نسبة الفترة «قبل ١٩٦٥» هي نسبة ١٩٦٥، ونسبة الفترة «بعد ١٩٨٠» هي النسبة المحسوبة لسنة١٩٨١.

ـ بالنسبة إلى السعودية: أخذنا متوسط الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٣ كممثل للفترة «قبل ١٩٧٣»، ومتوسط السنتين ١٩٨١ و١٩٨٢ كممثل للفترة «بعد ١٩٨٠».

ز ـ مؤشر نسبة الواردات من الطاقة التجارية إلى جملة الواردات

اعتبرنا أن الدولة التي تبلغ نسبة وارداتها من الطاقة التجارية إلى جملة الواردات ٢٥ بالمائة أو أكثر دولة تابعة، وأن الدولة التي تقل فيها تلك النسبة عن ١٥ بالمائة

فهي دولـة مستقلة. وكـما يتضـح من القيم المقـدرة لهـذا المؤشر في الجـدول رقم (٣ - ٢٢)، فإن الأقطار الثلاثة موضع الدراسة كانت واقعة طوال فترات التحليـل الخاصـة بكل منها في منـطقة الاستقـلال. فالنسبـة ضئيلة بوجـه عام، نـظراً إلى أن الأقطار الثـلاثة هي من البلدان المنتجـة للنفط والغاز، والتي تـزيد صـادراتها كثيـراً عـلى وارداتهـا من الطاقة التجـارية. وتمـاشياً مـع اختلاف القـدرة الانتاجيـة، فإن أدنى نسـب لاستيـراد الطاقة إلى جملة الواردات موجودة في السعودية، تليها الجزائر، ثم تأتي مصر في النهايـة لتسجل أعلى نسبة على هذا المؤشر.

جدول رقم (٣ - ٢٢)

القيم المقدرة لنسبة واردات الطاقة التجارية إلى جملة الواردات
(نسب مئوية)

مصـــر		الجزائـر		السـعوديـة	
الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر
١٩٥٢ - ١٩٥٦	٨	قبل ١٩٦٥	٢	قبل ١٩٧٤	١
١٩٥٧ - ١٩٦٧	٩	١٩٦٥ - ١٩٧٣	٢	١٩٧٤ - ١٩٨٠	٠,٦
١٩٦٨ - ١٩٧٣	٦	١٩٧٤ - ١٩٨٠	١	بعد ١٩٨٠	٠,٦
١٩٧٤ - ١٩٨٠	٣	بعد ١٩٨٠	٢		
بعد ١٩٨٠	٣				

المصـادر: - بالنسبـة إلى مصر: انظر مصـادر الجدول رقم (٣ - ١٨). نسبـة الفـترة ١٩٥٢ - ١٩٥٦ هي متوسط للفترة ١٩٥٢ - ١٩٥٥، ونسبة الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٧ هي متوسط للفترة ١٩٥٦ - ١٩٦٦. وتم التعبـير عن نسبة الفترة «بعد ١٩٨٠» بمتوسط ١٩٨١ و١٩٨٢.

- بالنسبة إلى الجزائر: احتسبت النسب من البيانات الواردة في:

UN, *Yearbook of International Trade Statistics, 1976; 1977,* and *1982.*

نسبة الفترة «قبل ١٩٦٥» هي نسبة ١٩٦٧. واعتبرنا متوسط الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٣ ممثلاً للفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٣، ونسبة الفترة «بعد ١٩٨٠» هي نسبة ١٩٨١.

- بالنسبة إلى السعـودية: انـظر مصادر بيـانات الجـزائر نفسهـا. نسبة الفـترة «قبل ١٩٧٤» هي متـوسط السنوات من ١٩٦٩ حتى ١٩٧٣، ونسبة الفترة «بعد ١٩٨٠» هي متوسط ١٩٨١ و١٩٨٢.

ح - مؤشر درجة التركز الجغرافي للواردات

الغرض من هذا المؤشر هو قياس درجة التركـز الجغرافي أو الاقليمي للواردات، بمعنى مدى اعتماد الدولة المغنية على دولة واحدة أو عدد قليل من الـدول، أو كتلة من الكتلتين الكبريـين في العالم، في الحصول على وارداتهـا. وقد تمت صيـاغة هـذا المؤشر

بطريقة مماثلة لتلك التي اتبعناها في قياس درجة التركز الجغرافي للصادرات ضمن مجموعة مؤشرات الصادرات[17]. فمؤشر التركز الجغرافي للواردات سوف يحسب كمؤشر مركب من ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

١ - النصيب النسبي في جملة الواردات للكتلة صاحبة النسبة الأكبر في امداد الدولة بالواردات[18].

٢ - النصيب النسبي في جملة الواردات للدولة صاحبة النسبة الأكبر في امداد الدولة بالواردات.

٣ - النصيب النسبي في جملة الواردات لأهم خمس دول تزود الدولة بالواردات.

وفيما يلي المدى المختار لمنطقة الانتقال لكل مؤشر من المؤشرات الفرعية الثلاثة وللمؤشر المركب، والوزن الذي سنستخدمه في ترجيح هذه المؤشرات عند اعداد المؤشر المركب منها:

المؤشر	المدى	الوزن
(١) نصيب أهم كتلة	٥٠ بالمائة - ٦٠ بالمائة	٠,٢٠٠
(٢) نصيب أهم دولة	١٥ بالمائة - ٢٠ بالمائة	٠,٤٦٧
(٣) نصيب أهم خمس دول	٤٥ بالمائة - ٥٥ بالمائة	٠,٣٣٣
المؤشر المركب	٣٢ بالمائة - ٤٠ بالمائة	—

(١) مصر

وطبقاً لما هو مبين في الجدول رقم (٣ - ٢٣) يشير تطور قيم المؤشر الفرعي (١) إلى أن الكتلة الرأسمالية كانت الكتلة صاحبة النصيب الأكبر في واردات مصر طوال

---

(١٧) ثمة محاولة لقياس مؤشر مشابه لبعض الأقطار العربية، في: السماك، «قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة،» ص ٦٧ وما بعدها. والمؤشر المستخدم عبارة عن النصيب النسبي لقيمة الواردات من أهم دولتين موردتين إلى الدولة المعنية إلى جملة وارداتها. وقد حسبه المؤلف لأربعة عشر قطراً عربياً لسنة ١٩٧٧ أو ١٩٧٨، ومن بينها السعودية ولكن ليس من بينها مصر والجزائر. ولا يوجد تحليل عبر الزمن لحركة المؤشر المستخدم.

(١٨) لاحظ أن الواردات موزعة في:

International Monetary Fund (IMF), *Direction of Trade Statistics,* و

على أربع مجموعات من الدول هي دول صناعية متقدمة (رأسمالية) ودول نامية نفطية ودول نامية غير نفطية ودول الكتلة الاشتراكية (الاتحاد السوفياتي وشرق أوروبا - الصين معتبرة ضمن الدول النامية) وذلك اعتباراً من عام ١٩٧٥ وقبل هذه النسبة كان التقسيم أكثر تفصيلاً، ولكن يمكن رده إلى التقسيم الرباعي المذكور هنا.

جدول رقم (٣ ـ ٢٣)

مؤشرات التركز الجغرافي للواردات: مصر

(نسب مئوية)

الفترة	المؤشر (١)	المؤشر (٢)	المؤشر (٣)	المؤشر المركب
١٩٥٢ ـ ١٩٥٦	٤٧	١٣	٤٦	٤٦
١٩٥٧ ـ ١٩٦٧	٥٨	٢٦	٥٥	٤٢
١٩٦٨ ـ ١٩٧٣	٤٠	١٢	٤٢	٢٨
١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٦٢	١٧	٥٤	٣٨
بعد ١٩٨٠	٧٩	٢٣	٥٦	٤٥

المصدر: حسبت النسب من البيانات الواردة في أعداد مختلفة من:

IMF, *Direction of Trade Statistics.*

النسبة المبينة أمام الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦ هي نسبة سنة ١٩٥٨، والنسبة المبينة أمام الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧ هي نسبة سنة ١٩٦٢، والنسبة المبينة أمام الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣ هي نسبة سنة ١٩٧٠. أخذنا متوسط ١٩٧٤ و١٩٧٩ للتعبير عن قيم الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠، وقيم سنة ١٩٨٣ للتعبير عن قيم الفترة «بعد ١٩٨٠».

الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٨٢. وذلك خلافاً للوضع بالنسبة إلى الصادرات، حيث كان النصيب الأكبر للكتلة الإشتراكية حتى عام ١٩٧٤، كما سبق بيانه. ومن الملاحظ أن نصيب الكتلة الرأسمالية في الواردات المصرية قد ارتفع في الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧، ولكنه أخذ في الهبوط حتى بلغ أدنى مستوى، وهو ٤٠ بالمائة في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣. وقد شهدت فترة السبعينات وأوائل الثمانينات ارتفاعاً ملموساً في هذه النسبة، إذ تضاعفت تقريباً عام ١٩٨٣ مقابلة بمستواها عام ١٩٧٠ (٧٩ بالمائة مقابل ٤٠ بالمائة)، الأمر الذي يعني التحرك من منطقة الاستقلال إلى منطقة التبعية وفقاً لهذا المؤشر. وهذا التطور هو انعكاس بطبيعة الحال للانفتاح على المعسكر الغربي منذ الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي في أوائل السبعينات.

ووفقاً للمؤشر الفرعي (٢)، فالملاحظ أن الاتحاد السوفياتي كان يمثل الشريك الأكبر لمصر في مجال الواردات خلال الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٧٠، وذلك باستثناء سنة ١٩٦٢ التي تخلى فيها عن هذه الصفة للولايات المتحدة الأمريكية. وقد ارتفع نصيب الاتحاد السوفياتي في الواردات المصرية من ١٣ بالمائة عام ١٩٥٨ إلى ١٦ بالمائة عام ١٩٦٨. وهاتان النسبتان تقعان في منطقة الاستقلال ومنطقة الانتقال على الترتيب. ولكن الموقف أخذ في التغير في السبعينات والثمانينات، إذ احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول في الواردات المصرية وارتفع نصيبها في جملة الواردات من ١٦

بالمائة عام ١٩٧٤ إلى ٢٣ بالمائة عام ١٩٨٣. الأمر الذي يعني التحرك من منطقة الانتقال إلى منطقة التبعية على هذا المؤشر.

وبالنسبة إلى المؤشر الفرعي (٣)، فالظاهر من تطور قيمه أن نصيب أهم خمس دول تزود مصر بالواردات قد ارتفع من ٤٦ بالمائة (منطقة انتقال) عام ١٩٥٨ إلى ٥٥ بالمائة (منطقة تبعية) عام ١٩٦٢. وكما هو واضح في الجدول رقم (٣ ـ ٢٤) فإن الدول الخمس في هاتين السنتين كانت الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية والمانيا الغربية وبريطانيا وايطاليا (مع اختلاف في الأهميات النسبية للدول في السنتين المذكورتين). ثم أخذ نصيب الدول الخمس الكبرى ـ من منظور التوريد لمصر ـ في التناقص (دليلاً على تناقص التبعية) داخل منطقة الانتقال ليبلغ ٤٢ بالمائة عام ١٩٧٠. وخلال تلك الفترة تناقصت أهمية الولايات المتحدة الأمريكية إلى درجة أنها لم تعد ضمن الدول الخمس الكبرى عام ١٩٧٠، كما خرجت بريطانيا من هذه المجموعة، بينما دخلتها الهند وفرنسا عام ١٩٧٠. غير أن نصيب الدول الخمس الكبرى قد تزايد في السبعينات دليلاً على مزيد من التركز الجغرافي في تجارة الواردات المصرية. ويسجل هذا المؤشر خروج مصر من منطقة الانتقال إلى منطقة التبعية عام ١٩٧٤. ورغم عودتها إلى بداية منطقة الانتقال عام ١٩٧٩ فقد خرجت منها إلى منطقة التبعية عام ١٩٨٣، إذ بلغ نصيب الدول الخمس ٥٦ بالمائة في تلك السنة. وكما هو واضح من الجدول رقم (٣ ـ ٢٤) كانت هذه الدول الخمس جميعاً عامي ١٩٧٩ و١٩٨٣ دولاً رأسمالية متقدمة.

وبدمج المؤشرات الفرعية الثلاثة في مؤشر مركب باستخدام الأوزان المبينة سابقاً نحصل على مؤشر يوضح أن مصر كانت على أبواب منطقة الاستقلال عام ١٩٥٨، ولكنها دخلت أول منطقة التبعية عام ١٩٦٢ ثم عادت عام ١٩٦٨ لتقترب من منطقة الاستقلال، ودخلتها مرة أخرى ـ وفقاً لهذا المؤشر وحده ـ عام ١٩٧٠. وبعد ذلك ثمة حركة واضحة للابتعاد عن منطقة الانتقال التي كانت مصر قد دخلتها عام ١٩٧٤ والدخول في منطقة التبعية، حيث بلغت قيمة المؤشر أعلى قيمة مسجلة في الجدول (٤٥ بالمائة).

(٢) الجزائر

يوضح الجدول رقم (٣ ـ ٢٥) مؤشرات التركز الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترات المختارة للتحليل. والظاهر من متابعة تطور قيم المؤشر الفرعي (١) الذي يبين النصيب النسبي لأهم كتلة موردة للجزائر، أن جميع هذه القيم تقع في عمق منطقة التبعية، وإن كانت النسبة قد انخفضت قليلاً عام ١٩٦٥ مقابلة بمستوى

جدول رقم (٣ - ٢٤)

أكبر خمس دول موردة لمصر وأنصبتها النسبية في جملة الواردات المصرية
(نسب مئوية)

ترتيب الدولة / السنة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة
١٩٥٨	الاتحاد السوفياتي (١٢,٦)	المانيا الاتحادية (١١,٨)	ايطاليا (٩,١)	الولايات المتحدة (٧,٧)	بريطانيا (٤,٤)
١٩٦٢	الولايات المتحدة (٢٥,٦)	المانيا الاتحادية (٩,٥)	بريطانيا (٨,٣)	الاتحاد السوفياتي (٧,٧)	ايطاليا (٤,١)
١٩٦٨	الاتحاد السوفياتي (١٦,٠)	فرنسا (١١,٥)	المانيا الاتحادية (٦,٦)	رومانيا (٦,٤)	الولايات المتحدة (٥,٦)
١٩٧٠	الاتحاد السوفياتي (١٢,٣)	الهند (٧,٩)	المانيا الاتحادية (٧,٨)	فرنسا (٧,٤)	ايطاليا (٦,٦)
١٩٧٤	الولايات المتحدة (١٦,٥)	فرنسا (١٥)	استراليا (٩,٠)	الاتحاد السوفياتي (٨,٨)	المانيا الاتحادية (٦,٢)
١٩٧٩	الولايات المتحدة (١٧,٨)	المانيا الاتحادية (١٠,٩)	ايطاليا (٨,٥)	فرنسا (٧,٧)	بريطانيا (٦,٧)
١٩٨٣	الولايات المتحدة (٢٣,٣)	المانيا الاتحادية (٩,٥)	فرنسا (٩,١)	ايطاليا (٧,٥)	اليابان (٧,٠)

المصدر: المصدر نفسه.

السنوات السابقة عليها. ويفصح المؤشر الفرعي (٢) عن تطور مشابه، وإن كانت درجة الانخفاض في نصيب أهم دولة موردة للجزائر أقوى كثيراً مقابلة بالمؤشر (١). فقد هبط نصيب أكبر دولة موردة للجزائر، وهي فرنسا، من ٨٥ بالمائة عام ١٩٥٨ إلى ٨٠ بالمائة عام الاستقلال. وبحلول عام ١٩٧٠ كان نصيب هذه الدولة قد هبط إلى ٤٢ بالمائة، واستمر الاتجاه التنازلي حتى أصبحت واردات الجزائر من فرنسا لا تشكل أكثر من ربع الواردات الجزائرية.

جدول رقم (٣ ـ ٢٥)

مؤشرات التركز الجغرافي للواردات: الجزائر

(نسب مئوية)

الفترة	المؤشر (١)	المؤشر (٢)	المؤشر (٣)	المؤشر المركب
قبل ١٩٦٥	٩٢	٨٢	٨٩	٨٦
١٩٦٥ ـ ١٩٧٣	٨٤	٤٢	٧١	٦٠
١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٨٦	٢٨	٦٤	٥٢
بعد ١٩٨٠	٨٧	٢٦	٥٨	٤٩

المصدر: المصدر نفسه. النسبة المبينة أمام الفترة «قبل ١٩٦٥» هي متوسط السنوات ١٩٥٨ و١٩٦١ و١٩٦٢، والنسب المبينة أمام الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٣ هي نسب سنة ١٩٧٠. وقد اعتبرنا متوسطات ١٩٧٤ و١٩٧٧ ممثلة للفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠، ونسب ١٩٨٣ ممثلة للفترة «بعد ١٩٨٠» ما عدا المؤشر الفرعي (١) فالنسبة المذكورة له هي عن سنة ١٩٧٩.

ووفقاً للمؤشر الفرعي (٣) حققت الجزائر تقدماً لا بأس به، إذ هبط نصيب أهم خمس دول موردة لها من نحو ٩٠ بالمائة قبل عام ١٩٦٥ إلى ٥٨ بالمائة عام ١٩٨٣. ومع ذلك لم يكن هذا الانخفاض كافياً لإخراج الجزائر من منطقة التبعية على هذا المؤشر. وكما يظهر من الجدول رقم (٣ ـ ٢٦)، نجحت الجزائر في تنويع أطراف التعامل معها في تجارة الواردات. فقد احتل الاتحاد السوفياتي المركز الخامس عام ١٩٧٠، إلى جانب أربع دول رأسمالية متقدمة منها الولايات المتحدة. وفي عام ١٩٨٣، احتلت اسبانيا المركز الرابع واليابان المركز الخامس، إلى جانب ثلاث دول رأسمالية أوروبية غربية متقدمة، دون أن تظهر الولايات المتحدة ضمن قائمة الخمسة الأوائل. من جهة أخرى، يلاحظ أنه منذ عام ١٩٧٠ تشغل فرنسا المركز الأول والمانيا الغربية تشغل المركز الثاني في تلك القائمة.

وبالنسبة إلى المؤشر المركب للتركز الجغرافي لواردات الجزائر، فقد سجل هبوطاً متواصلاً طوال الفترة من أواخل الخمسينات حتى أوائل الستينات (من ٨٨ بالمائة عام ١٩٥٨ حتى ٤٩ بالمائة عام ١٩٨٣)، دليلاً على تناقص التبعية. ولكن وفقاً للقيم الحرجة للمؤشر المركب لم تنجح الجزائر في اجتياز الحاجز بين منطقة التبعية ومنطقة الانتقال، وبقيت داخل منطقة التبعية طوال فترة التحليل.

(٣) السعودية

طبقاً للتقديرات المعطاة في الجدول رقم (٣ ـ ٢٧) كانت السعودية دائماً في

جدول رقم (٣ ـ ٢٦)

أكبر خمس دول موردة للجزائر وأنصبتها النسبية في جملة الواردات الجزائرية
(نسب مئوية)

ترتيب الدولة / السنة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة
١٩٥٨	فرنسا ٨٤,٥	الولايات المتحدة ٣,١	المغرب ١,٩	(ض.ج.)	(ض.ج.)
١٩٦٢	فرنسا ٧٩,٥	الولايات المتحدة ٧	المغرب ٢,٣	(ض.ج.)	(ض.ج.)
١٩٧٠	فرنسا ٤٢,٥	المانيا الاتحادية ١٠,-	الولايات المتحدة ٨,-	ايطاليا ٧,٣	الاتحاد السوفياتي ٣,٦
١٩٧٤	فرنسا ٣٢,٧	المانيا الاتحادية ١٢,٢	ايطاليا ٨,٣	الولايات المتحدة ٧,٩	البرازيل ٥,٤
١٩٧٧	فرنسا ٢٤,٠	المانيا الاتحادية ١٤,٥	ايطاليا ٩,٧	الولايات المتحدة ٨,٧	اليابان ٦,١
١٩٨٣	فرنسا ٢٥,٧	المانيا الاتحادية ١٠,٣	ايطاليا ٨,٩	اسبانيا ٦,٩	اليابان ٦,٥

(ض.ج.) = دول يقل نصيبها في جملة الواردات الجزائرية عن ٢ بالمائة، وثمة دول كثيرة من هذا النوع بحيث يصعب احتلال أي منها للمركزين الرابع والخامس.
المصدر: المصدر نفسه.

منطقة التبعية وفقاً لكل من المؤشرات الفرعية الثلاثة. ومع حلول الحقبة النفطية سجل مؤشرا «أهم كتلة» و«أهم خمس دول» موردة للسعودية ارتفاعاً ملموساً، دليلاً على تزايد التبعية، بينما حدث بعض الإنخفاض في مؤشر «أهم دولة» موردة للسعودية دليلاً على تناقص التبعية (وإن بقيت السعودية داخل منطقة التبعية وفقاً لهذا المؤشر). وفيما عدا سنة ١٩٨٣ التي احتلت فيها اليابان مركز أكبر دولة موردة للسعودية، فقد كان هذا المركز دائماً من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية. وكما هو ظاهر في الجدول رقم (٣ ـ ٢٨)، فإن أكبر خمس دول موردة للسعودية كانت تنتمي باستمرار إلى الكتلة

الرأسمالية، فيما عدا لبنان الذي احتل المركز الثاني عام ١٩٧٠ والمركز الثالث عام ١٩٧٤. وفي الغالب كان لبنان مجرد دولة «ترانزيت» بالنسبة إلى الواردات القادمة أصلاً من العالم الرأسمالي ثم أعيد تصديرها إلى السعودية.

ونظراً إلى تباين حركة المؤشرات الفرعية، فإن المؤشر المركب للتركز الجغرافي للواردات السعودية قد أظهر ثباتاً نسبياً منذ عام ١٩٧٤، ولم يطرأ عليه تغيير يذكر. ووفقاً لهذا المؤشر ظلت السعودية في منطقة التبعية ولم تبرحها رغم، وربما بسبب، ما طرأ على وضعها المالي من تغيرات في أثناء الفترة المختارة للتحليل.

جدول رقم (٣ - ٢٧)

مؤشرات التركز الجغرافي للواردات: السعودية

(نسب مئوية)

الفترة	المؤشر (١)	المؤشر (٢)	المؤشر (٣)	المؤشر المركب
قبل ١٩٧٤	٧٣	٢٥	٥٩	٤٦
١٩٧٤ - ١٩٨٠	٨١	٢١	٦٢	٤٧
بعد ١٩٨٠	٨٣	٢٠	٦٣	٤٧

المصدر: المصدر نفسه. النسب المبينة أمام الفترة «قبل ١٩٧٤» هي متوسطات ١٩٥٨ و١٩٦٢ و١٩٧٠، وتلك المعطاة أمام الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠ هي نسب سنة ١٩٧٨. وعبّرنا عن نسب الفترة «بعد ١٩٨٠» بنسبة سنة ١٩٨٣.

ط - المؤشر المركب للواردات

حصلنا على المؤشر المركب للواردات عن طريق أخذ الوسط الحسابي للمؤشرات الفرعية الثمانية للواردات. والمدى الخاص بمنطقة الانتقال لهذا المؤشر المركب هو «من ١٩ بالمائة إلى أقل من ٣٢ بالمائة»، والقيمة الفاصلة بين منطقة الانتقال (٢) ومنطقة الانتقال (٣) هي القيمة المتوسطة لهاتين القيمتين المتطرفتين، أي ٢٦ بالمائة.

ويتضح من الجدول رقم (٣ - ٢٩) الذي نعرض فيه قيم المؤشر المركب للواردات النقاط التالية:

١ - فيما يتعلق بمصر، كانت جميع قيم المؤشر واقعة ضمن منطقة الانتقال، واتجهت هذه القيم إلى الانخفاض بمعدل طفيف كان من نتيجته انتقال مصر من منطقة الانتقال (٢) في الخمسينات والثلثين الأولين من الستينات إلى منطقة الانتقال (٣)

جدول رقم (٣ ـ ٢٨)

أكبر خمس دول موردة للسعودية وأنصبتها النسبية في جملة الواردات السعودية
(نسب مئوية)

ترتيب الدولة / السنة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة
١٩٥٨	الولايات المتحدة ٢٦,٦	بريطانيا ١٠,٢	المانيا الاتحادية ٩,٥	اليابان ٧,٠	ايطاليا ٥,٦
١٩٦٢	الولايات المتحدة ٣١,٤	بريطانيا ١٠,٠	اليابان ٩,١	المانيا الاتحادية ٧,٦	ايطاليا ٤,٧
١٩٧٠	الولايات المتحدة ١٧,٧	لبنان ١١,٤	اليابان ٩,٨	المانيا الاتحادية ٩,٨	بريطانيا ٧,٢
١٩٧٤	الولايات المتحدة ١٧,١	اليابان ١٥,٩	لبنان ١٥,٢	المانيا الاتحادية ٦,٠	بريطانيا ٤,٨
١٩٧٨	الولايات المتحدة ٢١	اليابان ١٥,٤	المانيا الاتحادية ١٠,٨	سويسرا ٧,٤	ايطاليا ٧,٢
١٩٨٣	اليابان ١٩,٧	الولايات المتحدة ١٩,٤	المانيا الاتحادية ٩,٦	ايطاليا ٧,٨	بريطانيا ٦,٢

المصدر: المصدر نفسه.

(أي الشق الأكثر تقدماً في منطقة الانتقال) في السنوات التالية حتى أوائل الثمانينات. وهذا الانخفاض في قيمة المؤشر المركب يرجع في المقام الأول إلى ما طرأ على ثلاثة من المؤشرات الداخلة في تركيبه من انخفاض وهي مؤشرات الطاقة، الأمر الذي حد من أثر الارتفاع في معظم المؤشرات الأخرى وساعد مصر على الاحتفاظ بموقعها في منطقة الانتقال، إذ بقيت مصر تتحرك في نطاق محدود للغاية حول الخط الفاصل بين شقي منطقة الانتقال طوال فترة التحليل. وباستبعاد مؤشرات الطاقة من الحساب، نجد أن المستوى العام لقيم المؤشر المركب قد ارتفع (من ٢٤ بالمائة إلى ٢٦ بالمائة)، وإن بقيت مصر معظم الفترة موضع الاهتمام في منطقة الانتقال. فحذف المؤشرات الثلاثة للطاقة يجعل نقطة الابتداء في النصف الأول من الخمسينات في منطقة التبعية، ثم تنتقل

جدول رقم (٣ ـ ٢٩)

المؤشر المركب للواردات

(نسب مئوية)

مصـــر		الجـزائـــر		السـعوديـة	
الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر
١٩٥٢ - ١٩٥٦	٢٦ (٢٩)	قبل ١٩٦٥	٤٢ (٤٣)	قبل ١٩٧٣	٢٠ (٢٩)
١٩٥٧ - ١٩٦٧	٢٧ (٢٥)	١٩٦٥ - ١٩٧٣	٢٢ (٣١)	١٩٧٤ - ١٩٨٠	٢٠ (٣٠)
١٩٦٨ - ١٩٧٣	٢٠ (١٨)	١٩٧٤ - ١٩٨٠	٢٢ (٣٣)	بعد ١٩٨٠	٢٣ (٣٥)
١٩٧٤ - ١٩٨٠	٢١ (٢٦)	بعد ١٩٨٠	١٩ (٢٩)		
بعد ١٩٨٠	٢٤ (٣٣)				

ملاحظة عامة: الأرقام بين الأقـواس هي قيم المؤشر بعد إعـادة حسابهـا دون المؤشـرات الثـلاثة للطاقـة وهي المؤشرات د، هـ، ز.

مصر إلى منـطقة الانتقـال من منتصف الخمسينات حتى نهايـة السبعينـات، وتعـود إلى منطقة التبعية في أوائل الثمانينات. (الملاحظ أن مدى منـطقة الانتقـال للمؤشر المركب باستبعاد مؤشرات الـطاقة يصبح «١٦ بالمـائة إلى أقـل من ٢٦ بالمـائة» بـدلاً من «١٩ بالمائة إلى أقل من ٣٢ بالمائة» للمؤشر المركب المتضمن مؤشرات الطاقة).

٢ ـ الملاحظ أن الجزائر بدأت في فـترة ما قبـل عام ١٩٦٥ من منـطقة التبعيـة، ثم استقرت في منطقة الانتقال (٣) فيـما بعد ذلـك. وقد سـاعدت مؤشرات الـطاقة عـلى الاحتفاظ للمؤشر بقيمة منخفضة نسبياً في فترة ما بعد عام ١٩٦٥. ويؤكـد بذلـك أن حذف مؤشرات الطاقة من حساب المؤشر المـركب لم يؤثر في قيمتـه لفترة مـا قبل عـام ١٩٦٥ (إذ بلغ مؤشر نسبة واردات الطاقة إلى جملة الحاجات منها حده الأقصى)، بينما ارتفعت القيمة الوسـطى للمؤشر المركب في فـترة ما بعـد عام ١٩٦٥ من ٢١ بـالمائـة (بادخال مؤشرات الطاقة) إلى ٣٤ بالمائة (باستبعاد مؤشرات الطاقة). وهو مـا يعني أن حـذف مؤشرات الطاقـة قد نقـل الجزائـر إلى منطقـة التبعية بعـد أن كانت في منـطقة الانتقال.

٣ ـ وفقاً للمؤشر المركب للواردات، كـانت السعوديـة في منطقـة الانتقال قبـل عام ١٩٧٤ وبعدها. وقد أظهرت قيم المؤشر بعض الـزيادة في أوائـل الثمانينـات (من ٢٠ بالمائة إلى ٢٣ بالمائة)، دليلاً على التحرك في اتجاه زيادة التبعية. ومثلما لاحظنا بـالنسبة

إلى مصر والجزائر، ساعد انخفاض قيم مؤشرات الطاقة على خفض القيم العامة للمؤشر المركب للواردات واحتفظ للسعودية بموقعها داخل منطقة الانتقال.

ويؤدي استبعاد مؤشرات الطاقة الثلاثة إلى رفع المستوى العام لقيم المؤشر من ٢١ بالمائة إلى ٣١ بالمائة، الأمر الذي يضع السعودية في منطقة التبعية بدلاً من منطقة الانتقال.

٣ ـ مجموعة مؤشرات الانكشاف الاقتصادي

وتضم هذه المجموعة خمسة مؤشرات، وهي:

أ ـ مؤشر درجة الانكشاف التجاري.

ب ـ مؤشر نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات.

ج ـ مؤشر نسبة التدفقات الرأسمالية الأجنبية الثنائية إلى جملة التدفقات الرأسمالية الأجنبية.

د ـ مؤشر نسبة الدين الأجنبي القائم إلى الناتج المحلي الاجمالي.

هـ ـ مؤشر مدى قوة العلاقة بين الدولة المعنية وهيئات التمويل والمعونات الدولية وخصوصاً صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[19].

يتضح من ذلك أن الانكشاف الاقتصادي يشمل الانكشاف الاقتصادي بالمعنى الشائع (أو بالأحرى بالمعنى الضيق) وهو ما أطلقنا عليه الانكشاف التجاري، إضافة

---

(١٩) كان من المخطط إدراج مؤشرين آخرين تتوافر بعض البيانات عنها وهما: مؤشر معدل أو شروط التبادل الدولي، ومؤشر نسبة التدفق الصافي لرأس المال الأجنبي إلى جملة التدفق الداخل منه إلى الدولة. وقد سبق شرح أسباب استبعاد الأول في القسم «ثانياً» من هذا الفصل، ضمن الحديث عن صعوبات تحديد مدى فترة الانتقال للمؤشرات. أما بالنسبة للثاني فقد أظهرت التقديرات التي قمنا بإجرائها له عدداً من الصعوبات في دلالات قيم هذا المؤشر وتغيراتها، وذلك نظراً لأن ارتفاع النسبة (أو انخفاضها) قد يعد قرينة على اتجاه التبعية للتناقص في بعض الأحوال، وقد يعني اتجاهها إلى التزايد في أحيان أخرى. ومن جهة أخرى، فهذا المؤشر قد يأخذ قيماً موجبة أو سالبة مما قد يثير صعوبات أخرى في التفسير وفي الإدماج مع بقية المؤشرات. وأخيراً، فإن البيانات المتاحة عن هذا المؤشر غير متشابهة للدول الثلاث، ولا تتوافر بيانات تفصيلية عن بعض عناصرها، ليس فقط العناصر التي تدخل أو تخرج بطريقة شرعية ولكن أيضاً العناصر التي لا تسجل أو يتم وضع تقديرات جزافية لها، مثل هروب رأس المال إلى الخارج. ولذا فإدراج مؤشر كهذا ضمن مؤشرات الانكشاف الاقتصادي قد يثير من الارتباك والالتباس أكثر مما يضيف من المعاني المفيدة حول اتجاهات التبعية. ويؤدي استبعاد هذين المؤشرين فضلاً عن عدد آخر من المؤشرات الواردة في القائمة الأصلية، إلى ضعف شديد في تمثيل العلاقات المالية والتعبير عن الانكشاف المالي ضمن مؤشرات الانكشاف الاقتصادي.

إلى الانكشاف المتعلق بالتمويل الأجنبي والمعونات والمديونية الأجنبية.

وبعد عرض كل مؤشر من هذه المؤشرات الخمسة، سيتم ادماجها في مؤشر مركب للانكشاف الاقتصادي يأخذ الوسط الحسابي لها.

أ ـ مؤشر درجة الانكشاف التجاري

يمكن حساب هذا المؤشر من خلال مؤشرين سبق حسابهما، وهما مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي، ومؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي. ذلك أن المؤشر الحالي ليس سوى مجموع هذين المؤشرين باعتباره يعرف بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي. وكذلك يحسب المدى الخاص بمنطقة الانتقال على هذا المؤشر من المدى الخاص بكل من هذين المؤشرين. وهكذا، فمدى مؤشر درجة الانكشاف التجاري هو «من ٢٠ بالمائة إلى أقل من ٤٥ بالمائة». ويوضح الجدول رقم (٣ ـ ٣٠) القيم الخاصة بهذا المؤشر.

جدول رقم (٣ ـ ٣٠)

القيم المقدرة لمؤشر الإنكشاف التجاري

(نسب مئوية)

مصر		الجزائر		السعودية	
الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر
١٩٥٢ ـ ١٩٥٦	٣٧	قبل ١٩٦٥	٥٨	قبل ١٩٧٤	٧٩
١٩٥٧ ـ ١٩٦٧	٣٤	١٩٦٥ ـ ١٩٧٣	٤٥	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	١١٨
١٩٦٨ ـ ١٩٧٣	٢٤	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٦٥	بعد ١٩٨٠	٨٠
١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٣٥	بعد ١٩٨٠	٥٢		
بعد ١٩٨٠	٤٧				

ملاحظة عامة: احتسبت البيانات من الجدولين رقم (٣ ـ ٤) و(٣ ـ ١٦) في هذا الفصل.

يبدو من تطور قيم هذا المؤشر في حالة مصر، أن درجة الانكشاف التجاري قد اتجهت إلى الانخفاض في الخمسينات والستينات وحتى أوائل السبعينات. وكان هذا الانخفاض كافياً لنقل مصر من منطقة الانتقال (٢) خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٧ إلى منطقة الانتقال (٣) في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣. ولكن مع تطبيق سياسة الانفتاح

عادت قيم المؤشر إلى التزايد لتضع مصر مرة أخرى في منطقة الانتقال (٢) خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠، ثم في منطقة التبعية في أوائل الثمانينات، حين ارتفعت قيمة المؤشر إلى مستوى غير مسبوق في أي من الفترات السابقة وهو ٤٧ بالمائة.

أما بالنسبة إلى الجزائر، فقد بقيت طوال فترة التحليل في منطقة التبعية. ومع ذلك فهي حققت انخفاضاً ملموساً في قيمة المؤشر خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٣. ولكن قيم المؤشر عادت إلى التزايد في السبعينات لتصل إلى أعلى مستوى تحقق خلال الفترة الكلية للتحليل وهو ٦٥ بالمائة. وفي أوائل الثمانينات تراجع المؤشر وانخفضت قيمته إلى ٥٢ بالمائة نظراً إلى النقص في نسبة كل من الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي، وإن كان النقص في النسبة الأخيرة أقوى تأثيراً في المؤشر الحالي.

وتمثل السعودية وضعاً أكثر تطرفاً من كل من مصر والجزائر، من حيث ارتفاع مستوى قيم المؤشر. ولكن جميع قيم هذا المؤشر تضع السعودية ـ مثل الجزائر ـ داخل منطقة التبعية. وقد تزايدت درجة الانكشاف التجاري مع ارتفاع أسعار وعائدات النفط في السبعينات، ولكنها أخذت في التناقص مع الحركة العكسية في سوق النفط في أوائل الثمانينات. ويرجع هذا التناقص، بصفة أساسية، إلى الهبوط الشديد الذي طرأ على نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي.

ب ـ مؤشر نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات

تم حساب هذا المؤشر لكل من مصر والجزائر باعتبارهما من البلدان المدينة، ولم يحسب للسعودية حيث لا ينطبق عليها وضع المديونية وما يترتب عليه من تبعات خدمة الدين[٢٠]. والقيم المقدرة معروضة في الجدول رقم (٣ ـ ٣١). وفي ضوء البيانات الدولية المتاحة عن نسبة خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة، وفي ضوء ما هو مصطلح عليه في الأوساط المالية العالمية من أن ارتفاع هذه النسبة فوق مستوى ٢٥ بالمائة يدل على دخول الدولة المدينة في حالة حرج بالغ، اعتبرنا أن هذا المستوى هو الحد الفاصل بين منطقة التبعية ومنطقة الانتقال، واعتبرنا أن هذه النسبة تتراوح من ١٥ بالمائة إلى أقل من ٢٥ بالمائة في الدولة التي تمر بمرحلة انتقال من التبعية إلى الاستقلال.

---

(٢٠) ومع ذلك، تذكر مصادر الانكتاد نسبة خدمة دين صغيرة للسعودية في أعوام ١٩٧٥ و١٩٨٠ و١٩٨٣ (٠,٩ بالمائة و١,٨ بالمائة و٢,٣ بالمائة على التوالي). انظر:
UNCTAD, *Handbook of International Trade and Development Statistics, 1985: Supplement.*

جدول رقم (٣ - ٣١)

القيم المقدرة لنسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات

(نسب مئوية)

مصر		الجزائر	
الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر
١٩٥٢ - ١٩٥٦	—	قبل ١٩٦٥	—
١٩٥٧ - ١٩٦٧	١٠	١٩٦٥ - ١٩٧٣	٩
١٩٦٨ - ١٩٧٣	٣٥	١٩٧٤ - ١٩٨٠	١٨
١٩٧٤ - ١٩٨٠	٢٦	بعد ١٩٨٠	٢٩
بعد ١٩٨٠	٤١		

المصادر: - بالنسبة إلى مصر:

Khalid Ikram, *Egypt, Economic Management in a Period of Transition: The Report of a Mission Sent to the Arab Republic of Egypt of the World Bank* (Baltimore, Md.: Published for the World Bank by the Johns Hopkins University Press, ©1980), p. 342; World Bank, *World Debt Tables* (several editions), and UNCTAD, *Handbook of International Trade and Development Statistics, 1985: Supplement*, p. 407.

لم تذكر قيمة للنسبة في الفترة ١٩٥٢ - ١٩٥٦ إذ إن مصر لم تكن مدينة في تلك الفترة، بل كانت دولة دائنة لبريطانيا بقيمة الأرصدة الاسترلينية المجمدة. ولذلك ستعتبر القيمة صفراً في هذه الحالة. نسبة الفترة ١٩٥٧ هي نسبة ١٩٦٢، ونسبة الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٣ هي متوسط للفترة ١٩٦٩ - ١٩٧٣، ونسبة الفترة «بعد ١٩٨٠» هي متوسط ١٩٨٢ و١٩٨٣.

- بالنسبة إلى الجزائر: احتسبت البيانات من جداول الديون الدولية المشار إليها في حالة مصر. ولم نعثر على قيمة للفترة «قبل ١٩٦٥» وسنعتبرها صفراً. نسبة الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٣ هي متوسط الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٣، وقد عبّرنا عن نسبة الفترة «بعد ١٩٨٠» بمتوسط ١٩٨١ - ١٩٨٣.

يلاحظ من تطور قيم المؤشر الخاص بمصر أن عبء خدمة الدين حتى عام ١٩٦٧ كان محدوداً، حيث كانت مصر تدخل ضمن منطقة الاستقلال طبقاً لهذا المؤشر. ولكن النسبة أخذت في التزايد من ١٠ بالمائة في الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٧ لتبلغ أكثر من ٤٠ بالمائة في أوائل الثمانينات، الأمر الذي وضع مصر في منطقة التبعية منذ عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٨٣. ويلاحظ أن النسبة قد انخفضت في السبعينات (١٩٧٤ - ١٩٨٠) مقابلة بمستواها خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٣. ويرجع ذلك إلى التزايد الكبير في حصيلة الصادرات (نفط، سياحة، قناة السويس، تحويلات العاملين في الخارج) من جهة، وإلى أن مواعيد السداد لم تكن قد حلت بعد بالنسبة إلى الجزء

الأكبر من الديون القائمة من جهة أخرى، وكذلك إلى تأخر مصر في سحب أجزاء كبيرة من الديون التي تتعاقد عليها من جهة ثالثة.

أما بالنسبة إلى الجزائر، فقد بدأت في النصف الثاني من الستينات وأوائل السبعينات من وضع مشابه لمصر وهي في النصف الثاني من الخمسينات ومعظم الستينات بنسبة خدمة دين لا تزيد على ١٠ بالمائة (منطقة استقلال). لكن هذه النسبة تصاعدت بانتظام بعد ذلك لتصل في أوائل الثمانينات إلى ثلاثة أمثال مستواها السابق، الأمر الذي أدخل الجزائر في منطقة التبعية. ويرجع انخفاض مستوى خدمة الدين، مقابلة بمصر، إلى ضخامة الصادرات النفطية الجزائرية.

ج ـ مؤشر نسبة التدفقات الثنائية الأجنبية إلى جملة التدفقات الأجنبية

تم تقدير هذا المؤشر لكل من مصر والجزائر على النحو المبين في الجدول رقم (٣ ـ ٣٢). وبمقارنة قيم المؤشر بالمدى المختار لمنطقة الانتقال وهو «من ٢٥ بالمائة إلى أقل من ٥٠ بالمائة» لاحظنا أن جميع قيم المؤشر تضع كلاً من مصر والجزائر في منطقة التبعية طوال فترة التحليل. ويرجع ذلك إلى كثافة الاعتماد على التدفقات الثنائية، وهي بطبيعتها نوع من التدفقات المربوطة وهو ما يرجع بدوره إلى ضآلة التدفقات متعددة الأطراف في أسواق المال العالمية.

د ـ مؤشر نسبة الدين الأجنبي القائم إلى الناتج المحلي الاجمالي

يوضح الجدول رقم (٣ ـ ٣٣) تطور قيم هذا المؤشر لكل من مصر والجزائر. وبمقارنة هذه القيم بالمدى المختار لمنطقة الانتقال وهو «من ١٥ بالمائة إلى أقل من ٣٠ بالمائة»، لاحظنا أن مصر قد انتقلت من منطقة الاستقلال في النصف الأول من الخمسينات إلى منطقة الانتقال (٢) في الفترة التالية حتى عام ١٩٧٣، ثم إلى منطقة التبعية بعد عام ١٩٧٤ إذ ارتفعت النسبة إلى أكثر من ضعفي مستواها السابق. أما بالنسبة إلى الجزائر فالملاحظ أنها قد تحركت من منطقة الانتقال (٣) قبل عام ١٩٧٣ إلى منطقة التبعية في بقية السبعينات وأوائل الثمانينات. والملاحظ أن المستوى العام للنسب قد يكون منخفضاً عن الواقع بسبب استبعاد بعض نوعيات الديون وخصوصاً الديون العسكرية من جهة، وبسبب المغالاة في تقديرات الناتج المحلي الاجمالي من جهة أخرى.

هـ ـ مؤشر مدى قوة العلاقة بين الدولة المعنية وهيئات التمويل والمعونات الدولية

اكتفينا بتقدير هذا المؤشر لمصر، بافتراض أننا نعرف قدراً معقولاً عن تطور

جدول رقم (٣ ـ ٣٢)

القيم المقدرة لنسبة التدفقات الثنائية إلى جملة التدفقات

(نسب مئوية)

مصـــر		الجزائـــر	
الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر
١٩٥٢ ـ ١٩٥٦	ـ	قبل ١٩٦٥	ـ
١٩٥٧ ـ ١٩٦٧	ـ	١٩٦٥ ـ ١٩٧٣	٩٠
١٩٦٨ ـ ١٩٧٣	٨٦	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٩٦
١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٨٠	بعد ١٩٨٠	٩١
بعد ١٩٨٠	٨٧		

المصدر: UNCTAD, Ibid.

النسبة المبينة أمام الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣ لمصر و١٩٦٥ ـ ١٩٧٣ للجزائر هي متوسط ١٩٧٠ و١٩٧٣، ونظراً لغياب البيانات المناسبة سنفترض أن نسبة مصر قبل ١٩٦٧ هي ٦٠ بالمائة، ونسبة الجزائر قبل ١٩٦٥ هي ٨٠ بالمائة.

علاقتها بمؤسسات التمويل والمعونات الدولية، وبخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[٢١]. وقد وضعنا تدريجاً لهذا المؤشر على النحو التالي:

- علاقة اعتماد ضعيف — أقل من ٢٠ بالمائة
- علاقة اعتماد متوسط — ٢٠ بالمائة ـ ٤٠ بالمائة
- علاقة اعتماد قوي — ٤٠ بالمائة ـ ٧٠ بالمائة
- علاقة اعتماد قوي جداً — ٧٠ بالمائة ـ ١٠٠ بالمائة

وقد اعتبرنا المدى «من ٢٠ بالمائة إلى أقل من ٤٠ بالمائة» محدداً لفترة الانتقال على هذا المؤشر. وفي ضوء ما نعرفه عن علاقة مصر بمؤسسات التمويل والمعونات الدولية، فقد قدرنا قيم هذا المؤشر لها على النحو التالي:

---

(٢١) حول علاقة مصر بصندوق النقد الدولي، انظر: جودة عبد الخالق، محرّر، الانفتاح: الجذور والحصاد والمستقبل (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢)، الباب الثاني، ورضا هلال، صناعة التبعية: قصة ديون مصر وصندوق النقد الدولي (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٧).

الفترة	المؤشر
١٩٥٢ ـ ١٩٥٦	٥ بالمائة
١٩٥٧ ـ ١٩٦٧	١٥ بالمائة
١٩٦٨ ـ ١٩٧٣	٥ بالمائة
١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٣٥ بالمائة
بعد عام ١٩٨٠	٦٠ بالمائة

ومعنى ذلك أن مصر قد تحركت من منطقة الاستقلال التي كانت فيها خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٧٣ إلى منطقة الانتقال (٢) في بقية السبعينات، ثم إلى منطقة التبعية في أوائل الثمانينات.

جدول رقم (٣ ـ ٣٣)

القيم المقدرة لنسبة الدين الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي
(نسب مئوية)

مصر		الجزائر	
الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر
١٩٥٢ ـ ١٩٥٦	ـ	قبل ١٩٦٥	ـ
١٩٥٧ ـ ١٩٦٧	٢٦	١٩٦٥ ـ ١٩٧٣	٢٠
١٩٦٨ ـ ١٩٧٣	٢٥	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٣٩
١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٤٨	بعد ١٩٨٠	٣٣
بعد ١٩٨٠	٥٣		

المصدر: احتسبت البيانات لمصر والجزائر من:

Wolrd Bank, *World Debt Tables* (several editions).

في ما عدا نسبة مصر في الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧ فهي نسبة ١٩٦٥، وقد احتسبت من:

Ikram, Ibid., p. 357.

وسوف نفترض بالنسبة إلى مصر أن النسبة قبل ١٩٥٦ هي صفر. لاحظ أيضاً بالنسبة إلى مصر أن التقدير المبين أمام الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣ هو متوسط ١٩٧٠ و١٩٧٢. والتقدير المبين للفترة «بعد ١٩٨٠» هو متوسط الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٣. لاحظ بالنسبة إلى الجزائر أننا سنفترض النسبة نفسها لكل من الفترة «قبل ١٩٦٥» والفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٣ وهو متوسط ١٩٧٠ و١٩٧٢، نظراً لعدم تمكننا من الحصول على تقدير «قبل ١٩٦٥»، وتقدير الفترة «بعد ١٩٨٠» هو متوسط الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٣.

و ـ المؤشر المركب للانكشاف الاقتصادي

استخدمت المؤشرات الفرعية للانكشاف الاقتصادي في تركيب مؤشر واحد، وهو الوسط الحسابي لهذه المؤشرات، يلخص الاتجاه العام لهذه الظاهرة. والقيم المقدرة لهذا المؤشر معروضة في الجدول رقم (٣ ـ ٣٤)، جنباً إلى جنب مع المدى المناسب لفترة الانتقال لكل قطر. والملاحظ أن هذا المدى يختلف من قطر إلى قطر بحسب اختلاف عدد المؤشرات الداخلة في حساب المؤشر لكل منها. فبينما تدخل المؤشرات الخمسة في حساب المؤشر المركب لمصر، دخلت أربعة مؤشرات فقط في حالة الجزائر، بينما يعتبر المؤشر الخاص بالانكشاف التجاري في حالة السعودية هو نفسه مؤشر الانكشاف الاقتصادي لها.

ويتضح من القيم المقدرة للمؤشر المركب أن مصر قد تراجعت من منطقة الانتقال (٣) في النصف الأول من الخمسينات إلى منطقة الانتقال (٢) في الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٧٣. وبعد ذلك استقرت مصر في منطقة التبعية وتوغلت فيها بانتظام، دليلاً على تزايد التبعية. أما في حالة الجزائر والسعودية، فيشير تطور قيم المؤشر المركب للإنكشاف الاقتصادي إلى أنهما كانا في منطقة التبعية طوال فترة التحليل، مع ميل التبعية إلى التزايد في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠، ثم ميلها إلى التناقص في أوائل الثمانينات.

جدول رقم (٣ ـ ٣٤)

المؤشر المركب للانكشاف الاقتصادي

(نسب مئوية)

مصر		الجزائر		السعودية	
الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر
١٩٥٢ ـ ١٩٥٦	٢٠	قبل ١٩٦٥	٤٠	قبل ١٩٧٤	٧٩
١٩٥٧ ـ ١٩٦٧	٢٩	١٩٦٥ ـ ١٩٧٣	٤١	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	١٠٠
١٩٦٨ ـ ١٩٧٣	٣٥	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٥٤	بعد ١٩٨٠	٨٠
١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٤٥	بعد ١٩٨٠	٥١		
بعد ١٩٨٠	٥٨				
فترة الانتقال	١٩ ـ ٣٨	١٩ ـ ٣٨		٢٠ ـ ٤٥	

٤ ـ مجموعة مؤشرات خاصة بالاستثمارات الخارجية

لم نتمكن من تقدير أكثر من مؤشر واحد في هذه المجموعة نظراً إلى ندرة البيانات وعدم شمول أكثرها لفترة التحليل كلها. وهذا المؤشر يقيس درجة التركز الجغرافي أو الاقليمي للفوائض المستثمرة في الخارج. وقد حاولنا تقدير هذا المؤشر للسعودية، ولكن، للأسف، لم تسعفنا البيانات المتاحة. وقد اعتبرنا، من قبيل التقريب المعقول، توزيع الاستثمارات الخارجية لدول الأوبك (وهو البيان الذي توافر لنا) ممثلاً لتوزيع هذه الاستثمارات بالنسبة إلى السعودية، نسبة إلى الوزن الكبير الذي تحتله السعودية في الأوبك. وقد اعتبرنا أنه كلما ارتفعت نسبة الفوائض المستثمرة في الدول الصناعية المتقدمة زادت تبعية دول الفائض، وأن بلوغ هذه النسبة ٥٠ بالمائة أو أكثر يضع الدولة المعنية في منطقة التبعية، بينما أن هبوط هذه النسبة دون مستوى ٣٥ بالمائة يدخلها في منطقة الاستقلال.

وبناء على ما تقدم من افتراضات، قدرنا قيم هذا المؤشر للسعودية على النحو التالي[٢٢]:

الفترة	المؤشر
قبل عام ١٩٧٤	٨٠ بالمائة
١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٧٦ بالمائة
بعد عام ١٩٨٠	٨٤ بالمائة

وبمقابلة هذه القيم بالمدى الخاص بفترة الانتقال يتضح أن السعودية كانت طوال فترة التحليل في منطقة التبعية وفقاً لهذا المؤشر وحده. ورغم تناقص نسبة الفوائض المستثمرة في الدول الصناعية المتقدمة في السبعينات (١٩٧٤ ـ ١٩٨٠)، فهي ارتفعت في أوائل الثمانينات فوق مستواها المقدر للفترة قبل عام ١٩٧٤.

---

(٢٢) انظر حول توزيع الاستثمارات الخارجية لدول الأوبك: عبد الإله يوسف أبو عياش، «الفوائض المالية والواقع الاستثماري في الوطن العربي،» مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، السنة ٢، العدد ٣ (حزيران/يونيو ١٩٨٦)، ص ٨٥ ـ ٨٦، نقلاً عن: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي الحادي عشر، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م (الكويت: الأوابك، ١٩٨٥). البيان الخاص بالفترة «قبل ١٩٧٤» هو نسبة ١٩٧٤، والبيان الخاص بالفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٠ هو متوسط ١٩٧٦، ١٩٨٠. أمّا البيان الظاهر أمام الفترة «بعد ١٩٨٠» فهو متوسط ١٩٨١، ١٩٨٢. لاحظ أيضاً، اننا اعتبرنا الدول الصناعية المتقدمة هي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وما يطلق عليه المصدر الأصلي «دول صناعية أخرى».

٥ ـ مجموعة مؤشرات تماسك الهيكل الاقتصادي

تضم هذه المجموعة أربعة مؤشرات على النحو التالي:

أ ـ مؤشر نسبة الخلايا الصفرية في جدول المدخلات والمخرجات.

ب ـ مؤشر نصيب الصناعات غير التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.

ج ـ مؤشر نصيب الصناعات غير الرأسمالية في جملة القيمة المضافة للصناعات التحويلية.

د ـ مؤشر نسبة التمويل الأجنبي للاستثمار الثابت المحلي الاجمالي.

ونعرض فيما يلي ما توصلنا إليه من تقديرات لكل مؤشر من هذه المؤشرات الأربعة:

أ ـ مؤشر نسبة الخلايا الصفرية في جدول المدخلات والمخرجات

لم نعثر على جداول مدخلات ومخرجات للسعودية، بينما عثرنا على جدول واحد للجزائر وثلاثة جداول لمصر ذات أبعاد متقاربة[٢٣]. ولذا سنقتصر هنا على تقدير هذا المؤشر في حالة مصر. وستتم المقارنة في ضوء المدى المختار لفترة الانتقال على هذا المؤشر وهو «من ٣٠ بالمائة إلى ٦٠ بالمائة». أي أن بلوغ نسبة الخلايا الصفرية ٦٠ بالمائة أو أكثر يدخل الدولة في منطقة التبعية، حيث تتسم في هذه الحالة بدرجة عالية من التفكك في الهيكل الاقتصادي. أما إذا قلت نسبة هذه الخلايا عن ٣٠ بالمائة تدخل الدولة في منطقة التبعية، حيث يتسم هيكلها الاقتصادي بدرجة معقولة من التماسك[٢٤].

يمكن القول، بناء على البيانات المعطاة في الجدول رقم (٣ ـ ٣٥) إن نسبة الخلايا الصفرية في جداول المدخلات والمخرجات المصرية ظلت ثابتة تقريباً عند ٥٠ بالمائة منذ عام ١٩٦٦/١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٩. ذلك أن الانخفاض الطفيف في نسبة الخلايا الصفرية في جدول عام ١٩٧٧ مقابلة بجدول عام ١٩٦٦/١٩٦٧، كان مرتبطاً بانخفاض عدد القطاعات التي ينقسم إليها الجدول من ٣٤ قطاعاً إلى ٣٢

---

(٢٣) تذكر أن اختلاف أبعاد الجدول باختلاف درجة تقسيم قطاعات الاقتصاد القومي يجعل من الصعب مقارنة جدول بآخر. وعموماً كلما زادت درجة التفصيل في تقسيم القطاعات زادت نسبة الخلايا الصفرية، وقلّت بالتالي درجة تماسك الهيكل الاقتصادي، والعكس بالعكس.

(٢٤) لاحظ أننا سنقتصر على الخلايا الصفرية ونستبعد الخلايا شبه الصفرية نظراً لعدم التمكن من حصرها بالنسبة للجداول الثلاثة المستخدمة في حالة مصر.

جدول رقم (٣ ـ ٣٥)

عدد القطاعات ونسبة الخلايا الصفرية في جداول المدخلات والمخرجات: مصر

الجـدول	عدد القطاعات	نسبة الخلايا الصفرية (نسبة مئوية)
١٩٦٦/١٩٦٧	٣٤	٤٩,٦
١٩٧٧	٣٢	٤٨,٩
١٩٧٩	٣٥	٥٢,١

المصادر: جدول ١٩٦٦/١٩٦٧ هو جدول احصائي أعده الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، والجدولان الأخران هما جدولان تخطيطيان محسوبان استناداً إلى هذا الجدول الاحصائي من جهة، والمستهدف في الخطط من جهة أخرى. عدد الخلايا الصفرية احتسب من: سعد حافظ، قياس درجة التشابك بين قطاعات الاقتصاد القومي، سلسلة أوراق عمل بحثية؛ رقم ٥ (القاهرة: معهد التخطيط القومي، [د.ت.]). أما جدول عام ١٩٧٩ فهو مأخوذ من مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي بجامعة القاهرة. لاحظ أن هناك جدولاً لسنة ١٩٥٤ وعدد قطاعاته ٣٣ قطاعاً. ولكن بحساب نسبة الخلايا الصفرية وجد أنها ٣,٣ بالمائة وهذا غير معقول في ضوء التطورات اللاحقة في الستينات والسبعينات، فضلاً عن تناقضه مع عدد الخلايا الصفرية المبينة في الجداول الأحدث أعلاه. انظر بالنسبة لذلك الجدول: موريس فريد عبد الله، عرض وتقييم لجداول المدخلات والمخرجات بجمهورية مصر العربية، مذكرات اللجنة العلمية للتشابك الاقتصادي؛ مذكرة رقم ٨٥٤ (القاهرة: مكتب وزير الدولة للتخطيط، ١٩٧٣).

قطاعاً. كما ان الارتفاع في نسبة الخلايا الصفرية في جدول عام ١٩٧٩ مقابلة بجدول عام ١٩٧٧ كان مرتبطاً بالزيادة في عدد قطاعات الجدول من ٣٢ قطاعاً إلى ٣٥ قطاعاً. وهكذا يمكن القول إنه لم يطرأ تغير يذكر على درجة تماسك الهيكل الاقتصادي منذ منتصف الستينات حتى أواخر السبعينات.

وفي ضوء ما نعرفه عن تطور الاقتصاد المصري، يمكن الافتراض أن درجة تماسك الهيكل الاقتصادي كانت أقل في العقد السابق على عام ١٩٦٦/١٩٦٧، ومن ثم كانت نسبة الخلايا الصفرية في جدول المدخلات والمخرجات أكثر من ٥٠ بالمائة. أما في النصف الأول من الخمسينات فيمكن الافتراض أن درجة التماسك كانت أضعف كثيراً، ومن ثم كانت نسبة الخلايا الصفرية أعلى من مستواها في بقية الخمسينات والستينات حتى عام ١٩٦٦/١٩٦٧. ومن جهة أخرى يمكن الافتراض أن نسبة الخلايا الصفرية الملاحظة في جدول عام ١٩٧٩ قد استمرت عند مستواها نفسه في الثمانينات. فرغم وجود بعض المؤشرات على زيادة درجة تماسك الهيكل الاقتصادي (مثلاً مع التوسع في الصناعات الغذائية وصناعة الملابس الجاهزة، الأمر

الذي يقوي التشابك بين الصناعة والزراعة)، فإن هناك مؤشرات أخرى تبين ميل درجة تماسك الهيكل الاقتصادي إلى التناقص (مثلاً مع تزايد الاعتماد على الواردات وتزايد صناعات التجميع المعتمدة على مكونات مستوردة). وبناء على ذلك، فإن تقديرنا لمؤشر درجة تماسك الهيكل الاقتصادي لمصر هو على النحو التالي:

الفترة	المؤشر
١٩٥٢ - ١٩٥٦	٦٥ بالمائة
١٩٥٧ - ١٩٦٧	٥٥ بالمائة
١٩٦٨ - ١٩٧٣	٥٠ بالمائة
١٩٧٤ - ١٩٨٠	٥٠ بالمائة
بعد عام ١٩٨٠	٥٠ بالمائة

تعني هذه التقديرات أن مصر تحركت من منطقة التبعية في النصف الأول من الخمسينات إلى الشق الأول من منطقة الانتقال واستقرت فيها حتى أوائل الثمانينات.

ب - مؤشر نصيب الصناعات غير التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي[٢٥]

يعتبر التصنيع تقليدياً عنصراً أساسياً من عناصر التنمية والتحرر من التبعية للدول المتقدمة. كما يعتبر ارتفاع نسبة الناتج المحلي الاجمالي المتولدة في قطاع الصناعات التحويلية من المؤشرات المهمة على التقدم في مجال التنمية والتحرر الاقتصادي. ومن جهة أخرى تشير التطورات الحديثة في الدول الصناعية المتقدمة إلى اتجاه متوسط نصيب الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي إلى التناقص. ففي حين كان هذا النصيب قد بلغ ٣٠ بالمائة في المتوسط بالنسبة إلى الدول الصناعية المتقدمة عام ١٩٦٠، انخفض إلى ٢٤ بالمائة عام ١٩٨٢. هذا في الوقت الذي انخفض فيه نصيب قطاع الصناعة ككل (وليس قطاع الصناعات التحويلية فقط) من ٤٠ بالمائة إلى ٣٦ بالمائة، كما استمر نصيب قطاع الزراعة في الهبوط، إذ انخفض من ٦ بالمائة إلى ٣ بالمائة في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٢. وفي المقابل، ارتفع نصيب قطاع الخدمات من ٥٤ بالمائة إلى ٦١ بالمائة[٢٦]. وهذا مؤشر على تغير هيكلي في الاقتصادات المتقدمة وصفه البعض بالتحول إلى «اقتصاد الخدمات».

---

(٢٥) ورد هذا المؤشر في القسم (١ - ٤) على أنه نصيب الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي. وقد عدّلناه على النحو المذكور في العنوان لكي تتسق حركته مع حركة بقية المؤشرات، حيث تعني الزيادة في قيمة المؤشر زيادة التبعية.

(٢٦) World Bank, *World Development Report, 1984.*

ويرجع الدارسون هذا التطور الهيكلي في اقتصادات الدول المتقدمة عموماً، والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً (حيث بلغ نصيب قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي فيها ٦٦ بالمائة في السنوات الأخيرة) إلى أسباب عديدة، منها ارتفاع درجة الثراء أو الرفاهية حيث تستطيع أعداد متزايدة من السكان الحصول على خدمات أكثر وأفضل للرعاية الصحية والتعليم والتأمين والترفيه وشغل أوقات الفراغ؛ ومنها الاستفادة من التقانات الحديثة في مجال المعلومات والاتصالات، كالحاسبات الالكترونية والأقمار الصناعية وغيرها، الأمر الذي أسفر عن ارتفاع كبير في الانتاجية والانتاج في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي(٢٧).

يذهب بعض الدارسين إلى أن التحول إلى «اقتصاد الخدمات» هو اتجاه عالمي سيطبع معظم اقتصادات العالم بطابعه مع اتساع قطاعي المعلومات والاتصالات وانتشار التقانات الحديثة فيها، ومع الانتقال السريع إلى هذه التقانات من الدول الصناعية المتقدمة إلى العالم الثالث، من خلال سعي الشركات الدولية المنتجة لها للبحث عن أسواق جديدة. ومع أن هذا الرأي لا يخلو من الصحة، فإننا نميل إلى الاعتقاد ان دول العالم الثالث ليست في وضع الدول فائقة التصنيع من حيث التغيرات المتوقعة في هيكل الناتج المحلي الاجمالي، على الأقل في المستقبل القريب. وإذا كان نصيب قطاع الخدمات يتزايد في الدول المتقدمة فإن جزءاً مهماً من مشكلة العالم الثالث هي أن هذا القطاع متضخم أصلاً، ولأنه اتجه إلى النمو بشكل غير متناسب مع الحاجات المنطقية لقطاعات الانتاج. ومن ثم فإن مقتضيات النمو السليم - ولا نقول التنمية - تدعو إلى الحد من نمو قطاعات الخدمات ورفع نصيب القطاعات السلعية في الناتج المحلي الاجمالي. وليس غريباً أن نتوقع، أو أن نفترض، كأمر مستحب من منظور النمو الاقتصادي الرشيد، تزايد نصيب قطاعات الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي في دول العالم الثالث لعقدين أو ثلاثة عقود مقبلة على الأقل، كما أننا نفترض أيضاً، من منظور تنموي، أن التحرر من التبعية والتقدم على طريق التنمية المستقلة سيظلان مرتبطين باطراد حركة التصنيع.

ولكن الأمر من منظور التنمية المستقلة لا يتوقف عند مجرد زيادة نصيب الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي. فقد يزيد هذا النصيب على حساب التداخل مع الشركات متعدية الجنسية، وقيام صناعات تجميع للمنتوجات لا تنطوي على عمليات تصنيع أساسية ولا تقود إلى بنيان صناعي متكامل، بل تعمل على توثيق

(٢٧) حول تطور قطاع الخدمات في الدول الصناعية المتقدمة، انظر المقالات الأربعة الواردة في المجلة الأمريكية:

Economic Impact, no. 52 (1985).

الروابط مع السوق الرأسمالية العالمية. وهذا يعني أن مؤشر نصيب الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي لا قيمة له في حد ذاته من منظور التبعية/الاستقلال، ومن المهم أن يرتبط بمؤشر أو مؤشرات أخرى لمتابعة درجة تماسك الهيكل الاقتصادي. وهذا ما نأمل أن يتحقق من خلال التعامل مع مؤشرات تماسك الهيكل الاقتصادي كمجموعة متكاملة(٢٨).

وقد استرشدنا، في تحديد المدى الخاص بفترة الانتقال لهذا المؤشر، بالمعلومات التالية(٢٩):

- كان نصيب الصناعات التحويلية في الناتج في زائير واثيوبيا ونيجيريا (وهي من الدول المفترض أنها تابعة) ١٠ بالمائة أو أقل عام ١٩٨٠. وقد تراوح هذا النصيب بين ٢٣ بالمائة و٢٦ بالمائة للسنة نفسها في الدول الثلاث الأخرى المفترض أنها تابعة، وهي البرازيل والأرجنتين والمكسيك.

- وبالنسبة إلى الدول المفترض أنها في مرحلة انتقال، تباين نصيب الصناعات التحويلية في الناتج من ١٥ بالمائة في الهند إلى ٢٨ بالمائة في كوريا الجنوبية إلى ٣٢ بالمائة في يوغسلافيا.

- أما في الدول التي تفترض هذه الدراسة أنها تتمتع بالاستقلال، فقد تراوح نصيب الصناعات التحويلية في الناتج بين ٢٣ بالمائة و٣٠ بالمائة في حالة الولايات المتحدة وفرنسا واليابان، وبلغ ٤٥ بالمائة في حالة المجر عام ١٩٨٢(٣٠)، بينما لم نعثر على النسبة الخاصة بالصين.

وقد استرشدنا أيضاً، في تحديد المدى الخاص بفترة الانتقال، بالنسبة إلى مؤشر نصيب الصناعات التحويلية في الناتج، بتصنيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. فوفقاً لهذا التصنيف يعتبر الاقتصاد من «الاقتصادات حديثة التصنيع» إذا كان نصيب

---

(٢٨) ربما يكون من الأفضل تكوين مؤشر مركّب يطلق عليه النصيب الفعّال للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي، تحسب قيمته كخارج قيمة مؤشر نصيب الصناعات التحويلية في الناتج على مؤشر نسبة الخلايا الصفرية في جدول المدخلات والمخرجات. ففي هذه الحالة سوف تظهر زيادة معينة في نصيب الصناعات التحويلية في الناتج بشكل «أقوى» عندما تتناقص نسبة الخلايا الصفرية، وبشكل «أضعف» عندما تتزايد نسبة الخلايا الصفرية.

(٢٩) انظر: UN, *Yearbook of National Accounts Statistics, 1982,* and World Bank, *World Development Report, 1984.*

(٣٠) النسبة في حالة المجر هي نصيب الصناعة كلها، وليس الصناعات التحويلية فقط، في الناتج المحلي الاجمالي.

الصناعات التحويلية في الناتج أكثر من ٢٠ بالمائة، وكانت نسبة منتوجات الصناعات التحويلية في الصادرات أكثر من ٢٥ بالمائة. أما إذا كان نصيب الصناعات التحويلية في الناتج أكثر من ١٥ بالمائة، ونصيب منتوجات هذه الصناعات في الصادرات أكثر من ٢٠ بالمائة، ولكن نصيب الزراعة في الناتج أكثر من ٢٠ بالمائة ونصيب المنتوجات الزراعية في الصادرات أكثر من ٣٠ بالمائة، فيعتبر الاقتصاد من «الاقتصادات الزراعية الأكثر تصنيعاً». وإذا قل نصيب الصناعات التحويلية في الناتج عن ١٥ بالمائة وقل نصيب منتوجات هذه الصناعات في الصادرات عن ٢٠ بالمائة، وكان نصيب الزراعة أكثر من ٢٠ بالمائة في الناتج وأكثر من ٣٠ بالمائة في الصادرات، يعتبر الاقتصاد من «الاقتصادات الزراعية الأقل تصنيعاً»[٣١].

وفي ضوء هذه المعلومات قدر المدى الخاص بفترة الانتقال لمؤشر نصيب الصناعات التحويلية في الناتج على أنه يضم النسب من ١٠ بالمائة إلى ٢٥ بالمائة. ومعنى ذلك أن فترة الانتقال لمؤشر نصيب الصناعات غير التحويلية في الناتج تتمثل في المدى «من ٧٥ بالمائة إلى أقل من ٩٠ بالمائة». أي أن الدولة تدخل منطقة التبعية إذا زاد نصيب الصناعات غير التحويلية في الناتج على ٩٠ بالمائة (وانخفض بالتالي نصيب الصناعات التحويلية عن ١٠ بالمائة). أما إذا قل نصيب الصناعات غير التحويلية عن ٧٥ بالمائة (وزاد بالتالي نصيب الصناعات التحويلية عن ٢٥ بالمائة) فإن الدولة تدخل منطقة الاستقلال.

ووفقاً للقيم المقدرة لمؤشر نصيب الصناعات غير التحويلية في الناتج المبينة في الجدول رقم (٣ ـ ٣٦)، كانت مصر في منطقة الانتقال طوال فترة التحليل. وقد حدث تقدم ضئيل بالتحرك من منطقة الانتقال (٢) في الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦ إلى منطقة الانتقال (٣) في الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٧٣. لكن اتجاه الحركة انعكس بعد عام ١٩٧٣ وعادت مصر إلى منطقة الانتقال (٢) في الفترة من عام ١٩٧٤ حتى أوائل الثمانينات، دليلاً على تزايد التبعية.

---

(٣١) انظر:

OECD, Development Center, *Latest Information on National Accounts of Developing Countries*, no. 18 (Paris: OECD, 1985).

ومن الملاحظ أن النسب المذكورة في هذه التصنيفات تتعرض للتغير بمرور الزمن. انظر: المصدر نفسه، العدد ٢٠ (١٩٨٨)، ص ٣٩ ـ ٤٠. فقد زيدت النسبة الحرجة للصادرات الصناعية إلى ٣٠ بالمائة في الدول الحديثة التصنيع، وخفضت إلى ١٥ بالمائة في كل من الدول الزراعية الأكثر تصنيعاً والأقل تصنيعاً. ونورد فيما يلي المقابل الانكليزي لمجموعات الاقتصادات المصنعة في المصدر:

الاقتصادات حديثة التصنيع = Newly Industrialized Economies
الاقتصادات الأكثر تصنيعاً = More Industrial Agriculture-based Economies
الاقتصادات الأقل تصنيعاً = Less Industrial Agriculture-based Economies

أما في حالة الجزائر، فتشير التقديرات الموضحة في الجدول رقم (٣ ـ ٣٦) إلى تناقص التبعية في الفترة «بعد عام ١٩٦٥»، مقابلة بالفترة «قبل ١٩٦٥»، وإن ظلت الجزائر طوال فترة التحليل في منطقة الانتقال مثل مصر. ولم تتجاوز الجزائر منطقة الانتقال (٢) التي انتقلت إليها في أعقاب الحصول على الاستقلال. بل إنها تراجعت قليلاً داخل هذه المنطقة حتى كادت تدخل منطقة التبعية في أوائل الثمانينات.

وتشير قيم المؤشر المقدرة للسعودية إلى ارتفاع طفيف في درجة التبعية في الفترة اللاحقة لعام ١٩٧٤، مقابلة بالفترة السابقة عليها. وعموماً بقيت السعودية ـ وفقاً لهذا المؤشر ـ داخل منطقة التبعية طوال فترة التحليل الخاصة بها.

ج ـ مؤشر نصيب الصناعات غير الرأسمالية في جملة القيمة المضافة للصناعات التحويلية[٣٢]

تصادفنا هنا صعوبة منهجية مماثلة لتلك التي واجهناها عند التعامل مع مؤشر نصيب الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي. فقد تزيد نسبة مساهمة قطاع انتاج السلع الرأسمالية في جملة القيمة المضافة للصناعات التحويلية دون أن يعني ذلك تقدماً على طريق التخلص من التبعية. ويحدث ذلك عندما يعتمد تطوير هذا القطاع على الاستثمار الأجنبي المباشر أو على تدخل الشركات متعدية الجنسية، مالياً أو تقانياً أو إدارياً، في إقامة هذه الصناعات وتشغيلها، أو عندما يكون ظهور هذه الصناعات مرتبطاً بتقسيم معين للعمل على الصعيد الدولي تهيمن عليه تلك الشركات.

كانت المساهمة النسبية لقطاع الصناعات الرأسمالية في القيمة المضافة للصناعات التحويلية شديدة التقارب في دول مثل البرازيل (٤٢ بالمائة)، وفرنسا (٤٣ بالمائة)، والولايات المتحدة الأمريكية (٤٣ بالمائة)، وتشيكوسلوفاكيا (٤٤ بالمائة)، وفقاً لعام ١٩٧٦[٣٣]. وذلك رغم اختلاف درجة تقدم البرازيل واستقلاليتها عن بقية الدول المذكورة، إذ إنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالشركات متعدية الجنسية. ولذلك، لكي يكون هذا المؤشر قوي الدلالة على حالة التبعية، ينبغي أن يصحح بمعامل يدل على مدى ارتباط الصناعات الرأسمالية بالشركات متعدية الجنسية، أو مدى تماسك الهيكل

---

(٣٢) عدّلت صياغة المؤشر (٢ ـ ٤٤) لتعبّر عن نصيب الصناعات غير الرأسمالية في جملة القيمة المضافة للصناعات التحويلية، حتى تكون حركة هذا المؤشر بالزيادة دليلاً على تزايد التبعية، وذلك اتساقاً مع حركة بقية المؤشرات.

(٣٣) حسبت هذه النسب بافتراض أن الصناعات الرأسمالية هي صناعات الآلات ووسائل النقل والصناعات الكيميائية، انظر:

World Bank, *World Development Report, 1980* and *1984.*

جدول رقم (٣ ـ ٣٦)

نصيب الصناعات غير التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي
(نسب مئوية)

مصـــر		الجـزائـــر		الســعوديـة	
الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر
١٩٥٢ ـ ١٩٥٦	٨٥	قبل ١٩٦٥	٩٢	قبل ١٩٧٤	٩٢
١٩٥٧ ـ ١٩٦٧	٨٢	١٩٦٥ ـ ١٩٧٣	٨٧	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٩٥
١٩٦٨ ـ ١٩٧٣	٨٢	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٨٩	بعد ١٩٨٠	٩٤
١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٨٦	بعد ١٩٨٠	٨٩		
بعد ١٩٨٠	٨٦				

المصـادر : ـ بالنسبـة إلى مصر: مصر، وزارة التخـطيط، مؤشرات النمـو الاقتصـادي لجمهـوريـة مصر العربية، ٥٩/١٩٦٠ ـ ٧١/١٩٧٢: جـداول احصائيـة وتحليلية (القـاهرة: الـوزارة، ١٩٧٥)؛ مصر، الجهاز المركزي للتعبئـة العامـة والإحصاء، الكتـاب الإحصائي السـنوي ٥٢ ـ ١٩٨٥ (القاهـرة: الجهاز، ١٩٨٦)؛ مصر، وزارة التخـطيط، الخطة الخمسيـة الثانيـة للتنمية الاقتصـاديـة والاجتماعيـة ٨٧/١٩٨٨ ـ ٩١/١٩٩٢ (القاهرة: الوزارة، [د.ت.])، ورأفت شفيق بسـادة، حول الأنماط العامة للتنميـة الصناعيـة في الوطن العـربي (الكويت: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ١٩٨٧).

نسبة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦ هي متوسط ١٩٥٢/١٩٥٣ و١٩٥٦/١٩٥٧، ونسبـة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧ هي نسبة ١٩٦٥، ونسبة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣ هي نسبة ١٩٧٠، ونسبة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ هي متوسط ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ والنسبة المبينة أمام الفترة «بعد ١٩٨٠» خاصة بسنة ١٩٨٤/١٩٨٥.

ـ بالنسبة إلى الجزائر: بسادة، المصدر نفسه؛ جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخـرون]، التقريـر الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٥، تحرير صندوق النقد العربي؛

UN, *Yearbook of National Accounts Statistics;* UNECA, *African Statistical Yearbook, 1974,* and World Bank, *World Development Report, 1984.*

النسبة المبينة أمام الفترة «قبل ١٩٦٥» خاصـة بسنة ١٩٥٩/١٩٦٠، ونسبـة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٣ هي متوسط ١٩٦٥ و١٩٧٠ و١٩٧٣، ونسبة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ هي متوسط ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩. أمـا نسبة الفـترة «بعد ١٩٨٠» فهي متوسط ١٩٨٢ و١٩٨٤/١٩٨٥.

ـ بالنسبة إلى السعودية : خواجكية، «تجربة التنمية الاقتصادية من منطلق الاستقلال والتبعية في المملكـة العربية السعودية،» جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، المصدر نفسه؛

UN, *Yearbook of National Accounts Statistics, 1975,* vol. 3 and *1982,* and World Bank, Ibid.

النسبة المبينة أمام الفترة «قبـل ١٩٧٤» هي متوسط ١٩٦٣ و١٩٦٥، والنسبـة المبينة أمـام الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ هي متوسـط ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩. أما الفترة «بعد ١٩٨٠» فيظهر أمامها متوسط ١٩٨٢ و١٩٨٤/١٩٨٥.

الاقتصـادي للدولة المعنيـة. ونظراً إلى غيـاب هذا المعـامل أو عـدم اكتـمال البيـانـات اللازمة لحسابه بالنسبة إلى الدول موضع الدراسة، سوف نستخدم التقديـر الذاتي كي

لا نسمح للقيم العالية لدول مثل البرازيل والأرجنتين والمكسيك، التي تظهر ضمن الدول التي نفترض أنها تابعة، بإفساد القيمة الحرجة للمؤشر.

ووفقاً للبيانات المتوافرة عن الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠، كان متوسط نسبة مساهمة الصناعات الرأسمالية في القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية حوالى ٢٨ بالمائة للدول الست المختارة لتمثيل حالة التبعية. وهذا المتوسط منجذب إلى أعلى تحت تأثير القيم المرتفعة للبرازيل والأرجنتين والمكسيك (٣٢ بالمائة ـ ٤٠ بالمائة). أما المتوسط بالنسبة إلى الدول الثلاث الأخرى، وهي جميعاً دول افريقية، فقد كان ١١ بالمائة. ولما كان المتوسط بالنسبة إلى البلدان الثلاثة المختارة لتمثيل فترة الانتقال هو ٣٠ بالمائة خلال الفترة نفسها، فسوف نعتبر المعدل ٢٥ بالمائة حداً أقصى لما يمكن أن تبلغه النسبة في حالة التبعية، كما أننا سنعتبر الحد الأدنى لمنطقة الاستقلال هو ٣٥ بالمائة. أما المتوسط للدول الخمس المختارة للتعبير عن حالة الاستقلال، فقد كان ٤٣ بالمائة خلال الفترة نفسها. وبطبيعة الحال، ليس من المتوقع أن تصل النسبة إلى ١٠٠ بالمائة في حالة الاستقلال والحد الأقصى لها قد لا يزيد على ٦٠ بالمائة(٣٤).

وبعد تعديل المؤشر ليعكس نصيب الصناعات غير الرأسمالية في القيمة المضافة للصناعات التحويلية لتوحيد معنى حركة المؤشرات، تصبح فترة الانتقال معرفة بالمدى «من ٦٥ بالمائة إلى أقل من ٧٥ بالمائة».

وثمة صعوبة أخرى تواجهنا عند استخدام هذا المؤشر وهي تتعلق بتعريف الصناعات الرأسمالية. فقد تستخدم تعريفات واسعة تجعل نصيب هذه الصناعات في اجمالي ناتج الصناعة التحويلية أعلى مما ينبغي. مثال ذلك أن بعض الدول قد يدخل في عداد تلك الصناعات بعض الوحدات الانتاجية الصغيرة التي تقوم بالاصلاحات البسيطة للآلات المستوردة، أو بعض صناعات السلع الاستهلاكية المعمرة كأجهزة الراديو والتلفزيون، وكذلك السيارات الخاصة. وبطبيعة الحال يمكن لاختلاف التعاريف المستخدمة أن يؤدي إلى التباسات في عمليات المقارنة سواء بين الدول أو بين الفترات المختلفة في تاريخ الدولة نفسها(٣٥).

---

(٣٤) باستخدام المصدر نفسه والتعريف المشار إليه في الهامش السابق، لاحظ أن من أعلى النسب التي سجلها المؤشر ٤٧ بالمائة لليابان في ١٩٨٦ و٥٣ بالمائة لسويسرا في ١٩٧٦.

(٣٥) عثرنا على تقديرات للنسبة موضع الاهتمام لعدد من الدول في سنة ١٩٧٤، في: الانكتاد، أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الخامسة، مانيلا ١٩٧٩ (نيويورك: الانكتاد، ١٩٨١)، مج ٣: الوثائق الأساسية، ص ٣٦٣. وهذه التقديرات مبنية على تعريف صناعات السلع الرأسمالية بأنها تشمل الصناعات المعدنية الأساسية والمنتوجات المعدنية المصنعة والآلات والمعدات (باستثناء أجهزة الراديو والتليفزيون وأجهزة ومعدات الاتصال والأجهزة المهنية والعلمية وأجهزة القياس والتحكم)، وهذا يعني أنها لا تضم =

وأخيراً، ثمة صعوبة أخيرة تتمثل في ندرة السلاسل الزمنية لقيم هذا المؤشر. وقد اقتصر الأمر على عدد محدود من السنوات لبيان الاتجاه العام للمؤشر في حالة مصر والجزائر. وقد تعذر تكوين هذا المؤشر للسعودية لعدم توافر البيانات اللازمة، ويوضح الجدول رقم (٣ ـ ٣٧) التقديرات التي أمكن الحصول عليها لمصر والجزائر.

ويتضح من تقديرات المؤشر في حالة مصر، أن تقدماً لا بأس به قد حدث في اتجاه تخفيف حدة التبعية، رغم أن كل التقديرات تقع ضمن منطقة التبعية. فقد هبطت نسبة مساهمة الصناعات غير الرأسمالية في القيمة المضافة للصناعة التحويلية بانتظام طوال فترة التحليل، واقتربت كثيراً من الخط الفاصل بين منطقة التبعية ومنطقة الانتقال في الفترة التالية لسنة ١٩٧٤.

كذلك تشير التقديرات في حالة الجزائر إلى وقوع كل القيم في منطقة التبعية طوال فترة التحليل.

والظاهر من بيانات الجدول رقم (٣ ـ ٣٧) أن تراجعاً قد حدث في نصيب الصناعات الرأسمالية في القيمة المضافة للصناعة التحويلية منذ أوائل السبعينات (من ١٧ بالمائة عام ١٩٦٩/١٩٧٠ إلى ١٣ بالمائة عام ١٩٨١). وقد يبدو ذلك غريباً رغم الجهود الضخمة التي بذلتها الجزائر في إقامة صناعات رأسمالية عديدة منذ عام ١٩٦٥، حيث اعتبر التصنيع الثقيل ركيزة البناء الاقتصادي، وأعطيت الأولوية لصناعات مثل الحديد والصلب والصناعات النفطية والصناعات المعدنية على ما سبق بيانه في الفصل الثاني. ولكن قد يكون تفسير ذلك التناقض هو أن الصناعات الأساسية التي أقيمت لم تساهم بنصيب وافر في القيمة المضافة للصناعات التحويلية. فقد عانت هذه الصناعات مشكلات التشغيل عند مستويات أدنى كثيراً من الطاقة الممكنة، إما بسبب النقص في بعض المدخلات الضرورية للتشغيل وإما لمشكلات فنية، وإما لافتقار الجزائر إلى سوق داخلية واسعة لتصريف منتوجات هذه الصناعات وعدم قدرتها على منافسة الشركات ذات الخبرة الطويلة في هذا المجال في الأسواق الخارجية.

د ـ مؤشر نسبة التمويل الأجنبي للاستثمار الثابت المحلي الاجمالي(٣٦)

يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة على الموارد الأجنبية في تمويل التكوين الرأسمالي الثابت. ومن ثم فهو يقيس مدى قدرة الدولة على تعبئة المدخرات المحلية

= الصناعات الكيميائية والبتروكيميائية. ولا تشير مقارنة هذه التقديرات بتلك المحسوبة من تقارير التنمية الدولية لعام ١٩٧٦ إلى علاقة واضحة. فهي أعلى أحياناً وأدنى في أحيان أخرى.

(٣٦) أعيدت صياغة المؤشر على هذا النحو بدلاً من الصياغة الأصلية وهي نسبة مساهمة المدخرات =

جدول رقم (٣ - ٣٧)

نصيب الصناعات غير الرأسمالية في القيمة المضافة للصناعات التحويلية

(نسب مئوية)

مصـــر		الجزائـــر	
الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر
١٩٥٢ - ١٩٥٦	٩٠	قبل ١٩٦٥	٩٠
١٩٥٧ - ١٩٦٧	٨٦	١٩٦٥ - ١٩٧٣	٨١
١٩٦٨ - ١٩٧٣	٨٣	١٩٧٤ - ١٩٨٠	٨٣
١٩٧٤ - ١٩٨٠	٧٦	بعد ١٩٨٠	٨٧
بعد ١٩٨٠	٧٦		

المصادر: - بالنسبة إلى مصر: بيانات غير منشورة لوزارة التخطيط؛ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)، أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الخامسة، مانيلا ١٩٧٩ (نيويورك: الانكتاد، ١٩٨١)، والبنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم. النسبة المبينة أمام الفترة ١٩٥٢ - ١٩٥٦ هي تقدير شخصي. والنسب المبينة أمام الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٧ هي متوسط ١٩٥٩/١٩٦٠ و١٩٦٤/١٩٦٥، وتلك المذكورة للفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٣ هي نسبة ١٩٦٩/١٩٨٠. وقد اعتبرنا متوسط ١٩٧٦ و١٩٧٩ ممثلاً للفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠، ونسبة ١٩٨١ ممثلة للفترة «بعد ١٩٨٠».

- بالنسبة إلى الجزائر:

UN, *Yearbook of Industrial Statistics, 1972* (New York: UN, 1974), vol. 1, and World Bank, *World Development Report* (several issues).

النسبة المبينة أمام الفترة «قبل ١٩٦٥» هي تقدير شخصي، أخذنا نسبة ١٩٦٩/١٩٧٠ للتعبير عن الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٣، ونسبة ١٩٧٦ للتعبير عن الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠، ونسبة ١٩٨١ للتعبير عن الفترة «بعد ١٩٨٠».

وتوجيهها لأغراض التراكم الرأسمالي اللازم للتنمية. والافتراض هنا هو أنه كلما تزايد اعتماد الدولة على الموارد الأجنبية في تمويل الاستثمارات تزايدت تبعيتها، والعكس صحيح.

وتشير الاحصاءات الدولية المتوافرة عن عقدي الستينات والسبعينات إلى أن مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة قد مولت استثماراتها بالكامل من مدخراتها المحلية، أي نسبة الاعتماد على الموارد الأجنبية كانت في حدود الصفر. أما مجموعة البلدان

= المحلية في تمويل الاستثمار الثابت المحلي الاجمالي (مؤشر ٢ - ٢٧ في قسم ١ - ٤)، حتى تكون زيادة قيمة المؤشر دليلاً على تزايد التبعية تمشياً مع بقية المؤشرات.

النامية المصدرة الصافية للنفط فكانت تعتمد على مدخراتها المحلية بنسبة ٧٥ بالمائة من جملة استثماراتها خلال الستينات، ولكن هذه النسبة تجاوزت الـ ١٠٠ بالمائة بعد ذلك مع ارتفاع أسعار النفط وتصاعد العائدات النفطية[٣٧]. وقد تراوحت نسبة الاعتماد على الموارد الخارجية بين ١٥ بالمائة و٢٥ بالمائة في مجموعة البلدان المستوردة الصافية للنفط. أما إذا أخذنا البلدان النامية كمجموعة واحدة، فنجد أن مدخراتها المحلية قد مولت ما بين ٨٠ بالمائة و١٠٥ بالمائة من جملة الاستثمار الثابت المحلي الاجمالي بها خلال عقدي الستينات والسبعينات. إضافة إلى هذه المعلومات، فقد أدى تحليلنا للاختلافات في النسبة موضع الاهتمام فيما بين الدول النامية، إلى تقسيم المؤشر الخاص بنسبة تمويل الموارد الأجنبية للاستثمار الثابت المحلي الاجمالي على النحو التالي[٣٨]:

- إذا كانت نسبة الاعتماد على التمويل الخارجي للاستثمار ٢٥ بالمائة أو أكثر، تكون الدولة في منطقة التبعية.

- إذا قلت نسبة الاعتماد على التمويل الخارجي للاستثمار عن ١٠ بالمائة، تكون الدولة في منطقة الاستقلال[٣٩].

وبذلك تتحدد منطقة الانتقال على هذا المؤشر بالمدى «من ١٠ بالمائة إلى أقل من ٢٥ بالمائة».

ويتضح من قيم المؤشر المبينة في الجدول رقم (٣ ـ ٣٨) أن مصر قد انتقلت من منطقة الاستقلال في فترة ما قبل عام ١٩٥٦ إلى منطقة الانتقال (٣) في العقد المنتهي عام ١٩٦٧، ثم إلى منطقة الانتقال (٢) في أواخر الستينات وأوائل السبعينات، ثم إلى منطقة التبعية في السبعينات وأوائل الثمانينات. أما الجزائر فقد بقيت في منطقة التبعية في الستينات والسبعينات، ثم حققت فائضاً ضئيلاً في الادخار المحلي مقابلة بالاستثمار الثابت المحلي في أوائل الثمانينات، الأمر الذي نقلها إلى منطقة الاستقلال.

---

(٣٧) تجاوز نسبة المدخرات المحلية المائة في المائة من الاستثمار الثابت المحلي الاجمالي يعني أن المدخرات تفيض عن الاستثمارات المحلية الثابتة بقدر معين يتم استثماره في الخارج أو في تكوين احتياطيات نقدية وفي هذه الحالة تصبح نسبة التمويل الأجنبي إلى الاستثمار سالبة.

(٣٨) الانكتاد، أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة السادسة، بلغراد ١٩٨٣، مج ٣: الوثائق الأساسية، ص ٤٢، و

OECD, Development Center, *Latest Information on National Accounts of Developing Countries*, nos. 11 and 12 (1979 and 1980).

(٣٩) سوف نفترض أن أقل قيمة يمكن أن يصل إليها المؤشر هي الصفر، حتى تتجنب تأثير القيم السالبة الكبيرة لهذا المؤشر على بقية المؤشرات.

وأخيراً، يظهر من الاحصاءات المتوافرة عن السعودية أن مدخراتها المحلية كانت دائماً أكبر من استثماراتها الثابتة المحلية؛ وإن كانت نسبة الفائض المحول إلى الخارج أو المستخدم في تكوين احتياطيات قد تناقصت من فترة إلى أخرى من فترات التحليل الجزئية. أي أن السعودية كانت دائماً في منطقة الاستقلال وفقاً لهذا المؤشر.

جدول رقم (٣ - ٣٨)

نسبة التمويل الخارجي للاستثمار الثابت المحلي الاجمالي
(نسب مئوية)

مصر		الجزائر		السعودية	
الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر
١٩٥٢ - ١٩٥٦	—	قبل ١٩٦٥	٣٨	قبل ١٩٧٤	-٥٠٤
١٩٥٧ - ١٩٦٧	١٥	١٩٦٥ - ١٩٧٣	٣٣	١٩٧٤ - ١٩٨٠	-١٩٠
١٩٦٨ - ١٩٧٣	١٩	١٩٧٤ - ١٩٨٠	٣٤	بعد ١٩٨٠	-٤٦
١٩٧٤ - ١٩٨٠	٣٢	بعد ١٩٨٠	-٤		
بعد ١٩٨٠	٥٣				

المصادر : - بالنسبة إلى مصر: حسبت النسب من بيانات الادخار والاستثمار الواردة في: مصر، وزارة التخطيط: مؤشرات النمو الاقتصادي لجمهورية مصر العربية، ٥٩/١٩٦٠ - ٧١/١٩٧٢: جداول احصائية وتحليلية، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٧/١٩٨٨ - ٩١/١٩٩٢، ج ١، ومصر، مجلس الشورى، تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن سياسات الاستثمار (القاهرة: المجلس، ١٩٨٤).

النسبة قبل ١٩٥٦ : غير موجودة ويفترض أنها ضئيلة جداً (أقل من ١٠ بالمائة)، النسبة المبينة أمام الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٧ هي متوسط ١٩٥٩/١٩٦٠ و١٩٦٤/١٩٦٥، وتلك المبينة أمام الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠ هي متوسط لتلك السنوات. أما النسبة الظاهرة أمام الفترة «بعد ١٩٨٠» فهي متوسط ١٩٨١/١٩٨٢ و١٩٨٦/١٩٨٧.

- بالنسبة إلى الجزائر: حسبت النسب من:

UN, *Yearbook of National Accounts Statistics, 1982,* and World Bank, *World Development Report, 1984, 1986,* and *1987.*

النسبة المذكورة للفترة «قبل ١٩٦٥» هي متوسط ١٩٦٠ و١٩٦٥، وتلك المبينة أمام الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٣ هي متوسط للسنوات من ١٩٦٩ - ١٩٧٠ حتى ١٩٧٣. النسبة المذكورة للفترة «بعد ١٩٨٠» هي متوسط ١٩٨٢ و١٩٨٤ و١٩٨٥. النسبة السالبة تعني أن الادخار المحلي الاجمالي أكبر من الاستثمار الثابت المحلي الاجمالي.

- بالنسبة إلى السعودية: حسبت النسب من المصادر نفسها المذكورة للجزائر. النسبة المذكورة أمام الفترة «قبل ١٩٧٤» هي متوسط ١٩٦٩/١٩٧٠ - ١٩٧٣، وتلك المذكورة للفترة «بعد ١٩٨٠» هي متوسط ١٩٨٢ و١٩٨٥.

هـ ـ المؤشر المركب لتماسك الهيكل الاقتصادي

يوضح الجدول رقم (٣ ـ ٣٩) قيمة المؤشر المركب لتماسك الهيكل الاقتصادي المحسوب كوسط حسابي لما أمكن حسابه من المؤشرات الفرعية لهذه المجموعة لكل قطر.

جدول رقم (٣ ـ ٣٩)

المؤشر المركب لتماسك الهيكل الاقتصادي

(نسب مئوية)

مصر		الجزائر		السعودية	
الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر
١٩٥٢ ـ ١٩٥٦	٦١	قبل ١٩٦٥	٧٣	قبل ١٩٧٤	٤٦
١٩٥٧ ـ ١٩٦٧	٦٠	١٩٦٥ ـ ١٩٧٣	٦٧	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٤٨
١٩٦٨ ـ ١٩٧٣	٥٨	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٦٩	بعد ١٩٨٠	٤٧
١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٦١	بعد ١٩٨٠	٥٩		
بعد ١٩٨٠	٦٦				
فترة الانتقال ٤٥ ـ ٦٢,٥		٥٠ ـ ٦٣		٤٢,٥ ـ ٥٧,٥	

ملاحظة: القيم محسوبة من الجداول (٣ ـ ٣٥) ـ (٣ ـ ٣٨). لاحظ أن مدى فترة الانتقال يختلف من دولة إلى أخرى باختلاف المؤشرات الفرعية الداخلة في حساب المؤشر المركب لكل منها.

وبمقارنة القيمة المقدرة للمؤشر المركب لتماسك الهيكل الاقتصادي بمدى فترة الانتقال لكل قطر من الأقطار الثلاثة محل الدراسة، يتضح لنا أن مصر ظلت في الشق الأول من منطقة الانتقال في الخمسينات والستينات والسبعينات، ولا يلاحظ تغير يذكر في درجة تماسك الهيكل الاقتصادي طوال تلك الفترة. وفي كل الأحوال كانت قيم المؤشر المركب على مقربة من الخط الفاصل بين منطقة التبعية ومنطقة الانتقال. ووفقاً للمؤشر المركب، انتقلت مصر في فترة الثمانينات الأولى إلى منطقة التبعية، الأمر الذي يعني أن الهيكل الاقتصادي المصري قد أصبح أقل تماسكاً في تلك الفترة.

وعلى عكس حالة مصر، بقيت الجزائر في منطقة التبعية في الستينات والسبعينات، ولكنها انتقلت إلى الشق الأول من منطقة الانتقال في أوائل الثمانينات، الأمر الذي يعني أن الهيكل الاقتصادي الجزائري قد أصبح أكثر تماسكاً.

وتمثل السعودية نموذجاً مختلفاً من حيث إنها بقيت، وفقاً لهذا المؤشر، في الشق المتقدم لمنطقة الانتقال (منطقة ٣)، دونما تغير يذكر في درجة تماسك الهيكل الاقتصادي السعودي. لكن الملاحظ أن هذا المؤشر المركب محسوب من مؤشرين فقط، هما مؤشر نسبة مساهمة الصناعات غير التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي، ومؤشر نسبة التمويل الأجنبي للاستثمار المحلي الاجمالي. والمؤشر الأخير هو المسؤول الأكبر عن وضع السعودية في منطقة الانتقال الأكثر تقدماً، بحكم أن مدخرات السعودية كانت في المتوسط أعلى كثيراً من استثماراتها الثابتة المحلية الاجمالية.

٦ ـ المؤشر المركب للتبعية الاقتصادية

نقدم في الجدول رقم (٣ ـ ٤٠) قيم المؤشر المركب للتبعية الاقتصادية المحسوب كوسط حسابي لجميع المؤشرات الداخلية في مجموعة مؤشرات التبعية الاقتصادية لكل قطر من الأقطار الثلاثة موضع الدراسة. ونبين أيضاً أسفل الأعمدة الخاصة بكل قطر مدى فترة الانتقال للمؤشر المركب الذي يختلف بالطبع باختلاف المؤشرات المحسوبة لكل قطر.

جدول رقم (٣ ـ ٤٠)

المؤشر المركب للتبعية الاقتصادية

(نسب مئوية)

مصر		الجزائر		السعودية	
الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر
١٩٥٢ ـ ١٩٥٦	٣٨	قبل ١٩٦٥	٥٤	قبل ١٩٧٤	٤٣
١٩٥٧ ـ ١٩٦٧	٣٩	١٩٦٥ ـ ١٩٧٣	٤٤	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٤٧
١٩٦٨ ـ ١٩٧٣	٣٧	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٤٦	بعد ١٩٨٠	٤٦
١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٤٠	بعد ١٩٨٠	٤٢		
بعد ١٩٨٠	٤٦				
مدى فترة الانتقال ٢٨ ـ ٤٥		٢٨ ـ ٤٥		٢٨ ـ ٤٥	

ويتضح من متابعة قيم المؤشر المركب أن مصر قد بدأت في النصف الأول من الخمسينات في الشق الأول من منطقة الانتقال، وأنها ظلت في هذه المنطقة حتى نهاية

السبعينات، ولكن مع ثبات نسبي في درجة التبعية الاقتصادية حتى عام ١٩٧٣، ثم تزايدت درجتها في بقية السبعينات الأمر الذي اقترب بها كثيراً من حدود منطقة التبعية. أما في الثمانينات الأولى، فقد تزايدت قيمة مؤشر التبعية الاقتصادية المؤلف من ٢٢ مؤشراً فرعياً، حتى دخلت مصر منطقة التبعية.

ويلاحظ تحرك المؤشر المركب للتبعية الاقتصادية في اتجاه معاكس في حالة الجزائر. فهي بدأت في الستينات في منطقة التبعية، ودخلت منطقة الانتقال في الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٣، ثم ما لبثت أن خرجت منها لتبقى في منطقة التبعية حتى نهاية السبعينات. ولكن هناك تناقص ملحوظ في قيمة المؤشر في أواخر السبعينات مقابلة بمنتصف الستينات، دلالة على تناقص التبعية الاقتصادية. وقد استمر التناقص في قيمة المؤشر في أوائل الثمانينات حتى دخلت الجزائر مرة أخرى الشق الأول في منطقة الانتقال، وفقاً لهذا المؤشر المركب المحسوب من ٢٠ مؤشراً فرعياً للتبعية الاقتصادية.

وأخيراً، فإن وضع السعودية مشابه لوضع مصر. فهي قد بدأت في منطقة الانتقال قبل عام ١٩٧٤، وانتهت إلى الاستقرار في منطقة التبعية في بقية السبعينات وفي أوائل الثمانينات. وهكذا تزايدت التبعية الاقتصادية للسعودية خلال فترة التحليل وفقاً لمؤشرها المركب المحسوب من ١٧ مؤشراً فرعياً.

رابعاً: مؤشرات التبعية الغذائية

لم تمكنا البيانات المتوافرة من تقدير أكثر من مؤشرين للتبعية الغذائية من بين المؤشرات الستة السابق اقتراحها في القسم «رابعاً» من الفصل الأول. وهذان المؤشران هما:

أ ـ مؤشر مدى الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء، وهو معكوس نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي (مؤشر ٣ ـ ١ في القسم ١ ـ ٤).

ب ـ مؤشر نسبة جملة المدفوعات عن الواردات الغذائية إلى حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة (مؤشر ٣ ـ ٣ في القسم ١ ـ ٤).

ونعرض فيما يلي تطور التبعية الغذائية للأقطار الثلاثة موضع الدراسة من خلال هذين المؤشرين، ثم من خلال المؤشر المركب منهما.

١ ـ مؤشر مدى الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء

تم حساب هذا المؤشر أولاً من نسب الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية المهمة، وترجيح هذه النسب بأوزان تعكس بشكل تقريبي الأهمية النسبية لهذه السلع

على سلم الحاجات الأساسية. وبطرح قيمة المؤشر المرجح من ١٠٠ نحصل على نسبة الاعتماد على الخارج في تدبير حاجات الدولة من الغذاء.

ويشمل المؤشر المرجح في حالة مصر ثماني سلع غذائية مهمة هي القمح والأرز والذرة والفول والعدس والزيوت والسكر واللحوم. ونظراً إلى قلة البيانات التي توافرت عن الجزائر لم يشمل المؤشر المرجح أكثر من أربع سلع أو مجموعات سلعية، وهي الحبوب الغذائية (وتشمل الدقيق) والبقول والسكر واللحوم. أما في حالة السعودية، فقد كانت ندرة البيانات أشد فاضطررنا إلى استخدام مجموعة سلعية واحدة وهي مجموعة الحبوب الغذائية (شاملة الدقيق).

وفي ضوء البيانات الدولية المتاحة عن الفجوة الغذائية، وتقديرنا الذاتي لمدى خطورة الاعتماد على الخارج في حصول الدولة على غذائها، عرّفنا فترة الانتقال على هذا المؤشر بالمدى «من ١٥ بالمائة إلى أقل من ٣٠ بالمائة». أي أننا اعتبرنا أن اعتماد الدولة على الخارج في الحصول على الغذاء بنسبة ٣٠ بالمائة أو أكثر من جملة استهلاكها الغذائي يدخلها في منطقة التبعية. ومن جهة أخرى تدخل الدولة المعنية منطقة الاستقلال إذا قلت نسبة ما تحصل عليه من غذائها من الخارج عن ١٥ بالمائة.

ويوضح الجدول رقم (٣ ـ ٤١) القيم المقدرة لهذا المؤشر. وتشير متابعة تطور قيم المؤشر إلى أن مصر قد انتقلت من منطقة الاستقلال التي ظلت فيها من أوائل الخمسينات حتى أوائل السبعينات، إلى منطقة التبعية التي استقرت فيها في بقية فترة السبعينات، ثم توغلت فيها في أوائل الثمانينات. أما الجزائر، فقد تدهور وضعها أيضاً على هذا المؤشر، إذ بدأت من الشق الأول لمنطقة الانتقال في الستينات وأوائل السبعينات، ولكنها تراجعت إلى منطقة التبعية في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠، ثم توغلت فيها في أوائل الثمانينات. وأخيراً، لا يبين هذا المؤشر أي تغير يذكر في مدى اعتماد السعودية على الخارج في الحصول على الغذاء، حيث ظلت درجة التبعية ثابتة تقريباً، ولم تبرح السعودية منطقة التبعية طوال فترة التحليل.

٢ ـ مؤشر نسبة المدفوعات عن الواردات الغذائية إلى حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة

يعتبر هذا المؤشر عاملاً مخففاً لوطأة المؤشر السابق للتبعية الغذائية. فعندما تكون نسبة الاعتماد على الواردات الغذائية عالية، يحسن التمييز بين الدول بحسب قدرتها على دفع ثمن تلك الواردات من حصيلة صادراتها. فالدولة التي لا تمثل فاتورة وارداتها الغذائية ـ على ارتفاع قيمتها ـ سوى نسبة ضئيلة من حصيلة صادراتها، تعتبر

جدول رقم (٣ - ٤١)

نسب الاعتماد على الخارج في الحصول على الغذاء
(نسب مئوية)

مصـــر		الجزائـر		السعودية	
الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر
١٩٥٢ - ١٩٥٦	٤	قبل ١٩٦٥	٢٨	قبل ١٩٧٤	٨٤
١٩٥٧ - ١٩٦٧	٤	١٩٦٥ - ١٩٧٣	٢٨	١٩٧٤ - ١٩٨٠	٨٢
١٩٦٨ - ١٩٧٣	٥	١٩٧٤ - ١٩٨٠	٥٤	بعد ١٩٨٠	٨٢
١٩٧٤ - ١٩٨٠	٣٤	بعد ١٩٨٠	٦٥		
بعد ١٩٨٠	٤١				

المصادر: - بالنسبة إلى مصر: مصدر البيانات التي حسبت منها هذه النسب هو: مصر، مجلس الشورى، تقرير عن ميزان المدفوعات المصري (القاهرة: المجلس، ١٩٨٤)، المجلة الاقتصادية و(البنك المركزي المصري)، السنة ٢٣، العدد ٣ (١٩٨٣). النسبة المبينة لكل من الفترتين ١٩٥٢ - ١٩٥٦ و١٩٥٧ - ١٩٦٧ هي النسبة الخاصة بسنة ١٩٦٠. النسبة المذكورة أمام ١٩٦٨ - ١٩٧٣ هي نسبة سنة ١٩٧٠. النسبة المعطاة للفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠ هي متوسط ١٩٧٥ و١٩٨٠. أما نسبة الفترة «بعد ١٩٨٠» فهي نسبة ١٩٨٣ - ١٩٨٤. وتجدر ملاحظة أن قيمة المؤشر المرجح محسوبة باستخدام الأوزان التالية: قمح ٠,٢٤٤ أرز ٠,٢١٠، ذرة ٠,١٧٦، فول وعدس (معاً) ٠,١٤٢، زيوت طعام ٠,١٠٨، سكّر ٠,٠٧٤، لحوم ٠,٠٤٠. لاحظ أيضاً أن المؤشر المرجح يعطي قيماً لنسبة الاعتماد الغذائي على الخارج في الثمانينات أقل مما هو شائع، حيث تصل بعض التقديرات الرسمية بهذه النسبة إلى ٦٠ بالمائة - ٧٠ بالمائة. انظر التصريحات الواردة في: الأخبار، ١٩٨٦/٩/١ و١٩٨٧/١٢/٩.

- بالنسبة إلى الجزائر: مصدر البيانات المستخدمة في حساب النسب المبينة في الجدول هو: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية (أعداد مختلفة). النسب المبينة أمام كل من الفترة «قبل ١٩٦٥» والفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٣ هي نسبة سنة ١٩٧٠، والنسبة المعطاة للفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠ هي متوسط نسبة ١٩٧٥ و١٩٨٠ أما النسبة المذكورة للفترة «بعد ١٩٨٠» فهي خاصة بسنة ١٩٨١. الأوزان المستخدمة هي: حبوب ودقيق ٠,٤٠، بقول ٠,٣٠، سكّر ٠,٢٠، لحوم ٠,١٠

- بالنسبة إلى السعودية: مصدر البيانات المحسوب منها النسب هو: المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية (أعداد مختلفة). النسبة المبينة للفترة «قبل ١٩٧٤» هي متوسط للفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٣، والنسبة المبينة أمام الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠ هي متوسط النسب لتلك السنوات. تقدير نسبة الفترة بعد ١٩٨٠ هو تقدير معدّل لنسبة الاعتماد الغذائي على الخارج في ١٩٨١ وتقديرها من المصدر المذكور ٩٢ بالمائة. وقد افترض استمرار نسبة الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠ نفسها في ضوء الزيادة الضخمة التي طرأت على انتاج القمح في الثمانينات. فطبقاً لبيانات وزارة التخطيط السعودية الواردة في: خطة التنمية الرابعة، ١٤٠٥هـ - ١٤١٠هـ (الرياض: الوزارة، ١٩٨٥)، ارتفع انتاج السعودية من القمح من ١٤٢ ألف طن متري في ١٩٧٩ إلى ٧٤١ ألف طن متري في ١٩٨٢، ثم إلى ١,٣ مليون طن متري في ١٩٨٣.

في وضع أفضل أو أقل خطورة من دولة تلتهم فيها الواردات الغذائية نسبة كبرى من حصيلة صادراتها، وبالتالي تلجأ إلى الاقتراض الخارجي لاستكمال حاجاتها من الواردات الأخرى.

وقد اعتبرنا أن الدولة التي تلتهم وارداتها الغذائية ٣٠ بالمائة أو أكثر من حصيلة صادراتها هي دولة في وضع حرج، ومن ثم تقع في منطقة التبعية؛ واعتبرنا أن الدولة التي تمثل وارداتها الغذائية أقل من ١٠ بالمائة من حصيلة صادراتها تدخل في منطقة الاستقلال. ويوضح الجدول رقم (٣ ـ ٤٢) تطور نسبة قيمة الواردات الغذائية إلى حصيلة الصادرات لكل قطر من الأقطار الثلاثة موضع الدراسة.

ويتضح من متابعة قيم هذا المؤشر أن مصر كانت في الشق الثاني لمنطقة الانتقال في النصف الأول من الخمسينات، ثم انتقلت بعد ذلك إلى الشق الأول لمنطقة الانتقال واستقرت فيها حتى أوائل الثمانينات. أما الجزائر، فقد تحركت من الشق الأول من منطقة الانتقال الذي بقيت فيه في الفترة «قبل عام ١٩٦٥» حتى نهاية السبعينات، إلى الشق الثاني من منطقة الانتقال في أوائل الثمانينات (زادت حصيلة الصادرات بنسبة ٣١٨ بالمائة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٠، بينما لم تزد الواردات الغذائية أكثر من ١٨٤ بالمائة). وأخيراً، ساعدت ضخامة الصادرات النفطية للسعودية والمعدلات الكبيرة لتزايدها في السبعينات وأوائل الثمانينات على الاحتفاظ بنسبة مدفوعات استيراد الغذاء إلى اجمالي حصيلة الصادرات عند مستوى شديد الانخفاض، وقد أدى ذلك إلى احتفاظ السعودية بموقع متميز وفقاً لهذا المؤشر، إذ بقيت طوال فترة التحليل في منطقة الاستقلال.

٣ ـ المؤشر المركب للتبعية الغذائية

نقدم في الجدول رقم (٣ ـ ٤٣) المؤشر المركب للتبعية الغذائية. وهذا المؤشر محسوب كوسط حسابي للمؤشرين الفرعيين للتبعية الغذائية.

وبمقارنة قيم المؤشر بالمدى المحسوب لفترة الانتقال الجديدة وهي: «من ١٢,٥ بالمائة إلى أقل من ٣٠ بالمائة»، نلاحظ التالي:

انتقلت مصر من منطقة الاستقلال في النصف الأول من الخمسينات إلى الشق الثاني من منطقة الانتقال في الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٧٣، ثم إلى الشق الأول من منطقة الانتقال في بقية السبعينات، ثم دخلت منطقة التبعية في أوائل الثمانينات.

ب ـ كانت الجزائر في الشق الأول من منطقة الانتقال حتى أوائل السبعينات، ولكنها انتقلت بعد ذلك إلى منطقة التبعية واستقرت فيها حتى أوائل الثمانينات.

جدول رقم (٣ ـ ٤٢)

نسبة قيمة الواردات الغذائية إلى حصيلة الصادرات

(نسب مئوية)

مصـــر		الجزائـــر		السعودية	
الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر
١٩٥٢ ـ ١٩٥٦	١٨	قبل ١٩٦٥	٢٤	قبل ١٩٧٤	٨
١٩٥٧ ـ ١٩٦٧	٢٧	١٩٦٥ ـ ١٩٧٣	٢٤	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٢
١٩٦٨ ـ ١٩٧٣	٢٦	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٢٦	بعد ١٩٨٠	٤
١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٢٤	بعد ١٩٨٠	١٥		
بعد ١٩٨٠	٢٥				

المصادر: ـ بالنسبة إلى مصر: حسبت النسب من البيانات الواردة في: النشرة الاقتصادية (البنك الأهلي المصري)، السنة ١٧، العدد ١ (١٩٦٤)، السنة ٤٠، العددان ١ و٢ (١٩٨٧)، والمجلة الاقتصادية (البنك المركزي المصري)، (أعداد مختلفة). النسبة المذكورة أمام الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦ هي متوسط ١٩٥٠ و١٩٥٥ و١٩٥٦. النسبة المذكورة للفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧ هي متوسط لتلك السنوات. النسبة المذكورة للفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣ هي متوسط ١٩٦٨ و١٩٧٠ و١٩٧٤. النسبة المعطاة للفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ هي متوسط لتلك السنوات. أما نسبة الفترة «بعد ١٩٨٠» فهي متوسط ١٩٨١ و١٩٨٢.

ـ بالنسبة إلى الجزائر والسعودية: حسبت النسب من البيانات الواردة في: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٨٢ و١٩٨٣. النسبة المذكورة للفترة قبل ١٩٦٥ في حالة الجزائر وقبل ١٩٧٤ في حالة السعودية هي نسبة سنة ١٩٧٠. النسبة المذكورة للفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ هي نسبة ١٩٧٥. أما النسبة المعطاة للفترة «بعد ١٩٨٠» فهي خاصة بسنة ١٩٨٠.

ج ـ ظلت السعودية في منطقة التبعية طوال فترة التحليل، دون تغير يذكر في درجة التبعية. وقد أدت ضآلة نسبة قيمة المدفوعات عن الواردات الغذائية إلى اجمالي حصيلة الصادرات السعودية إلى ظهور المؤشر المركب للتبعية الغذائية بنحو نصف قيم مؤشر مدى الاعتماد على الخارج في الحصول على حاجات السعودية من الأغذية.

خامساً: مؤشرات التبعية التقانية

يقصد بالتبعية التقانية لدولة من دول العالم الثالث اعتمادها اعتماداً رئيسياً على الدول الصناعية المتقدمة في الحصول على العناصر الحيوية للقدرة التقانية، وفي مقدمتها المعارف والمهارات التقانية، والآلات والمعدات التي تتجسد فيها فنون الانتاج، الأمر الذي يجعلها في وضع ضعيف إزاء الدول الصناعية المتقدمة، ويربطها

جدول رقم (٣ ـ ٤٣)

المؤشر المركب للتبعية الغذائية

(نسب مئوية)

مصـــر		الجزائـــر		السعودية	
الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر
١٩٥٢ ـ ١٩٥٦	١١	قبل ١٩٦٥	٢٦	قبل ١٩٧٤	٤٦
١٩٥٧ ـ ١٩٦٧	١٦	١٩٦٥ ـ ١٩٧٣	٢٦	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٤٢
١٩٦٨ ـ ١٩٧٣	١٦	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٤٠	بعد ١٩٨٠	٤٣
١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٢٩	بعد ١٩٨٠	٤٠		
بعد ١٩٨٠	٣٣				

بعلاقة ينعدم فيها التكافؤ وتغلب عليها الهيمنة من جانب الدول الموردة للتقانة وتجسيداتها المادية والبشرية[٤٠].

ومن بين المؤشرات التسعة التي تم اقتراحها في القسم «رابعاً» من الفصل الأول لمتابعة التبعية التقانية، سوف يتم قياس مؤشرين فقط، وذلك لقطر واحد من الأقطار العربية الثلاثة موضع الدراسة، وهو مصر. وهذان المؤشران هما:

١ ـ مؤشر نسبة الإنفاق على التعليم غير العالي إلى جملة الانفاق التعليمي (مؤشر ٤ ـ ٣ في قسم ١ ـ ٤).

٢ ـ مؤشر مدى تجزئة الحزمة التقانية (مؤشر ٤ ـ ٨ في قسم ١ ـ ٤).

وسوف يتم اعداد مؤشر مركب للتبعية التقانية في حالة مصر، اعتماداً على هذين المؤشرين وعلى مؤشرين آخرين سبق ورودهما ضمن مؤشرات التبعية الاقتصادية، باعتبارهما على صلة وثيقة بقضية التبعية التقانية، وهما:

أ ـ مؤشر نسبة الواردات من السلع الرأسمالية إلى الاستثمار المحلي الاجمالي.

ب ـ مؤشر نسبة مساهمة قطاع انتاج السلع غير الرأسمالية في جملة القيمة المضافة للصناعات التحويلية.

---

(٤٠) انظر: محمد عبد الشفيع عيسى، «التبعية التكنولوجية في الوطن العربي: المفهوم العام والتطبيق العملي،» المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٦١ (آذار/ مارس ١٩٨٤)، ص ٨٢ ـ ٩٢.

ومن الملاحظ أن المعلومات عن أوضاع العلم والتقانة وعن تطورات جوانب التبعية المتصلة بها، في دول العالم الثالث عموماً وفي الأقطار العربية خصوصاً، هي معلومات شحيحة جداً. وما قد يتاح من معلومات عادة ما يكون جزئياً للغاية، سواء من حيث القطاعات أو الصناعات أو من حيث الفترة الزمنية المغطاة. وليس أدل على ذلك من أن حولية احصاءات الأمم المتحدة الصادرة عام ١٩٨٢، قد أوردت جدولاً عن العلم والتقانة، وكان أحدث بيان معطى عن مصر فيه هو عن سنة ١٩٧٦، ويبين فقط عدد العلماء والمهندسين في تلك السنة. أما بالنسبة إلى الجزائر فكان أحدث بيان في الجدول عنها هو عن عدد العمالة العلمية والفنية العاملة في مجال البحوث والتجارب المتعلقة بالتنمية وعن الانفاق الكلي على البحث العلمي من أجل التنمية عام ١٩٧٢. ولم يرد في الجدول أية بيانات عن السعودية[٤١].

١ ـ مؤشر نسبة الانفاق على التعليم غير العالي إلى جملة الانفاق التعليمي[٤٢]

كلما زاد الانفاق على التعليم العالي إلى جملة الإنفاق التعليمي، زاد احتمال الاهتمام بتكوين طاقات علمية وتقانية محلية، وبالتالي زاد احتمال الاستقلال التقاني. وعلى العكس من ذلك: كلما نقص ما يوجه من نفقات التعليم إلى التعليم العالي، تضاءل نمو الطاقات العلمية والتقانية وضعفت الإمكانات المحلية للبحث العلمي والتطوير التقاني، وتزايدت التبعية التقانية، وذلك باعتبار التعليم العالي الركيزة الأساسية لقطاع البحوث والتطوير التقاني. لذلك سنعتبر أن فترة الانتقال لمؤشر نسبة الانفاق على التعليم غير العالي هي «من ٦٥بالمائة إلى أقل من ٧٥ بالمائة»، بمعنى أن الدولة تدخل منطقة التبعية إذا بلغ ما تخصصه للتعليم غير العالي ٧٥ بالمائة فأكثر (ومن ثم إذا بلغ ما تخصصه للتعليم العالي ٢٥ بالمائة أو أقل)؛ وتدخل الدولة منطقة الاستقلال إذا كان ما تخصصه للتعليم غير العالي أقل من ٦٥ بالمائة (أي إذا كان ما تخصصه للتعليم العالي أكثر من ٣٥ بالمائة) من جملة الانفاق على التعليم.

وفقاً لقيم هذا المؤشر المبينة في الجدول رقم (٣ ـ ٤٤)، حققت مصر تقدماً

(٤١) UN, *Statistical Yearbook ,1982*, table (67), p. 468.

وقد اقتصرت بيانات الجدول على حصر عدد العلماء والمهندسين وعدد من يعمل منهم في مجالات بحوث وتجارب متصلة بالتنمية، والانفاق الكلي على البحوث والتجارب المتصلة بالتنمية، والمبالغ التي تسهم بها الحكومة في تمويل هذا النشاط.

(٤٢) عدّلت صياغة هذا المؤشر لكي نضمن إتساق حركته مع حركة بقية المؤشرات، حيث تعني الزيادة في قيمة المؤشر زيادة التبعية.

جدول رقم (٣ ـ ٤٤)

مؤشرات التبعية التقانية: مصر

(نسب مئوية)

الفتـرة	نسبة الانفاق على التعليم غير العالي إلى جملة الانفاق على التعليم	مدى تجزئة الحزمة التقانية	المؤشر المركب للتبعية التقانية
١٩٥٢ ـ ١٩٥٦	٨٨	صفر	٤٩
١٩٥٧ ـ ١٩٦٧	٧٧	صفر	٤٥
١٩٦٨ ـ ١٩٧٣	٧٤	٣٠	٥١
١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٦٣	٤٥	٥٥
بعد ١٩٨٠	٦٢	٦٠	٦٠

المصادر: - عمود نسبة الإنفاق على التعليم غير العالي محسوب من البيانات الواردة في المصادر التالية: عبد الفتاح اسماعيل، «التعليم العالي في عشر سنوات،» المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد ١٦ (تموز/ يوليو ١٩٦٢)؛ بدر الدين حمدي، «نظرة مقارنة إلى ميزانية الجمهورية العربية المتحدة في عشر سنوات،» المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد ١٦ (تموز/ يوليو ١٩٦٢)؛ محمد رشدي، التطور الاقتصادي في مصر (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢)، ج ٢؛ ماجدة ابراهيم وعفاف نخلة، قياس المستوى التعليمي للسكان ومعايير الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي، مذكرة خارجية ١٣٨٤ (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ١٩٨٣)، والنشرة الاحصائية (الجهاز المركزي للتنظيم والادارة)، العدد (٥) (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٦). النسبة المذكورة للفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦ هي تقدير لسنة ١٩٥٤، وتلك المذكورة أمام الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧ هي متوسط للسنوات ١٩٦٢/١٩٦٣ و١٩٦٤/١٩٦٥، أي تقدير تقريبي لسنة ١٩٦٣/١٩٦٤. النسبة المذكورة أمام ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣ و١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ هي نسبة متوسطة للسنوات الداخلة في كل فترة. أما نسبة الفترة «بعد ١٩٨٠» فهي متوسط للسنوات ١٩٨١ ـ ١٩٨٣.

ـعمود مدى تجزئة الحزمة التقانية وعمود المؤشر المركب محسوبان بالطريقة الموضحة في المتن.

متصلاً في اتجاه التحرر من التبعية التقانية. فلقد انخفضت قيمة المؤشر بانتظام، بحيث خرجت مصر من منطقة التبعية التي استقرت فيها في الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٧ (مع تناقص درجة التبعية في الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧) إلى منطقة الانتقال في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣، ثم إلى منطقة الاستقلال منذ عام ١٩٧٤ حتى أوائل الثمانينات.

٢ ـ مؤشر مدى تجزئة الحزمة التقانية

القصد من هذا المؤشر هو قياس نسبة الاعتماد على التعاقدات بأسلوب «تسليم المفتاح» إلى جملة التعاقدات مع الشركات الأجنبية، وبالتالي قياس مدى قدرة الدولة

على «تفكيك» أو تجزئة الحزمة التقانية التي تفضل الشركات الأجنبية تقديمها إلى دول العالم الثالث حتى تظل محتفظة بأسرار الصنعة. وبطبيعة الحال، كلما زادت قدرة الدولة على تجنب أسلوب «تسليم المفتاح»، وزادت قدرتها على انتقاء ما تحتاج إليه من الحزمة التقانية زادت استقلاليتها من الناحية التقانية.

ونظراً إلى غياب احصاءات عن هذا المؤشر، قمنا بتدريج القيم الخاصة به على النحو التالي:

نسبة التعاقد بتسليم المفتاح	نوعية الاعتماد	مناطق التبعية/ الاستقلال
(١) أقل من ٢٠ بالمائة	اعتماد محدود جداً	منطقة الاستقلال
(٢) من ٢٠ بالمائة إلى أقل من ٣٠ بالمائة	اعتماد محدود	
(٣) من ٣٠ بالمائة إلى أقل من ٥٠ بالمائة	اعتماد متوسط	منطقة الانتقال
(٤) من ٥٠ بالمائة إلى أقل من ٧٠ بالمائة	اعتماد كبير	منطقة التبعية
(٥) ٧٠ بالمائة فأكثر	اعتماد كبير جداً	

ووفقاً لإحدى الدراسات التي أجراها حديثاً معهد التخطيط القومي في القاهرة عن التطورات التقانية في مصر، لم يجر خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٩ أي التعاقد على مشروع بطريقة تسليم المفتاح، وذلك رغم ضخامة الجهد التصنيعي الذي التزمت به البلاد خلال فترة قصيرة نسبياً، ورغم ارتفاع عدد المشروعات إلى نحو ألف مشروع صناعي عام ١٩٦٩. وتذكر الدراسة أن القليل من المشروعات هو الذي اضطلع المصريون بتصميمه منفردين تماماً إذ لا بد من قدر من التعاون في هذا الشأن مع موردي الآلات. ومع ذلك أدت المشاركة في تصميم المصانع واختيار المعدات والمفاضلة بينها إلى اكتساب خبرة تقانية كبيرة[٤٣]. والمفهوم أن أسلوب تسليم المفتاح قد أصبح شائع الاستخدام في السبعينات والثمانينات.

بناء على ما تقدم، فقد قدرنا قيم هذا المؤشر على النحو المبين في الجدول رقم (٣ - ٤٤). ووفقاً لهذا التقدير، انتقلت مصر من منطقة الاستقلال التي بقيت فيها في الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٧ إلى الشق الثاني من منطقة الانتقال في أواخر الستينات وأوائل السبعينات، ثم إلى الشق الأول من منطقة الانتقال في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠، وأخيراً دخلت منطقة التبعية في أوائل الثمانينات.

---

(٤٣) مصر، معهد التخطيط القومي، دور المؤسسات الوطنية في تنمية الأساليب الفنية للإنتاج في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر؛ رقم ٣١ (القاهرة: المعهد، ١٩٨٥)، ج ١، ص ١٨٩.

٣ ـ المؤشر المركب للتبعية التقانية

تم استخدام المؤشرين السابق تقدير قيمهما، جنباً إلى جنب مع مؤشر نسبة الواردات من السلع الرأسمالية إلى الاستثمار المحلي الاجمالي ومؤشر نسبة مساهمة صناعات انتاج السلع غير الرأسمالية في القيمة المضافة للصناعات التحويلية في تكوين مؤشر مركب للتبعية التقانية. والأخير ليس أكثر من وسط حسابي لهذه المؤشرات الأربعة. والمدى الخاص بفترة الانتقال على هذا المؤشر هو أيضاً الوسط الحسابي لفترات الانتقال على المؤشرات الأربعة الداخلة في حسابه. وقد وجد أن هذ هذا المدى يشمل القيم «من ٤٤ بالمائة إلى أقل من ٥٨ بالمائة». أما قيم المؤشر المركب فهي مبيّنة في الجدول رقم (٣ ـ ٤٤). ويتضح من متابعة تطورها أن مصر بدأت في الشق الثاني من منطقة الانتقال في النصف الأول من الخمسينات واستمرت فيها حتى عام ١٩٦٧ (مع تحرك في اتجاه الاستقلال خلال الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧). ثم تراجع وضع مصر على هذا المؤشر بعد ذلك، حيث انتقلت إلى الشق الأول من منطقة الانتقال واستمرت فيها طوال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٨٠، إلى أن دخلت منطقة التبعية في أوائل الثمانينات.

سادساً: مؤشرات التبعية الثقافية

سوف نعتمد في قياس التبعية الثقافية على مؤشرين يجري قياسهما لمصر، وهما:

١ ـ مؤشر نسبة تلاميذ المرحلة الأساسية المقيدين في مدارس أجنبية أو شبه أجنبية إلى جملة عدد التلاميذ في هذه المرحلة (مؤشر ٥ ـ ٢ في قسم ١ ـ ٤)[٤٤].

٢ ـ مؤشر نسبة الأفلام السينمائية الأجنبية إلى جملة الأفلام السينمائية الموزعة (مؤشر ٥ ـ ٤ في قسم ١ ـ ٤)[٤٥].

١ ـ مؤشر نسبة التعليم الأجنبي أو شبه الأجنبي في المرحلة الأساسية

حددنا المدى الخاص بفترة الانتقال على هذا المؤشر بأنه يشمل القيم «من ١٠ بالمائة إلى أقل من ٢٠ بالمائة». وهكذا، تعتبر الدولة تابعة إذا كانت نسبة التلاميذ في المرحلة الأساسية، الذين يتعلمون في مدارس أجنبية وشبه أجنبية، ٢٠ بالمائة أو أكثر.

---

(٤٤) كان هذا المؤشر مقتصراً على تلاميذ المرحلة الابتدائية، وقد رأينا ضم المرحلة الاعدادية إليها لتشمل ما أصبح يطلق عليه في مصر مرحلة التعليم الأساسي.

(٤٥) كان هذا المؤشر معرفاً تعريفاً واسعاً في القسم (١ ـ ٤) بحيث يشمل، إلى جانب الأفلام السينمائية، الأفلام والبرامج التليفزيونية. ولكن ندرة البيانات حالت دون العمل بهذا التعريب.

بينما تعتبر الدولة مستقلة إذا كانت هذه النسبة أقل من ١٠ بالمائة. وسوف نقصر مفهوم «المدارس الأجنبية وشبه الأجنبية» على ما يطلق عليه في مصر «مدارس اللغات». والأخيرة قد لا تكون مملوكة للأجانب أو تدار بمعرفتهم، وإن كان التعليم فيها يتم بلغة أجنبية، وأحياناً وليس دائماً على أيدي مدرسين أجانب. ومع أن الدولة سمحت بتوسع كبير في هذه المدارس إلى درجة قيامها بإنشاء مدارس لغات حكومية تماشياً مع التكالب على هذه المدارس في فترة الانفتاح، إلاّ أن أغلب هذه المدارس يرجع إنشاؤه أصلاً إلى الفترة الاستعمارية، حيث كان الأجانب المقيمون في مصر يؤسسون مدارس خاصة لتعليم أبنائهم تسير على نظام التعليم في الدولة الأم، كما كان للكنائس وجماعات التبشير المسيحية دور مهم في إنشاء هذه المدارس وإدارتها.

جدول رقم (٣ ـ ٤٥)

مؤشرات التبعية الثقافية: مصر

(نسب مئوية)

الفتـرة	نسبة التعليم الأجنبي أو شبه الأجنبي في المرحلة الأساسية	نسبة الأفلام الأجنبية إلى جملة الأفلام السينمائية الموزعة	المؤشر المركب للتبعية الثقافية
١٩٥٢ ـ ١٩٥٦		٨٦	٤٣
١٩٥٧ ـ ١٩٦٧	أقل من ١	٨٦	٤٣
١٩٦٨ ـ ١٩٧٣		٨٦	٤٣
١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	١,١	٨٩	٤٥
بعد ١٩٨٠	١,٢	٨٩	٤٥

المصادر: ـ عمود نسبة التعليم الأجنبي. . . محسوب من البيانات التي تنشرها وزارة التربية والتعليم والتي وردت في نشرات مركز المعلومات التخطيطية بمعهد التخطيط القومي (أعداد مختلفة). النسبة المذكورة أمام الفترات الثلاثة الأولى هي تقدير اجتهادي في ضوء المعلومات المتاحة وسوف نعتبرها ٠,٧. النسبة المذكورة للفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ هي متوسط للسنوات ١٩٧٥/١٩٧٦ ـ ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ والنسبة المذكورة للفترة «بعد ١٩٨٠» هي متوسط للسنوات ١٩٨٠/١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦.

ـ عمود نسبة الأفلام الأجنبية. . . محسوب من البيانات الواردة في: النشرة الاحصائية (الجهاز المركزي للتنظيم والادارة)، العدد ٤ (تموز/ يوليو ١٩٨٦). والنسبة المذكورة للفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦ هي نسبة متوسطة للسنوات ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨. أما النسبة المعطاة للفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧ فهي متوسط للسنوات ١٩٥٩ ـ ١٩٦٨. والنسبة المبينة أمام الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣ هي متوسط للسنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦. ونسبة الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ هي متوسط للسنوات ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠، ويفترض استمرارها للفترة «بعد ١٩٨٠».

ـ عمود المؤشر المركب محسوب كوسط حسابي للمؤشرين الفرعيين.

وكما يظهر في الجدول رقم (٣ - ٤٥)، فإن نسبة تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي، الذين يتلقون تعليمهم في مدارس لغات، كانت ضئيلة للغاية، واستمرت كذلك حتى الثمانينات رغم التوسع الضخم في القبول بهذا النوع من المدارس. فلم تتجاوز النسب ٢,١ بالمائة في النصف الأول من الثمانينات، مقابلة بنسبة ١,١ بالمائة في النصف الثاني من السبعينات. ومع ذلك ثمة ظاهرة جديدة بالتسجيل، ألا وهي أن أعداد التلاميذ في مدارس اللغات قد زادت بمعدل أسرع كثيراً من معدل تزايد أعداد التلاميذ في مرحلة التعليم الأساسي. فبينما زادت أعداد جميع التلاميذ في المرحلة الأساسية بنسبة ٤٨ بالمائة خلال الفترة ١٩٧٥/١٩٧٦ - ١٩٨٥/١٩٨٦، زادت أعداد تلاميذ مدارس اللغات في هذه المرحلة بما يقرب من ضعفي هذه النسبة (٨٢ بالمائة) خلال تلك الفترة.

وثمة ملاحظة أخرى تستحق الاهتمام، وهي أن البيانات الاجمالية على مستوى الجمهورية لا تظهر المدى الحقيقي لهذه الظاهرة. فمدارس اللغات مركزة اقليمياً تركزاً شديداً، وإن كان قد حدث بعض الانتشار لها مؤخراً في محافظات لم تكن تعرفها. إن حوالى ٦٠ بالمائة من التلاميذ في الابتدائي - لغات موجودون في القاهرة، وحوالى الربع أو الخمس في الاسكندرية، وحوالى العشر في الجيزة. وهذه المحافظات الثلاث كان فيها ٨١ بالمائة من عدد تلاميذ الابتدائي - لغات عام ١٩٧٥/١٩٧٦، ثم ارتفعت النسبة إلى ٩١ بالمائة عام ١٩٨٠/١٩٨١ ثم إلى ٩٧ بالمائة عام ١٩٨٥/١٩٨٦. والملاحظة نفسها تنطبق على توزيع تلاميذ الاعدادي - لغات، حيث بلغ نصيب المحافظات الثلاث ٩٤ بالمائة عام ١٩٧٥/١٩٧٦ و٩٨ بالمائة عام ١٩٨٠/١٩٨١، و٩٩ بالمائة عام ١٩٨٥/١٩٨٦. ورغم استئثار المحافظات الثلاث بهذا النصيب الضخم، فإن نسبة عدد تلاميذ اللغات فيها إلى جملة عدد تلاميذ المرحلة الأساسية لم تزد على ٢,٦ بالمائة عام ١٩٧٥/١٩٧٦ (مقارناً بنسبة ١ بالمائة على مستوى الجمهورية)، و٤,٤ بالمائة عام ١٩٨٥/١٩٨٦ (مقارناً بنسبة ١,٢ بالمائة على مستوى الجمهورية)[٤٦].

ووفقاً لقيم المؤشر المبينة في الجدول رقم (٣ - ٤٥)، كانت مصر في منطقة الاستقلال طوال فترة التحليل.

---

(٤٦) يستند هذا التحليل إلى البيانات الواردة في نشرات مركز المعلومات التخطيطية في معهد التخطيط القومي، نقلاً عن: وزارة التربية والتعليم، الاحصاء الاستقراري للتعليم، والإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلي بالوزارة.

٢ ـ مؤشر نسبة الأفلام السينمائية الأجنبية إلى جملة الأفلام السينمائية الموزعة

اعتبرنا أن الدولة تدخل منطقة التبعية، وفقاً لهذا المؤشر، إذا بلغت نسبة الأفلام السينمائية الأجنبية إلى جملة الأفلام السينمائية الموزعة فيها ٤٠ بالمائة أو أكثر. وتدخل الدولة منطقة الاستقلال إذا قلّت فيها نسبة هذه الأفلام عن ٢٥ بالمائة باعتبار أن قدراً من الاحتكاك مع الثقافات الأجنبية مطلوب حتى في ظل الاستقلال.

ووفقاً لقيم هذا المؤشر المعروضة في الجدول رقم (٣ ـ ٤٥)، كانت مصر في منطقة التبعية طوال فترة التحليل. فقد كانت نسبة الأفلام الأجنبية إلى جملة الأفلام الموزعة أكثر من ٨٠ بالمائة، وهو ما يعني الوجود في عمق منطقة التبعية على هذا المؤشر.

إضافة إلى التحفظات السابق ايرادها بشأن هذا المؤشر وغيره من المؤشرات الثقافية في القسم «أولاً» من الفصل الأول، وبخاصة إهمالها لمحتوى هذه الأفلام والمضامين الثقافية والقيمية المرتبطة بها، فإننا نضيف أن هذا المؤشر يهمل جانب «التوزيع» أو «التركز». فارتفاع نسبة الأفلام الأجنبية مع التنوع الشديد في مصادرها، لا يحمل درجة الخطورة نفسها إذا كان ارتفاع النسبة مصحوباً بتركز شديد في مصادر الأفلام الأجنبية. وهذا أمر مهم في حالة مصر حيث اصطحبت النسبة العالية للأفلام الأجنبية بارتفاع نسبة الأفلام الأمريكية إلى جملة الأفلام المعروضة (٧٠ بالمائة في الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٨، و٣٢ بالمائة في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦، ثم ٥٠ بالمائة في الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠)[٤٧].

٣ ـ المؤشر المركب للتبعية الثقافية

بمتابعة تطور قيم المؤشر المركب للتبعية الثقافية المعروضة في الجدول رقم (٣ ـ ٤٥)، يتضح أنه لم يطرأ على قيمة هذا المؤشر تغير يذكر طوال فترة التحليل، وأن مصر ظلت في منطقة التبعية من أوائل الخمسينات حتى أوائل الثمانينات. فقد تجاوزت قيمة المؤشر ٤٠ بالمائة في كل الفترات الجزئية، في حين أن المدى الخاص بالمؤشر المركب هو «من ١٧,٥ بالمائة إلى أقل من ٣٠ بالمائة».

(٤٧) البيانات مستمدة من المصدر نفسه المذكور للعمود الثاني في الجدول رقم (٣ ـ ٤٥).

سابعاً: مؤشر التبعية المعلومية

سوف نكتفي بتقدير مؤشر واحد تقديراً ذاتياً في ضوء المعلومات الشحيحة والمتناثرة عن أوضاع المعلومات في مصر. وهذا المؤشر هو المؤشر (٦ ـ ٦) في القسم «رابعاً» من الفصل الأول، وموضوعه مدى الاعتماد على المبادرات الخارجية وعلى الأجانب عموماً في جمع وتجهيز وتحليل المعلومات عن الموارد الوطنية. والمقصود بالخارج أو الأجانب في هذا السياق حكومات الدول الصناعية المتقدمة ومواطنو هذه الدول والهيئات الدولية المرتبطة بالنظام الرأسمالي العالمي (ومن ثم تخرج الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة من هذا التعريف).

سوف نعتبر أن المدى الحرج لهذا المؤشر هو «من ١٠ بالمائة إلى أقل من ٣٠ بالمائة». فزيادة نسبة المعلومات، التي تحصل عليها الدولة بمساعدة الأجانب، على ٣٠ بالمائة تعني دخول الدولة منطقة التبعية، وانخفاض هذه النسبة عن ١٠ بالمائة يعني دخول الدولة منطقة الاستقلال. ورغم أن مفهوم «نسبة المعلومات» هو مفهوم غير قابل للتحديد بدقة، فإنه لا مناص من استخدام مفهوم كهذا إذا شئنا قياس هذه الظاهرة المعقدة.

وفي تقديرنا أن نسبة المعلومات التي كان يتم الحصول عليها بمساعدة الأجانب في أي صورة، كانت في حدود ٥٠ بالمائة في الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٠. لكن هذه النسبة انخفضت في الفترتين ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧ و١٩٦٧ ـ ١٩٧٣، مع ارتفاع نسبة المبادرات الذاتية وبدء الارتباط بين جمع المعلومات للأغراض الاحصائية وجمع المعلومات لأغراض التعبئة العامة (من هنا كان تأسيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء). ونقدر أن نسبة المعلومات بمساعدة أجنبية قد انخفضت إلى ٣٥ بالمائة في تلك الفترة. ومع تبني سياسة الانفتاح في السبعينات وتصاعد ظاهرة الأبحاث الأجنبية والمشتركة، وزيادة كثافة الوجود الأمريكي، وزيادة تكرار زيارات بعثات هيئات دولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ارتفعت نسبة المعلومات التي يتم الحصول عليها وتجهيزها وتحليلها بمبادرات ومساعدات أجنبية ارتفاعاً كبيراً، يقدر بنحو ٦٠ بالمائة خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠. وربما تكون هذه النسبة قد انخفضت بعض الشيء في أوائل الثمانينات مع انحسار موجة البحوث الأجنبية والمشتركة، وإن كان الوجود الأمريكي ما زال كبيراً، وزيارات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي متكررة ربما بكثافة أكثر. وأخذاً بالأحوط سوف نعتبر أن النسبة المذكورة قد انخفضت إلى ٥٥ بالمائة في أوائل الثمانينات[٤٨].

(٤٨) من المعلومات المتواترة في مصر أن هيئة المعونة الأمريكية تساعد في إنشاء مركز المعلومات الخاص =

وإذا كانت النسب المفترضة للفترات موضع التحليل مقبولة بشكل تقريبي، تكون مصر قد بقيت في منطقة التبعية المعلومية من أوائل الخمسينات حتى أوائل الثمانينات، وإن كانت قد شهدت بعض الانخفاض في درجة التبعية من أواخر الخمسينات حتى أوائل السبعينات. ولكن هذا الاتجاه ما لبث أن انعكس وارتفعت درجة التبعية في السبعينات والثمانينات إلى مستوى أعلى مما كان سائداً في النصف الأول من الخمسينات.

ثامناً: مؤشرات التبعية العسكرية

سوف يتم قياس التبعية العسكرية بدلالة مؤشرين من المؤشرات الخمسة السابق اقتراحها في القسم الأول، وهما:

١ ـ مؤشر مدى تنوع مصادر الحصول على السلاح، أو نسبة مساهمة إحدى القوتين العظميين في تزويد الدولة المعنية بالسلاح مقابلة بالنسبة التي تعتبر مأمونة.

٢ ـ مؤشر مدى الوجود العسكري الأجنبي في الدولة المعنية، سواء أكان هذا الوجود موقتاً أم مستمراً.

وسوف يتم تركيب هذين المؤشرين لمصر فقط كمؤشرين للرأي في ضوء المعلومات غير الرقمية أساساً المتاحة عن كل منهما.

١ ـ مؤشر نسبة مساهمة إحدى القوتين العظميين في تزويد الدولة المعنية بالسلاح

من المعروف أن تسليح القوات المسلحة المصرية كان بريطانياً في الأساس حتى سنة ١٩٥٥. وقد تمثلت نقطة التحول في مصادر تزويد هذه القوات بالسلاح في اتمام التعاقد على صفقة الأسلحة السوفياتية من خلال تشيكوسلوفاكيا (المعروفة بصفقة الأسلحة التشيكية) وذلك في أواخر عام ١٩٥٥. ومنذ ذلك الوقت تزايد التسليح السوفياتي ـ والشرق أوروبي عموماً ـ للقوات المسلحة المصرية. ويرجع ذلك إلى توقف التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، وتوتر العلاقات المصرية ـ الأمريكية بسبب الإصرار الأمريكي على ربط مصر وباقي أقطار الوطن العربي بل منطقة الشرق الأوسط، بالمعسكر الغربي من خلال سياسة

= بمجلس الوزراء المصري، وأن معظم المسوح التي تجريها أكاديمية البحث العلمي تتم بمساعدات أمريكية أو أجنبية عموماً. والأمر نفسه يمكن أن يقال عن كثير من الاحصاءات السكانية والصحية والمائية والجيولوجية.

الأحلاف ومناطق النفوذ، وكذلك تردي العلاقات المصرية ـ الأمريكية بعد التدخل الأمريكي في لبنان عام ١٩٥٨، ثم عقب التدخل المصري في اليمن. وقد تزايد اعتماد مصر على الاتحاد السوفياتي في الستينات حتى أصبح هو المصدر الرئيسي للسلاح.

واستمر هذا الوضع كذلك حتى عام ١٩٧٣، وذلك على الرغم من إلغاء معاهدة الصداقة المصرية ـ السوفياتية عام ١٩٧١ ثم طرد الخبراء السوفيات عام ١٩٧٢. إذ استمر الاتحاد السوفياتي بتزويد مصر بكميات ونوعيات من الأسلحة والمعدات كان يتردد في تقديمها من قبل. ولذلك بقي الجزء الأكبر من الأسلحة والمعدات التي تعتمد عليها القوات المسلحة المصرية سوفياتي أو شرق أوروبي الصنع.

ومع استمرار تدهور العلاقات المصرية ـ السوفياتية بعد وقف اطلاق النار في عام ١٩٧٣، وبدء التقارب المصري الأمريكي وتوقيع اتفاقية فك الاشتباك الأولى في أوائل عام ١٩٧٤، حدث انفتاح عسكري واسع النطاق على الولايات المتحدة الأمريكية، بالتوازي مع الانفتاح الاقتصادي، وذلك تحت زعم «تنوع مصادر السلاح». صحيح أنه حدث لجوء إلى الصين الشعبية وكوريا الشمالية، فضلاً عن استمرار التزود بالسلاح من انتاج دول غربية أخرى، لكن الاعتماد على الولايات المتحدة قد تزايد حتى أصبحت في أواخر السبعينات المورِّد الرئيسي للسلاح إلى مصر، وخصوصاً بعد توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٩. غير أن اختلاف مصادر تدفق السلاح منذ أوائل السبعينات وميل الكفة لمصلحة الجانب الغربي والأمريكي تحديداً، لم يغيرا من حقيقة أن الجزء الأكبر من رصد العتاد الحربي ما زال سوفياتي أو شرق ـ أوروبي المصدر، وأن المساهمة الأمريكية في هذا الرصيد ما زالت محدودة، وإن كانت آخذة في التزايد.

ويقدر بعض الدراسات أن نصيب المصادر الأمريكية في دبابات القتال الرئيسية حتى تموز/ يوليو ١٩٨٤ كان في حدود ٢٠ بالمائة من الدبابات العاملة، وحوالى ١٢ بالمائة من مجموع الدبابات العاملة والاحتياطية. وربما ترتفع النسبة بعد التعاقدات الأخيرة إلى ٣٥ بالمائة من الدبابات العاملة و٢٢ بالمائة من الدبابات العاملة والاحتياطية. كما سترتفع نسبة عربات القتال المدرعة من ١٤ بالمائة عام ١٩٨٦ إلى ٢٤ بالمائة بعد وصول عربات متعاقد عليها. كذلك سترتفع نسبة طائرات القتال الأمريكية بعد التعاقدات الحديثة من ١٥ بالمائة إلى ٢٤ بالمائة. وتصل نسبة التعاقدات الأمريكية إلى جملة التعاقدات الجديدة فيما يتعلق بتوريد المدفعية المضادة للدبابات إلى ٦٧ بالمائة. ولكن ما زالت المدفعية والهاونات وقواذف صواريخ الدفاع الجوي وأغلب الوحدات البحرية سوفياتية أو شرق ـ أوروبية الصنع.

وقد أدركت حكومة الثورة منذ أوائل الخمسينات أهمية إقامة صناعات عسكرية

وتخفيض درجة الاعتماد على الخارج في التسليح. وأقيمت بالفعل عدة مصانع حربية. ولكن كثيراً من مشروعات التصنيع الحربي المصري تعثر أو توقف بعد هزيمة عام ١٩٦٧، وذلك لتوجيه الموارد المحدودة لشراء أسلحة ومعدات تعوض ما فقدته مصر في حرب عام ١٩٦٧. وقد تزايد الاهتمام بالتصنيع المحلي للأسلحة بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٧٣. وكان من الانجازات المهمة في ذلك المجال إنشاء الهيئة العربية للتصنيع بالتعاون مع عدد من الأقطار العربية، وخصوصاً أقطار الخليج. وقد قطعت مصر شوطاً لا بأس به في هذا المجال، لكن سرعان ما تعثر المشروع بعد انسحاب البلدان العربية منه في أعقاب توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية عام ١٩٧٩. غير أن مصر ظلت محتفظة بالمنشآت المقامة فيها لهيئة التصنيع العربي، وقامت بإدارتها بالتعاون مع باقي المصانع الحربية.

ويقدر الخبراء أنه حدث تقدم ملموس في مجال التصنيع الحربي في مصر، إلى درجة أنه يجري الآن انتاج مجموعة كاملة من الذخائر والمدافع والصواريخ والقنابل، كما يتم تصنيع الزوارق البحرية والمركبات الميدانية الخفيفة. كذلك جرت تعاقدات عديدة للتصنيع المشترك مع فرنسا والمانيا الغربية والولايات المتحدة وبريطانيا والبرازيل. وعموماً تشير المعلومات المتوافرة إلى أن درجة الاعتماد على التصنيع المحلي قد زادت بشكل ملموس في مجال الأسلحة الصغيرة والمتوسطة والذخائر والمدافع، وذلك على خلاف الوضع في مجال الأسلحة الثقيلة كالدبابات والمدافع ذاتية الحركة والطائرات ونظم الدفاع الجوي، حيث ما زال الاعتماد الأساسي فيها على الخارج. وبطبيعة الحال تعتمد الصناعات العسكرية القائمة على الخارج (حالياً الكتلة الغربية) بدرجة ملحوظة، سواء من خلال استيراد المكونات أو من خلال الاستعانة بالخبرات الأجنبية[٤٩].

يتبين مما سبق أن مصر قد اعتمدت اعتماداً أساسياً على المعسكر الغربي حتى منتصف الخمسينات، ثم تحول الاعتماد الأساسي إلى المعسكر الشرقي في الستينات وحتى أوائل السبعينات. ومنذ ذلك الوقت تبدل الوضع وأصبح الاعتماد الأساسي مرة أخرى على المعسكر الغربي. أي أن مصر كانت دائماً في وضع تبعية بالنسبة إلى التزود

---

(٤٩) استقينا المعلومات المذكورة في هذه الفقرة والفقرات السابقة من المصادر التالية: جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط ٤ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)؛ بهيج نصار، «التبعية والبناء العسكري الأمريكي،» **قضايا فكرية**، العدد ٢ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦)؛ طلعت أحمد مسلّم، «العلاقات المصرية الأمريكية: البعد العسكري.. امكانيات الخروج من مأزق الخصوصية،» **الطليعة** (شباط/ فبراير ١٩٨٦)، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥**، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٦).

بالسلاح. وقد ترجمنا ذلك كمياً على النحـو المبين في الجدول رقم (٣ ـ ٤٦). وسوف نفترض أن المدى الخاص بفترة الانتقال هو «من ٣٠ بالمائـة إلى أقل من ٥٠ بـالمائـة»، بمعنى أن حصول الدولة على السـلاح من كتلة كبرى واحـدة بنسبة ٥٠ بـالمائـة أو أكثر يدخلها في منطقة التبعية، بينما إذا قلت النسبـة عن ٣٠ بالمائة تـدخل الـدولة منـطقة الاستقلال.

جدول رقم (٣ ـ ٤٦)

مؤشرات التبعية العسكرية: مصر

(نسب مئوية)

الفتـرة	مؤشر نسبة الاعتماد على احدى الكتلتين	مؤشر مدى الوجود العسكري الأجنبي	المؤشر المركب
١٩٥٢ ـ ١٩٥٦	٩٨	٦٥	٨٢
١٩٥٧ ـ ١٩٦٧	٨٥	١٥	٥٠
١٩٦٨ ـ ١٩٧٣	٨٥	٣٥	٦٠
١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٧٥	٧٠	٧٢
بعد ١٩٨٠	٧٥	٧٠	٧٢

٢ ـ مؤشر مدى الوجود العسكري الأجنبي في الدولة

كما سبق إيضاحـه في القسم الأول، يمكن لهـذا المؤشر أن يتكـون من عنـاصر عـديدة تمثـل أشكالاً مختلفـة للوجود العسكـري الأجنبي. وسـوف نضـع هـذا المؤشر باعتباره مؤشر رأي، اعتماداً على المعلومات المتاحة عن خمسة عناصر هي:

أ ـ التسهيلات العسكرية التي تتمتع بها الدولة أو الدول الأجنبية والقواعـد التي تتمركز فيها قوات أجنبية.

ب ـ اشتراك الدولة المعنية في أحلاف عسكرية.

ج ـ وجـود قوات أجنبيـة أو وجود خـبراء أجانب لتشغيـل و/أو صيـانـة العتـاد العسكري.

د ـ إجراء المناورات والتدريبات الأجنبية أو المشتركة على أراضي الدولة المعنية.

هـ ـ تخزين الأسلحة لمصلحة دولة أو دول أجنبية.

وسوف يتم تدريج مؤشر مدى الوجود العسكري الأجنبي على النحو التالي:

نوع الوجود	قيمة المؤشر
ضعيف جداً	أقل من ١٠ بالمائة
ضعيف	١٠ بالمائة ـ ٢٠ بالمائة
متوسط	٢٠ بالمائة ـ ٤٠ بالمائة
قوي	٤٠ بالمائة ـ ٦٠ بالمائة
قوي جداً	٦٠ بالمائة فأكثر

وسوف نعتبر أن المدى الخاص بفترة الانتقال لهذا المؤشر هو «من ٢٠ بالمائة إلى أقل من ٤٠ بالمائة»، أي مدى الوجود العسكري الأجنبي المتوسط (أنظر الجدول رقم (٣ ـ ٤٧).

جدول رقم (٣ ـ ٤٧)

مؤشر مدى الوجود العسكري الأجنبي: مصر

الفترة	التسهيلات والقواعد	الأحلاف العسكرية	القوات والخبراء الأجانب	المناورات والتدريبات	تخزين الأسلحة	مدى الوجود
١٩٥٢ ـ ١٩٥٦	+	−	+	−	+	قوي جداً
١٩٥٧ ـ ١٩٦٧	−	−	+	−	−	ضعيف
١٩٦٨ ـ ١٩٧٣	+	−	+	−	−	متوسط
١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	+	−	+	+	+	قوي جداً
بعد ١٩٨٠	+	−	+	+	+	قوي جداً

(+) = يوجد، (−) = لا يوجد.

وقد اعتبرنا أن الوجود العسكري الأجنبي في مصر كان قوياً جداً في الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦ إذ كانت توجد في مصر قوات احتلال بريطاني وحيث كانت تتم الاستعانة بالخبراء الانكليز في القوات المسلحة، وحيث كان يجري تخزين الأسلحة في القواعد العسكرية البريطانية في إطار استراتيجيتها العسكرية في منطقة الشرق الأوسط. أما في الفترة التالية (١٩٥٧ ـ ١٩٦٧) فقد كان الوجود ضعيفاً، وذلك بعد أن تم الجلاء البريطاني عن مصر، ثم جلاء القوات الأجنبية التي اشتركت في العدوان الثلاثي، وإن كانت بدأت الاستعانة بالخبراء السوفيات، في تلك الفترة، في التدريب

على تشغيل المعدات أو بعض أعمال الصيانة، وكذلك في المصانع الحربية. ثم تزايد الوجود العسكري الأجنبي بعد هزيمة عام ١٩٦٧ وخلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣ مع إعطاء بعض التسهيلات العسكرية للاتحاد السوفياتي، وتزايد الاعتماد على الخبراء السوفيات، وخصوصاً عندما أقيم حائط الصواريخ بالقرب من قناة السويس لحماية الأجواء المصرية والعمق المصري من الضربات الجوية الاسرائيلية.

أما بعد عام ١٩٧٤ فقد أصبح الوجود العسكري الأجنبي قوياً جداً. إذ تم اعطاء تسهيلات للولايات المتحدة الأمريكية كتلك التي استخدمت في العملية الفاشلة لانقاذ الرهائن الأمريكيين في ايران، والسماح بمرور سفن حربية أمريكية مسلحة بأسلحة نووية في قناة السويس، فضلاً عما أشيع عن وجود قاعدة عسكرية أمريكية في رأس بيناس، وإن كانت الحكومة المصرية قد نفت وجود أية قواعد أمريكية أو أجنبية على أراضيها(٥٠). ومن المعروف أنه توجد قوة أمريكية في سيناء لمتابعة تنفيذ بنود معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية. وتذهب التقارير إلى أن هذه القوة تتألف من ١١٠٠ فرد وأنها تابعة للفرقة ٨٢ التي تنقل جواً، والتي تمثل قلب قوات الانتشار السريع الأمريكية التي تعمل تحت القيادة المباشرة للقيادة المركزية الأمريكية(٥١). كذلك جرت تدريبات ومناورات مشتركة عديدة في الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٥، منها تدريبات مشتركة مع قوات أمريكية ومع قوات بحرية بريطانية، فضلاً عن مناورات النجم الساطع الشهيرة(٥٢). وأخيراً تشير التقارير إلى احتمال تخزين أسلحة أمريكية في مصر، بما في ذلك الأسلحة النووية(٥٣).

ووفقاً للقيم المقدرة لهذا المؤشر في الجدول رقم (٣ ـ ٤٦) بناء على المعلومات المتوافرة التي ترجمت إلى نوعيات مختلفة للوجود في كل فترة في الجدول رقم (٣ ـ ٤٧)، فقد كانت مصر في منطقة التبعية في النصف الأول من الخمسينات، ثم انتقلت إلى منطقة الاستقلال في الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧، ولكنها أخذت في التراجع بعد ذلك لتدخل الشق الأول من منطقة الانتقال في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣، ثم لتدخل في عمق منطقة التبعية منذ عام ١٩٧٤ حتى أوائل الثمانينات.

---

(٥٠) يرى طلعت مسلّم أن «الحقيقة المؤكدة هي أنه ليست هناك قاعدة عسكرية أمريكية في مصر. ولكن هناك تسهيلات عسكرية ممنوحة لها لاستخدامها عند الضرورة وتحت تحفظ مصري مؤكد». انظر: مسلّم، المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٥١) نصار، المصدر نفسه، ص ٧٦.

(٥٢) مسلّم، المصدر نفسه، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥.

(٥٣) نصار، المصدر نفسه.

٣ ـ المؤشر المركب للتبعية العسكرية

تم استخراج مؤشر مركب للتبعية العسكرية كوسط حسابي للمؤشرين الفرعيين السابقين وبمقارنة قيم هذا المؤشر المركب، المبينة في الجدول رقم (٣ ـ ٤٦)، بقيم المدى المحسوب بالطريقة نفسها لمنطقة الانتقال الخاصة به وهو «من ٢٥ بالمائة إلى أقل من ٤٥ بالمائة»، نلحظ أن مصر قد بقيت في منطقة التبعية طوال الفترة من أوائل الخمسينات حتى أوائل الثمانينات. ورغم التناقص الملحوظ في درجة التبعية في العقد ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧، فإن المؤشر أظهر حركة تصاعدية بعد ذلك، واستمر التزايد بمعدلات سريعة، وإن كانت قيمة المؤشر في أوائل الثمانينات أقل من قيمتها في النصف الأول من الخمسينات.

تاسعاً: مؤشرات التبعية السياسية

سوف نستخدم مؤشراً واحداً للتبعية السياسية، وهو يعتمد على مؤشرين من المؤشرات الخمسة المقترحة لقياس التبعية السياسية في الفصل الأول، وهما:

١ ـ موقف الدولة المعنية من الاشتراك في أحلاف سياسية ومنظمات خاضعة لدول القلب الرأسمالي.

٢ ـ مدى مساهمة الدول المعنية في جهود المنظمات والتجمعات والمؤتمرات الدولية والإقليمية المضادة للامبريالية.

ونظراً إلى الاتصال الوثيق بين هذين المؤشرين، سوف نعتبرهما مؤشراً واحداً، ونحاول تقديره لمصر في ضوء ما هو معروف عن تطور سياساتها الخارجية. وقد تم تدريج هذا المؤشر على النحو المبين في الجدول رقم (٣ ـ ٤٨).

وسوف نعتبر أن المدى الخاص بفترة الانتقال على هذا المؤشر هو «من ٢٠ بالمائة إلى أقل من ٤٠ بالمائة». ويوضح الجدول رقم (٣ ـ ٤٩) التقديرات الخاصة بهذا المؤشر، مع بيان بعض المتغيرات المهمة في كل فترة من الفترات، التي رجحت الأخذ بهذه التقديرات.

وطبقاً للتقديرات المبينة في الجدول رقم (٣ ـ ٤٩)، انتقلت مصر من منتصف منطقة الانتقال في النصف الأول من الخمسينات إلى منطقة الاستقلال في الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧. وظهر التراجع بعد ذلك، إذ دخلت مصر الشق الأول من منطقة الانتقال في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣، ثم منطقة التبعية في فترة ما بعد عام ١٩٧٤، مع انخفاض بسيط في درجة التبعية في الفترة «بعد عام ١٩٨٠».

جدول رقم (٣ - ٤٨)

تدريج مؤشر التبعية السياسية

قيمة المؤشر	موقف الدولة
أقل من ٢٠ بالمائة	ضد الأحلاف السياسية والمنظمات الخاضعة لدول القلب الرأسمالي، مع دور نشط في حركات التحرر الوطني وعدم الانحياز.
من ٢٠ إلى أقل من ٤٠ بالمائة	ضد الأحلاف الرسمية، ولكن مع دور مهادن للتجمعات والمنظمات الخاضعة لدول القلب الرأسمالي، ومع دور ايجابي في حركات التحرر الوطني وعدم الانحياز.
من ٤٠ بالمائة إلى أقل من ٦٠ بالمائة	ضد الأحلاف الرسمية، ولكن مع تعاون قوي مع التجمعات والمنظمات الخاضعة لدول القلب الرأسمالي، ومع دور معتدل أو مهادن لحركات التحرر الوطني.
٦٠ بالمائة فأكثر	مع الأحلاف الرسمية، وتعاون أقوى مع التجمعات والمنظمات وعدم الانحياز الخاضعة لدول القلب الرأسمالي، ومع دور سلبي أو مضاد في حركات التحرر الوطني وعدم الانحياز.

عاشراً: مؤشرات التعاون الاقليمي

سوف يتم تقدير مؤشر واحد من المؤشرات العشرة المقترحة في الفصل الأول لقياس مدى التعاون الاقليمي العربي، وهو نسبة التجارة الخارجية للقطر مع الأقطار العربية الأخرى إلى جملة التجارة الخارجية الاجمالية للقطر. وسيتم استخدام النسبة العكسية، أي نسبة التجارة الخارجية للقطر مع غير الأقطار العربية إلى جملة التجارة الخارجية للقطر، حتى يكون تزايد النسبة دليلاً على تزايد التبعية. وسوف يتم تقدير هذا المؤشر لكل من مصر والسعودية.

وسوف نعتبر أن المدى الخاص بمنطقة الانتقال هو «من ٨٠ بالمائة إلى أقل من ٩٠ بالمائة»، بمعنى أنه إذا كانت نسبة تجارة القطر مع البلدان غير العربية ٩٠ بالمائة أو أكثر، فإنها تعتبر في منطقة التبعية، وإذا كانت النسبة أقل من ٨٠ بالمائة تكون الدولة في منطقة الاستقلال، أي أن حالة التبعية تكون فيها التجارة مع البلدان العربية ١٠ بالمائة أو أقل من جملة التجارة الخارجية للدولة المعنية، بينما في حالة الاستقلال تكون

جدول رقم (٣ ـ ٤٩)

مؤشر التبعية السياسية: مصر

الفتـرة	قيمة المؤشر	العوامل المرجحة للأخذ بالقيمة المختارة للمؤشر
١٩٥٢ ـ ١٩٥٦	٣٠ بالمائة	ضد الأحلاف ـ دور نشط ضد الاستعمار في المحافل الدولية مساعدات لبعض حركات التحرر ـ انعقاد مؤتمر باندونغ.
١٩٥٧ ـ ١٩٦٧	١٥ بالمائة	ضد الأحلاف ـ توتر العلاقات مع الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة ـ دور نشط في حركات التحرر وعدم الانحياز ـ انعقاد مؤتمر الدول غير المنحازة في القاهرة وتأسيس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
١٩٦٨ ـ ١٩٧٣	٣٥ بالمائة	ضد الأحلاف ـ تراجع السياسة الخارجية بعد هزيمة عام ١٩٦٧ رغم انقطاع العلاقات بين مصر والولايات المتحدة ـ التقارب مع النظم العربية المحافظة ـ ضعف دور مصر التحرري مع تركيزها على إزالة آثار العدوان الاسرائيلي ومع انكسار حركة التحرر الوطني وعدم الانحياز.
١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٥٥ بالمائة	ضد الأحلاف ـ عودة العلاقات مع الولايات المتحدة واعتبار أن العلاقة بينها وبين مصر هي علاقة خاصة ـ علاقات قوية مع الدول المعروفة بتحالفها الشديد مع الولايات المتحدة مثل ايران وباكستان والفيليبين ـ تراجع دور مصر في حركات التحرر وعدم الانحياز.
بعد ١٩٨٠	٥٠ بالمائة	ضد الأحلاف ـ استمرار العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة والمعسكر الغربي مع تزايد وطأة الديون الخارجية ـ عودة العلاقات مع الاتحاد السوفياتي ـ دور أنشط قليلاً في التجمعات المضادة للامبريالية.

النسبة ٢٠ بالمائة أو أكثر. لكن الملاحظ أن النهاية المنطقية لمنطقة الاستقلال قد لا تزيد على ٤٠ بالمائة مثلاً. فليس من المتصور أن تقتصر التجارة الخارجية لمصر، في حالة الاستقلال، على تجارتها مع البلدان العربية. إذ تقتضي تلك الحالة أن يصل الوطن العربي إلى حالة من الاكتفاء الذاتي في كل شيء، وأن يتمتع بميزة نسبية في إنتاج جميع السلع التي يحتاج إليها. وهي شروط تجعل من تلك الحالة حالة مستحيلة عملياً.

ويبين الجدول رقم (٣ ـ ٥٠) القيم المقدرة لهذا المؤشر لكل من مصر والسعودية. وتجسد النسب المذكورة في الجدول ضعف التجارة بين كل من مصر

جدول رقم (٣ ـ ٥٠)

مؤشر التعاون الاقليمي العربي: مصر والسعودية

(نسب مئوية)

مصر		السعودية	
الفترة	قيمة المؤشر	الفترة	قيمة المؤشر
١٩٥٢ ـ ١٩٥٦	٩٢	قبل ١٩٧٤	٨٦
١٩٥٧ ـ ١٩٦٧	٩١	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٩٢
١٩٦٨ ـ ١٩٧٣	٩٣	بعد ١٩٨٠	٩٣
١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٩٤		
بعد ١٩٨٠	٩٦		

ملاحظة عامة: حسبت النسبة كوسط حسابي لنسبة صادرات القطر المعني إلى الأقطار العربية إلى جملة صادرات القطر ونسبة واردات القطر من الأقطار العربية إلى جملة وارداته من جميع دول العالم.

المصادر: ـ بالنسبة إلى مصر: حسبت النسب من البيانات الواردة في: مصر، مجلس الشورى، تقرير عن ميزان المدفوعات المصري، والمجلة الاقتصادية (البنك المركزي المصري)، السنة ٢٥، العدد ٣ (١٩٨٥). النسبة المذكورة للفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦ هي متوسط للسنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٥، والنسبة المذكورة للفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧ هي متوسط للسنوات من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٦، والنسبة المذكورة للفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ هي متوسط لسنوات تلك الفترة. النسبة المذكورة للفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ هي متوسط للفترتين ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨ و١٩٧٩ ـ ١٩٨١. أما النسبة الخاصة بالفترة «بعد ١٩٨٠» فهي متوسط للسنوات من ١٩٨١ حتى ١٩٨٤.

ـ بالنسبة إلى السعودية: مجلة الوحدة العربية (مجلس الوحدة الاقتصادية العربية)، السنة ١، العدد ٢، (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٥)، وخواجكية، «تجربة التنمية الاقتصادية من منطلق الاستقلال والتبعية في المملكة العربية السعودية». النسبة المذكورة للفترة «قبل ١٩٧٤» هي متوسط للسنوات من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٣. النسبة المذكورة للفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ هي متوسط للسنوات من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠. أما النسبة المبينة أمام الفترة «بعد ١٩٨٠» فهي خاصة بسنة ١٩٨١.

والسعودية من جهة والبلدان العربية الأخرى من جهة أخرى، وهي ظاهرة مرتبطة بضيق القاعدة الانتاجية وضعفها في البلدان العربية، فضلاً عن التشابه في الانتاج والتركيب السلعي للتجارة الخارجية لهذه البلدان. كما أن هذه الظاهرة مرتبطة أيضاً بعزوف معظم البلدان العربية عن تنمية التجارة فيما بينها مع تطور هياكلها الانتاجية، وميلها إلى الاستمرار في القنوات التقليدية نفسها للتجارة الخارجية التي تخلفت عن علاقات التبعية التاريخية.

وتشير القيم المقدرة للمؤشر إلى أن مصر كانت في منطقة التبعية طوال فترة

التحليل. أما السعودية فيبدو من التقديرات أنها انتقلت من منطقة الانتقال قبل عام ١٩٧٤ إلى منطقة التبعية بعد ذلك.

حادي عشر: مؤشرات التعاون على مستوى العالم الثالث

تم تقدير مؤشر واحد من بين المؤشرات الثلاثة المقترحة في الفصل الأول لقياس التعاون على مستوى العالم الثالث. وهذا المؤشر هو نسبة التجارة الخارجية مع دول العالم الثالث إلى جملة التجارة الخارجية للدولة. وسوف نستخدم النسبة العكسية أي نسبة التجارة الخارجية مع غير العالم الثالث إلى جملة التجارة الخارجية للدولة، كي يكون تزايد النسبة دالاً على تزايد التبعية.

وقد افترضنا أن زيادة نسبة التعامل التجاري للدولة المعنية مع غير دول العالم الثالث على ٨٠ بالمائة يدخلها في منطقة التبعية، وان انخفاض هذه النسبة عن ٦٥ بالمائة يدخلها في منطقة الاستقلال. أي أن مدى منطقة الانتقال لهذا المؤشر هو «من ٦٥ بالمائة إلى أقل من ٨٠ بالمائة». وكما هي الحال في حالة المؤشر السابق للتعاون الاقليمي، ليس من المنطقي توقع وصول قيمة هذا المؤشر إلى الصفر في حالة الاستقلال، بمعنى الاستغناء كلية عن التعامل مع غير دول العالم الثالث.

ووفقاً للنسب المقدرة في الجدول رقم (٣ ـ ٥١)، انتقلت مصر من منطقة الانتقال التي ظلت فيها خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٧٣، إلى منطقة التبعية التي بقيت فيها منذ عام ١٩٧٤ حتى أوائل الثمانينات. وبالنسبة إلى السعودية، فالظاهر من التقديرات أنها ظلت في منطقة التبعية قبل عام ١٩٧٤ وبعده. ومن الواضح أنه لم يطرأ تغير يذكر على علاقات كل من مصر والسعودية بالعالم الثالث طوال فترة التحليل وفقاً لمؤشر التعامل التجاري المستخدم هنا.

ثاني عشر: استخلاص الاتجاهات العامة للتبعية واختبار الفروض

أسفرت المحاولة التي قمنا بها في هذا الفصل لقياس مؤشرات التبعية عن تقدير ٣٩ مؤشراً لمصر و٢٧ مؤشراً للجزائر و٢٦ مؤشراً للسعودية. كما تم تصنيف المؤشرات الفردية في مجموعات من المؤشرات المركبة بلغ عددها ١٣ مؤشراً في حالة مصر و٦ مؤشرات في حالة الجزائر و٩ مؤشرات في حالة السعودية. وعلينا الآن أن نستخلص من هذه المؤشرات المقدرة حكماً عاماً على اتجاهات التبعية في كل قطر من الأقطار الثلاثة موضع الدراسة. وهو ما نحتاج إليه من أجل اختبار الفروض التي قمنا بصياغتها في الفصل الثاني حول مسار هذه الأقطار على طريق التبعية/ الاستقلال.

جدول رقم (٣ ـ ٥١)

مؤشر التعاون على مستوى العالم الثالث: مصر والسعودية

(نسب مئوية)

مصر		السعودية	
الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر
١٩٥٢ ـ ١٩٥٦	٧٢	قبل ١٩٧٤	٨١
١٩٥٧ ـ ١٩٦٧	٧٥	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٨١
١٩٦٨ ـ ١٩٧٣	٧٦	بعد ١٩٨٠	٨٢
١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	٨١		
بعد ١٩٨٠	٨١		

الملاحظات: ملاحظات الجدول (٣ ـ ٥٠) نفسها. ما عدا أن النسبة المقدرة للسعودية للفترة قبل ١٩٧٤ هي نسبة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ نفسها، والأخيرة هي متوسط للسنوات من ١٩٧٥ حتى ١٩٨٠.

سنحاول التعرف إلى الاتجاهات العامة للتبعية في كل قطر من الأقطار الثلاثة من خلال الطرائق التالية:

١ ـ حساب الوسط الحسابي للمؤشرات الفردية في كل فترة من الفترات الجزئية الخاصة بكل قطر، ومقابلته بالوسط الحسابي المقدر لفترات الانتقال المستخدمة لهذه المؤشرات.

٢ ـ حساب الوسط الحسابي للمؤشرات المركبة في كل فترة من الفترات الجزئية الخاصة بكل قطر، ومقابلته بالوسط الحسابي المقدر لفترات الانتقال المستخدمة لهذه المؤشرات.

٣ ـ التحليل البياني لقيم المؤشرات الفردية للتعرف إلى منطقة تركز القيم في كل فترة من الفترات الجزئية الخاصة بكل قطر.

٤ ـ التحليل البياني لقيم المؤشرات المركبة للوقوف على منطقة تركز القيم في كل فترة من الفترات الجزئية الخاصة بكل قطر[٥٤].

(٥٤) لاحظ أن جوهر التحليل البياني للمؤشرات هو التعرف إلى الفئة المنوالية للمؤشرات، أي تحديد المنطقة التي يقع فيها أكبر عدد من المؤشرات.

وبعد استخلاص الاتجاه العام للتبعية ستجري مقابلته بالاتجاه العام المتضمن في الفرض السابق صياغته لكل قطر لتقرير مدى سلامته.

١ ـ مصر

يبين الجدول رقم (٣ ـ ٥٢) المؤشرات الفردية المقدرة لمصر، والوسط الحسابي لها. ويتضح من التغيرات في قيم الوسط الحسابي، مقابلة بالوسط الحسابي لفترة الانتقال، ما يلي:

أ ـ أن مصر بدأت في النصف الأول للخمسينات من نقطة في الشق الأول لمنطقة الانتقال، أي المنطقة (٢) في الشكل رقم (١ ـ ١) في الفصل الأول، وهي بقيت في هذه المنطقة حتى نهاية السبعينات.

ب ـ حدث تحرك ملحوظ داخل الشق الأول لمنطقة الانتقال في اتجاه التبعية، إذ سجلت قيم الوسط الحسابي للمؤشرات تزايداً ملموساً منذ أواخر الستينات.

ج ـ استمر التزايد في قيمة الوسط الحسابي للمؤشرات في أوائل الثمانينات على نحو انتقلت معه مصر من الشق الأول لمنطقة الانتقال إلى منطقة التبعية.

وتؤيد تحركات الوسط الحسابي للمؤشرات المركبة، المبينة في الجدول رقم (٣ ـ ٥٣)، هذه النتيجة مع فارق واحد، وهو أن الانتقال إلى منطقة التبعية قد بدأ في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ وفقاً للمؤشرات المركبة، بينما تشير المؤشرات الفردية إلى أنه تم في الفترة «بعد عام ١٩٨٠». وقد أكدت نتائج التحليل البياني للمؤشرات الفردية والمؤشرات المركبة، المعطاة في الشكل رقم (٣ ـ ١) والشكل رقم (٣ ـ ٤) والجدول رقم (٣ ـ ٥٤)، حدوث الانتقال إلى منطقة التبعية في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠. ويتفق التحليل البياني للمؤشرات المركبة مع تحليل حركة الوسط الحسابي للمؤشرات المركبة في أن مصر قد بقيت داخل الشق الأول لمنطقة الانتقال طوال الفترة من أوائل الخمسينات حتى أوائل السبعينات، وأنها انتقلت بعد ذلك إلى منطقة التبعية وظلت فيها حتى أوائل الثمانينات.

أما التحليل البياني للمؤشرات الفردية فهو يظهر نقطة اختلاف واحدة مع بقية التحليلات. وهي أن مصر كانت في منطقة التبعية في الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦، بينما تظهر التحليلات الأخرى أن هذه الفترة كانت فترة انتقال (الشق الأول). وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن جميع التحليلات تظهر أن مصر لم تتمكن من دخول الشق المتقدم لمنطقة الانتقال (منطقة الانتقال ب، أو منطقة (٣) في الشكل رقم (١ ـ ١) في الفصل الأول) في الستينات.

المؤشرات الفردية للتبعية : مصر

(نسبة مئوية)

المؤشر	فترة الانتقال	١٩٥٢ - ١٩٥٦	١٩٥٧ - ١٩٦٧	١٩٦٨ - ١٩٧٢	١٩٧٤ - ١٩٨٠	بعد ١٩٨٠
١ - الموقع الجغرافي	٤٠ - ٦٠	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥
٢ - البيئة الطبيعية	٣٥ - ٥٣	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦
٣ - عدد السكان	٢٠ - ٤٥	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩
٤ - التوزيع السكاني	٤٠ - ٦٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠
٥ - التقارب الحضاري	٤٠ - ٦٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
٦ - نسبة الصادرات إلى ن.م.أ.	١٠ - ٢٥	١٦	١٤	١٢	١١	١٢
٧ - نسبة تغطية الصادرات للواردات	٦٠ - ٨٠	٧٠	٧٠	٦٠	٨٠	٩٠
٨ - درجة التركز السلعي للصادرات	٥٠ - ٧٠	٨٦	٧٥	٥٨	٦٩	٨٤
٩ - نسبة المصدر إلى المنتج محلياً	٤٠ - ٧٥	٧٧	٧٠	٦٣	٣٨	٣٠
١٠ - درجة التركز الجغرافي للصادرات	٣٢ - ٤٥	٣٢	٣٠	٤٨	٤٤	٥٠
١١ - نسبة الواردات إلى ن.م.أ.	١٠ - ٢٠	٢١	٢٠	١٢	٢٤	٣٥
١٢ - نسبة الواردات الاستهلاكية إلى الانفاق الاستهلاكي	٥ - ١٠	٨	٥	٢	٩	١٩
١٣ - نسبة الواردات الرأسمالية إلى الاستثمار الاجمالي	١٥ - ٣٠	٢٤	٢٢	١٩	٦	٣٢
١٤ - نسبة الواردات من الطاقة إلى الحاجات	٣٥ - ٦٥	٤٢	٦٤	٥٤	٢٤	١١
١٥ - نسبة الواردات من الطاقة إلى جملة الصادرات	٢٠ - ٤٠	١١	١٣	٥	٧	١٣
١٦ - نسبة الواردات الاستهلاكية إلى جملة الواردات	٢٠ - ٣٠	٤٧	٣٨	٣١	٣٥	٣٤
١٧ - نسبة الواردات من الطاقة إلى جملة الواردات	١٥ - ٢٥	٨	٩	٦	٣	٣
١٨ - درجة التركز الجغرافي للواردات	٤٢ - ٤٠	٤٦	٤٢	٢٨	٣٨	٤٥
١٩ - درجة الانكشاف التجاري	٢٠ - ٤٥	٣٧	٣٤	٢٤	٣٥	٤٧
٢٠ - نسبة خدمة الدين إلى حصيلة الصادرات	١٥ - ٢٥	٠	١٠	٣٥	٢٦	٤١
٢١ - نسبة التدفقات الثنائية إلى جملة التدفقات	٢٥ - ٥٠	٦٠	٦٠	٨٦	٨٠	٨٧

تابع جدول رقم (٣ - ٥٢)

٢٢ ـ نسبة الدين الأجنبي إلى ن.م.	١٥ ـ ٣٠	٠	٢٦	٢٥	٤٨	٥٣
٢٣ ـ مدى قوة العلاقة مع هيئات التمويل الدولية	٢٠ ـ ٤٠	٥	١٥	٥	٣٥	٦٠
٢٤ ـ نسبة الخلايا الصفرية في جدول المدخلات والمخرجات	٣٠ ـ ٦٠	٦٥	٥٥	٥٠	٥٠	٥٠
٢٥ ـ نصيب الصناعات غير التحويلية في ن.م.أ.	٧٥ ـ ٩٠	٨٥	٨٢	٨٢	٨٦	٨٦
٢٦ ـ نصيب الصناعات غير الرأسمالية في ناتج الصناعات التحويلية	٦٥ ـ ٧٥	٩٠	٨٦	٨٣	٧٦	٧٦
٢٧ ـ نسبة التمويل الأجنبي للاستثمار المحلي	١٠ ـ ٢٥	٥	١٥	١٩	٣٢	٥٣
٢٨ ـ مدى الاعتماد الغذائي على الخارج	١٥ ـ ٣٠	٤	٤	٥	٣٤	٤١
٢٩ ـ نسبة واردات الغذاء إلى حصيلة الصادرات	١٠ ـ ٣٠	١٨	٢٧	٢٦	٢٤	٢٥
٣٠ ـ نسبة الانفاق على التعليم غير العالي إلى جملة الانفاق التعليمي	٦٥ ـ ٧٥	٨٨	٧٧	٧٤	٦٥	٦٢
٣١ ـ مدى تجزئة الحزمة التقانية	٣٠ ـ ٥٠	٠	٠	٣٠	٤٥	٦٠
٣٢ ـ نسبة التعليم الأجنبي في المرحلة الأساسية	١٠ ـ ٢٠	٠,٧	٠,٧	٠,٧	١.١	١,٢
٣٣ ـ نسبة الأفلام الأجنبية إلى جملة الموزع	٢٥ ـ ٤٠	٨٦	٨٦	٨٦	٨٩	٨٩
٣٤ ـ نسبة المعلومات بمبادرات أو مساعدات أجنبية	١٠ ـ ٣٠	٥٠	٣٥	٣٥	٦٠	٥٥
٣٥ ـ نسبة الاعتماد على احدى الكتلتين في التسلح	٣٠ ـ ٥٠	٩٨	٨٥	٨٥	٧٥	٧٥
٣٦ ـ مدى التواجد العسكري الأجنبي	٢٠ ـ ٤٠	٦٥	١٥	٣٥	٧٠	٧٠
٣٧ ـ الموقف من الأحلاف وحركات التحرر الوطني	٢٠ ـ ٤٠	٣٠	١٥	٣٥	٥٥	٥٠
٣٨ ـ نسبة التجارة مع غير الأقطار العربية	٨٠ ـ ٩٠	٩٢	٩١	٩٣	٩٤	٩٦
٣٩ ـ نسبة التجارة مع غير العالم الثالث	٦٥ ـ ٨٠	٧٢	٧٥	٧٦	٨١	٨١
الوسط الحسابي للمؤشرات الفردية	٣٠ ـ ٤٧	٤٢	٤٠	٤٠	٤٥	٤٩

جدول رقم (٣ ـ ٥٣)

المؤشرات المركبة للتبعية: مصر

(نسب مئوية)

المـؤشـر	فترة الانتقـال	١٩٥٢ ـ ١٩٥٦	١٩٥٧ ـ ١٩٦٧	١٩٦٨ ـ ١٩٧٣	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	بعد ١٩٨٠
١ ـ هامش المناورة	٣٥ ـ ٥٦	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩
٢ ـ الصادرات	٣٨ ـ ٥٩	٥٦	٥٢	٤٨	٤٨	٥٣
٣ ـ الواردات	١٩ ـ ٣٢	٢٦	٢٧	٢٠	٢١	٢٤
٤ ـ الانكشاف الاقتصادي	١٩ ـ ٣٨	٢٠	٢٩	٣٥	٤٥	٥٨
٥ ـ تماسك الهيكل الاقتصادي	٤٥ ـ ٦٢	٦١	٦٠	٥٨	٦١	٦٦
٦ ـ التبعية الغذائية	١٢ ـ ٣٠	١١	١٦	١٦	٢٩	٣٣
٧ ـ التبعية التقانية	٤٤ ـ ٥٨	٤٩	٤٥	٥١	٥٥	٦٠
٨ ـ التبعية الثقافية	١٨ ـ ٣٠	٤٣	٤٣	٤٣	٤٥	٤٥
٩ ـ التبعية المعلومية	١٠ ـ ٣٠	٥٠	٣٥	٣٥	٦٠	٥٥
١٠ ـ التبعية العسكرية	٢٥ ـ ٤٥	٨٢	٥٠	٦٠	٧٢	٧٢
١١ ـ التبعية السياسية	٢٠ ـ ٤٠	٣٠	١٥	٣٥	٥٥	٥٠
١٢ ـ التعاون الاقليمي العربي	٨٠ ـ ٩٠	٩٢	٩١	٩٣	٩٤	٩٦
١٣ ـ التعاون على مستوى العالم الثالث	٦٥ ـ ٨٠	٧٢	٧٥	٧٦	٨١	٨١
الوسط الحسابي للمؤشرات المركبة	٣٢ ـ ٥٠	٤٩	٤٤	٤٧	٥٤	٥٦

ويوضح الجدول رقم (٣ ـ ٥٥) نتائج التحليلات الأربعة للمؤشرات والحكم العام الذي يمكن استخلاصه منها، وكذلك الفرض الموضوع أصلاً لمصر. وبمقارنة نتائج التحليلات المختلفة للمؤشرات يمكن القول إن أغلبها يشير إلى أن مصر كانت في الشق الأول لمنطقة الانتقال في النصف الأول من الخمسينات، وأنها بقيت في هذه المنطقة حتى أوائل السبعينات، ثم انتقلت بعد ذلك إلى منطقة التبعية واستقرت فيها حتى أوائل الثمانينات. وهذه النتيجة متفقة مع الفرض الموضوع لمصر فيما عدا نقطة خلاف واحدة متعلقة بنقطة البداية. فبحسب الفرض تقع نقطة البداية في النصف الأول من الخمسينات في منطقة التبعية، بينما يشير أغلب التحليلات إلى أنها كانت واقعة في الشق الأول لمنطقة الانتقال.

شكل رقم (٣ - ١)

مصر: توزيع حالات التبعية والانتقال والاستقلال طبقاً للمؤشرات الفردية للتبعية

	١٩٥٢ - ١٩٥٦	١٩٥٧ - ١٩٦٧	١٩٦٨ - ١٩٧٣	١٩٧٤ - ١٩٨٠	بعد ١٩٧٠
تبعية (١)	xxxx xxxxx xxxxx	x xxxxx xxxxx	xxxxx xxxxx	xx xxxxx xxxxx xxxxx	xxxxx xxxxx xxxxx xxxxx xxxxx
انتقال (٢) (= انتقال أ)	xxxx xxxxx	xx xxxxx xxxxx	xxx xxxxx xxxxx	xx xxxxx xxxxx	xxxx
انتقال (٣) (= انتقال ب)	xxxxx	xxxxx	xx xxxxx	xxx	xx
استقلال (٤)	x xxxxx xxxxx	x xxxxx xxxxx	xxxx xxxxx	xx xxxxx	xxx xxxxx

٢ - الجزائر

تشير النتائج المبنية على تحليل تحركات الوسط الحسابي للمؤشرات الفردية المعطاة في الجدول رقم (٣ - ٥٦) إلى أن الجزائر قد تأرجحت بين منطقتي التبعية والانتقال (الشق الأول) خلال فترة التحليل. فهي بدأت من نقطة في منطقة التبعية في الفترة «قبل عام ١٩٦٥»، ثم انتقلت إلى الشق الأول من منطقة الانتقال في الفترة منذ

جدول رقم (٣ ـ ٥٤)

مدى تركز قيم المؤشرات الفردية والمركبة في مناطق التبعية والانتقال والاستقلال: مصر

أ ـ المؤشرات الفردية

الفترة / المنطقة	١٩٥٢ ـ ١٩٥٦		١٩٥٧ ـ ١٩٦٧		١٩٦٨ ـ ١٩٧٣		١٩٧٤ ـ ١٩٨٠		بعد ١٩٨٠	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
تبعية	١٤	٣٥,٨	١١	٢٨,٢	١٠	٢٥,٦	١٧	٤٣,٦	٢٥	٦٤,١
انتقال (أ)	٩	٢٣,١	١٢	٣٠,٧	١٣	٣٣,٣	١٢	٣٠,٧	٤	١٠,٢
انتقال (ب)	٥	١٢,٨	٥	١٢,٨	٧	١٧,٩	٣	٧,٧	٢	٥,١
استقلال	١١	٢٨,٢	١١	٢٨,٢	٩	٢٣,١	٧	١٧,٩	٨	٢٠,٥
المجموع	٣٩	١٠٠	٣٩	١٠٠	٣٩	١٠٠	٣٩	١٠٠	٣٩	١٠٠

ب ـ المؤشرات المركبة

الفترة / المنطقة	١٩٥٢ ـ ١٩٥٦		١٩٥٧ ـ ١٩٦٧		١٩٦٨ ـ ١٩٧٣		١٩٧٤ ـ ١٩٨٠		بعد ١٩٨٠	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
تبعية	٤	٣٠,٧	٤	٣٠,٧	٤	٣٠,٧	٧	٥٣,٨	١٠	٧٦,٩
انتقال (أ)	٥	٣٨,٤	٥	٣٨,٤	٦	٤٦,١	٤	٣٠,٧	١	٧,٧
انتقال (ب)	٣	٢٣,١	٣	٢٣,١	٣	٢٣,١	٢	١٥,٤	٢	١٥,٤
استقلال	١	٧,٧	١	٧,٧	—	—	—	—	—	—
المجموع	١٣	١٠٠	١٣	١٠٠	١٣	١٠٠	١٣	١٠٠	١٣	١٠٠

ملاحظات عامة: ـ منطقة الانتقال (أ) هي الشق الأول لمنطقة الانتقال، أي منطقة (٢) في الشكل رقم (١ ـ ١) في الفصل الأول.

ـ منطقة الانتقال (ب) هي الشق الثاني لمنطقة الانتقال، أي منطقة (٣) في الشكل رقم (١ ـ ١) في الفصل الأول.

جدول رقم (٣ ـ ٥٥)

نتائج تحليل المؤشرات واختبار الفرض الخاص بمصر

الفتـرة	الوسط الحسابي		التحليل البياني		الحكم	الفرض
	المؤشرات الفردية	المؤشرات المركبة	المؤشرات الفردية	المؤشرات المركبة		
١٩٥٢ ـ ١٩٥٦	انتقال (أ)	انتقال (أ)	تبعية	انتقال (أ)	انتقال (أ)	تبعية
١٩٥٧ ـ ١٩٦٧	انتقال (أ)	انتقال (أ)	انتقال (أ)	انتقال (أ)	انتقال (أ)	انتقال (أ)
١٩٦٨ ـ ١٩٧٣	انتقال (أ)	انتقال (أ)	انتقال (أ)	انتقال (أ)	انتقال (أ)	انتقال (أ)
١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	انتقال (أ)	تبعية	تبعية	تبعية	تبعية	تبعية
بعد ١٩٨٠	تبعية	تبعية	تبعية	تبعية	تبعية	تبعية

ملاحظات عامة: يقصد بمنطقة (أ) الشق الأول من منطقة الانتقال، أي المنطقة (٢) في الشكل رقم (١ ـ ١) في الفصل الأول.

منتصف الستينات حتى أوائل السبعينـات. ولكنها عـادت إلى منطقـة التبعية في الفـترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠، ثم خفت حـدة تبعيتهـا وانتقلت مـرة أخـرى إلى الشق الأول من منطقة الانتقال في أوائل الثمانينات. ويظهر تحليـل الوسط الحسـابي للمؤشرات المركبـة النتيجة نفسها. عدا أن الجزائر تبقى في منطقة التبعية في أوائل الثمانينات أيضاً (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٥٧)).

غير أن التحليل البياني لقيم المؤشرات قد أعطى نتيجة مختلفـة. فبحسب ما هو ظاهر من الشكـل رقم (٣ ـ ٢) والشكل رقم (٣ ـ ٤) ومن الجـدول رقم (٣ ـ ٥٨)، كانت الجزائر في منطقة التبعية في كـل الفترات الجـزئية. لكن هـذا لا يعني عدم تحقق أي تقدم على الاطلاق في اتجاه التخلص من التبعية. فالواقع أن درجة تركـز القيم في منطقة التبعية أقل في الفترة الأخيرة عنها في الفترة الأولى، بفـارق ملحوظ وبخـاصة في حـالة المؤشرات المـركبة. الأمـر الذي يعني انجـاز خـطوات ملمـوسـة لتخفيف حـدة التبعية.

والحكم العـام الذي يمكن استخـلاصه من مجمـل التحليلات، كـما يـظهـر من الجدول رقم (٣ ـ ٥٩)، هو أن الجـزائر كـانت في منطقـة التبعية في الفـترة «قبل عـام ١٩٦٥» واستمـرت في هذه المنـطقة طـوال فترة التحليـل، مع اتجـاه درجة التبعيـة إلى التناقص، ومع احتمال أن تكون الجزائر قد دخلت الشق الأول لمنطقـة الانتقال خـلال

جدول رقم (٣ - ٥٦)

المؤشرات الفردية للتبعية: الجزائر

(نسبة مئوية)

المؤشر	المدى	قبل ١٩٦٥	١٩٦٥ - ١٩٧٣	١٩٧٤ - ١٩٨٠	بعد ١٩٨٠
١ - الموقع الجغرافي	٤٠ - ٦٠	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥
٢ - البيئة الطبيعية	٣٥ - ٥٣	١٦	١٦	١٦	١٦
٣ - عدد السكان	٢٠ - ٤٥	٦٤	٦٤	٦٤	٦٤
٤ - التوزيع السكاني	٤٠ - ٦٠	٦٥	٦٥	٦٥	٦٥
٥ - التقارب الحضاري	٤٠ - ٦٠	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥
٦ - نسبة الصادرات إلى ن.م.أ.	١٠ - ٢٥	٢٢	٢١	٣١	٢٨
٧ - نسبة تغطية الصادرات للواردات	٦٠ - ٨٠	٧٠	٥٦	٥٧	٥٠
٨ - درجة التركز السلعي للصادرات	٥٠ - ٧٠	١٠٠	٩٣	٩٤	٩٨
٩ - نسبة المصدر إلى المنتج محلياً	٤٠ - ٧٥	٩٢	٩٧	٧٩	٧٠
١٠ - درجة التركز الجغرافي للصادرات	٣٢ - ٤٥	٨٨	٦٨	٦٤	٥٨
١١ - نسبة الواردات إلى ن.م.أ.	١٠ - ٢٠	٣٦	٢٤	٣٤	٢٤
١٢ - نسبة الواردات الاستهلاكية إلى الانفاق الاستهلاكي	٥ - ١٠	١٥	١٠	١٤	١٥
١٣ - نسبة الواردات الرأسمالية إلى الاستثمار الاجمالي	١٥ - ٣٠	٢٢	٢٧	٣٦	٢٤
١٤ - نسبة الواردات من الطاقة إلى جملة الحاجات منها	٣٥ - ٦٥	١٠٠	١٩	١٠	٧
١٥ - نسبة الواردات من الطاقة إلى جملة الصادرات	٢٠ - ٤٠	١٤	٢	٢	١
١٦ - نسبة الواردات الاستهلاكية إلى جملة الواردات	٢٠ - ٣٠	٥٨	٣٥	٣٠	٣٢
١٧ - نسبة الواردات من الطاقة إلى جملة الواردات	١٥ - ٢٥	٢	٢	١	٢
١٨ - درجة التركز الجغرافي للواردات	٣٢ - ٤٠	٨٦	٦٠	٥٢	٤٩
١٩ - درجة الانكشاف التجاري	٢٠ - ٤٥	٥٨	٤٥	٦٥	٥٢
٢٠ - نسبة خدمة الدين إلى حصيلة الصادرات	١٥ - ٢٥	٠	٩	١٨	٢٩
٢١ - نسبة التدفقات الثنائية إلى جملة التدفقات	٢٥ - ٥٠	٨٠	٩٠	٩٦	٩١
٢٢ - نسبة الدين الأجنبي إلى ن.م.أ.	١٥ - ٣٠	٢٠	٢٠	٣٩	٣٣
٢٣ - نصيب الصناعات غير التحويلية في ن.م.أ.	٧٥ - ٩٠	٩٢	٨٧	٨٩	٨٩
٢٤ - نصيب الصناعات غير الرأسمالية في القيمة المضافة للصناعات التحويلية	٦٥ - ٧٥	٩٠	٨١	٨٣	٨٧
٢٥ - نسبة التمويل الأجنبي للاستثمار المحلي	١٠ - ٢٥	٣٨	٣٣	٣٤	٠
٢٦ - مدى الاعتماد الغذائي على الخارج	١٥ - ٣٠	٢٨	٢٨	٥٤	٦٥
٢٧ - نسبة واردات الغذاء إلى حصيلة الصادرات	١٠ - ٣٠	٢٤	٢٤	٢٦	١٥
الوسط الحسابي للمؤشرات الفردية	٢٧ - ٤٤	٤٩	٤٢	٤٥	٤١

الفترة «١٩٦٥ ـ ١٩٧٣»، ثم تقهقرت إلى منطقة التبعية بعد ذلك. وهذه النتيجة تختلف عن الفرض الموضوع مسبقاً للجزائر، على الأقل خلال الفترة من أوائل السبعينات حتى أوائل الثمانينات (الشق الأول لمنطقة الانتقال افتراضاً، ومنطقة التبعية بناء على نتائج تحليل المؤشرات).

جدول رقم (٣ ـ ٥٧)

المؤشرات المركبة للتبعية: الجزائر

(نسب مئوية)

المؤشـر	المدى	قبل ١٩٦٥	١٩٦٥ ـ ١٩٧٣	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	بعد ١٩٨٠
١ ـ هامش المناورة	٣٥ ـ ٥٦	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤
٢ ـ الصادرات	٣٨ ـ ٥٩	٧٤	٦٧	٦٥	٦١
٣ ـ الواردات	١٩ ـ ٣٢	٤٢	٢٢	٢٢	١٩
٤ ـ الانكشاف الاقتصادي	١٩ ـ ٣٨	٤٠	٤١	٥٤	٥١
٥ ـ تماسك الهيكل الاقتصادي	٥٠ ـ ٦٣	٧٣	٦٧	٦٩	٥٩
٦ ـ التبعية الغذائية	١٢ ـ ٣٠	٢٦	٢٦	٤٠	٤٠
الوسط الحسابي للمؤشرات المركبة	٢٩ ـ ٤٦	٥٠	٤٤	٤٩	٤٦

٣ ـ السعودية

يُظهر فحص تحركات الوسط الحسابي لكل من المؤشرات الفردية والمؤشرات المركبة للتبعية، كما هو موضح في الجدول رقم (٣ ـ ٦٠) والجدول رقم (٣ ـ ٦١)، أن السعودية كانت في منطقة التبعية في كل الفترات الجزئية للفترة موضع التحليل. كما تظهر قيم الوسط الحسابي للمؤشرات ـ بنوعيها ـ في أوائل الثمانينات بعض الارتفاع مقابلة بالقيم الابتدائية الخاصة بالفترة «قبل عام ١٩٧٤». وهذا يدل على اتجاه التبعية للتزايد، وإن كان هذا التزايد ليس كبيراً.

ويؤيد التحليل البياني للمؤشرات هذه النتيجة، كما يظهر في الشكل رقم (٣ ـ ٣) والشكل رقم (٣ ـ ٤) وفي الجدول رقم (٣ ـ ٦٢). ولكن ثمة فارق واحد بين نتيجة هذين النوعين من التحليلات، وهو أن اتجاه التبعية للتزايد في السبعينات وأوائل الثمانينات حدث بدرجة أقوى مما ظهر في تحليل تحركات الوسط الحسابي للمؤشرات.

جدول رقم (٣ ـ ٥٨)

مدى تركز قيم المؤشرات الفردية والمركبة في مناطق التبعية والانتقال والاستقلال: الجزائر

أ ـ المؤشرات الفردية

المنطقة / الفترة	قبل ١٩٦٥		١٩٦٥ ـ ١٩٧٣		١٩٧٤ ـ ١٩٨٠		بعد ١٩٨٠	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
تبعية	١٥	٥٥,٦	١٣	٤٨,١	١٦	٥٩,٢	١٤	٥١,٨
انتقال (أ)	٥	١٨,٥	٥	١٨,٥	٣	١١,١	٤	١٤,٨
انتقال (ب)	٣	١١,١	٤	١٤,٨	٤	١٤,٨	٤	١٤,٨
استقلال	٤	١٤,٨	٥	١٨,٥	٤	١٤,٨	٥	١٨,٥
المجموع	٢٧	١٠٠	٢٧	١٠٠	٢٧	١٠٠	٢٧	١٠٠

ب ـ المؤشرات المركبة

المنطقة / الفترة	قبل ١٩٦٥		١٩٦٥ ـ ١٩٧٣		١٩٧٤ ـ ١٩٨٠		بعد ١٩٨٠	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
تبعية	٤	٦٦,٧	٣	٥٠	٤	٦٦,٧	٣	٥٠
انتقال (أ)	١	١٦,٧	١	١٦,٧	—	—	١	١٦,٧
انتقال (ب)	١	١٦,٧	٢	٣٣,٤	٢	٣٣,٤	٢	٣٣,٤
استقلال	—	—	—	—	—	—	—	—
المجموع	٦	١٠٠	٦	١٠٠	٦	١٠٠	٦	١٠٠

وهكذا لا يثير استخلاص الحكم العام على اتجاه التبعية أية مشكلة في حالة السعودية. فثمة اتفاق في نتائج التحليلات المختلفة على أن السعودية لم تغادر منطقة التبعية طوال فترة التحليل، وأن درجة التبعية قد سجلت بعض التزايد خلال تلك الفترة.

شكل رقم (٣ ـ ٢)

الجزائر: توزيع حالات التبعية والانتقال والاستقلال طبقاً للمؤشرات الفردية للتبعية

	قبل ١٩٦٥	١٩٦٥ ـ ١٩٧٣	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	بعد ١٩٨٠
تبعية (١)	xxxxx xxxxx xxxxx	xxx xxxxx xxxxx	x xxxxx xxxxx xxxxx	xxxx xxxxx xxxxx
انتقال (٢)	xxxxx	xxxxx	xxx	xxxx
انتقال (٣)	xxx	xxxx	xxxx	xxxx
استقلال (٤)	xxxx	xxxxx	xxxx	xxxxx

جدول رقم (٣ ـ ٥٩)

نتائج تحليل المؤشرات واختبار الفرض الخاص بالجزائر

الفتـــرة	الوسط الحسابي		التحليل البياني		الحكم العام	الفرض
	المؤشرات الفردية	المؤشرات المركبة	المؤشرات الفردية	المؤشرات المركبة		
قبل ١٩٦٥	تبعية	تبعية	تبعية	تبعية	تبعية	تبعية
١٩٦٥ ـ ١٩٧٣	انتقال (أ)	انتقال (أ)	تبعية	تبعية	تبعية/انتقال (أ)	انتقال (أ)
١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	تبعية	تبعية	تبعية	تبعية	تبعية	انتقال (أ)
بعد ١٩٨٠	انتقال (أ)	تبعية	تبعية	تبعية	تبعية	انتقال (أ)

جدول رقم (٣ - ٦٠)

المؤشرات الفردية للتبعية: السعودية

(نسب مئوية)

المؤشر	المدى	قبل ١٩٧٤	١٩٧٤ - ١٩٨٠	بعد ١٩٨٠
الموقع الجغرافي	٤٠ - ٦٠	٦٥	٦٥	٦٥
البيئة الطبيعية	٣٥ - ٥٣	٢٨	٢٨	٢٨
عدد السكان	٣٠ - ٤٥	٨٢	٨٢	٨٢
التوزيع السكاني	٤٠ - ٦٠	٩٥	٩٥	٩٥
التقارب الحضاري	٤٠ - ٦٠	٣٠	٣٠	٣٠
نسبة الصادرات إلى ن.م.أ.	١٠ - ٢٥	٦٢	٩٥	٥٥
نسبة تغطية الصادرات للواردات	٦٠ - ٨٠	٤٠	٤١	٥٠
درجة التركز السلعي للصادرات	٥٠ - ٧٠	٩٠	٩٥	٩٧
نسبة المصدر إلى المنتج محلياً	٤٠ - ٧٥	٩٢	٩٤	٨٨
درجة التركز الجغرافي للصادرات	٣٢ - ٤٥	٣٩	٤٤	٤٥
نسبة الواردات إلى ن.م.أ.	١٠ - ٢٠	١٧	٢٣	٢٥
نسبة الواردات الاستهلاكية إلى جملة الانفاق الاستهلاكي	٥ - ١٠	١٦	١٦	٢٤
نسبة الواردات الرأسمالية إلى الاستثمار الاجمالي	١٥ - ٣٠	٣٠	٢٦	٤٠
نسبة الواردات من الطاقة إلى الحاجات منها	٣٥ - ٦٥	٠,٤	٦	١٠
نسبة الواردات من الطاقة إلى جملة الصادرات	٢٠ - ٤٠	٠,٢	٠,٢	٠,٢
نسبة الواردات الاستهلاكية إلى جملة الواردات	٢٠ - ٣٠	٤٦	٣٩	٣٩
نسبة الواردات من الطاقة إلى جملة الواردات	١٥ - ٢٥	١	٠,٦	٠,٦
درجة التركز الجغرافي للواردات	٢٢ - ٤٠	٤٦	٤٧	٤٧
درجة الانكشاف التجاري	٢٠ - ٤٥	٧٩	١٠٠	٨٠
التركز الجغرافي للفوائض المستثمرة في الخارج	٣٥ - ٥٠	٨٠	٧٦	٨٤
نصيب الصناعات غير التحويلية في ن.م.أ.	٧٥ - ٩٠	٩٢	٩٥	٩٤
نسبة التمويل الأجنبي للاستثمار الاجمالي	١٠ - ٢٥	٠	٠	٠
مدى الاعتماد الغذائي على الخارج	١٥ - ٣٠	٨٤	٨٢	٨٢
نسبة الواردات الغذائية إلى حصيلة الصادرات	١٠ - ٣٠	٨	٢	٤
نسبة التجارة مع غير الوطن العربي	٨٠ - ٩٠	٨٦	٩٢	٩٣
نسبة التجارة مع غير العالم الثالث	٦٥ - ٨٠	٨١	٨١	٨٢
الوسط الحسابي للمؤشرات الفردية	٣٢ - ٤٩	٥٠	٥٢	٥٢

والآن علينا أن نقابل هذه النتيجة بالفرض الذي تمت صياغته في الفصل الثاني بشأن تحرك السعودية على طريق التبعية/ الاستقلال. ومضمون هذا الفرض هو أن السعودية لم تتمكن، رغم الوفرة المالية التي تحققت لها مع ارتفاع أسعار النفط في أوائل السبعينات، من التحرك نحو منطقة الانتقال، وأنها قد تراجعت إلى مستوى أعلى من التبعية في السبعينات وأوائل الثمانينات. ومن الواضح أن هذا الفرض متسق تماماً مع النتيجة العامة التي أسفر عنها مختلف التحليلات التي أجريت على المؤشرات الفردية والمركبة.

جدول رقم (٣ ـ ٦١)

المؤشرات المركبة للتبعية: السعودية
(نسب مئوية)

المؤشـــر	المدى	قبل ١٩٧٤	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	بعد ١٩٨٠
١ ـ هامش المناورة	٣٥ ـ ٥٦	٥٧	٥٧	٥٧
٢ ـ الصادرات	٣٨ ـ ٥٩	٦٥	٧٤	٦٧
٣ ـ الواردات	١٩ ـ ٣٢	٢٠	٢٠	٢٣
٤ ـ الانكشاف الاقتصادي	٢٠ ـ ٤٥	٧٩	١٠٠	٨٠
٥ ـ التركز الجغرافي للفوائض المستثمرة في الخارج	٣٥ ـ ٥٠	٨٠	٧٦	٨٤
٦ ـ تماسك الهيكل الاقتصادي	٤٢ ـ ٥٨	٤٦	٤٨	٤٧
٧ ـ التبعية الغذائية	١٢ ـ ٣٠	٤٦	٤٢	٤٣
٨ ـ التعاون الاقليمي العربي	٨٠ ـ ٩٠	٨٦	٩٢	٩٣
٩ ـ التعاون على مستوى العالم الثالث	٦٥ ـ ٨٠	٨١	٨١	٨٢
الوسط الحسابي للمؤشرات المركبة	٣٨ ـ ٥٦	٦٢	٦٦	٦٤

ملاحظة ختامية

يشير التحليل السابق لتحرك كل من مصر والجزائر والسعودية على طريق التبعية/ الاستقلال إلى أمرين جديرين بالتسجيل، وهما:

١ ـ الخروج من التبعية ليس بالأمر السهل، وإن وقتاً طويلاً قد ينقضي قبل أن تتمكن الدولة من التخلص من الإرث التاريخي للتبعية وبلورة سياسات وتنفيذ

شكل رقم (٣ - ٣)

السعودية: توزيع حالات التبعية والانتقال والاستقلال
طبقاً للمؤشرات الفردية للتبعية

	قبل عام ١٩٧٤	١٩٧٤ - ١٩٨٠	بعد عام ١٩٨٠
تبعية (١)	xxxxx xxxxx xxxxx	x xxxxx xxxxx xxxxx	xxx xxxxx xxxxx xxxxx
انتقال (٢)	xxx	xx	
انتقال (٣)			x
استقلال	xxx xxxxx	xxx xxxxx	xx xxxxx

تعديلات في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تمكنها من اقتحام الحاجز الفاصل بين منطقة التبعية ومنطقة الانتقال. إن التحليلات الخاصة بكل من السعودية والجزائر التي شملت فترة تتراوح بين ١٥ و٢٠ سنة لتؤكد أن مثل هذه الفترة قد لا تكفي لإخراج الدولة من منطقة التبعية. وبطبيعة الحال فإن الأمر ليس أمر زمن بتاتاً، كما أن الزمن في حد ذاته ليس ضماناً للتحرك من منطقة التبعية إلى منطقة الانتقال.

جدول رقم (٣ ـ ٦٢)

مدى تركز قيم المؤشرات الفردية والمركبة في مناطق التبعية والانتقال والاستقلال: السعودية

أ ـ المؤشرات الفردية

الفترة / المنطقة	قبل ١٩٧٤		١٩٧٤ ـ ١٩٨٠		بعد ١٩٨٠	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
تبعية	١٥	٥٧,٦	١٦	٦١,٥	١٨	٦٩,٢
انتقال (أ)	٣	١١,٥	٢	٧,٧	ـ	ـ
انتقال (ب)	ـ	ـ	ـ	ـ	١	٣,٨
استقلال	٨	٣٠,٨	٨	٣٠,٨	٧	٢٧,٠
المجموع	٢٦	١٠٠	٢٦	١٠٠	٢٦	١٠٠

ب ـ المؤشرات المركبة

الفترة / المنطقة	قبل ١٩٧٤		١٩٧٤ ـ ١٩٨٠		بعد ١٩٨٠	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
تبعية	٦	٦٦,٧	٧	٧٧,٨	٧	٧٧,٨
انتقال (أ)	١	١١,١	ـ	ـ	١	١١,١
انتقال (ب)	٢	٢٢,٢	٢	٢٢,٢	١	١١,١
استقلال	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
المجموع	٩	١٠٠	٩	١٠٠	٩	١٠٠

فالعبرة هي باقتران الزمن الملائم الذي تتطلبه التعديلات الجذرية في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مع اتخاذ السياسات الملائمة للخروج من التبعية أو ما سمّيناه في الفصل الأول شروط الاقتحام. ومقارنة الجزائر بالسعودية ذات أهمية خاصة هنا. ففي حالة السعودية اقترن الزمن القصير بغياب سياسات مؤاتية للتحرر من التبعية لعدم الرغبة في الاقتحام، بينما اقترن الزمن القصير في حالة الجزائر

شكل رقم (٣ ـ ٤)

توزيع حالات التبعية والانتقال والاستقلال طبقاً للمؤشرات المركبة للتبعية

	١٩٥٢ ـ ١٩٥٦	١٩٥٧ ـ ١٩٦٧	١٩٦٨ ـ ١٩٧٣	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	بعد عام ١٩٨٠
تبعية (١)	●●●●	●●●●	●●●●	●●●●●●●	●●●●●●●●●●
انتقال (٢)	●●●●●	●●●●●	●	●●●●	●
انتقال (٣)	●●●	●●●		●●	●●
استقلال	●	●			

أ ـ مصر:

	قبل عام ١٩٦٥	١٩٦٥ ـ ١٩٧٣	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	بعد عام ١٩٨٠
تبعية (١)	●●●●	●●●	●●●●	●●●
انتقال (٢)	●	●		●
انتقال (٣)	●	●●	●●	●●
استقلال				

ب ـ الجزائر:

ج ـ السعودية:

	قبل عام ١٩٧٤	١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	بعد عام ١٩٨٠
تبعية (١)	●●●●●	●●●●●●●	●●●●●●●
انتقال (٢)	●		●
انتقال (٣)	●●	●●	●
استقلال			

بسياسات غير كافية أو غير ملائمة للخروج من التبعية، على الرغم من توافر الرغبة في الاقتحام.

٢ ـ إن الحركة التراجعية من منطقة الانتقال إلى منطقة التبعية ـ على عكس الحركة التقدمية من منطقة التبعية إلى منطقة الانتقال ـ قد لا تحتاج إلى وقت طويل. كما أنها أيسر كثيراً لأنها أقرب إلى عملية الهدم منها إلى عملية البناء. حتى عندما تتمكن الدولة من اقتحام حاجز التبعية وتدخل منطقة الانتقال، فإن الارتداد إلى منطقة التبعية بعد ذلك قد يتم بسرعة كبيرة. ومثال مصر شاهد على ما نقول. فرغم أنها بقيت ـ طبقاً لمؤشرات التبعية المقدرة في هذا الفصل ـ في منطقة الانتقال ما يقرب من عشرين عاماً من أوائل الخمسينات حتى أوائل السبعينات، فإن التحول إلى منطقة التبعية كان سريعاً للغاية. ولعل هذا يؤكد على الأهمية القصوى لاكساب الدولة التي تسعى للخروج من التبعية مناعة كافية ضد الارتداد إليها، أو على تحقيق ما سميناه في الفصل الأول شروط تواصل التنمية المستقلة.

خاتمة

مهام لا تزال مطروحة في مجال قياس التبعية

في ختام هذه المرحلة مع مؤشرات التبعية ومحاولة قياسها واستخدام المؤشرات المقاسة في اختبار بعض الافتراضات حول مسار ثلاثة أقطار عربية على طريق التبعية/ الاستقلال، لا بد من الاعتراف بأن ثمة مشكلات متعددة لا تزال بحاجة إلى مزيد من البحث والاستقصاء في مجال قياس التبعية. ونذكر فيما يلي أهم هذه المشكلات في ضوء الخبرة العملية المتمثلة في محاولة القياس الحالية، لعلها تحظى بعناية الباحثين المشتغلين بقضايا التنمية والمنشغلين بهموم التبعية في وطننا العربي.

المشكلة الأولى

تتعلق هذه المشكلة بعدد المؤشرات التي تستخدم في الإحاطة بظاهرة التبعية. فمع التسليم بأن ظاهرة التبعية هي ظاهرة مركبة ومتعددة الجوانب بحيث قد لا يكون من الميسور قياسها بعدد قليل من المؤشرات، فإن المزيد من التحري العلمي قد يؤدي بنا إلى عدد أقل من عدد المؤشرات الأصلية التي وردت في الفصل الأول من هذه الدراسة وهو ١٠٧ مؤشرات. ومع التسليم بالمبدأ الذي ذكرناه في الفصل الأول أيضاً، وهو أن صياغة المؤشرات الملائمة للتبعية يجب أن تتم في استقلال عن مدى توافر البيانات المتعلقة بالتبعية في الوقت الحاضر، فإن المزيد من التأمل في قائمة المؤشرات الأصلية قد يبين مثلاً أن بعض المؤشرات يمكن اشتقاقه من البعض الآخر، ومن ثم قد يغني بعضها عن البعض الآخر. وربما يظهر البحث المتعمق في مضمون بعض المؤشرات أنها تتطرق إلى جوانب ضعيفة الصلة بظاهرة التبعية، أو تعالج موضوعات ذات صلة بالتبعية، ولكن يصعب استخدامها على نحو حاسم لتفسير

التغير في اتجاهـات التبعية. ولا شـك في أن النجاح في الهبـوط بعدد المؤشرات سـوف يكون له نتائج عمليـة مهمة. فـالعدد الأقـل يعني تقليل العبء الإحصـائي المتمثل في جمع البيانات اللازمة وتحليلها من جهة، كما أنه قد ييسر عمليات المقارنـة واستخلاص الاتجاهات العامة للتبعية، وما تستدعيه من إعداد مؤشرات مرجحة من جهة أخـرى. وكما سيأتي بيانه فيما بعد، ربما يكون تصنيف المؤشرات في مجموعات مختلفـة، انطلاقـاً من معيـار آخر للتصنيف غـير ذلك الـذي اتبعناه في هـذه الدراسـة، وسيلة مـلائمـة لمراجعة قائمة المؤشرات بغرض تخفيض عددها.

المشكلة الثانية

وهي تتعلق بتـدقيق عملية تحـويل بعض المفـاهيم النظريـة الداخلة في صيـاغة المؤشرات إلى مفاهيم ذات قابليـة أكثر للتجسيـد والقياس. ذلـك أن بعض المؤشرات تنطوي على مفاهيم مركبة، ومن ثم تحتاج إلى جهد كبير في التعرف بدقة إلى المكونات الداخلة في تركيبهـا. وقد صـادفنا هـذا النوع من المؤشرات في حـالات عديـدة، مثل مؤشرات العنـاصر الحـاكمـة لهـامش المنـاورة، ومؤشرات الـتركـز السلعي والجغـرافي للصادرات والواردات. وقـد اجتهدنـا قدر الإمكان في تحديد العنـاصر التي تدخـل في تركيب هذه المؤشرات. ولكننا نشعر أن المجال لا يزال مفتوحاً لمزيد من الاجتهادات. ومن جهة أخرى، قد ينطوي بعض المؤشرات على مفاهيم فضفاضة، ومن ثم يصعب تجسيده على نحو مقنع. وأغلب المؤشرات غير الاقتصادية ينطوي على مفاهيم من هذا النوع. وربما يفسر ندرة المؤشرات غير الاقتصادية في قائمة المؤشرات المقدرة في الفصل الثـالث. فلم تكن ندرة البيـانات هي السبب الـوحيد في ضـآلة عـدد المؤشرات غـير الاقتصادية التي تم تقديرها، بل كانت صعوبة تجسيد المفاهيم التي تنطوي عليهـا هذه المؤشرات سبباً أساسياً أيضاً.

المشكلة الثالثة

تتصل هذه المشكلة بتحديد المناطق على مسار التبعية/ الاستقـلال. فثمة مجـال خصـب هنا لتحسين الأساليب التي لجأنا إليها في تحـديد هـذه المناطق. من ذلـك مثلاً اختيار الدول المرجعية التي يمكن، استناداً إلى قيم المؤشرات فيها، التعـرف إلى الحدود الفاصلة بين مختلف المناطق. فقد تبين لنا أن الأربـع عشرة دولة التي اخـترناهـا كدول مـرجعيـة لم تسعفنـا في كـل الأحـوال لحسم المشكـلات «الحـدوديـة». ووجـدنـا من

الضروري في بعض الحالات عدم التقيد الحرفي بالقيم الحرجة المستمدة من خبرة هذه الدول. ومن ثم قمنا بتوسيع مجال الرؤية بالنظر في حالات أخرى أو بإعمال الاجتهادات الذاتية. وربما يكون التوصل إلى مجموعات أخرى من الدول المرجعية كفيلاً بحل بعض هذه المشكلات. ولكن ثمة مشكلة أخرى تتعلق بتعيين الحدود، وهي خاصة بالمؤشرات التي يصعب القول بوجود قيم موضوعية تعين فترات الانتقال الخاصة بها، مثل معظم المؤشرات الثقافية والسياسية والعسكرية. وهنا مجال واسع لابتداع قياسات مبنية على بعض المعلومات غير المباشرة وكذلك على آراء الخبراء. ولا شك في أن التقدم في معالجة المشكلة الثابتة الخاصة بتحويل المفاهيم النظرية إلى مفاهيم أكثر قابلية للتجسيد سيساهم في تذليل بعض الصعوبات المتعلقة بتحديد فترات الانتقال للمؤشرات الثقافية والسياسية والعسكرية.

المشكلة الرابعة

تتعلق بالأوزان والمؤشرات المركبة. ويبدو لنا من محاولة قياس مؤشرات التبعية، أن المؤشرات المركبة تعطي صورة لأوضاع التبعية أكثر مصداقية من الصورة التي تعطيها المؤشرات الفردية، رغم أن النوعين من المؤشرات قد يعطيان النتيجة نفسها في بعض الأحوال. إن تأمل توزيعات قيم المؤشرات المركبة في شكل رقم (٣ ـ ٤) يشير إلى توزيع أكثر تركزاً أو انضباطاً على مختلف مناطق التبعية/ الاستقلال، مقابلة بالتوزيعات ذات التشتت الكبير على مختلف المناطق في الأشكال رقم (٣ ـ ١) و(٣ ـ ٢) و(٣ ـ ٣) الخاصة بالمؤشرات الفردية. ويلاحظ أيضاً أن المستطيلات الخاصة بمنطقة الاستقلال فارغة في حالة الجزائر والسعودية، وشبه فارغة في حالة مصر في الأشكال الخاصة بتوزيع المؤشرات المركبة. وعموماً فإن المؤشرات المركبة تساعد على استخلاص حكم عام على اتجاهات التبعية على نحو أيسر مما يتحقق عند استخدام المؤشرات الفردية. ولكن المؤشرات المركبة تثير مشكلة الأوزان الترجيحية. ورغم أننا حاولنا تقليل حالات اللجوء إلى الأوزان إلى أدنى حد ممكن، فإن هذا هو ليس بالضرورة الحل الأمثل. وسوف يكون من المفيد إعطاء اهتمام خاص لطرائق تحديد الأوزان الخاصة بكل مجموعة من المؤشرات بما يتماشى والخصائص الموضوعية لهذه المؤشرات، بدلاً من الاعتماد بشكل كلي على الأوزان الذاتية التي قد لا تخلو من درجة التحكمية.

المشكلة الخامسة

وهي مرتبطة أيضاً بقضية الأوزان. وهي مشكلة التصنيف الأكثر منطقية

لمؤشرات التبعية. ذلك ان توزيع المؤشرات الفردية على مجموعات متمايزة، من حيث درجة أهميتها لظاهرة التبعية، يمكن أن يشكل أساساً معقولاً لتحديد أوزان للمجموعات المختلفة من المؤشرات، الأمر الذي يساعد بالتالي على التوصل إلى قيم مركبة لمؤشرات التبعية ذات مصداقية عالية. ومن الواضح أن التصنيف الذي أخذنا به في الدراسة الحالية لم ينطلق من هذه الفكرة، وإنما انطلق في الغالب الأعم من فكرة المجالات التي تتجلى فيها آثار التبعية كالمجال الاقتصادي والمجال الغذائي والمجال التقاني والمجال العسكري... الخ. ومن الممكن التوصل إلى تصنيف مختلف للمؤشرات انطلاقاً، مثلاً، من أن التبعية كظاهرة كلية لا يتم التعبير عنها بشكل مباشر وإنما من خلال ظواهر معينة تتباين من حيث مدى تقييدها لحرية الدولة في اتخاذ القرارات المتماشية مع مصالحها والمفضية إلى وضع أفضل لها على الصعيد الدولي أو من حيث صلتها بمدى تعرض الدولة للأخطار المرتبطة بانكشاف وضعها الخارجي أو الداخلي. وهكذا، بدلاً من تقسيم المؤشرات إلى عشر مجموعات كما في الدراسة الحالية، ربما يكون من المفيد النظر - على سبيل المثال - في التقسيم الرباعي التالي، الذي تظهر فيه مجموعات المؤشرات مرتبة ترتيباً تنازلياً بحسب وزنها النسبي في التبعية كظاهرة كلية. وهذه المجموعات هي:

أ - المجموعة الأولى

وهي تشمل المؤشرات المعبرة ربما بشكل مباشر أكثر من غيرها عن قيود على الارادة الوطنية وعلى التحرك نحو الاستقلال. ويمكن أن يندرج في هذه المجموعة - مثلاً - القيود الجغرافية والديمغرافية على حرية الحركة المتاحة أمام الدولة (مجموعة مؤشرات هامش المناورة في التقسيم الحالي)، والمؤشرات المتصلة بمدى الاعتماد على التمويل الأجنبي للاستثمارات (بما في ذلك القروض والمعونات والاستثمار الأجنبي المباشر) باعتباره قيداً على أولويات التنمية ووسائلها. كما يمكن أن تشمل هذه المجموعة نسبة الدين الأجنبي إلى الناتج المحلي الاجمالي، ودور الأجانب في الشركات العاملة في الدولة - ملكية وادارة - ومدى الاعتماد على القروض والمعونات الأجنبية في الحصول على الغذاء والسلاح والتقانة، ومدى الوجود العسكري الأجنبي في الدولة، ومدى قوة الفئات المحلية ذات المصالح المشتركة مع الشركات الأجنبية.

ب - المجموعة الثانية

وهي تشمل المؤشرات الدالة على الإنكشاف الداخلي والركائز الداخلية للتبعية. ويمكن أن تضم هذه المجموعة، على سبيل المثال، مؤشرات مدى تماسك

الهيكل الاقتصادي (نسبة الخلايا الصفرية في جدول المدخلات والمخرجات)، ونسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي، ونسبة مساهمة الصناعات الرأسمالية في انتاج الصناعات التحويلية. كذلك يمكن أن تندرج في هذه المجموعة مؤشرات مدى الاعتماد على موارد غير متجددة أو ذات حساسية خاصة للتقلبات الخارجية في النمو الاقتصادي، ومدى قدرة الجهاز الانتاجي المحلي على الوفاء بالطلب المحلي (معبراً عنه من خلال نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي، ومدى قدرة الدولة على مواجهة توقف الواردات الغذائية وما إلى ذلك). وأخيراً يمكن أن تشمل هذه المجموعة معظم مؤشرات التبعية الثقافية والمعلومية والتقانية.

ج ـ المجموعة الثالثة

وهي تضم مؤشرات تعبر عن الانكشاف الخارجي واحتمالات التعرض للأخطار، وكذلك محاولات تقليل هذه المخاطر عن طريق الاعتماد الجماعي على النفس اقليمياً على مستوى العالم الثالث. وتشمل هذه المجموعة ـ على سبيل المثال ـ المؤشرات الخاصة بالتركز (جغرافياً أو قطاعياً أو سلعياً) للصادرات والواردات أو لمصادر السلاح والغذاء والتقانة والتدفقات الرأسمالية. كما يمكنها أن تشمل مؤشرات نسبة تغطية الصادرات للواردات ودرجة الانكشاف التجاري للدولة، ومدى ابتعاد نمط الاستهلاك المحلي عن نمط الاستهلاك الغربي. وأخيراً يمكن أن تدرج فيها مؤشرات التعاون الاقليمي والتعاون على مستوى العالم الثالث.

د ـ المجموعة الرابعة

وهي تضم المؤشرات ذات الدلالة على الاستغلال وانتزاع الفائض الاقتصادي في اطار العلاقات الاقتصادية الدولية. ويمكن أن تظهر في هذه المجموعة المؤشرات المتصلة بمعدل التبادل الدولي، وتحويلات الأرباح والفوائد وما إليها إلى الخارج، وصافي المدفوعات التقانية، والتدفق الصافي لرأس المال الأجنبي إلى الدولة، ونسبة القيمة المضافة المتولدة محلياً إلى قيمة انتاج الصناعات التحويلية.

والحقيقة أن مراجعة توزيع المؤشرات على مجموعات متمايزة قد يكون وسيلة ليس لتذليل مشكلة الأوزان التي تعطى للمجموعات المختلفة من المؤشرات فقط، بل إنه قد يمثل أيضاً مدخلاً ملائماً للمشكلة الأولى السابقة الإشارة إليها، وهي تخفيض عدد المؤشرات واختزالها إلى العدد الذي تتدنى معه احتمالات الازدواج أو التكرار في المعنى، وتستبعد منه المؤشرات الأضعف صلة من غيرها بقضية التبعية.

المشكلة السادسة

تتعلق هـذه المشكلة بصعوبـات استخـدام بعض المؤشرات أو تفسـيرهـا. وقـد تعرضنا بالتفصيل لإحـدى هذه الحـالات في الفصل الثـاني، وهي حالـة مؤشر معدل التبادل الدولي. فرغم الوجاهة النظرية لهذا المؤشر في بيان مدى الاستغلال الـذي يقع على الدول التابعة في المعاملات التجارية الـدولية، وجـدنا أنـه من الصعب تفسير مـا يطرأ على هذا المعدل من تغيرات تفسيراً حـاسماً من منـظور زيادة التبعيـة أو نقصانها. ولا شك في أن فحص قائمة المؤشرات الأصلية سوف يظهـر حالات أخـرى تستوجب الدراسة المتعمقة لتجنب اهدار مؤشرات ذات قيمة عالية من الناحية النظرية.

المشكلة السابعة

وهي مشكلة التوصل إلى مؤشرات ذات مصداقية عالية اعتماداً على استطلاعات الرأي، سواء أكان رأي الخبراء أم رأي الجمهور. وقد تم تفادي استخدام هـذا النوع من المؤشرات إلى درجة بعيدة في محاولة القياس المعروضة هنا. واقتصر الأمر على عدد محدود من هذه المؤشرات، اعتمدنا في اعـداده على رأي فريق البحث بدلاً من الاعتماد على رأي الخبراء المباشرين أو رأي الجمهور. ولمـا كانت لمؤشرات الـرأي أهمية بـالغة، وخصوصاً في مجال قياس مؤشرات التبعيـة غير الاقتصـادية، فمن المستحب أن تحـظى القضايا المتصلة بطرائق الحصول على البيانات اللازمة لقياسها، وطرائق معـالجة هـذه البيانات كذلك وتركيب مؤشرات ذات مغزى لها، بعناية خاصة من الباحثين.

وأخيـراً، لا نملك أن نختتم هذا الكتـاب دون أن نشير إلى قضيـة المعلومـات. فمن العقبات الرئيسية التي تعترض قياس مؤشرات التبعية في الوقت الحاضر هي عقبة المعلومات، سواء من حيث عدم توافر بعض المعلومات الضرورية للقياس، أو توافرها مع صعوبة الحصول عليها من الجهات التي تقـوم بجمعها، أو تـوافرهـا ولكن بعيوب كمية و/أو نوعية تؤدي إلى إهدار قدر غير قليـل منها في حـالات كثيرة. وإلى أن تـولي الجهـات المعنية بجمـع المعلومات ونشرهـا عناية خاصـة لهذه الأمـور، فسـوف تبقى الفجوة واسعة جداً بين طموحات البـاحثين في مجـال قياس مؤشرات التبعيـة وبين مـا يمكنهم انجازه في ظل الوضع الراهن للمعلومات في الأقطار العربية.

وفي اعتقـادنـا أن نقـطة البـدء في كسر عقبـة المعلومـات هي اعـتراف الأجهـزة الاقتصادية والتخطيطية والاحصائيـة، في الأقطار العـربية، بقضيـة التبعية، وإدراكهـا لخطورتها وأهمية متابعـة تطوراتهـا. فمثل هـذا الاعتراف بـالقضية والإدراك لخـطورتها وأهمية متابعتها هو الشرط الأول لتنشيط هذه الأجهزة في مجال جمع المعلومـات اللازمـة

لقياس مؤشرات التبعية ونشرها. ومن الواضح، من نتائج التحليلات التي تضمنتها هذه الدراسة، أن الأقطار الثلاثة التي بحثنا تحركاتها على طريق التبعية/ الاستقلال، والتي لا تعتبر فريدة في أوضاعها التنموية بل ممثلة لأقطار أخرى عديدة في الوطن العربي، لا تزال تعاني التبعية بشكل واضح، بل إن تبعية البعض منها قد أخذت في التزايد في السبعينات وأوائل الثمانينات. ومن الواضح أيضاً أن المحاولات التي جرت للخروج من التبعية في اثنين من الأقطار الثلاثة لم تنجح في التقدم بها إلى أبعد من الشق الأول لمنطقة الانتقال على أحسن الافتراضات، ثم سرعان ما تراجعت حركتها ودخلت منطقة التبعية. ولذا فإن أوضاع التبعية في الأقطار العربية أحوج ما تكون إلى المتابعة والمراقبة.

وعلى المنشغلين بهذه القضية في وطننا العربي واجب كبير في رفع الوعي بهذه القضية والحاجة إلى متابعتها إلى مستوى يتناسب مع درجة خطورتها. ولعل الدراسة الحالية تكون قد ساهمت في هذا الشأن، من خلال بلورة مفهوم التبعية وبيان نوعية المؤشرات اللازمة لمتابعة تطور أوضاعها، ومدى تقدم الأقطار العربية على طريق التخلص من التبعية وتحقيق الاستقلال. ولعل نشر هذه الدراسة، بما تتضمنه من قائمة لمؤشرات التبعية وبما أسفرت عنه من انجازات وعقبات في مجال قياسها، يكون حافزاً للأجهزة الاقتصادية والتخطيطية والاحصائية على تعديل برامجها وإعادة ترتيب أولوياتها فيما يتعلق بما تجمعه وتنشره من معلومات وما تعده من مؤشرات.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

ابراهيم، ماجدة وعفاف نخلة. **قياس المستوى التعليمي للسكان ومعايير الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي**. القاهرة: معهد التخطيط القومي، ١٩٨٣. (مذكرة خارجية؛ رقم ١٣٨٤)

أمين، جلال. **تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية؟** القاهرة: مطبوعات القاهرة، ١٩٨٣.

بسادة، رأفت شفيق. **حول الأنماط العامة للتنمية الصناعية في الوطن العربي**. الكويت: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ١٩٨٧.

جامعة الدول العربية. الأمانة العامة [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٥. تحرير صندوق النقد العربي.

حافظ، سعد. **قياس درجة التشابك بين قطاعات الاقتصاد القومي**. القاهرة: معهد التخطيط القومي، [د.ت.]. (سلسلة أوراق عمل بحثية؛ رقم ٥)

حمدان، جمال. **شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان**. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤. ٤ ج.

حسين، عادل. **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩**. بيروت: دار الكلمة، دار الوحدة، ١٩٨١. ٢ ج.

ـــــ. [وآخرون]. **التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل**. بيروت: مركز

دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤ . (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٦)

حسيب، خير الدين [وآخرون]. **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨ .

رشدي، محمد. **التطور الاقتصادي في مصر.** القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢ . ج ٢ .

رفله، فيليب وأحمد سامي مصطفى. **جغرافية الوطن العربي: دراسة طبيعية اقتصادية سياسية للمعاهد العليا والجامعات.** ط ٤ . القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧١ .

سلامة، غسان، عبد الباقي الهرماسي وخلدون النقيب. **المجتمع والدولة في الوطن العربي.** منسّق الدراسة ومحرّر الكتاب سعد الدين ابراهيم. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨ .

عبد الله، اسماعيل صبري. **في التنمية العربية.** بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٣ .

عبد الله، موريس فريد. **عرض وتقييم لجدول المدخلات والمخرجات بجمهورية مصر العربية.** القاهرة: مكتب وزير الدولة للتخطيط، ١٩٧٣ . (مذكرات اللجنة العلمية للتشابك الاقتصادي؛ مذكرة رقم ٨٥٤)

عبد الخالق، جودة (محرّر). **الانفتاح: الجذور والحصاد والمستقبل.** القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢ .

عزيز، خيري. **التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث.** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨ . (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام؛ ٢٣)

العيسوي، ابراهيم. **مستقبل مصر.** القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٣ .

غنيم، عادل. **النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة: دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر، ١٩٧٤ - ١٩٨٢.** القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦ .

فرجاني، نادر. **هدر الإمكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠ .

قصة السوفيات مع مصر. أجرى الحوار محمد عوده، فيليب جلّاب وسعد كامل. بيروت: دار ابن خلدون، [د. ت.].

محرم، محمد رضا. **الثروة المعدنية العربية: إمكانات التنمية في إطار وحدوي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤ .

مرسي، فؤاد. هذا الانفتاح الاقتصادي. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥. المشرف ورئيس التحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٨٦.
مسعود، مجيد (محرر). دور التعاونيات في التخطيط للتنمية في الأقطار العربية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ١٩٨٧.
مصر. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والسكان. التعداد العام للسكان والاسكان: تعداد سكان الجمهورية ليلة ٢٢ - ٢٣ نوفمبر ١٩٧٦. القاهرة: الجهاز، ١٩٧٨.
ـــــ. التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦: النتائج الأولية. ط ٢. القاهرة: الجهاز، ١٩٨٧.
ـــــ. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. الكتاب الاحصائي السنوي ٥٢ - ١٩٨٥. القاهرة: الجهاز، ١٩٨٦.
ـــــ. مجلس الشورى. تقرير عن ميزان المدفوعات المصري. القاهرة: المجلس، ١٩٨٤.
ـــــ. تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن سياسات الاستثمار. القاهرة: المجلس، ١٩٨٤.
ـــــ. ـــــ. القاهرة: المجلس، ١٩٨٥.
ـــــ. معهد التخطيط القومي. دور المؤسسات الوطنية في تنمية الأساليب الفنية للإنتاج في مصر. القاهرة: المعهد، ١٩٨٥. (سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر؛ رقم ٣١)
ـــــ. وزارة التخطيط. تطور الاقتصاد المصري في عشر سنوات، ٦٩/١٩٧٠ - ١٩٧٩. القاهرة: الوزارة، ١٩٨١.
ـــــ. الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١. القاهرة: الوزارة، [د.ت.].
ـــــ. مؤشرات النمو الاقتصادي لجمهورية مصر العربية، ٥٩/١٩٦٠ - ١٩٧٢/٧١: جداول احصائية وتحليلية. القاهرة: الوزارة، ١٩٧٥.
مطر، جميل وعلي الدين هلال. النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية. ط ٤. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣.
منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك). تقرير الأمين العام السنوي الحادي عشر، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. الكويت: الأوابك، ١٩٨٥.

مهنـا، محمد نصر وعبـد الله سيد هـديـة. **تجـربـة التنميـة والتحـديث في الجـزائـر** القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٩.
هلال، رضا. **صناعة التبعية: قصة ديون مصر وصندوق النقد الدولي**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٧.

دوريات

أبـو عياش، عبـد الإله يـوسف. «الفوائض المـاليـة والـواقـع الاستثـماري في الـوطن العربي.» **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية**: السنة ٢، العدد ٣، حزيران/ يونيو ١٩٨٦.
اسماعيل، عبـد الفتـاح. «التعليم العـالي في عشر سنـوات.» **المجلة المصريـة للعلوم السياسية**: العدد ١٦، تموز/ يوليو ١٩٦٢.
أمين، جلال. «الـتراث والتنمية العـربية.» **المستقبـل العربي**: السنـة ٧، العدد ٧٢، شباط/ فبراير ١٩٨٥.
حمدي، بدر الـدين. «نظرة مقـارنة إلى ميـزانية الجمهـورية العـربية المتحـدة في عشـر سنوات.» **المجلة المصرية للعلوم السياسية**: العدد ١٦، تموز/ يوليو ١٩٦٢.
السماك، محمد أزهر. «قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبـوليتيكية المحتملة.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩١، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦.
السيد سليم، محمد. «رؤية نقديـة لدراسـة «قياس التبعيـة الاقتصاديـة للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة».» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٦، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧.
عبـد الجواد، جمـال. «الجزائـر: مـرحلة جـديـدة في التـطور الاجتـماعي.» **الأهـرام**: ١٧/١/١٩٨٦.
عيسى، محمـد عبد الشفيـع. «التبعية التكنـولوجيـة في الوطن العـربي: المفهوم العـام والتـطبيق العمـلي.» **المستقبـل العـربي**: السنـة ٦، العـدد ٦١، آذار/ مـارس ١٩٨٤.
الفرا، محمد علي. «واقع الأمن الغذائي العربي.» **عالم الفكر**: السنـة ١٨، العدد ٢، تموز/ يوليو ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧.
مسلّم، طلعت أحمد. «العلاقات المصرية الامـريكية: البعـد العسكري.. إمكـانيات الخروج من مأزق الخصوصية.» **الطليعة**: شباط/ فبراير ١٩٨٦.
نصـار، بهيج. «عـلاقات التبعيـة والبنـاء العسكـري الأمـريكي.» **قضـايـا فكـريـة**: العدد ٢، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦.

هـويـدي، أمـين. «سـوق السـلاح: تجـارة.. أم سياسـة.» العـربي: السنـة ٢٨، العدد ٣٢٤، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥.

مؤتمرات وندوات

التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٧.
الجمعيـة المصريـة لـلاقتصـاد السيـاسي والاحصـاء والتشريـع. **التنميـة والعـلاقـات الاقتصـادية الـدوليـة: بحـوث المؤتمـر العلمي السنـوي الأول لـلاقتصـاديـين المصريين، ٢٥ ـ ٢٧ مارس ١٩٧٦.** القاهرة: الجمعية، ١٩٧٦.
مؤتمر الأمم المتحدة للتجـارة والتنمية (الانكتـاد). **أعمال مؤتمـر الأمم المتحدة للتجـارة والتنميـة، الدورة الخـامسة، مـانيـلا ١٩٧٩.** نيـويـورك: الانكتـاد، ١٩٨١. مج ٣: الوثائق الأساسية.
ــــ. **أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة السادسة، بلغراد ١٩٨٣.** نيويورك: الانكتاد، ١٩٨٤. مج ٣: **الوثائق الأساسية.**
هنى، أحمد. **ندوة حول إجراءات الإصلاح الاقتصادي بالجزائـر: ملخص المناقشـات والملاحق.** اعداد عصام فوزي. القـاهرة: مـركز البحـوث العربيـة للدراسات والتوثيق والنشر، ١٩٨٨.

٢ ـ الأجنبية

Books

Amin, Samir. *The Arab Economy Today*. Translated [from the French] by Michael Pallis; introduction by Aidan Foster - Carter. London: Zed Press, 1982.
Bernstein, H. (ed.). *Underdevelopment and Development: Dependency and Development in Latin America*. Berkeley, Calif.: University of California Press, 1979.
Food and Agriculture Organization (FAO). *Production Yearbook*. Rome: FAO, 1985.
Hansen, Bent and Girgis A. Marzouk. *Development and Economic Policy in the UAR (Egypt)*. Amesterdam: North-Holland Pub. Co., 1965.
Hussein, Mahmoud. *La Lutte de classes en Egypte de 1945 à 1968*. Paris: Maspero, 1969.
Ikram, Khalid. *Egypt, Economic Management in a Period of Transition: The Report of a Mission Sent to the Arab Republic of Egypt of the World Bank*. Baltimore, Md.: Published for the World Bank by the Johns Hopkins University Press, c1980.
International Monetary Fund. *Direction of Trade Statistics* (various issues).

Kindleberger, Charles Poor. *International Economics*. 3rd ed. Homewood, Ill.: Irwin, 1963.

El-Mallakh, Ragaei. *Saudi Arabia Rush to Development: Profile to an Energy Economy and Investment.* Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, c1982.

Mills, Cadman Atta. *On Social Indicators and Development.* Tokyo: United Nations University, 1980. (Working paper of the UNU-GPID Project, HSDR GPID-33/UNUP-147)

Niblock, Tim (ed.). *State, Society and Economy in Saudi Arabia.* London: Croom Helm, 1982.

OECD. Development Center. *Latest Information on National Accounts of Developing Countries.* Paris: OECD, 1985.

Seers, D. (ed.). *Dependency Theory: A Critical Reassessment.* London: Frances Pinter Ltd., 1983.

Thomas, Clive Y. *Dependence and Transformation.* New York: Monthly Review Press, 1974.

United Nations. *1982 Energy Statistics Yearbook.* New York: UN, 1984.

———. *Yearbook of National Accounts Statistics* (various issues).

———. *Yearbook of Industrial Statistics, 1972.* New York: UN, 1974.

———. *Yearbook of International Trade Statistics* (various issues).

———. Economic Commission for Africa. *African Statistical Yearbook, 1974.*

———. *Statistical Office. The Feasibility of Welfare-Oriented Measures to Supplement the National Accounts and Balances: A Technical Report.* New York: UN, 1977. (Series F; no. 22)

———. *Social Indicators: Preliminary Guidelines and Illustrative Series.* New York: UN, 1978. (Series M; no. 63)

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). *Handbook of International Trade and Development Statistics, 1985; Supplement.* New York: UN, 1985.

World Bank. *World Development Report, 1984.* Washington, D.C.: The Bank, 1984.

———. *World Development Report, 1987.* New York: Published for the World Bank by Oxford University Press, 1987.

Periodicals

Economic Impact: no. 52, 1985.

Economist: 19 February 1983.

«The Realities of Economic Interdependence.» *Finance and Development:* vol. 12, no. 1, March 1984.

Papers

Abdallah, Ismail Sabri. «South Investment in the North: A Brief Presentation.» (South Commission, February 1988).

American Embassy in Cairo. «Economic Trends Report: Egypt.» (September 1987).

فهرس

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ي)

د. ابراهيم العيسوي

■ ولد في دمياط، في مصر، عام ١٩٤١

■ حصل على بكالوريوس التجارة (اقتصاد) من جامعة القاهرة عام ١٩٦٢، وعلى شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة اكسفورد في بريطانيا عام ١٩٦٩

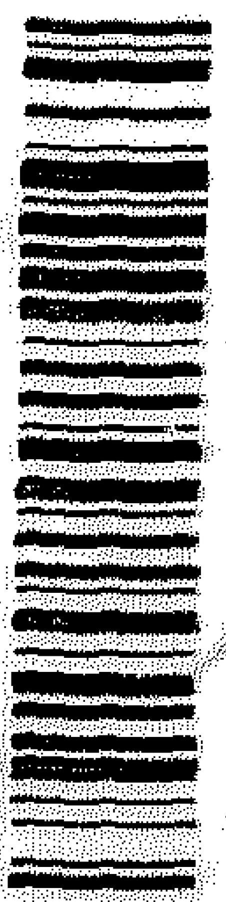
■ عمل مدرساً للاقتصاد في كلية الزراعة في جامعة الأزهر حتى عام ١٩٧٥

■ يعمل حالياً مستشاراً ومديراً لمركز التخطيط العام في معهد التخطيط القومي في القاهرة

■ له عدة مؤلفات أهمها: **التحليل الاقتصادي الرياضي** (١٩٧٨)؛ **القياس والتنبؤ في الاقتصاد** (١٩٧٨)؛ **مستقبل مصر** (١٩٨٣)؛ **في اصلاح ما أفسده الانفتاح** (١٩٨٤)؛ **الدعم** (١٩٨٦)؛ **المأزق والمخرج** (١٩٨٧)؛ **نحو خريطة طبقية لمصر** (١٩٨٩). إضافة إلى مجموعة من الأبحاث في عدد من المجلات المصرية.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣



الثمن: